

## سلسلة المشاريع الوطنية للبحث



طبعة خاصة  
وزارة المجاهدين

# الدعم العربي للثورة الجزائرية

منشورات المكتب الوطني للدراسات والبحث  
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954



رقم الإيداع : 2007-4880  
ردمك : 978-9961-846-73



45

## سلسلة المشرع الوطني للبحث



# الدعم العربي للثورة الجزائرية

طبعة خاصة

وزارة المجاهدين

رئيس المشروع

أ.د. عمار بن سلطان

المكتبة

الوصول

رقم التسجيل

الأعضاء

د. مصطفى نويسن

د. صالح لميش

أ. حاج موسى بن عمر

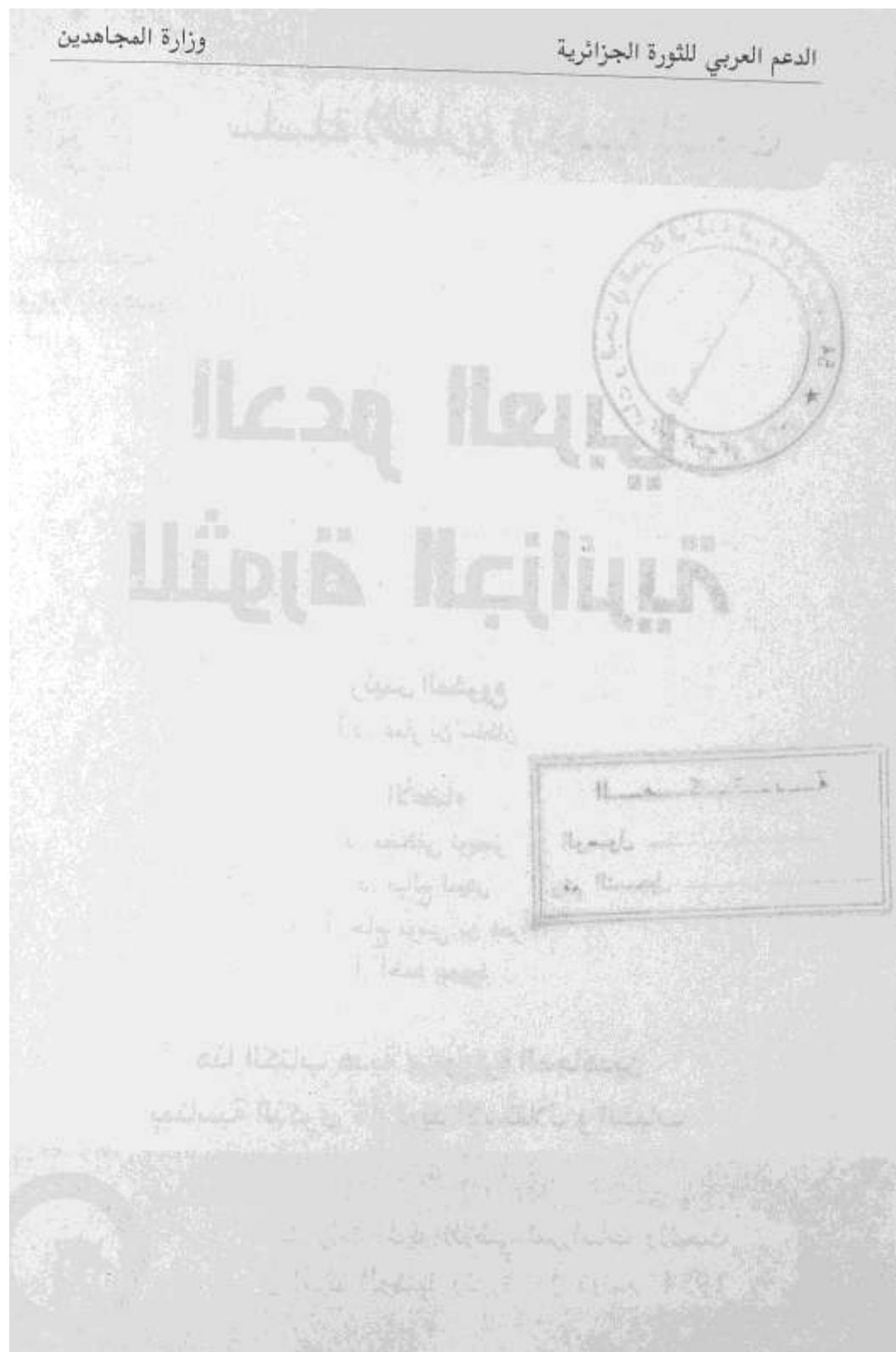
أ. أحمد سعيد

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين

بمناسبة الذكرى 45 لعيد الاستقلال والشباب

منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث  
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954





## تصدير بقلم معايي وزير المجاهدين

### السيد : محمد الشريف عباس

كثيراً ما عادت إلى ذهني عبارة قالها المؤرخ الشاعر الموسوعي الدكتور أبو القاسم سعد الله حفظه الله، مفادها أننا شعب يحسن صناعة التاريخ ولكنه لا يجيد روایته والتاريخ لما يصنعه.

وإذا كان هذا الاستنتاج المشحون بغصة أكيدة هو وليد معاناة البحث والإستقصاء التي تحملها هذا العالم الفاضل، وهو يقلب دفاتر الماضي ويدقق ويغوص بخبرته وعلميته وسعة اطلاعه في ثيابا تاريخنا الوطني ويرى بأم عينيه كم هو قليل عدد الذين يخوضون معه غمار هذا اليم الواسع مليء بالأسرار والمكتونات، والمليء أيضاً بالبحارة المزيفين أو المناوئين الذين لم ولن يدخلوا ما في وسعهم للمضي في تزوير الحقيقة التاريخية أو تزييفها أو تغليفها بما يخدم الأهداف المعلنة وغير المعلنة للعدو، والتي ما اتسع حقلها وعلا صوتها إلا بسبب ما بدر من المؤرخ الوطني من انسحاب وغياب وما ظهر فيما من سلوك غالباً لا يغير التاريخ الأهمية التي تستحق والأولوية التي يجب أن يتبوأها.

ولله الحمد إذ وقعت همسة الدكتور أبو القاسم سعد الله الهدافة ومعها كثير من الدعوات الوعائية في سمع راعية أمينة حملت همسة الاستغاثة هذه على محمل الجد وقالت معه ومع غيره من الغيورين على التاريخ الوطني، أنه حان الوقت لعمل جاد لاستغلال هذا الفضاء الحيوي وإعادة ترتيبه ليكون من بين أهم الاهتمامات الأولوية.

والفضل في هذا المنحى يعود بالدرجة الأولى إلى فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي ما كان ليفوتو مناسبة وطنية أو محلية إلا وقد حثّ الهمم ونبه إلى الآثار السيئة والتقوّب الخطيرة التي بدأت تبدو على هذا المستوى أو ذاك من الأعطال التي تصيب الذاكرة الوطنية، والتي بدأت نتائجها السلبية واضحة في وعي الأجيال الجديدة وتصرفاتها.

قالها فخامته بلغة واضحة أننا وإن كنا مجبرين على التكيف مع المستجدات الحاصلة من حولنا والمشاركة كطرف فاعل في الفضاء الإنساني الجديد، إلا أن نوعية مشاركتنا

الدعم العربي للثورة الجزائرية

وزارة المجاهدين

لهم ما ت欲

لهم ما ترضي

لهم ما ترید

لهم ما تطلب

لهم ما تأمّل

لهم ما ترجو

لهم ما تبتغي

لهم ما تطلب

لهم ما تأمّل

لهم ما تبتغي

لهم ما تطمح

لهم ما تطلب

لهم ما تأمّل

لهم ما تبتغي

لهم ما تطمح

لهم ما تطلب

لهم ما تأمّل

لهم ما تبتغي

لهم ما تطمح

لهم ما تطلب

لهم ما تأمّل

لهم ما تبتغي

لهم ما تطمح

## تصدير بقلم عالي وزير المجاهدين

### السيد : محمد الشريف عباس

كثيراً ما عادت إلى ذهني عبارة قالها المؤرخ الشاعر الموسوعي الدكتور أبو القاسم سعد الله حفظه الله، مفادها أننا شعب يحسن صناعة التاريخ ولكنه لا يجيد روایته والتاريخ لما يصنعه.

وإذا كان هذا الاستنتاج المشحون بعنة أكيدة هو وليد معاناة البحث والإستقصاء التي تحملها هذا العالم الفاضل، وهو يقلب دفاتر الماضي ويدقق ويغوص بخبرته وعلميته وسعة اطلاعه في ثنايا تاريخنا الوطني ويرى بأم عينيه كم هو قليل عدد الذين يخوضون معه غمار هذا اليم الواسع مليء بالأسرار والمكتنوات، والمليء أيضاً بالبحارة المزيفين أو المناوئين الذين لم ولن يدخلوا ما في وسعهم للمضي في تزوير الحقيقة التاريخية أو تزييفها أو تغليفها بما يخدم الأهداف المعلنة وغير المعلنة للعدو، والتي ما اتسع حقلها وعلا صوتها إلا بسبب ما بدر من المؤرخ الوطني من انسحاب وغياب وما ظهر فيما من سلوك غالب لا يغير التاريخ الأهمية التي تستحق والأولوية التي يجب أن يتبوأها.

ولله الحمد إذ وقعت همسة الدكتور أبو القاسم سعد الله الهدافة ومعها كثير من الدعوات الوعائية في سمع راعية أمينة حملت همسة الاستغاثة هذه على محمل الجد وقالت معه ومع غيره من الغيورين على التاريخ الوطني، أنه حان الوقت لعمل جاد لاستغلال هذا الفضاء الحيوي وإعادة ترتيبه ليكون من بين أهم الاهتمامات الأولوية.

والفضل في هذا المنحى يعود بالدرجة الأولى إلى فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي ما كان ليفوتو مناسبة وطنية أو محلية إلا وقد حث الهمم ونبه إلى الآثار السيئة والتقويب الخطيرة التي بدأت تبدو على هذا المستوى أو ذاك من الأعطال التي تصيب الذاكرة الوطنية، والتي بدأت نتائجها السلبية واضحة في وعي الأجيال الجديدة وتصرفاتها.

قالها فخامة بلغة واضحة أننا وإن كنا مجبرين على التكيف مع المستجدات الحاصلة من حولنا والمشاركة كطرف فاعل في الفضاء الإنساني الجديد، إلا أن نوعية مشاركتنا

وحمادة مصالحنا مرهونتان بإنجاحنا في تغذية الأجيال الجديدة بالمرجعيات الذاتية ومرتكزات القوة التي يجعلهم يشاركون ولا يذوبون يتتصرون ولا يكونون تبعاً لغيرهم، وليس لبلوغ هذه الغاية من خيار غير العناية بالتاريخ وتطعيم هذه الأجيال بخلاصاته.

وقد تم الحرص في كل هذا الجهد المتكامل على وضع الأسس لمدرسة تاريخية وطنية لا تستغني عن المناهج العلمية الموضوعية والاتباع على الحقيقة، ولا تسعى في محصلتها إلى زرع الأحقاد كما تفعل المدرسة التاريخية الكولونيالية، ولكنها مع ذلك لا تنسى أنها إزاء بحث علمي إنساني اجتماعي في المقام الأول، وأنها تخوض غمار العمل في حقل ظل مسكوناً بالمغالطات والتعصب في الكثير من المؤلفات التي صدرت عن المؤرخين الإستعماريين، وإنه من حقها أن تعيد ترتيب الحقائق كما وقعت بالفعل وبالصورة التي تبين للأجيال كفاح آبائهم، وكما قال الإمام الشافعي رحمة الله (من حفظ التاريخ زاد عقله).

في سياق هذا الجهد الذي ابتدأ منذ بضع سنوات واحتفاء بالذكرى الخامسة والأربعين لاستعادة السيادة الوطنية يقدم المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 مجموعة جديدة من البحوث العلمية التاريخية قامت بإعدادها بالتعاون مع المركز، كوكبة من الباحثين والمؤرخين والأساتذة، المعروفيين بقدراتهم العلمية، وبمساهماتهم المتخصصة في هذا المجال.

وإني لأغتنم هذه الفرصة لأوجه إلى هؤلاء الأساتذة جزيل التقدير على ما تحملوه من عناء البحث والتنقيب والتدقيق ليقدموا هذا الإنتاج الذي سيكون خير عون للطلبة والباحثين والراغبين في التعرف على التاريخ الوطني من منابعه الصافية.

كما أعبر عن بالغ التقدير والشكر لجميع القطاعات التي ساهمت إلى جانب وزارة المجاهدين، في إنجاز هذا المشروع وأخص بالذكر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارة المنتدبة للبحث العلمي اللذين وجدنا فيهما خير مساند في هذا المسعي الوطني الرفيع.

وفق الله الجميع في خدمة التاريخ الوطني، وتخليد مآثر الأمة الأزلية، ومن سار على الدرب وصل.

محمد شريف عباس

## تقديم بقلم مدير المركز

يتشرف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 بإصدار ثلاثة دراسة علمية، هي ثمرة عمل مشاريع البحث المنجزة في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي، والتي نال المركز شرف تأطيرها منذ انطلاقها إلى اليوم.

وإذ تتناول هذه الدراسات تاريخ الجزائر بكل مراحله، فإن ذلك يعتبر تأكيداً لفكرة: أن التاريخ الوطني كل لا يتجزأ على اختلاف العصور والأحداث والأزمنة التي عرفتها بلادنا، وأن هذا المكون التاريخي، متراصبة مراحله ومتواصلة من القديم إلى الوسيط إلى الحديث والمعاصر، بما في ذلك فترتي المقاومة والثورة التحريرية.

وإذا كان الهدف البعيد في طبع ونشر هذه الأعمال هو إبراز دور المركز ومساهمته الفعالة في كتابة تاريخ الجزائر، في إطار الدور المنوط به منذ نشأته سنة 1995، فإن الهدف القريب وال المباشر يتمثل في تدعيم المكتبة الوطنية بعصارة جهد ثلاثة من خيرة الأساتذة الجامعيين والباحثين الجزائريين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة والاختصاص، وإثراء الرصيد العلمي والمعرفي للطلبة والمهتمين والباحثين.

ولا يفوتنا بمناسبة نشر هذه الأعمال أن نهنئ أنفسنا وشعبنا وأن نشكر وزارة المجاهدين وعلى رأسها معالي الوزير السيد محمد الشريف عباس، على رعايته واهتمامه البالغ بهذا المشروع، كما نشي على الدور الكبير الذي لعبته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الوزارة المنتدبة للبحث العلمي، الأساتذة والباحثون، وكل الذين حرصوا وساهموا في إخراج هذا المشروع إلى النور.

## مقدمة

يمثل مشروع بحثنا موسوعة سياسية يؤرخ للثورة الجزائرية في العلاقات الدولية، وهو مقسم إلى أربعة أجزاء رئيسية : الأول خاص بالدول العربية، والثاني خاص بدول العالم الثالث: إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في حين يؤرخ الجزء الثالث لموافق الكتلة الاشتراكية وأوروبا الشرقية، بينما خصص الجزء الأخير للدول الرأسمالية.

في عملنا هذا، اقتصر البحث عن الدور الذي لعبته أهم الدول العربية في دعم الثورة الجزائرية معنوياً ومادياً ودبلوماسياً، بدءاً بتشجيع وتحفيز القادة الوطنيين الجزائريين على التوجه بتفجير الثورة أسوة بالمغرب وتونس، مروراً بالدعم اللوجستي العسكري وانتهاء بالدعم الدبلوماسي والإعلامي الذي يركز على التعريف بالثورة الجزائرية لدى الرأي العام العالمي وفي المحافل والمنظمات الدولية.

مع انطلاق الثورة التحريرية الجزائرية، تكون قد اكتملت حلقة النضال الوحدوي في المغرب العربي ضد الوجود الاستعماري الامبريالي، لتتقاطع في أهدافها الوطنية مع الأهداف القومية لحركة التحرر العربي في المشرق، ومن ثم مع الأهداف الإنسانية لحركات التحرير الأخرى في العالم.

الثورة الجزائرية، هي الثورة العربية الوحيدة التي تمكن من تجنييد الأمة العربية حكومات وشعوبها ومنظomas حول أهدافها، وهي الثورة التي لم يكن حولها اختلاف سياسي وإيديولوجي رغم حساسية المرحلة التي كانت تع杰 بفيض كبير من الأفكار والإيديولوجيات المختلفة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، إنها الثورة التي حولت العواصم العربية إلى قواعد استراتيجية تحت تصرف قادة الثورة الجزائرية.

ولذلك اعتبرت الثورة الجزائرية بحق ثورة الأمة العربية، لأنها أفصحت عن حقيقة وجود الأمة نفسها رغم محاولات التدمير والإلحاق والتشويه والمسخ السياسي والحضاري التي تعرضت له الشخصية والهوية الجزائرية مدة قرن وربع القرن.

انه مهما كتب عن دور العرب في دعم الثورة الجزائرية، فلن نتمكن من الإلمام بالموضوع وتغطية كل جوانبه لصعوبة الحصول على المادة الأرشيفية من مصادرها الأصلية من جهة، ولصعوبة تغطية كافة الساحات العربية من جهة أخرى نتيجة لعدم توفر الإمكانيات المادية، ولذلك يبقى عملنا هذا مفتوحا وغير نهائى وقابل للإضافة متى توفرت المادة التاريخية والإمكانيات المالية.

الفصل الأول :

الثورة الجزائرية

و عوامل نجاحها

في دراستنا هذه، سوف نحاول الإجابة عن السؤال التالي : لماذا تنجح بعض الثورات وحروب التحرير الوطني والحركات السياسية في تحقيق أهدافها بينما يفشل البعض الآخر في تحقيق أهدافه، بل وقد يتم احتواؤها وتحويلها من حركات وطنية تقدمية إلى حركات رجعية ضد مصلحة شعوبها وأوطانها؟.

هذا التساؤل، يقودنا بدوره إلى البحث في تلك العوامل التي تقرر نجاح أو فشل أية حركة سياسية، وهي عوامل مادية ومعنوية تمارس تأثيرها ليس فقط في تفعيل نشاط الحركة السياسية، بل وفي تشكيل هويتها وتحديد أهدافها ووسائل عملها، ومدى توفرت مثل هذه العوامل وتم توظيفها واستغلالها بشكل عقلاني كلما تيسرت معها سبل النجاح.

ولذلك، تنجح أية حركة سياسية عندما تكون قوية في بيئتها الداخلية، ولديها مصادر قوة مادية ومعنوية محلية ودائمة، وتفشل عندما تكون ضعيفة داخلياً وتعمل على تعويض وإستدراك ضعفها بالإعتماد على مصادر قوة خارجية كالإتكال على دولة أجنبية لتمويلها وإمدادها بوسائل قوة غير دائمة، وتضمن لها الحماية السياسية في مقابل الولاء السياسي لها.

إن القوة والضعف هما العاملان الرئيسيان اللذان يحددان المصير الذي تؤول إليه أية حركة سياسية فالقوة تمكّن من القدرة على إنجاز الأهداف وتحقيق الانتصار والتعامل مع وحدات المجتمع الدولي بنوع من الإستقلالية والثقة في النفس والاعتزاز بالوطنية، بينما يتسبب الضعف في الوهن والإخفاق والهزيمة، ويفقد الدولة أو الحركة السياسية حريتها واستقلاليتها، ويجعلها عرضة للاحتواء والانحراف السياسي عن أهدافها الوطنية.

بناء على ما سبق، أنه إذا كانت البيئة الداخلية للحركة قوية بتفاعل وتماسك جميع متغيراتها المادية والبشرية والمعنوية، فإن تأثيرها الإيجابي سوف يمتد إلى البيئة الدولية بشكل يعزز من قدرتها السياسية على «إفتتاح» أو «اكتساب» الاعتراف الدولي بشرعيتها الوطنية وعلى الأسرة الدولية مساعدتها على إنجاز أهدافها لتعظيم وترقية الأمن والسلم في العالم.

أما إذا كانت متغيرات البيئة الداخلية ضعيفة وغير متماسكة، فإن متغيرات القوة في البيئة الدولية سوف تستغل هذا الوهن في الحركة وتعيد تكيف أهدافها بشكل يتوافق مع أهداف قوى سياسية تابعة لها، ويصبح بقاءها مرتبط بمدى استمرار الحماية والمساعدة الخارجية وبالوظيفة التبعوية التي تؤديها داخلياً وإقليمياً لصالح القوة الخارجية، فكم هي الأنظمة السياسية التي سقطت والحركات السياسية التي زالت من الوجود، والأحزاب الثورية التي انحرفت عن مبادئها وتخلت عن إيديولوجيتها الثورية بمجرد قطع الجبل السري الذي كان يربطها مع القوى الخارجية.

وللتوضيح ما سبق ذكره، سوف نتناول الدور الذي تلعبه متغيرات البيئة الداخلية في تفعيل نشاط الحركة السياسية ومدى تأثير هذه المتغيرات في البيئة الخارجية.

### **لولا: متغيرات البيئة الداخلية وتفعيل قدرة المجتمع على المقارسة**

نقصد بها تلك العوامل المادية والمعنوية الكامنة في المجتمع، والتي تساهم في صياغة وتشكيل هويته وخصوصياته المادية والروحية، وتلعب دوراً في تفعيل حركة المجتمع، وفي تحديد قوتها وقدرته في التعامل مع المسائل الوطنية والدولية في أوقات السلم وال الحرب. وبالنسبة لموضوع بحثنا، رصدت خمسة متغيرات غير قابلة للقياس الكمي يقدر ما هي قبلة للأحكام القيمية، وهي أحكام قد يختلف في تقديرها من باحث إلى آخر بسبب قناعته السياسية والإيديولوجية، وقد تم استنباط أو استخلاص هذه المتغيرات من التجربة النضالية لحركة التحرير الجزائرية.

#### **١ متغير الرسالة أو الهدف :**

تعتبر الرسالة التي تفصح بها الحركة عن نفسها وعن حقيقية وجودها كفاعل أساسي في العمل السياسي أولى هذه المتغيرات الرئيسية في أية عملية سياسية؛ فالرسالة التي تظهر بها الحركة السياسية إلى الوجود تمثل المشروع السياسي الذي به تعرف الحركة نفسها إلى العالم الخارجي من خلال برنامج يتضمن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والمبادئ التي تستند عليها هذه الأهداف، والقيم التي تضبط سلوكها، وكذلك الوسائل والمناهج التي تستخدمها الحركة لتحقيق رسالتها.

بناءً على مضمون هذه الرسالة يحدد العالم الخارجي من دول وشعوب ومنظماًت موافقه السياسية من الحركة، ولا شك أنه كلما كانت الأهداف موضوعية ومستوحة من مبادئ القيم الإنسانية و في خدمة الكرامة الإنسانية، وتسعى إلى التحرر وإقامة العدل والمساواة بين الشعوب كلما كانت عملية التأييد السياسي لهذه الحركات أقوى، وكلما تقوت معها أيضاً عملية الاحتشان الإنساني للثورة وللحركات السياسية الثورية من خلال التفاعل الإيجابي معها بالمشاركة وتقديم الدعم والمساندة لها والانخراط في مسارها.

أما إذا فقدت الرسالة مبررات شرعيتها الوطنية والإنسانية والأخلاقية، فإن تلك الحركات السياسية ستلتقي مقاومة ومعارضة ومحاصرة من قبل القوى الخيرة ممثلة في الرأي العام العالمي لأن أهدافها متناقضة مع المبادئ والقيم الإنسانية.

إن متغير الرسالة بكل ما يتضمنه من قيم ومبادئ وأهداف هو الذي يقسم المجتمع الدولي بكل مكوناته المؤسساتية الرسمية والشعبية إلى جبهتين متعارضتين ومتناقضتين، جبهة القوى التقدمية المحبة للسلام ولخير الإنسانية، وأخرى رجعية إمبريالية معادية لحق الشعوب في تقرير مصيرها وتحقيق هويتها وكرامتها الإنسانية وفي أن تعيش في امن وسلام.

في رسالتها إلى العالم، أفصحت حركة الثورة الجزائرية في أول بيان لها عام 1954 عن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والمتمثلة في تحرير الشعب الجزائري من نير الاستعمار الفرنسي، وإعادة تأسيس الدولة الجزائرية حرة ومستقلة، وإحداث نهضة حضارية في جميع الميادين الاقتصادية والثقافية والعلمية وهي أهداف نبيلة وشرعية ولا تتناقض مع الشرائع الدينية والقيم الأخلاقية والإنسانية.

ونتيجة لشرعية ونبل هذه الأهداف الوطنية، تلقت القوى المحبة للحرية والإنسانية رسالة جبهة التحرير الوطني بارتياح، لأنها رأت في ثورة الجزائر إضافة نوعية لحركات التحرر الوطني في العالم. فهي ثورة تساهم في تحطيم قلاع الاستعمار والإمبريالية وتساعد شعوب المستعمرات الفرنسية الأخرى على التحرر والتخلص من الظاهرة الاستعمارية، لأنها معركة وطنية بأفق إنسانية وتسير في اتجاه مصلحة الشعوب، لذلك لم تتردد قوى الحرية والرأي العام في تأييدها ومساندتها سياسياً وتقديم الدعم والمساعدة المادية والمعنوية لها.

أما أعداء الحرية من الإمبرياليين والرجعيين فقد رأوا في الثورة الجزائرية تمرداً عن الحليف الفرنسي وبالتالي لم يتتوانوا في الإسراع بتقديم المساعدة العسكرية لفرنسا عن طريق الحلف الأطلسي ضد الثورة الجزائرية.

فحين تميزت مواقف القوى الأخرى، بالتردد والشك في قدرة الثورة، وهي موقف لها مبررتها في العلاقات الدولية، ولذلك لم يبادروا باتخاذ مواقف واضحة وصريحة، بل فضلوا التردد والانتظار حتى تتضح في إدراكمهم الصورة الحقيقية عن الثورة الجزائرية، فالبعض منهم لم يكن يعرف شيئاً عن الجزائر بينما لم يغامر البعض الآخر بمصالحه مع فرنسا من أجل حركة سياسية غير معروفة.

لقد بدأت مواقف المترددين والمتشككين تتضح وتتجلى أكثر مع استمرارية الثورة وانتشار سمعتها وهيبتها وتوسيع دائرة الاعتراف بها من خلال العمل الاتصالي والنشاط الدبلوماسي والإعلامي الذي كان يجريه ممثلوا جبهة التحرير في الخارج، فكان تشكيل الحكومة المؤقتة عام 1958 هي سنة حسم الموقف إما لصالح الثورة أو ضدها.

## 2- متغير الحدث السياسي :

أما المتغير الثاني، الذي ساعد على التعريف بالقضية الجزائرية لدى الرأي العام وفي الأوساط السياسية، فيمكن أن نطلق عليه متغير الحدث أو الفعل الثوري الذي يرمز إلى الكفاح المسلح، إذا تعتبر الأحداث التي تتميز بالتنوع والإثارة المفاجئة وغير المتوقعة لدى صانعي السياسة والرأي العام من المتغيرات التي تؤثر في التفاعلات السياسية الدولية، لأنها أحداث تجلب إليها انتبا乎 الساسة، وتشير اهتماماتهم بطريقة تدفعهم إلى اتخاذ مواقف منها، وبهذا يصبح الحدث وسيلة إعلامية للتعریف بموضوع الحدث نفسه دون عناد إعلامي أو عمل دعائي أو توجيهي سياسي مقصود.

وفي هذا السياق، فإن الكفاح المسلح الذي انطلق مع أول نوفمبر 1954م والمترافق مع الإعلان عن رسالة الثورة ضد الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر، مثل حدثاً تاريخياً متميزاً ومفاجأة سياسية غير متوقعة ليس فقط عند الجزائريين والفرنسيين، بل وفي أوساط الرأي العام العالمي.

لقد دفع هذا الحدث النوعي المتميز ب الرجال السياسية والإعلام والثقافة والفضوليين إلى محاولة التعرف عن أسباب وأهداف ما يجري في هذا الإقليم «الفرنسي» المنتقض، فالباحث في أسباب الحدث أدت بهؤلاء الفضوليين إلى اكتشاف حقائق لم تكن معروفة لدى الرأي العام عن هذا الإقليم، وبهذا وضع الكفاح المسلح القضية الجزائرية في بؤرة اهتمام الرأي العام العالمي وفي السياسة الدولية.

إن متغير الحدث ممثلاً في الكفاح المسلح، جعل الرأي العام العالمي يكتشف أن في هذا الإقليم الملحق بالدولة الفرنسية، كانت توجد دولة اسمها الجزائر، وقد انطفأت سيادتها منذ 1830 عندما أقدمت الإمبريالية الفرنسية وهي في أوج قوتها على احتلالها وضمها بالقوة إلى فرنسا، كما اكتشفوا أيضاً أن في هذا الإقليم المستعمر والمنتقض يوجد شعب مضطهد، وله هوية خاصة به تميزه عن الأمة الفرنسية عقيدة ولغة وحضارة وتاريخاً.

لقد كان لهذا الفعل الثوري الذي صنعته جبهة التحرير الوطني في نوفمبر 1954، بمثابة ابتعاث جديد للدولة الجزائرية، فالكفاح المسلح هو الذي عرف القضية الجزائرية إلى شعوب العالم، وهو الذي نقلها إلى بؤرة الاهتمام العالمي، وهو الذي أعطى للثورة صداها المؤثر في الشؤون العالمية وفي العلاقات الدولية.

وبهذا أخرج الكفاح المسلح الشعب الجزائري من دائرة النسيان الحضاري، وأفسح من جديد عن حقيقة وجوده القومي والإنساني، وأعاد إدماجه في حركة التاريخ ليؤدي وظيفته الوطنية الحضارية الإنسانية أسوة بالشعوب الحرة في العالم.

### 3- متغير الشعب :

يستمد متغير الكفاح المسلح استمرارته وقوته وبعده الوطني والدولي والإنساني عندما تنخرط فيه الجماهير الشعبية بكل فناتها السياسية والاجتماعية والطبقية وهي مقتنة بممارسة الفعل الثوري كخيار إستراتيجي لتحقيق أهداف الثورة، وبهذا يصبح الشعب من المتغيرات الرئيسية التي تضمن استمرارية الثورة ونجاحها، فهو مصدر قوتها وشرعيتها السياسية والوطنية، ولاشك أن الشعب الذي يكون لديه الالتفاد على التضحية في سبيل أهدافه الوطنية، هو شعب حي وحيوي ومدرك لذاته ورسالته ولدوره،

وشعب من هذا النوع، يكون لديه دائمًا إرادة الحياة، والقدرة الذاتية على الاستمرار والتجدد، وفعل المعجزات وتحقيق الانتصارات.

إذا كانت أهداف أية ثورة، هو تحرير الإنسان والارتقاء به إلى المستوى الذي تتحقق فيه كرامته وإنسانيته، فإن نجاح الثورة يتوقف بدورها على مدى احتضان الشعب لها والانخراط في مسارها والتضحية من أجلها حتى آمن بأهدافها الوطنية. ولذلك كلما أفصحت الثورة بشكل واضح وصريح عن مدى تبنيها لطلعات وطموحات الشعب، كلما توسيع وتجددت دائرة تأثيرها في أوساطه الاجتماعية وتعمقت في شعوره و وجوداته، وبهذه العلاقة، يصبح الشعب هو مصدر شرعية الثورة، فهو الذي يحميها من الانحراف السياسي، وهو الذي يمولها بالرجال والمال والسلاح، وهو الذي يتفنن في إبداع الأساليب التكتيكية لإدارة المعارك اليومية مع الخصوم والأعداء، بل هو - الدينامو - الذي يشحنها بالطاقة الروحية والمعنوية ويزيد من شعلة عنفوانها والاقتراب بها نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

وعليه؛ يمكن القول، أن الشعب هو مصدر شرعية كل ثورة وطنية، فبدون اقتناع الشعب برسالة الثورة والإيمان بأهدافها الوطنية؛ فإنها تفقد شرعيتها ومصداقيتها، وتتحقق في تحقيق أهدافها. ولذلك، فإن الرهان على الشعب، هو سر نجاح كل ثورة وطنية، بل وكل مشروع وطني.

#### 4- متغير النخبة القيادية:

إذا كان متغير الإرادة الشعبية هو مصدر شرعية الثورة، فإن مصداقية الثورة تستمد بدورها من متغير القيادة السياسية نفسها، فنوعية القيادة التي تشرف على إدارة وتوجيه سياسة الثور، هي المسئولة على نجاح أو فشل أية ثورة، أو أية حركة تصحيحية، وهي المسئولة على سلامة نهجها السياسي وفقاً للأهداف والمتطلقات، وهي أيضاً المسئولة على انحرافها وتزكيم أهدافها وتدرج حركتها.

ولذلك؛ كلما كانت النخبة القيادية منبثقة من الوسط الشعبي وعلى صلة واحتياط يومي بالشعب، تعيش معاناته، وتحسّن انشغالاته واحتياجاته اليومية، وتدرك تطلعاته

وأهدافه الآنية والمستقبلية، هي قيادة شعبية، تحب شعبها وتثق فيه، وتخلص له، ولديها الاستعداد للتضحية بنفسها من أجل مصالح شعبها. وعندما تكون القيادة من هذا النوع، فإنها تناول كل التقدير والاحترام والمحبة من قبل شعبها، بشكل يعزز مكانتها القيادية للثورة والمجتمع والشعب معاً، وهذه المشاعر والاهتمامات المشتركة والثقة المتبادلة بين الشعب وقيادته، هي التي تعطي للثورة قوتها الروحية والمعنوية ومصداقيتها الوطنية من جهة، ويعزز مكانة وهيبة القيادة والشعب والثورة في العالم الخارجي من جهة أخرى.

لذلك، يقال أن عظمة الإنجازات التاريخية لأية ثورة وطنية، هي من عظمة قادتها، فالإنجازات الحضارية العظيمة التي تحققت لدى العديد من الشعوب والأمم عبر مسيراتها النضالية والتاريخية، هي من صنع قادة وطنيين عظام في فكرهم، وفي عقيدتهم وإستراتيجيتهم، وفي بطولاتهم، وأخلاقهم وإنسانيتهم.

ولا شك، أن مشروع إعادة إ.foundation الدولة الجزائرية بعد أ Fowler سيادتها لأكثر من قرن، هو مشروع سياسي وحضاري عظيم، لا يمكن أن يكون إلا من هندسة قادة عظام في وطنيتهم وفي تفكيرهم وفي إستراتيجيتهم، ويملكون شجاعة وجرأة سياسية تمكّنهم من تحمل مسؤولية اتخاذ قرار الإعلان عن الثورة بكل حرية واستقلالية سياسية ضد مستعمر منتخب، في ظل ظروف سياسية محلية وإقليمية ودولية تميّز باختلال توازن القوة في غير صالحهم.

لقد اقتنعت النخبة القيادية لحركة الثورة ومعها الشعب الجزائري، أن النضال السلمي الذي مثلته البرجوازية الصغيرة بدءاً من الأمير خالد وانتهاء بفرحات عباس، لم يأت بأي نتيجة تذكر لصالح الشعب الجزائري، وأن التجربة أثبتت عدم جدواه في التعامل مع قوة إمبريالية متجردة، لا تعرف إلا القوة كلغة حوارية للتفاوض مع خصومها وأعدائها، وخاصة بعد الجرائم التي أقدمت عليها في ماي 1945م، ولذلك قررت النخبة القيادية للثورة، انتهاج الكفاح المسلح كخيار عملي وإستراتيجي ضد الوجود العسكري الاستعماري بدليلاً عن خيار النضال السلمي.

لقد راهنت القيادة الثورية في الجزائر على الخيار العسكري، والتعجيل بانتهاجه، عندما أدركت أن الإمبريالية الفرنسية صارت بالتعبير «الماوي» نمراً من ورق، بعد أن

تبين لها ضعف مقاومتها للنازية، وهزيمتها العسكرية في الهند الصينية، وأن الشعب الجزائري بدوره بات مهيناً لتلبية نداء الواجب الوطني، واحتضان الثورة والانخراط في صفوفها فيما لو انطلقت، والسير خلف قيادة منبتقة من الشعب، ولها مصداقيتها السياسية الوطنية، وتحضى بثقة شعبية.

إن قيادة تستمد قوتها من الإيمان بقضيتها الوطنية، ومن الثقة بقدرة شعبها في تحقيق معجزة الانتصار على قوة إمبريالية متوجبة، وهي تعرف كيف ومتى تمسك بخصمها من موقع ضعفه حرب العصابات هي قيادة وطنية عظيمة، والعظماء في التاريخ دائمًا، هم بناة الصرح الحضارية في دولهم ولشعوبهم.

#### 5- متغير الوطنية :

تمثل الوطنية مصدر إلهام لكل عمل يتلوى مصلحة الوطن، فهي تمثل الجانب الروحي والمعنوي لأية أمة، وهي تعكس وجوده القومي بكل ما يحتويه هذا الوجود من لغة وثقافة وقيم وعقائد وتقاليد يعبر عنها بالهوية القومية، وهذه الهوية هي التي تميز أية أمة عن غيرها من الأمم.

ولذلك عندما يتعرض الوطن ككيان سياسي مؤسسي إلى مخاطر خارجية أو داخلية، فإن الوجود القومي ككيان بشري ومحظوظ الهوية القومية ككيان روحي ومحظوظ الهوية، بدورهما إلى نفس المخاطر، أي أن هناك علاقة ارتباط وتفاعل بين الوطن والشعب والهوية، وأن أي خلل يحدث لهذا الثلاثي المقدس سوف يؤثر على بقية مكونات الوجود القومي.

إن علاقة الشعب بالوطن ككيان مادي ومؤسسي - الدولة - من جهة، وعلاقته بالهوية ككيان روحي من جهة أخرى، هو الذي نطلق عليه الوطنية، وطبيعة هذه العلاقة هي التي تحدد درجة المشاعر الوطنية، وبالتالي كلما تميزت هذه العلاقة بالحب والوفاء والولاء الصادق تجاه الوطن والهوية كلما ارتفعت معها هذه المشاعر وزادت من التزام المواطنين بواجباتهم وقدراتهم على التضحية، كما تنخفض أيضًا درجة المشاعر الوطنية، عندما تصاب هذه العلاقة بالقطيعة والنفور والكراء، ونوعية العلاقة هذه، هي التي تجعل أمة من الأمم تميز عن غيرها، لديها استعداد أكثر على العطاء والتضحية في سبيل الوجود القومي للوطن.

وعليه، فإن الوطنية، هي هذه العلاقة المركبة بين الشعور بحب الوطن، والإدراك الوعي بمصيره، وهذه المشاعر والمدركات معاً هما اللذان يحولان الوطنية إلى مصدر قوة دائمة ومتتجدة يتغذى منها الكيان السياسي الوطني في حركته التطورية، ويستند إليها كقوة معنوية في تأدية وظيفته السياسية.

فالوطنية من الناحية العملية، هي الوصفة الروحية والمعنوية التي يلجأ إليها القادة السياسيون عند الضرورة للاستعانة بها في حل أزماتهم السياسية والاقتصادية، وكذلك للاستدلال بها بغرض ترشيد سلوكيهم، واستدراك أخطائهم، وحماية أنفسهم من الانحراف السياسي، وتجنب الغلو في المواقف عندما يتعلق الأمر بالقضايا المصيرية ذات الصلة بالوطن. ولذلك فإن أي عمل يتجاهل أو يتجاوز متغيرات القيم الوطنية، هو عمل فاشل ابتداء، يراد منه تدمير الدولة كوطن وهوية ومجتمع.

لقد أثبتت الوطنية الصادقة الهزيمة بالقوى الاستعمارية، وهي التي كانت تراهن على تفوقها العسكري والتكنولوجي أمام حركات التحرير الوطني، التي لم تكن شعوبها تملك سوى قوة الإيمان بالوطن وإرادة التضحية في سبيله، وبهذا انتصرت الوطنية، وتتفوقت بذلك قوة الإيمان على الإيمان بالقوة وعلى همجية القوة.

يمكن القول، أن الحسابات المادية للقوة ليست شرطاً ضرورياً لنجاح الثورات الوطنية، أو لبناء الدول وإقامة الإمبراطوريات، وتشييد الحضارات، بل قد تكون القوة سبباً في تدميرها عندما تستخدم في غير وجهة وطنية وإنسانية، أو عندما تتطعن شعلة الإيمان بقدسية الوطنية من وجdan وقلوب الشعوب والأمم. إن الوطنية هي المصدر الملهم وال دائم للقوة ولتجديد القوة الحضارية، وهي الفلسفة التي تؤسس عليها أية سياسة وطنية ناجحة.

إن الدور التأثيري الذي تمارسه مجموعة هذه المتغيرات الداخلية على العملية السياسية، سواء في إطار عملية البناء السياسي والحضاري، أو في إطار إدارة الصراع مع القوى الخارجية، هي التي تحدد ليس فقط نجاح الثورات الوطنية، بل وأيضاً نجاح أي مشروع وطني، وهي التي تؤثر في تحديد المواقف السياسية لوحدات البيئة الخارجية تجاه حركة الثورة.

فكلاً تميزت متغيرات الجبهة الداخلية بالتماسك والتفاعل فيما بينها، كلما تعززت المكانة والهيبة الدولية لحركات التحرر الوطني، وحافظت على هويتها السياسية واستقلالية سلوكها وموافقها في العلاقات الدولية الشيء الذي يمكنها من افتتاح الاعتراف الدولي بشرعيتها الوطنية، وهو اعتراف يضيف قوة وقيمة معنوية يساعد حركات التحرر على الاستمرار في نضالها لتحقيق أهدافها الوطنية.

### ثانياً: أثر المتغيرات الداخلية على الاعتراف الدولي بالثورة

إن الحركة الثورية التي تحكم في إدارة المعركة السياسية والعسكرية على مستوى الجبهة الداخلية، بنوع من الاقتدار الذي يلحق الهزيمة العسكرية بقوة إمبريالية، هي حركة تثير الإعجاب والتقدير لدى الرأي العام، ولها صدتها وتأثيرها السياسي والمعنوي في العلاقات الدولية، يتترجم هذا التأثير مع مرور الوقت، ومع استمرارية الكفاح المسلح، والتمسك بالأهداف الوطنية، باعتراف المجتمع الدولي بها كحركة تحرر وطني.

ونظراً لأهمية الاعتراف الدولي بما يقدمه من مزايا سياسية وقانونية ومعنوية لحركات التحرر الوطني، تسعى قيادات هذه الحركات إلى نقل معركتها السياسية إلى الخارج وتديرها على مستوى الدول والمنظمات الدولية والشعوب والأفراد بهدف خلق جبهة عالمية مناصرة ومساندة لها حتى تتمكن من إدارة المعركة السياسية والإعلامية والدعائية على مستوى العلاقات الدولية من جهة، وتكون مكملة ومساندة للمعركة العسكرية على مستوى الجبهة الداخلية من جهة أخرى.

تسمح إدارة المعركة السياسية والدبلوماسية على مستوى العلاقات الدولية لحركات التحرر الوطني من فضح الممارسات القمعية والعنصرية التي تنتهجها النظم الاستعمارية، كما يمكنها من عرض مطالبيها وشرح أهدافها لدى الرأي العام العالمي، وتكوين علاقات رسمية وشعبية، تساعد على تشكيل جبهة سياسية مساندة لحركات التحرر ضد الدول الاستعمارية.

إن الثورة التي لا تتمكن من النفاذ إلى مؤسسات المجتمع الدولي، واختراق منابره السياسية، وإسماع صوتها للعالم، والتي لا تستطيع تكوين شبكة من الاتصالات والعلاقات والتحالفات مع وحدات المجتمع الدولي، تظل ثورة مجهلة ومعزولة سياسياً وحبسية بينتها المحلية، من الصعب عليها إنجاز أهدافها الوطنية بمعزل عن تأييد ومساندة خارجية مهما كانت قوتها العسكرية والشعبية. ولذلك مثلاً راهنت الثورة على الدور الإيجابي للجماهير في الداخل، راهنت أيضاً على الدور الذي يلعبه الرأي العام العالمي في دعم ومساندة القضية الجزائرية والاعتراف بشرعيتها تمهيداً للاعتراف بالاستقلال وبالدولة الجزائرية.

بناءً على أهمية الاعتراف الدولي بشرعية الثورة، شرعت قيادة الثورة مبكراً في التفكير والتخطيط بكيفية الاتصال بالعالم الخارجي بحثاً عن الأصدقاء والأنصار ومد الجسور والقنوات معهم لكسر الحصار السياسي والإعلامي عن الشعب الجزائري وثورته، وإيجاد مصادر خارجية لإسنادها لوجستيكياً في الداخل ضماناً لاستمراريتها بشكل قوي ومؤثر في إرادة العدو الفرنسي.

لم يكن من السهل على قيادة شابة ومن أصول اجتماعية كادحة متتبعة بقيم طبقتها من البساطة في التواضع، والعفوية في السلوك، والصلابة في المواقف الرجالية، والجرأة في الإقدام والصدق في الكلام والوفاء بالعهود... إلخ. لم يكن من السهل على هذه النخبة الثورية أن «تغامر» في حقل النشاط الدبلوماسي الدولي الذي يتميز بسلوكيات الأسر الأرستقراطية والطبقات البرجوازية، وهي نخبة من أصول اجتماعية كادحة لا تفقه في فنونه وقواعد العمل به، ولا بلغته السياسية وبشكلياته البروتوكولية، ولا تملك حتى أبسط وسائله المادية التي تتطلبها الممارسة الدبلوماسية.

إن قرار «المغامرة» النضالية في هذا الحقل الدبلوماسي المعقد، لا تقل تكلفته السياسية عن التكلفة البشرية والمادية والمعنوية لقرار الإعلان عن الثورة وال الحرب على فرنسا، لأن خوض النضال في المعترك الدبلوماسي يتطلب قوة نوعية يجب توفرها في المناضل الدبلوماسي في مقابل تلك المواقف التي تشترط المدرسة الدبلوماسية توفرها في رجال السلك الدبلوماسي.

ومن أهم شروط المناضل дипломатический هو :

. الإيمان المطلق بقضيته الوطنية.

. القناعة بشرعية الاختيارات السياسية كوسيلة لتحقيق أهداف الثورة.

. التمسك ب IDEAً وحدة القضية الوطنية وعدم تجزئتها إلى قضايا فرعية وجزئية.

. الالتزام بعدم التنازل عن أي جزء أو المساومة بشأنه تحت أي إكراه أو إغراء مادي ومعنوي.

. أن يملك القدرة والجرأة السياسية والنفسية على تبليغ رسالة الثورة إلى الرأى العام ومؤسساته من منطلق الثقة بالنفس.

. أن يملك منظومة ثقافية - سياسية - عقائدية تمكنه من التمييز بين المواقف في المحافل الدولية، وتمكنه أيضاً القدرة على المخاطبة والتأثير في مستمعيه.

إن هذه الشروط المبدئية التي توفرت في المناضلين дипломатических الجزائريين، هي التي مكتنفهم بكل اقتدار من إدارة المعركة السياسية والدبلوماسية والإعلامية ضد النظام الاستعماري الفرنسي على مستوى جبهة العلاقات الدولية. بل والانتصار أيضاً على الدبلوماسية الفرنسية في المحافل الدولية.

لم يكن من السهل على مجموعة الشباب الثوريين إجراء الاتصال بوحدات المجتمع الدولي من دول ومنظمات ورأي عام على مختلف مشاربهم الإيديولوجية والعقائدية، وإقناعهم بنصرة القضية الجزائرية، وهو لا يملكون الخبرة الدبلوماسية ولا وسائل الاتصال والإعلام، ولا الإمكانيات المالية والمادية التي تمكنتهم من طبع ونشر وتوزيع البيانات والمطبوعات بعرض التعريف بالثورة والدعابة لها، ولم تكن لهم مرجعية سياسية يستندون عليها سوى مرجعية الإيمان بقضيتهم الوطنية في ظل نظام دولي كان يتميز بسيطرة إمبريالية تكاد تكون شبه مطلقة على العالم، إمبريالية لا تتردد في جلد كل من يفكر في تهديد مصالح الغرب.

أما الكتلة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي فلم تكن من القوة التي تمكنتها من دعم حركات التحرير الوطني بطريقة مباشرة وهي تعاني بدورها من حصار رأسمالي مفروض عليه منذ نجاح الثورة البلشفية، وبالتالي لم يكن بوسع حركات التحرير الوطني أن تراهن على قوة سياسية عالمية صاعدة، وتشترط مقابل الاعتراف والمساندة الولاء السياسي والإيديولوجي لها.<sup>(1)</sup>

أما بقية وحدات المجتمع الدولي الأخرى، فإنها كانت إما خاضعة للسيطرة والهيمنة الإمبريالية وليس لديها استقلالية في الإفصاح بحرية عن موقفها لصالح الثورة الجزائرية، ولحركات التحرير الوطني الأخرى.

في ظل هذا الوضع السياسي الدولي المعقد الذي يتميز بسياسات الاستقطاب والاحتواء والقوة، وجدت قيادة الثورة الجزائرية نفسها أمام خيارين سياسيين: الأول يراهن على الاعتماد على قوة سياسية عالمية تسند وتدعم الثورة في مقابل الولاء السياسي والإيديولوجي لها، بينما يراهن الخيار الثاني على القدرات الذاتية ومبدأ الاستقلالية وعدم الانحياز لأية كتلة دولية في العلاقات الدولية، وهي سياسة كانت مرفوضة من قبل القوى الفاعلة والرئيسية في النظام الدولي.

انسجاماً مع أهداف الثورة، اختارت قيادة الثورة مبدأ عدم الانحياز الذي يبدأ يتبلور آنذاك في العلاقات الدولية مع مؤتمر باندونغ - مؤتمر تضامن الدول الآفرو-آسياوية في إبريل 1955، والذي يعني الاستقلالية في العلاقات الدولية بشأن الصراع بين الغرب والشرق، وعدم الالتزام السياسي والإيديولوجي مع أية دولة عظمى أو كتلة سياسية دولية. وهذا الخيار الاستقلالي هو الذي منح جبهة التحرير الجزائري حرية الحركة والتصرف العقلاني بشأن تكيف المسائل الدولية والتعامل معها بنوع من البراغماتية السياسية التي تخدم مصالحها وأهدافها الإستراتيجية.

رغم رفض القوى الفاعلة الرئيسية في النظام الدولي لسياسة عدم الانحياز، فإن اختيار الثورة لهذا المنهج الاستقلالي قد لقي استحساناً ورضا سياسياً من قبل أغلب

1. اعترف الاتحاد السوفيتي بالحكومة المؤقتة في 03/10/1960 ثم تشكيلها في 25/03/1961، وبلغاريا في 29/03/1961، بينما كان إعتراف الصين الشعبية في 22/09/1958 ويوغسلافيا في 12 جوان 1959.

وحدات المجتمع الدولي التي كانت سياستها الخارجية تعاني من تبعات الالتزام العقائدي والاستقطاب السياسي الذي فرضته عليها القوى الكبرى، وفي نفس الوقت وجدت وحدات المجتمع الدولي في هذا الخيار السياسي المبرر الذي يمنحها حرية تقديم الدعم المادي والمساندة السياسية للثورة الجزائرية دون أن تمس بمصالح القوى العظمى، ودون أن تعرض مصالحها هي أيضاً للضغوطات والمساومات الدولية.

إن هذا المنهج الاستقلالي السياسي- الإيديولوجي الذي انتهجه قيادة الثورة الجزائرية، قد عزز من مكانة الثورة في المجتمع الدولي وأصبحت تحضى بإجماع أطرافه حول الاعتراف بشرعية مطالبها السياسية، مما أضعف موقف القوة الاستعمارية في المحافل الدولية من جهة، وأمد الجبهة الداخلية للثورة بقوة إضافية من جهة أخرى، الشيء الذي مكّنها أكثر من تثبيت خيار الكفاح المسلح والاعتراف الدولي بشرعنته كوسيلة يقرها القانون الدولي لاسترجاع الحقوق المغتصبة من القوى الاستعمارية.

إن هذا النهج الاستقلالي الذي اهتدت إليه قيادة الثورة الجزائرية ووظفته في سياستها الخارجية، ما فتن يتتطور ويترسخ ويتعتمم كتجربة ناجحة في التعامل مع القوى الكبرى ليصبح مع مرور الوقت نموذجاً سياسياً للاستقلالية، ومبدأً أساسياً يحتذى به في العلاقات الدولية، الشيء الذي جعل حركات التحرير الوطني والدول حدّيثة الاستقلال تستأثر بمحاكاته وتتبناه في سياساتها الخارجية، حتى باتت هذه الدول بفضل هذا المبدأ تمثل كتلة سياسية دولية فاعلة ومؤثرة في السياسة الدولية.

لم يكن من السهل على مجموعة من الشباب الثوريين أن يدخلوا معترك العمل дипломاسي لأول مرة في حياتهم، وأن يتصلوا بقادة الدول ورؤساء الحكومات وزعماء الثورات والأحزاب وصناع الرأي من المفكرين والأدباء والصحفيين، ليس فقط ليسمعوهم صوت الثورة الجزائرية بل وليحاورهم من موقع الثقة بالنفس والاقتدار في تفاصيل أهم القضايا السياسية الدولية، ولم يكن من ورائهم دولة تحميهم، ولا وزارة ترشد سلوكهم وتوجه أفكارهم، ولا سفارة تأويهم وتأمّهم.

إن هؤلاء الشباب المفعمين بالأمل في الحياة والمشحونين بقوة الإيمان بقضيتهم وثورتهم الوطنية، هم الذين يخوضون معركة دبلوماسية وإعلامية غير متوازنة على

مستوى العلاقات الدولية ضد أكبر قوة استعمارية في عصرها. إن هذا الجيل من المناضلين الدبلوماسيين الثوريين والعاصاميين، هم الذين أحقوا بفرنسا الكبرى الهزيمة السياسية والإعلامية في المحافل والمنابر الدولية، وهي العضو الدائم في مجلس الأمن وفي الحلف الأطلسي، ولها شبكة من الاتصالات والعلاقات الدبلوماسية، وكذلك القوة التأثيرية في مواقف الحكومات والمنظمات وصناع الرأي.

عندما أدركت فرنسا أن هزيمتها الدبلوماسية سوف تناول من سمعتها وهيبتها السياسية والدولية في ظل استمرار قوة الثورة على الجبهة الداخلية، شرعت في التفكير والبحث عن حل سياسي دبلوماسي يجنبها هزيمة عسكرية أخرى بعد تلك التي لحقتها في فيتنام عام 1954، حفاظاً على كرامة الأمة الفرنسية، فاختارت إلى خيار المفاوضات مع قيادة الثورة ممثلة في الحكومة المؤقتة بعد أن فشلت في إيجاد نخبة محلية بديلة يمكن التفاوض والتعامل معها.

إن العبرة التي يمكن الاستفادة منها في العمل дипломاسي، ليست في نتيجة الانتصار، بل في الكيفية التي أدار بها هؤلاء الشباب المعركة дипломاسية على مستوى نظام دولي يتميز بالتعقيد في بنائه المؤسساتية وبفوضوية السلوك وغلبة القوة بين وحداته، إنها فعلاً تجربة دبلوماسية غنية بمبادئ وقيم فلسفية وبمواقف بطولية تمزج في سلوكها بين فكر إستراتيجي مغامر، وأسلوب تكتيكي ومنهج ثوري براغماتي، كان فيها الدبلوماسي الجزائري في الخارج، يلعب دور المجاهد الفاتح والقديس المبشر.

إن الجيل الجديد من الدبلوماسيين الجزائريين، كم هم بحاجة إلى قراءة معمقة لهذه التجربة التاريخية الغنية بالقيم والمثل الوطنية في العطاء والتضحية الجهادية لاستلهام معانيها النضالية والاستفادة منها بهدف تفعيل وتنشيط الدبلوماسية الجزائرية، وإعادة بعث دورها النضالي في العلاقات الدولية، وحتى يدركوا أيضاً أن المردود السياسي في العمل الدبلوماسي، لا تقرره ميزانية السفارة، ولا عدد الموظفين فيها، ولا تنوع اختصاصاتهم، بقدر ما يتقرر هذا المردود بمدى قناعة الدبلوماسي بتلك الأهداف والرسائل الوطنية المكلفت بتبيينها ونشرها بأمانة في العام الخارجي.

### ثالثاً: دور العمق العربي في نجاح الثورة والتعرif بها

إذا كانت الثورة الجزائرية قد انطلقت من عمق بيئتها الوطنية، فإن الاعتراف بها دولياً قد جاء أولاً من عمق بيئتها العربية، فمن القاهرة كان الاعتراف بها والإعلان عن انطلاقتها في مساء يوم أول نوفمبر، ومن إذاعتها «صوت العرب» استمعت شعوب المعمورة لأول مرة نشيد الثورة الجزائرية «من جبالنا طلع صوت الأحرار ينادينا للاستقلال».

لقد كان الوطن العربي، يمثل العمق الإستراتيجي للثورة الجزائرية، فهو مركز احتضان قيادتها السياسية، وقاعدة خلفية للإمداد والتمويل اللوجستيكي، والواجهة السياسية والإعلامية التي تطل منه الثورة على حكومات وشعوب العالم، إنه يمثل مصدر إضافي لقوة الثورة والدولة والشعب في الجزائر.

كانت هذه الحقائق التاريخية - الإستراتيجية حاضرة في ذهن ووعي وإدراك النخبة القيادية للثورة لذلك، تعاملت منذ بداية التحضير للثورة مع العمق العربي من منطلق إيمانها بأنه يمثل الامتداد الطبيعي للجغرافية السياسية الجزائرية، ومصدر إمداد حضاري للكيان السياسي الجزائري منذ الفتح الإسلامي، مما يفرض مصيرًا مشتركًا بين أقاليم وشعوب الأمة العربية، مصيراً يحتم واجبات والتزامات قومية عند الضرورة وفي أوقات الأزمات.

وفي مقابل هذا الإدراك للنخبة في الجزائر، كان العرب بدورهم يدركون أن الجزائر دولة تماس وصدام حضاري مع الغرب الرأسمالي المسيحي الصليبي، وبالتالي فهي تمثل خط الدفاع الأول عن الأمة العربية من الجهة الغربية للوطن العربي، وأن على أرض المعركة في الجزائر، يتقرر مصير العروبة والثورة العربية الحديثة، لذلك رأوا في الثورة الجزائرية، ثورة الأمة العربية، وهي أمل العرب في الحرية والتحرر والوحدة.

ونتيجة لهذا الوعي والإدراك، أجمع العرب حكومات وأحزاب ومنظمات مهيمنة ونقابية وشخصيات وطنية وجماهير شعبية بمختلف مشاربهم الفكرية والإيديولوجية والسياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار على ضرورة احتضان الثورة الجزائرية، ودعمها بالمال والرجال وبكل وسائل القوة المادية والمعنوية، والتعرif بها في المحافل الدولية، وأن تكون القضية الجزائرية موضوعاً حاضراً في محادثاتهم وعلاقتهم الدولية.

بناء على توصية وزراء خارجية الدول العربية المجتمعين بالقاهرة في نوفمبر 1954م، والذين كلفوا المملكة العربية السعودية برفع القضية الجزائرية إلى الأمم المتحدة في دورتها الحادية عشر.

لما تقطن الدوائر الاستعمارية والإمبريالية والصهيونية، أن الثورة الجزائرية صارت لها عمق شعبي- عربي وامتداد قومي مؤثر ضد مصالحها في الوطن العربي، لجأت هذه القوى إلى تنسيق جهودها لتشديد الخناق عن الثورة الجزائرية في الداخل (1954-6) في مقابل القيام بعدوان عسكري مشترك فرنسي- بريطاني- إسرائيلي ضد مصر، متورطين أن إضعاف مصر عبد الناصر سوف يؤثر على إضعاف الثورة الجزائرية وعلى مسارها السياسي بشكل يكسر معنويات وطنية الشعوب العربية.

ومنذ ذلك التاريخ 1956 وفرنسا تعمل مع حلفائها في الداخل والخارج لعزل الثورة الجزائرية عن عميقها الإستراتيجي العربي بهدف إضعاف مركزها السياسي وحرمانها من مصادر القوة العربية واحتواء تقدمية ثورتها وتدجين دورها ووظيفتها النضالية تجاه قضايا التحرر العربي والعالمي.

لقد كان للعرب شعوباً وحكومات دوراً رئيسياً ومحورياً في دعم الثورة سياسياً ومادياً، لا يقل أهمية عن الدور الذي لعبته بقية العوامل الداخلية في نجاح وانتصار الثورة الجزائرية. بل أن الأمة العربية كانت جزءاً مكملاً لعوامل قوة البيئة الداخلية، إن لم تكن جزءاً من متغير القوة الشعبية في الجزائر، وتظهر فصول هذا البحث الدور العربي في دعم الثورة الجزائرية.

لقد نجحت الثورة الجزائرية لوضوح رسالتها وإنسانية أهدافها الوطنية عندما زووجت بين خيار الكفاح المسلح والنضال السلمي الدبلوماسي في أن واحد، وهما وسيلةتان تحضيان بشرعية لدى الرأي العام الوطني والعالمي، الشيء الذي جعل هذه القوى الحية الوطنية منها والدولية تستجيب لنداء صوت الحق المنبعث من أرض المعركة في الجزائر، وتشارك في صنع الانتصار وتحقيق الاستقلال كل حسب إمكاناته وقدراته المادية والمعنوية.

لقد نجحت الثورة الجزائرية بفعل قيادتها الوطنية، لأنها قيادة منبعثة من عمق الشعب، تعيش معاناته وتحسّن آماله وطموحاته، وتدرك حجم مسؤوليتها في تعبيئة الشعب وقيادة الثورة، فهي قيادة تؤمن بحتمية الانتصار، وتؤمن أن قوة الإيمان بالحق وبالوطنية أكبر من إيمان بالقوة وبهمجية القوة.

لقد نجحت الثورة الجزائرية؛ لأنها تمكنت بفضل رسالتها، وحنكتة مناضلي دبلوماسيتها من النفاذ إلى وجдан وقلوب الشعوب المحبة للحرية والسلام والعدل، نجحت بعد أن صار لها أصدقاء في الخارج، يساندونها ويدافعون عنها، ويغامرون بحياتهم من أجلها، ويتكلمون باسمها في كل المناسبات وفي كل المواقع الرسمية والشعبية، حتى باتت الثورة الجزائرية رمزاً وشعاراً لكل الأحرار في العالم.

لـ: د. عبد العزiz العماري  
عن: دعائمه عزي التوابل  
في: الكفاح الشعبي والثورة الجزائرية  
الكتاب يتناول مجمل تجربة ثورة 1954 التي حصلت بين سياسة  
النظام الاستعماري ونهجه في إقصاء الأمازيغية في الجزائرية في

## العنوان بالصغار

في المعاشرة بين الواقع الشعبي  
مؤرخ تونسي

١٩٥٤-١٩٦١

د. عبد العزيز العماري  
كتاب يتناول مجمل تجربة ثورة 1954 التي حصلت بين سياسة

## الفصل الثاني :

### الدعم التونسي للثورة الجزائرية

م 1954-1962

... فالدعم الذي قدمته تونس حكومة وشعباً للجزائر المكافحة لم يكن خياراً ظرفياً بل استراتيجياً نسجت دعائمه عرى التواصل الثقافي والتاريخي والجغرافي بين البلدين الشقيقين ومتطلبات الكفاح المشترك ضد الاستعمار، لذا تكون أوفىاء للشهداء وللحقيقة التاريخية عندما نؤكد مرة أخرى أن التفاعل الذي حصل بين سياسة دولة الاستقلال التونسي في طورها الأول ومسيرة الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى كان لصالح الشعبين الجزائري والتونسي.

محمد لطفي الشايبي  
مؤرخ تونسي

... تحمل المغرب وتونس (أرضاً وشعباً) متابعة كبيرة في سبيل نصرة الشعب الجزائري وثورته المباركة المظفرة.

يعي بوعزيز  
مؤرخ جزائري

## مقدمة

في الواقع لا يمكن الحديث عن «دعم تونسي» واضح للثورة الجزائرية في الفترة الواقعة ما بين سنتي 1954 و 1956، لأن تونس في هذه الفترة كانت تحت سلطة الحماية الفرنسية، وهي الأخرى فاقدة لسيادتها الوطنية مثل الجزائر. أن ما يمكن الحديث عنه فعلاً في هذه المرحلة هو الشعور الشعبي العام بوحدة المصير الذي كان قائماً، ليس بين تونس والجزائر فقط بل بين جميع أبناء المغرب العربي ككل باعتبارهم كانوا جميعاً يرزحون تحت نير استعمار واحد، بحيث أفضى هذا الشعور بوحدة المصير إلى تكشف عمليات التنسيق بين الحركات الاستقلالية في هذه الأقطار الثلاث (تونس والجزائر والمغرب)، التي أثمرت في نهاية المطاف بتوحيد الكفاح المسلح في هذه الأقطار الثلاث تحت قيادة عسكرية موحدة هي «جيش تحرير المغرب العربي». لكن الفرنسيين كانوا بالمرصاد لهذا المشروع الكفاحي المشترك في مهده، وذلك بمسارعاتهم إلى الدخول في «مفاوضات» مع بعض الأطراف «المعتدلة» في الحركتين الاستقلاليتين التونسية والمغربية، وإغرائهما بالاستقلال شريطة التخلي عن وحدة الكفاح المسلح في المغرب العربي، وقد تم لهم ذلك بالفعل، حيث استسلمت تلك «القيادات» لإغراءات الاستقلال الفردي وفضلت على الاستقلال المشترك. وهكذا انتهت مرحلة الكفاح المشترك بحصول كل من تونس والمغرب على استقلالهما السياسي في عام 1956، لتبدأ مرحلة جديدة هي مرحلة «التضامن الأخوي»، التي كانت من أبرز مظاهرها تقديم الدعم والمساندة المادية والمعنوية للثورة الجزائرية من قبل التونسيين والمراكيشيين على حد سواء.

لكن نجاح فرنسا في إجهاض الثورة المغاربية الكبرى وإيقاف مدها التحرري في تونس والمغرب لم يطفئ لهيب هذه الثورة الذي ظل مشتعلًا في نفوس بعض الزعماء التاريخيين أمثال محمد بن عبد الكريم الخطابي، وصالح بن يوسف وغيرهم من المجاهدين الذين ظلوا متشبثين بالمبادئ التي على أساسها تشكلت الحركات التحريرية المغاربية. هذا اللهيب، وهذه المواقف تجاوبت معها شعوب المغرب العربي في كل من تونس والمغرب.

وفرضت على القيادات السياسية والزعامات الوطنية الوقوف بجانب الثورة الجزائرية وضرورة دعمها مادياً وعسكرياً كواجب يفرضه ما يوجد من أواصر أخوية، و تاريخية ودينية ولغوية وحضارية والمصير المشترك بين الشعوب المغاربية...<sup>(1)</sup>

إذن، أن الحديث عن تضامن تونس مع الثورة الجزائرية يمكن من الناحية المنهجية تقسيمه إلى قسمين رئيسيين، قسم يتعلق بالتضامن والكفاح المشترك و يمتد ما بين 1954 تاريخ اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية و 1956 تاريخ نيل تونس استقلالها السياسي وتأسيس الدولة التونسية الجديدة. أما القسم الثاني فيبدأ مع نيل تونس استقلالها سنة 1956 ويستمر إلى غاية انتصار الجزائر في حربها التحريرية ضد فرنسا سنة 1962، ويمكن تسميته أو وصفه بالتضامن الأخوي، والذي تجسد عملياً في مظاهر الدعم و المساندة التي تلقاها الجزائريون من طرف أشقائهم التونسيين سواء كان ذلك التضامن والدعم شعبياً أم حكومياً.

### أولاً: مرحلة اللقام والتضامن المشترك 1952-1956

دخل نضال أقطار المغرب العربي مع بدايات عقد الخمسينات من القرن العشرين وخصوصاً منذ اندلاع حركتي المقاومة المسلحة في تونس والمغرب سنة 1952 عهداً جديداً، عبر عن نفسه في عملية التنسيق الميداني بين حركات المقاومة والتحرير في هذه الأقطار، حيث أصبح الكفاح المشترك هو السمة الأساسية التي تطبع هذا الكفاح خلال هذه المرحلة. وبالإمكان تقسيم عملية التنسيق هذه إلى قسمين:

القسم الأول، يغطي المرحلة ما بين 1952 (تاريخ اندلاع المقاومة في تونس) وسنة 1954 تاريخ اندلاع الثورة في الجزائر حيث كان التنسيق في هذه المرحلة عفويًا.

أما القسم الثاني فيبدأ سنة 1954 وينتهي سنة 1956 مع نيل تونس والمغرب استقلالهما السياسي عن فرنسا، وكان التنسيق هنا منظماً ومهيكلًا في إطار جيش تحرير المغرب العربي.

1. مبارك ربيع «لجلة التنسيق بين جيش التحرير الجزائري و جيش التحرير المغربي : داعي التأسيس والأهداف، 15 يوليو 1955»، في (أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المنعقد بقندق الأوراس، 3، 4 جويلية 2005)، ص 157.

## 1- الكفاح العفوسي (1952-1954) :

بدأ هذا الكفاح عملياً مع انطلاق حركتي المقاومة في تونس والمغرب سنة 1952، واستمرت إلى غاية 1954 تاريخ اندلاع الثورة في الجزائر.

اتسم هذا الكفاح بتنسيق ميداني واضح تم التعبير عنه في عملية التلامم التي تمت بين التونسيين والجزائريين من جهة، والمراكشيين والجزائريين من جهة ثانية - بالنسبة للتنسيق التونسي-الجزائري خلال هذه المرحلة فقد تجسد في مظهرتين أساسين، الأول هو اعتماد المقاومة التونسية عند انطلاقها سنة 1952 على العمق الجزائري أولاً<sup>(2)</sup>، وعلى تضامن الجزائريين الواسع معها، سواء من حيث إمدادها بالسلاح والذخيرة، أو من حيث تزويدها بالعنصر البشري اللازم الذي تمثل في تطوع مئات الجزائريين بصفوفها<sup>(3)</sup> ولعل الشهادات الحية التي قدمها بعض المجاهدين الأوائل هي خير مثال يمكن الاستشهاد به، ومن هذه الشهادات ذكر: شهادة العقيد عمار بن عودة، والعقيد الطاهر الزبيري، و محمد بكوش.

يقول العقيد عمار بن عودة في مداخلة له ألقاها في الملتقى الوطني الأول بتاريخ الثورة المنعقد في قصر الأمم في الفترة الواقعة ما بين 28 و 31 أكتوبر سنة 1981 ما يلي:

يقول العقيد عمار بن عودة في مداخلة له ألقاها في الملتقى الوطني الأول بتاريخ الثورة المنعقد في قصر الأمم في الفترة الواقعة ما بين 28 و 31 أكتوبر سنة 1981 ما يلي: «... وكانت منطقة الحدود الجزائرية وبالأخص لمريج، مركز استراحة وتدريب لإخواننا الفلاقة، وكذلك منطقة سوق أهراس، ويعينا عن سوق أهراس كانت تصنع القنابل اليدوية، والمفرقعات لتنقل إلى تونس...»<sup>(4)</sup> وفي السياق ذاته يقول المجاهد الطاهر الزبيري في المداخلة التي ألقاها في نفس الملتقى: «... كان الثوار التونسيون يدخلون إلى مسافات 50 و 60 كلم داخل التراب الجزائري. وقد كانوا يجمعون السلاح بحكم إخلاص الجزائريين للثوار، ومحبتهم لهم، زيادة على الإعانت المالية.

2. أنظر: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون. المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة نوفمبر 1954، المجلد الأول، الجزء الثالث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص. 61.

3. أنظر مذكرات الرائد عثمان سعدي بلحاج، الجزائري، منشورات دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع، ط.1، 2000.

4. الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، مرجع سابق، ص. 61.

لقد كان الثوار التونسيون يجدون ملجاً لهم من متابعة الجيش الفرنسي...»<sup>(5)</sup>

وفي السياق نفسه يول المجاهد محمد بکوش في مداخلته التي ألقاها في هذا الملتقى: «... قبيل اندلاع الثورة كان الإخوة التونسيون الثوار يتسللون إلى داخل الحدود الجزائرية رغبة في الحصول على السلاح من الشعب الذي كان لا يدخل عليهم بذلك ويترعرع بأسلحته لهم تلقائياً وعن طيب خاطر لأنّه كان يعتبرهم مجاهدين ضد الكفار...»<sup>(6)</sup>

أما المقاوم التونسي عبد الوهاب السندي فقد ذكر في شهادة أدلى بها للمعهد العالي للحركة الوطنية التونسية بأن القائد لزهر الشرياطي كلف بعض الثوار التونسيين بالدخول إلى الأراضي الجزائرية للبحث عن السلاح والمتقطعين.

وبالفعل فقد قام هؤلاء الثوار بالاتصال ببعض مناضلي حركة الانتصار للحربيات الديمقراطية الجزائرية في دوار أولاد بوزيان قرب الشريعة بتيسة، ووجدوا من سكانها دعماً مادياً، ومعنوياً، تمثل في بعض المؤمن وبعض السلاح، كما تمكنا من تجنيد بعض الجزائريين في الشريعة والمناطق المجاورة كواحد هلال وبشر العاتر وغيرهما.<sup>(7)</sup>

أما فيما يتعلق بتطوع الجزائريين في صفوف المقاومة التونسية فيذكر الرائد الطاهر سعيداني في كتابه (القاعدة الشرقية - قلب الثورة النابض) الذي أصدره سنة 2001، بأن العديد من الجزائريين في منطقة سوق أهراس قد التحقوا بالمقاومة التونسية عند اندلاعها سنة 1952 وبقوا فيها إلى غاية اندلاع الثورة في الجزائر سنة 1954 حيث قاموا بالالتحاق بها بمعية العديد من الثوار التونسيين الذين رفضوا تسليم السلاح إلى السلطات التونسية.<sup>(8)</sup>

5. المصدر نفسه، ص 320.

6. نفسه، ص 113.

7. نقلًا عن لمياء بوقريوة «العلاقات التونسية - الجزائرية (1954-1962)»، أطروحة مقدمة لكلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية بجامعة وهران لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، 2006، 5-90.

8. يقول الرائد الطاهر سعيداني في صفحة 166: «... وعن ما نظم التونسيون أنفسهم للكفاح ضد الفرنسيين... ساعدتهم الجزائريون وقد موّلهم الكثير من المساعدات المادية وال العسكرية، فانضم عدد كبير من أبناء الجزائر للكفاح في تونس، وقدم غالبية هؤلاء من منطقة سوق أهراس، وعلى طول الحدود الجزائرية (...). ومن بين الثوار الجزائريين الذين شاركوا التونسيين كفاحهم الحاج عبد الله، جبار أعمّر، وال الحاج علي الدين راجعوا إلى الجزائر مباشرة بعد انطلاق ثورة أول نوفمبر فكون هؤلاء...»

أما المظهر الثاني للتنسيق العفواني-الجزائري في هذه المرحلة فقد تجلى في اعتماد الثورة الجزائرية عند انطلاقها على العمق التونسي أولاً، وعلى تضامن و تآزر التونسيين اللامحدود معها ثانيا.

وإجمالا يمكن القول أن التنسيق التونسي-الجزائري في هذه المرحلة (1952-1954) كان متسمًا بالعفوفية الصادقة المنطلقة من الإيمان بوحدتي المصير والانتماء.

## 2- الكفاح المنظم (1954-1956):

بدأ هذا الكفاح عمليا في بحر سنة 1954 وانتهى سنة 1956 بنيل كلا من تونس والمغرب استقلالهما السياسي عن فرنسا. وقد اتسمت بداياته بتنسيق ثلاثي منظم بين قادة حركات المقاومة والتحرير في أقطار المغرب العربي الثلاث، وتوجت نهايته بتأسيس جيش تحرير المغرب العربي الذي أصبح منذ سنة 1955 الإطار العام لهذه الحركات المسلحة.<sup>(9)</sup>

وعليه وانطلاقا من هذا الأساس فإن التنسيق التونسي-الجزائري في هذه المرحلة أصبح بالنتيجة جزءا من هذه العملية الكبرى الخاضعة لتوجيهات القيادة العليا لجيش تحرير المغرب العربي.

8. .... ثلاث مجموعات في ناحية سوق أهراس : المجموعة الأولى ترأسها الحاج عبد الله، والمجموعة الثانية، جبار اعمر، وترأس المجموعة الثالثة الحاج علي.... كما يقول الأستاذ محمد العبي في مذكرته التي نشرها على صفحات جريدة الشروق الجزائرية بتاريخ 12 جانفي 2006 ما يلي: «أذكر جيدا أن منطقة الشرق الجزائري كانت قدم التوار التوار التونسيين، كما أذكر ان الشيخ العربي البصري أصدر قراري بعد اندلاع العمل المسلح في تونس، بعدم جواز أحتجة العبد ووجوب البرج بعثتها إلى التوار التونسيين، وهذا ما يفسر بعض الواقع التي حدثت بعد ذلك...» الشروق، 1582، (الخميس 12 جانفي 2006).

9. لمزيد من التوضيح حول الموضوع يرجى الاطلاع على المراجع في المقدمة التالية:

- فتحي الدين: عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة، دار المستقبل العربي.

- محمد حمادي العزيز: جيوش تحرير المغرب العربي هكذا كانت القصة في البداية، (الرباط، نشر المندوبية السامية للقدماء، المجاهدون وأعضاء جيش التحرير)، (د.ت).

- ركي مبارك: محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب، منشورات فيديرانت، (د.ت).

- مؤسسة بوسياف: جيش التحرير المغاربي (1948-1955)، أعمال منتدى محمد بوسياف، الجزائر 1-12 ماي 2001، إفران، جو جربال.

وأبرزته بشكل بارز وواضح فقد تمثلت في الفرق والوحدات القتالية المشتركة التي خاضت معارك مشتركة أولاً، ثم في عملية تسليم سلاح المقاومة التونسية للثورة الجزائرية ثانياً، ثم في التحاق الثوار التونسيين بالثورة الجزائرية ثالثاً.

## **أ- الفرق والوحدات العسكرية المشتركة:**

مثلت الفرق العسكرية المشتركة التي خاضت معارك عديدة ضد القوات الفرنسية على طول الحدود التونسية - الجزائرية تطاوين وجبل قفصة والنمامشة وسوق أهراس والقصرين الخ...<sup>(10)</sup> أول مظاهر التنسيق الميداني المنظم بين التونسيين والجزائريين في هذه المرحلة.<sup>(11)</sup>

#### **بـ تسليم سلاح المقاومة التونسية للثورة الحجزائية:**

مثلت عملية تسليم سلاح المقاومة التونسية أو بعضاً منه على الأقل للثورة الجزائرية ثانية مظاهر التنسيق المنظم الذي كان قائماً بإحکام بين التونسيين والجزائريين في هذه المرحلة.<sup>(12)</sup>

10- لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى ما يأتي :

- مذكرة الرائد عثمان سعدي بن الحاج.

<sup>2</sup>- دراسة الباحث عميرة عليه الصغير «التونسيون والثورة الجزائرية».

3- مداخلة عميرة عليه الصغير «جيش التحرير الوطني المعاشر»

للوطن المتعقد في الجزائر، أيام: 2 و 3 و 4 جويلية 2005).

4- محسن الخميري «الحركة اليسوسية: مجالها وحدودها (1955-1961)» رسالة الدراسات المعمقة، كلية الآداب بعنوبة.

11- يقول المقاوم التونسي عبد الوهاب السندي في الشهادة التي أذلي بها للمعهد العلي للحركة الوطنية التونسية بجامعة منوبة بتاريخ 30 ديسمبر 1993 بأن رجال المقاومة التونسية تلقوا في شهر أكتوبر سنة 1954 رسالة من المنجي سليم يدعوهم فيها إلى الالتحاق بالجرازير لدعم المقاومة المساحة فيها، وبالفعل فقد توجهت بناء على ذلك وأيام من القائد لزهر الغربيطي ثلاثة فرق هي: فرقة عبد الوهاب السندي، وفرقة الشيخ علي بوترعة وفرقة أمحمد بن سعد إلى الأراضي الجزائرية بعد معركة «المغارة» ومكثت شهرًا كاملاً في منطقة التاماسة وبتبسة.

12- لقد كانت هذه العملية منظمة تحظى بحكمها بين بعض قيادات المقاومة التونسية الميدانية أمثل الطاهر لسود والأزمر الشاطبي.

وبين بعض القيادات الميدانية الجزائرية أمثال الأزهري سعدي الذي تسلم هذا السلاح من القائد التونسي الأزهر الشريابطي، وقد كان لإحدى المجاهدات وتنبع (معصودة موساوي) دور بارز في هذه العملية، لأن هذه المحايدة هي من الشابات الجزائريات اللاتي تطوعن في صفوف المقاومة التونسية أولا ثم الثورة الجزائرية ثالثا، وأصبحت مفعلا ذكرا هاما وصل بين الثورتين التونسية والجزائرية. انظر في هذا الصدد: عبد الحليم بوتوة «شهيدة موساوي مساعدة بطلة الثورتين الجزائريتين والتونسية» في جريدة الشروق، ع 1787 (الأحد 10 سبتمبر 2006).

#### **جـ- التحاق رجال المقاومة التونسية بالثورة الجزائرية:**

مثلت عملية التحاق أعداد معتبرة من المقاومين التونسيين بصوف الثورة الجزائرية منذ سنة 1956 ثالث مظاهر التنسيق الميداني المنظم بين التونسيين والجزائريين.<sup>(13)</sup> وتعليقًا على ما مر نقول في جملة واحدة، بأن تجربة الكفاح المشترك التي خاضها أبناء المغرب العربي جنبا إلى جنب رغم قصر مدتها الزمنية أكدت حتمية الترابط والمصير الواحد بين أبناء هذه المنطقة.

13. برب الطاهر لسود في حديث أولى به قبل وفاته للباحث الجزائري الدكتور محمد قنطاري عملية الاتجاه هذه بالثورة الجزائرية يقوله: «أعطيينا عهدا على متابعة الكفاح المشترك لميدان المغرب العربي على استقلال جميع أقطارها وإن لا نضع الأسلحة منها كانت الظروف. وهو الخلاف الذي وقع بيني وبين بورقيبة في قوله بالإستقلال على مراحل وترك الجزائر وحدها في المعركة، حيث أتي لم أتعزف بذلك وتابعت جهادي إلى ما بعد الاتفاق الفرنسي - التونسي على الاستقلال، ودخلت بوحداني القاتلية إلى الجزائر بجهة الأوراس التماشية لمتابعة جهادي ضد القوات الفرنسية إلى جانب إخوانى الجزائريين، لكن الظروف القاسية والوضعية المؤسفة آنذاك لم تسمح لي على متابعة الكفاح حتى استقلال الجزائر...» أنظر هذه الشهادة في مقال محمد قنطاري: «جممات أول أكتوبر 1955 بالقطاع الوهراني...» في جريدة الشعب، ع 10195، (الاثنين 4 أكتوبر 1993).

## رسالة من طاهر لسو إلى الثوار في الجزائر

8 جمادى - 23 ديسمبر 1955

بسم الله الرحمن الرحيم

سلامي إلى إخواني المحاربين وقادة الثورة الجزائرية، أحييكم بحفاوة عظيمة على  
قتالكم الشجاع من أجل تحرير وطننا الغالي، وطن العروبة والإسلام.

إنني أتضامن معكم في مصائب الدهر وهموم استقلال كامل إفريقيا الشمالية.  
وأتعهد علىمواصلة القتال طالما ظلت شعوبنا مستعبدة من طرف الاستعمار وطالما  
ظللت فرنسا مسيطرة على الشمال الإفريقي.

إننا ننتسي لأمة تقدر معنى القومية العربية ورفع الرابة العربية المسلمة.

إنني مؤمن بالله ورسوله والحروب التي أخوضها لتحطيم قيود الاستعباد، ولن يهدأ  
لي بال ما دامت فرنسا تسيطر علينا وعلى شعوبنا.

وينبغي علينا الآن، المشاركة والمساندة في كفاح واحد ضد عدونا الواحد والمشترك،  
كما ينبغي أن لا يكون هذا الكفاح سياسي فقط بل كفاحا مسلحا بالفعل.

وسيوحدنا الدين والاجتهاد من البداية إلى غاية تحرير كامل شمال إفريقيا من  
الاستعمار المنبود لأن لا فرق عندنا بين المغرب، الجزائر أو تونس. وإننا مسلمون  
أولا وقبل كل شيء ودين الإسلام ينبذ العبودية والذلة.

لذا اطلب منكم:

1- أن تقتربوا من الحدود التونسية حتى يتمكن إخوانكم التونسيون من الانضمام إليكم  
إلى أن ننهض بكلمة أفراد الشعب التونسي للثورة ونقضي تماما على الأكاذيب التي تتحدث  
عن قيام المكتب السياسي الخبيث لبورقيبة وأتباعه بعقد اتفاقيات فرانكو-تونسية.

2- احذروا من التونسيين الذين اجتمعنا بهم سابقا، دققوا في أمرهم لمعرفة ما إذا كانوا تابعين للمكتب السياسي لبورقيبة أو التي يرأسها السيد صالح بن يوسف.

حاولوا معرفة ما إذا كانوا أيضا يرفضون تلك الاتفاقيات ويقبلون ما جاء به صالح بن يوسف أو ما إذا كانوا يقبلون تلك الاتفاقيات التي أجرتها المكتب السياسي الذي يرأسه لحبيب بورقيبة؟ إن الأفراد الذين يساندون رأي لحبيب بورقيبة يشكلون خطرا بالنسبة لنا لأنهم لا يسعون لتحقيق الاستقلال الشامل للمغرب الكبير ولذلك ينبغي إبعادهم عن واجهة الطريق مهما كلف المركي لا يسيئوا لوحدتنا...

3- وألفت انتباحكم إلى أن الأسلحة مازالت تصل من الخارج وأن الأشخاص الذين ينضمون إليكم هم أبناء الحامة أو أبناءبني زيد، الذين يقودهم الخائن ساسي لسود الساكن بزاوية الشباب والمقيم بالصوميا، وكذلك رفقاءه الخونة من المكتب السياسي مثل بشير بن وناس الساكن في دبدابة، عبد الله بلحاج العربي الساكن بالحامة وجبل بحير وآخرون أيضا من نفس المكتب السياسي، الذين يسعون جميعا إلى الوقوف في وجه كل كم ينقل السلاح، وهم على اتصال دائم بأشخاص من نول، طرابلس وليبيا وعليه، ينبغي تعديل الطريق التي تؤدي إلى الحامة.

4- تحققوا من هويات التونسيين الذين ينضمون إليكم في القتال (لقبهم، قريتهم، ناحيتهم، شيوخهم).

5- ينبغي أن تسلموا للتونسيين الذين ينضمون إليكم مستقبلا كلمة السر الآتية: «جسر قسنطينة وواد سوق أهراس»، ولا تدعوا أي تونسي يتولى القيادة عنكم. وفي الأخير، أوجه سلامي الحار إلى جميع القوات المقاتلة والعاملة على تحرير هذا الوطن العزيز؟

ولينعم الله بخيراته على إفريقيا، العربوبة والإسلام.

إلى القتال، إلى القتال، إخواني العرب.

طاهر لسود

## ثانياً : الدعم الشعبي للثورة وأبرز مظاهره 1956-1962

بعد إبرام بروتوكول 20 مارس 1956<sup>(14)</sup> بين فرنسا والجحيب بورقيبة الذي أصبحت تونس بموجبه دولة مستقلة، يمكن القول أن تونس تحولت إلى قاعدة خلفية أساسية للثورة الجزائرية و ذلك بحكم الجوار الجغرافي أولاً و بحكم التواصل مع العمق العربي ثانياً، يقول المؤرخ الجزائري الدكتور يحيى بوعزيز في مقالة نشرها سنة 1999 ما يلي:

«... و مثلما كانت تونس الشقيقة في القرن الماضي قاعدة خلفية ملتهبة»

للمكافحين الجزائريين أصبحت كذلك خلال الثورة المباركة، ثورة أول نوفمبر 1954-1962، فاتخذها المجاهدون الجزائريون قاعدة خلفية صلبة و قوية و مبنية للإعداد والتجهيز والإيواء، والخطيط لمواجهة جيش الاحتلال و الانقضاض عليه، ووجدوا كل الدعم والتأييد اللامحدود من الشعب التونسي، و قيادته الوطنية، خاصة بعد أن أرغمت فرنسا التسلیم بالاستقلال التام للمغرب الأقصى، وتونس، و لفزان الليبي...<sup>(15)</sup>

لكن كيف تعاملت تونس الدولة و الشعب مع الثورة الجزائرية؟

للإجابة عن هذا السؤال الجوهرى، قمنا بتقسيم الموضوع إلى مباحثين، الأول يتعلق بالموقف الرسمي للدولة التونسية من خلال هيئاتها و مؤسساتها، أما المبحث الثاني فيتعلق بالموقف الشعبي وما يتصل به من هيئات شعبية و أحزاب و نقابات و صحفة إلخ... ورأينا من المفيد أن نبدأ بالدعم الشعبي لأهميته و أسبقيته عن الدعم الرسمي.

### 1- الدعم الشعبي و أبرز مظاهره:

تجسد الدعم الشعبي التونسي للثورة الجزائرية و خاصة بعد سنة 1956، في ميادين كثيرة ومتعددة، منها على سبيل المثال: التطوع في صفوف الثورة، استقبال اللاجئين الجزائريين واستضافتهم داخل العائلات التونسية، المساهمة في جمع التبرعات لفائدة الثورة، والمشاركة التلقائية للتونسيين في التجمعات و المسيرات و التظاهرات المقامة

14. انظر نص البروتوكول المحدد و المعلن لهذه العلاقة في جريدة (الصباح) التونسية الصادرة يوم 21 مارس 1956.

15. صوت الأحرار «دماء الساقية و الكفاح المشترك بين الشعبين الشقيقين الجزائري و التونسي» (8 فبراير 1999م).

لدعم كفاح الجزائر<sup>(16)</sup> وغيرها من مظاهر الدعم والمساندة الأخرى، والتي ستحاول إبرازها عبر المحطات التالية:

#### أ- التطوع و التجنيد في صفوف الثورة:

ارتقى تضامن الشعب التونسي مع الثورة الجزائرية إلى مستوى الالتحام مع الجزائريين في كافة المناطق الحدودية، ثم تطور ليصل إلى الداخل التونسي نفسه، من خلال تطوع عشرات الشبان التونسيين في صفوف جيش التحرير الوطني الجزائري، وقد بدأ هذا مع نهاية عام 1955 وبداية عام 1956 و كان التطوع عاماً، أي شمل مختلف شرائح الشعب التونسي والقوى السياسية المختلفة، و خاصة مناضلي حزب الدستور سواء كانوا من أنصار الحبيب بورقيبة أو صالح بن يوسف حيث سقط العديد منهم في ميدان الشرف<sup>(17)</sup>، يقول الباحث التونسي الأستاذ عميرة علية صغير في دراسة له تحت عنوان «التونسيون و الثورة الجزائرية، 1954-1958»:

«... بدأت تصاعد موجة المتطوعين التونسيين نحوالجزائر، ابتداء من شهر ماي 1956<sup>(18)</sup>، حيث أشارت التقارير السرية للجيش عن فتح العديد من مكاتب التطوع، لا سيما في شمال غرب البلاد (سوق الأربعاء، عين دراهم، غار الدماء) و في الساحل أيضا، حيث قام أحمد بودريعة مثلا بفتح مكتب للتطوع نحو الجزائر بناحية قلعة كبيرة بعد موافقة المكتب السياسي للدستور الجديد في 19 ماي 1956، و الذي كان مسيرا من طرف اثنين من المقاومين السابقين هما (مختار بن علي بلعيد جمالي) (و خميس بن ميلاد الزرعاتي) كما تم فتح مكتب آخر بناحية أكودة في مطلع شهر آب (أوت) 1956 من طرف مقاوم سابق كان لاجئا في طرابلس و يدعى (كوبار) بالإضافة إلى ذلك فتحت مكاتب أخرى للمتطوعين التونسيين والجزائريين في كل من سيبطلة،

16. لم تقم أية مظاهرة شعبية مؤيدة للثورة، ماعدا تلك التي قام بها، أنصار الرعيم صالح بن يوسف في شهر مارس لسنة 1956م، و شارك فيها حوالي 3.000 قيد لكن الأستاذ سالم لبعض في بحث له تحت عنوان «وثيقة عن الحركة الاستقلالية في المغرب العربي-اليونيف» قال: «في أكتوبر 1956 عندما تم إيقاف الطائرة التي تقل بن بلة و رفاقه خرجت مظاهرات عنيفة جدا في كل من تونس و صفاقس و قابس» *المجلة التاريخية المغربية*، س.27، ع. 97-98 (ماي 2000)، ص.32.

17. قدر الأستاذ الطاهر عبد الله في كتابه (الحركة الوطنية التونسية)، عدد الشهداء من الوطنيين التونسيين الذين استشهدوا من أجل القضية الجزائرية من عام 1955 إلى عام 1958 بأكثر من 5.000 شهيد، و 1.200 متهم مسجون.

18. لقد تطوع على سبيل المثال ما بين شهري جويلية و أوت 1956 عشرات الشبان و كان توزيعهم كالتالي: 20 متطوعا من القبروان. - 85 متطوعا من ماطر و فيري فيل. - 35 متطوعا من الساحل.

تاجروين بومرداس القيروان إلى غاية فيري فيل(منزل بورقيبة)، و كان المتطوعون الجدد يتلقون مبلغا من المال وأحيانا تدريبا عسكريا أوليا. و كان بعضهم يتوجه بمفرده نحو نقاط التجمع، أما البعض الآخر فكان يرسل حسب كمية الأسلحة و وسائل النقل المتوفرة عبر مراكز التجمع(...)، حيث يتم تعين و تحديد رتبهم، و تزويدهم بالسلاح و الذي العسكري إذا أمكن أيضا. كان هؤلاء المتطوعون التونسيون يلتحقون بصفوف جيش التحرير الوطني عبر الحدود التونسية- الجزائرية موزعين على جماعات صغيرة، و يمرون عبر ممرات محددة (ساقية سيدى يوسف، قلعة السنان، المنطقة الجنوبية لغار الدماء الأودية الواقعة ما بين مرجا و مлагـ...»<sup>(19)</sup>

وفي السياق ذاته، قام العديد من الطلبة الذين كانوا يدرسون في بعض الجامعات الفرنسية بالانضمام إلى الخلايا السرية لجبهة التحرير الوطني إما عن طوعية أو بإيعاز من الحزب الدستوري الجديد في إطار التعاون و التنسيق بين حركات تحرير أقطار المغرب العربي الثلاث<sup>(20)</sup>، و من هؤلاء الطلبة ذكر: الشاذلي بوزكورة و الهايدي البكوش (رئيس الجامعة الدستورية للحزب بفرنسا)، اللذان كان لهما دور مشهود ومعتبر في التنسيق بين بعض قادة و ممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائري في أوروبا والجهات التونسية، و في مقدمها سفير تونس في فرنسا آنذاك المناضل محمد المصمودي<sup>(21)</sup> الذي مكن المناضلين الجزائريين من بعض الجوازات التونسية حيث تم استخدامها للتنقل بين الأقطار الأوروبية بسهولة.<sup>(22)</sup>

و بسبب هذه العملية التضامنية، فإن العديد من الطلبة التونسيين في الأراضي الفرنسية لم يسلموا هم كذلك من ملاحقة السلطات الفرنسية، حيث تعرض العديد منهم إلى الاعتقال والسجن و التعذيب و الطرد الخ...<sup>(23)</sup>

19. عميرة عليه صغير «التونسيون و الثورة الجزائرية، 1954-1958»، (دراسة).

20. انظر دراسة الباحث عادل بن يوسف «المجتبة التونسية و الحركة الوطنية الجزائرية (1927-1962)»، *المجلة التاريخية المغربية*، سن. 30، ع 109 (جانفي 2003)، ص 19.

21. انظر شهادة السيد عبد الحفيظ كبرامان التي أدار بها للكاتب الصحفي محمد عباس في جريدة الخبر ليوم 6 سبتمبر 2007.

22. عادل يوسف، المرجع السابق، ص 20.

23. من هؤلاء الطلبة الذين تعرضوا للملاحقة و السجن ذكر على سبيل المثال : الشاذلي بوزكورة و الهايدي البكوش، بشير سالم بلطبارية و الصادق بن جمعة و فؤاد المبدع و المتجمي بن حميده و غيرهم كثير جدا.

فضلا عن ذلك فقد التحق بعض الأطباء التونسيين المتخرجين حديثا من الكليات الفرنسية بصفوف الثورة بهدف معالجة الجرحى و معطوبى العرب، مفضلين بذلك الكفاح و النضال على الوظيفة، و من هؤلاء الأطباء الشباب الدكتور (المنجي بن حميدة)، كما نسج بعض الأطباء القدامى على منوال الأطباء الشباب فقاموا بالالتحاق بقواعد الثورة الجزائرية في الحدود الجزائرية التونسية للقيام بالمهمة ذاتها، أي معالجة الجرحى و المرضى و المصابين.<sup>(24)</sup>

#### **بـ- جمع الأموال و التبرعات المادية لفائدة الثورة:**

إن المظهر الثاني الملحوظ من مظاهر دعم الشعبي التونسي للثورة الجزائرية هي المساعدات المالية و العينية التي اتخذت أشكالا مختلفة و متعددة، مثل جمع الأموال في شكل ضرائب، بيع التذاكر لصالح الثورة، فرض رسوم شهرية على التجار و الاقطاعات من أجور العمال...الخ.

و قد ترك تنظيم المساهمات و التبرعات المالية غير الحكومية منذ نهاية عام 1956 إلى اللجان المحلية التابعة لجبهة التحرير الوطني و لودادية الجزائريين في تونس، التي كانت تنشط في مجال جمع الأموال من المناضلين و المتعاطفين مع الثورة، و قد كان مبلغ الاشتراك محددا ب 100 فرنك قديم.<sup>(25)</sup>

أما الباحث التونسي الأستاذ محمد لطفي الشايبى فيقول بأن التبرعات التونسية المقدمة لفائدة الثورة فقد كانت تأتي بشكل منظم من خلايا الحزب الحر الدستوري الجديد و بعض المؤسسات الدينية.<sup>(26)</sup>

فضلا عن ذلك فقد ساهم العديد من التجار التونسيين في داخل تونس و خارجها بالتبرع للثورة، مثل التاجر التونسي المهاجر في باريس محمد مالك حسين الذي سجن بسبب مساهماته المالية للثورة.<sup>(27)</sup>

24. عادل يوسف «النخبة التونسية و الحركة الوطنية الجزائرية...» المرجع السابق، ص.23.

25. لمياء بوقرية «العلاقات التونسية - الجزائرية (1954-1962)»، مرجع سابق، ص.215.

26. محمد لطفي الشايبى «الدولة التونسية الجديدة و الثورة الجزائرية، 1954-1962».

27. بوقرية، مرجع سابق، ص.215.

#### ت- استقبال واحتضان اللاجئين و التكفل بالآيتام:

تجسد تضامن التونسيين مع أشقائهم الجزائريين، من خلال قيام العديد من العائلات التونسية باستضافة عائلات جزائرية بأكملها<sup>(27)</sup>، كما تجسد هذا التضامن أيضا في تقديم يد العون إلى كافة الجزائريين الذين لجأوا إلى الأراضي التونسية بسبب الأساليب الوحشية وسياسة الأرض المحروقة التي بدأ الفرنسيون يطبقونها في الجزائر بغية إخماد روح الثورة ومحنقتها في المهد، حيث كان سكان المناطق الحدودية يحتضنون اللاجئين الجزائريين ويقتسمون معهم المؤونة و لقمة العيش في تضامن أخوي رائع قل نظيره.

و قد أشارت وثائق الأرشيف الوطني التونسي التي قام الباحث عميرة عليه الصغير بدراستها أن عدد اللاجئين بلغ سنة 1957، 250.000 ألف لاجئ، منهم 65.000 ألف امرأة و 40.000 ألف يتيما، و لمساعدة هذا الكم الهائل من اللاجئين و الآيتام تشكلت لجنة تونسية للدفاع عن هؤلاء اللاجئين و تقديم يد المساعدة لهم، و قد تشكلت من بعض الشيوخ و هم:

- الشيخ محمد جعيط مفتى الديار التونسية (الرئيس).
- الشيخ علي الأخضرى القاضى الحنفى بعاصمة الجزائـر (نائب أول للرئيس).
- الشيخ إبراهيم النـيفـرـ المـفـتـىـ الشـرـقـيـ بالـديـارـ التـونـسـيـ (النـائبـ الثـانـىـ للـرـئـىـسـ).
- الشيخ الشاذلى بن القاضى : أستاذ بالجامعة الزيتونية (كاتب عام).
- الشيخ محمد الـهـادـىـ المـدـنـىـ رـئـىـسـ دائـرـةـ بـمـحـكـمـةـ الـاسـتـنـافـ (كاتب عام مساعد).
- الشيخ محمود بن الطاهر: أستاذ مبرز بمدرسة ابن خلدون الزيتونة، (أمين المال).
- الشيخ علي بن الخوجة (عضو).
- الشيخ أحمد الرـحـموـنـ (عضو).<sup>(29)</sup>

28. أنظر على تلليلية: لاجئ الحدود الشرقية في مذكرات طبيب، منشورات الجاحظية، الجزائر، 1999.

29. محمد لطفي الشايبي: «لدولة التونسية الجديدة و الثورة الجزائرية : 1954-1958»، المرجع السابق، ص 4.

■ كما ساهمت المرأة التونسية في هذه العملية من خلال (اتحاد النساء التونسيات) الذي قام هو الآخر، بواجهة في جمع الأموال، واستقبال الأطفال الجزائريين.<sup>(30)</sup>

### ثـ- تموين المجاهدين و تقديم التسهيلات المادية و المعنوية:

فضلاً عما ذكر من مظاهر الدعم الشعبي التونسي للثورة الجزائرية، كان أفراد جيش التحرير الجزائري يتنقلون بسهولة بين المداشر و القرى التونسية حيث كانوا يجدون الإيواء و التموين من قبل الأهالي و يشهد على ذلك أحد قادة جيش التحرير الوطني الجزائري و هو الرائد عثمان سعدي بلحاج في مذكراته فيقول:

«... كانت فرق جيش التحرير الوطني العاملة على الحدود التونسية- الجزائرية تتنقل بسهولة في وسط القرى و المداشر التونسية الواقعة على الحدود التونسية- الجزائرية، و كانت تلقى من الأهالي الدعم الكامل تموينا و إيواء...»<sup>(31)</sup>

و في السياق، يقول الباحث التونسي الأستاذ عميرة عليه الصغير :

«كان نحو 8000 مجاهد جزائري يتمركزون على طول الحدود الغربية لتونس، بمقر قيادة غار الدماء، و كانت مراكز الاستقبال و التدريب و المدارس والمستشفيات و مخازن الأسلحة بأيدي الجزائريين، الذين كانوا يقيمون بداخل أهم البلدان في منطقة الكاف و تونس، و كانت الوحدات الجزائرية تقوم بالغارة على القوات الفرنسية لتنسحب بعدها إلى التراب التونسي...»<sup>(32)</sup>

### جـ- المظاهرات و الإضرابات و التظاهرات العامة:

كما مثلت المظاهرات و التظاهرات و الإضرابات إحدى مظاهر الدعم و المساندة الفعلية التي قام بها التونسيون تجاه الثورة الجزائرية، و لعل أول مناسبة خرج فيها التونسيون في مظاهرات صاخبة و عنيفة تضامنا مع الثورة كانت بعد اختطاف السلطات الاستعمارية للطائرة المقلة للوفد الخارجي يوم 22 أكتوبر سنة 1956.

30. أنظر مداخلة عميرة عليه صغير في (الملتقى الدولي حول الثورة الجزائرية، في الكتابات العربية و الأجنبية) (الجزائر - جوبيلية 2002).

31. أنظر (مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج)، الجزائر، دار الأمة للطباعة و النشر والتوزيع، طـ1- 2000م، حـ 49- 64.

32. عميرة عليه الصغير، المرجع السابق

لكن أشكال التضامن تغيرت بعد هذا التاريخ، حيث أصبحت مجسدة أكثر في الإضرابات والأيام الاحتجاجية والمسيرات السلمية وغيرها، و لكثرة هذه التظاهرات والمهرجانات التضامنية فإننا سنتوقف عند بعض هذه المحطات وهي كالتالي:

في يوم 30 جانفي سنة 1957 أضرب الشعب التونسي استجابة للنداء الذي دعا إليه الحزب الدستوري الحر والمنظمات المنضوية تحت لوائه، و كان ذلك بمناسبة عرض القضية الجزائرية لأول مرة في الأمم المتحدة.<sup>(33)</sup>

و في 30 مارس سنة 1958 بمناسبة يوم التضامن الدولي مع الجزائر نظم الحزب الدستوري الحر و المنظمات التابعة له، سلسلة من التظاهرات العامة عبر كامل القطر التونسي، عبر من خلالها التونسيون عن وقوفهم المبدئي إلى جانب أشقائهم الجزائريين ومؤازرة ثورتهم المباركة إلى غاية تحقيق استقلالهم التام، و أرسلوا بهذه المناسبة برقة إلى لجنة التنسيق و التنفيذ جاء فيها ما يلي: «... إن الشعب التونسي يقيم بأسره يوم الجزائر ليؤكد لكم تأييده الكامل و مناصرته لكفاح شعوبكم النبيل، و يعلن أن هذا التضامن الفعلي بين شعوبنا ضمان لتحرير شمال إفريقيا تحريراً كاملاً»<sup>(34)</sup> و بمناسبة انعقاد مؤتمر المهدية في شهر جوان سنة 1958، قام التونسيون بمهرجانات واستعراضات كبرى، «رفعوا فيها شعارات مناهضة للحلف الأطلسي و سياساته الداعمة للسياسة الفرنسية في الجزائر».«<sup>(35)</sup>

و في 16 سبتمبر سنة 1958 نظمت جامعة تونس للحزب الدستوري الحر بالتنسيق مع الديوان السياسي للحزب تجمعاً جماهيرياً حاشداً حضره آلاف التونسيين و الجزائريين وممثلوا المنظمات الجماهيرية، للرد على مشروع الاستفتاء الذي طرحه ديغول في الجزائر، حيث أصدر المجتمعون في هذا التجمع الجماهيري لائحة أكدوا من خلالها رفضهم التام لسياسة الإدماج التي تنهجها السلطات الفرنسية في الجزائر، و طالبوا بضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية.

33. انظر جريدة (المقاومة)، ع 7 (16 فيفري 1957).

34. انظر المحايد، ع 22 (15 أبريل 1958).

35. مقلاتي، «دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية»، مرجع سابق، ص 260.

ثم وجهوا، لائحة ثانية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، جاء فيها أن الشعب التونسي يشجع ويحيي المساعي السلفية التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة لفائدة تحرير الشعب الجزائري من براثن الاستعمار. كما وجهوا أيضا رسائل مماثلة لرؤساء الدول العربية، وبرقيات إلى الرئيس بورقيبة والملك إدريس الستوسي و الملك محمد الخامس ولجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية جاء فيها ما يلي:

«إن شعوب المغرب العربي وقادتهم قد أحبطوا و يحبطون جميع المناورات التي حاولت تفريغ صفوفهم، وأن وحدة المغرب العربي هي الضمان الوحيد لازدهار وسعادة الأجيال المقبلة...»<sup>(36)</sup>

كما نظم الحزب بهذه المناسبة مهرجانات شعبية أخرى في كل المدن التونسية لللاحتجاج عن هذا الاستفتاء الاستعماري الخطير.

وفي سنة 1959، و بمناسبة الذكرى الخامسة لاندلاع الثورة أقام الشعب التونسي احتفالات و تجمعات حاشدة بالمدن التونسية لتجديد تضامنه مع الجزائر، الجزائر، ومن بين هذه التجمعات، تجمع تونس العاصمة الذي حضره ما يزيد عن الربع مليون شخص، أعلن من خلاله التونسيون تأييدهم لكافح الجزائر و هتفوا باستقلالها و بسقوط فرنسا والحلف الأطلسي.

و قد لفتت هذه الاحتفالات الضخمة أنظار الصحفيين الفرنسيين الذين اعترفوا أنهم لم يروا مثيلا لهذا الاحتفال التضامني الضخم من قبل، و قد ألقيت خلال هذا التجمع خطب وكلمات لمسؤولين تونسيين و جزائريين عديدين، كان من أبرزهم الرئيس فرحات عباس الذي قال في هذا التجمع أن هذه الحرب «ليست حرب الجزائريين فقط وإنما هي حرب إفريقيا الشمالية.»

أما عبد العزيز بورواوي و الباهي الأدغم فقد عبرا في كلمتيهما عن استمرارية دعم الشعب التونسي لقضية الجزائر العادلة و أشادا بالتضامن و التعاون المتنين بين الشعبين الجزائري و التونسي.<sup>(37)</sup>

36. المجاهد، ع 29 (17 سبتمبر 1958).

37. عبد الله مقالاتي، مرجع سابق، ص 263.

و إثر مظاهرات 11 ديسمبر سنة 1960 التي واجهتها السلطات الفرنسية بعنف شديد، اجتمع يوم 12 ديسمبر بالعاصمة التونسية ممثلوا الحزب الدستوري الحر والمنظمات القومية لدراسة الوضع، وأصدروا لائحة حيوا من خلالها أرواح الشهداء الذين قدموا دماءهم دفاعا عن سيادة الوطن وأعربوا للشعب الجزائري عن تضامن الشعب التونسي معه في هذه الظروف الحرجة من كفاحه المقدس<sup>(37)(38)</sup>.

كما أرسل رجال التربية والتعليم، برقية احتجاج شديدة اللهجة إلى الجنرال ديغول، و طالبوا منظمة الأمم المتحدة للتدخل السريع لوضع حد للمجازر التي ترتكبها فرنسا ضد الشعب الجزائري الأعزل، و دعوا إلى إيفاد لجنة دولية للتحقيق في هذه المجازر البشعة.<sup>(39)</sup>

و في 16 نوفمبر 1961 قام التونسيون بإضراب عام، واعتبروا هذا اليوم يوما للتضامن مع المعتقلين الجزائريين، فنظمت المظاهرات و الاجتماعات العامة المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين الجزائريين في السجون الفرنسية.<sup>(40)</sup>

فضلا على كل ذلك فإن (أسبوع الجزائر) الذي كان ينظم في شهر مارس من كل سنة، ويحتفل في مهرجان شعبية كان واحدا من بين مظاهر التضامن العديدة التي قام بها التونسيون في سبيل نصرة الثورة الجزائرية و مؤازرتها حيث كانت تجمع فيه أيضا الإعانات المادية المختلفة للثورة.

#### ح التضامن على مستوى النشاط الرياضي:

ساهمت الرياضة التونسية في عملية التضامن الأخوي الداعم لشعب الجزائر وثورته المباركة. وقد أعطانا السيد (إبراهيم المحاوي) في مذكراته التي نشرها على صفحات جريدة «الشروق» التونسية سنة 1994 صورة رائعة من صور تضامن الرياضة التونسية مع الشعب الجزائري، يقول في الحلقة السادسة من هذه المذكرات ما يلي :

38. المحايد، ع 85 (19 ديسمبر 1960)، ص 22.

39. المصدر نفسه.

40. مقلاتي، مرجع سابق، ص 263.

«خلال السنوات الفاصلة بين الاستقلال و عام 1960 لم نكن نفكر كثيرا في المشاركة في البطولة الإفريقية لجملة من الأسباب أولا، بداية مشاركتنا على مستوى الفرق الأوروبية والمتوسطية و الشروع في المشاركة من خلال تصفيات الألعاب الأولمبية بروما عام 1960، كان التفكير منصبا على المغرب العربي خاصة و أن الجزائر دخلت في جهادها الشرعي مع فرنسا وقتذاك كان لا بد من التضامن الرياضي، فصدر بتاريخ 4 جوان 1956 البلاغ التالي من كتابة الدولة للرياضة و الشباب كتبته نشرته بنفسها بتاريخ 4 جوان 1956 في جريدة العمل. كان من المقرر أن يمثل تونس هذا العام في بطولة شمال إفريقيا لكرة القدم نادي حمام الأنف الفائز ببطولة تونس لهذا الموسم بالنسبة لأندية القسم القومي و كذلك بطل تونس لقسم الأشبال النجم الرياضي الساحلي ونظرا للحالة الراهنة التي يعيش عليها القطر الجزائري الشقيق و التي تسببت في تخلي الكثير من الجمعيات الجزائرية الصميمية و هي التي تعتبر في نظرنا جميعا الممثلة الحقيقة للجزائر. فقد رأت كتابة الدولة للشبابية و الرياضة من الواجب أن تتضامن مع إخواننا الجزائريين، لهذا قررت أن تحجج فرقنا هذا العام عن المشاركة في بطولة شمال إفريقيا السنوية. ما دامت الفرق الجزائرية الأصلية التي يهمها وحدتها ربط الصلة و ربط أواصر الأخوة معها دون غيرها على طريق تبادل.

الزيارات الرياضية عاطلة اليوم عن نشاطها الرياضي و نحن سيرنا كرياضيين تونسيين، أن تتخذ كتابة الدولة هذا القرار الدال عن يقظة الوزير الرياضي الأستاذ عزيز الرباعي و إحساسه القومي النبيل نحو أبناء القطر الجزائري الشقيق.»<sup>(41)</sup>

**ثم يضيف قائلا:**

«ثم يجيء التضامن الثاني مع فريق جبهة التحرير الجزائرية» هذا الفريق الذي يتتألف أفراده في ذلك التاريخ من كبار اللاعبين المحترفين في النخبة الفرنسية لكن الواجب الوطني جعلهم يتحولون من فرنسا إلى تونس حيث أعدت لهم منظمة جبهة

41. عبد السلام ضيف الله «إبراهيم المحوashi يستنطق الذكرة و المذكرة (الحلقة السادسة)- انشغال تونس بالتضامن مع الجزائر»، جريدة الشروق (تونس)، 15 مارس 1994.

التحرير خطة مستقبلية يقومون فيها بالدعاهية للحرب الجزائرية و يشهرون بأعمال الاستعمار بواسطة مبارياتهم واتصالاتهم و تجولاتهم في مختلف البلدان و خاصة الدول الآسيوية و أوروبا الشرقية. و البعض من الدول العربية لكن مغادرتهم و خروجهم من فرنسا بصورة فجائية جعلت بعض الأوساط الكروية تهدد في ذلك التاريخ كل فريق قومي يقبل اللعب مع الفريق الجزائري يتم شطبه من الاتحاد الدولي و هناك البعض من تأثروا في تونس بهاته الدعاية التي قارنت مهاجرة فريق جبهة التحرير بمهاجرة فريق المجر سنة 1956م بموادبست أثناء الحوادث.

و في هذا الصدد كتبت مقالا بتاريخ 29/04/1958 بعنوان «هل قررت الجامعة التونسية منع الفريق الجزائري في أرضنا»، و بعد أن قارنت بين الفريق الجزائري وفريق المجر قلت في التاريخ المذكور خلافاً للفريق الجزائري فخروجه من فرنسا كان يكون مفروضاً عليه من جراء المعاملة السيئة التي أصبحوا يعاملون بها هناك بسبب الحرب القائمة بين الجزائريين و الفرنسيين التي تسببت في زرع بذور الحقد و الكراهية حتى صارت شخصية اللاعب الجزائري بفرنسا بحكم الواقع غير تلك التي كانت في الماضي فصاحبها محظوظاً و محترماً و محاطاً بالأنصار و من منهم لا يتلهف على مصافحته وأخذ صورة تذكارية بجانبه فكان طبيعياً و الحال هذه لا يفكر اللاعب الجزائري في غير الانصراف<sup>(42)</sup> ثم يقول مختتماً:

و ختم المعلق الرياضي في جريدة الصباح قائلاً: «نستخلص من هذا البحث أن وجود الفريق الجزائري له مبرر و تفسير واقعي يجعلنا لا نمنعه من اللعب مع فرقنا متى شاء و إلا إزاءه موقفاً بارداً إذا لم نقل معادياً لفريق رياضي هذا من جهة و من جهة أخرى فالشكوى المتعلقة به من طرف الجامعة الفرنسية لم ينظر فيها بعد.

و من واجبنا أن نتحمل مسؤولياتنا نحوه و ندافع عنه و في موقفنا هذا تدعينا لكيان العلاقات بين القطرين الشقيقين».«<sup>(43)</sup>

42. المصدر نفسه.

43. نفسه.

أما فريق جبهة التحرير الوطني الجزائري فقد لقي منذ تأسيسه على الأراضي التونسية في أبريل سنة 1958 مؤازرة و دعماً كبيرين من طرف الحكومة و الشعب التونسيين في سبيل اسماع قضية وطنه من خلال الجولات التي كان يقوم بها في الخارج ومثل بلده أحسن تمثيل.<sup>(44)</sup>

## 2- دور وسائل الإعلام التونسية في دعم الثورة و التعريف بها :

لم يتأخر الإعلام التونسي في دعم الثورة و التعريف بها عربياً و دولياً، و لم تكتف الجرائد التونسية<sup>(45)</sup> بالتعليق على مجريات الأحداث، بل فإنها تنافست في توجيه النقد اللاذع للممارسات الوحشية التي يقوم بها الجيش الفرنسي في الجزائر و إبراز المآثر العسكرية لرجال الثورة، و قامت جرائد المعارضة بتكتيف النداءات الداعية لمساندة الثورة و تقديم العون لها. أما الجرائد التابعة للحكومة فكانت هي الأخرى تتبع أخبار الثورة و تدبيج المقالات المؤيدة لها، فضلاً عن فتح صفحاتها لرجال الفكر و الأدب المؤيدین للثورة و الداعین لنصرتها و مؤازرتها.

و من مظاهر هذا الدعم و التأييد ما كانت تنشره الجرائد التونسية من آراء و تعلیقات تصب في خانة رفع المعنويات و التعبير على المواقف الحقيقة للشعب التونسي، و من ذلك ما جاء في إحدى افتتاحيات جريدة «L'action» التونسية حيث قالت: «... إن جيش التحرير الوطني الجزائري، وجد و سيجد في ترابنا، و على أرضنا الفرج و العون، و أن المتطلعين التونسيين، سيدخلون إن اقتضى الأمر المعركة، من أجل الحرية إلى جانب إخوانهم الجزائريين الذين سنساعدهم مادياً و معنوياً و بجميع الوسائل التي بحوزتنا...»<sup>(46)</sup>

و هنا ينبغي التوقف قليلاً عند مجلة «الفكر» التي أصدرها الأستاذ محمد مزالى، حيث لعبت هذه المجلة دوراً عظيماً في التعريف بالجزائر و ثورتها التحريرية الكبرى،

44. لمياء بوقرية، المرجع السابق، ص 190.

45. راجع في هذا الصدد الجرائد اليوسفية قبل توقيتها (البلاغ و البلاغ الجديد)، و جريدة حزب الدستور القديم (الاستقلال)، و جريدة حزب الدستور الجديد (الأمل)، و جرائد الحزب الشيوعي (التحية، الصباح، الزهرة).

46. نقلًا عن محمد لطفي الشابي، المرجع السابق.

منذ صدور عددها الأول في شهر أكتوبر سنة 1955م، واستمرت تتبع أحداثها طيلة سبع سنوات متصلة، واحتفظت لنا بأوفر ما كتب عنها من دراسات، وقصائد، وقصص ومسرحيات، دون سائر المجلات والصحف التونسية الأخرى التي اقتصر نشاطها في غالب الأحيان على نشر الأخبار العامة، وأنباء المعارك اليومية، ولم تحفل بالإنتاج الفكري إلا لماما.<sup>(47)</sup>

وقد لا يكون من المغالاة في شيء إدراج هذه المجلة واحتسابها في عداد أهم المجالات الإعلامية التي خدمت الثورة الجزائرية، وعملت على خلق أدب مغربي ثوري، وأتاحت للكتاب الجزائريين فرصة المناضلة بأقلامهم وفتح جبهة فكرية على صفحاتها لممارسة حقهم في الدفاع عن وطنهم، كما أتاحت للكتاب التونسيين مجال الإسهام في معاضدة أشقائهم وتضامن معهم عملياً وأدبياً، وفتحت صفحاتها لجميع الكتاب العرب والأجانب الذين آذروا الثورة تأكيداً منها للبعد العربي والإنساني لهذه الثورة.<sup>(48)</sup>

### 3- دور المنظمات والهيئات الشعبية والنقابية :

إلى جانب الدعم الشعبي العفوبي والتلقائي الذي كان يقوم أبناء تونس تجاه الثورة، قامت القوى الحية في المجتمع التونسي من هيئات ومؤسسات نقابية ومهنية وحرفية بدور ملحوظ ومحترف في عملية الدعم والمساندة من خلال تجديد الانصار وتعييتم لنصرة الثورة ودعمها. و من بين هذه القوى الحية نجد العمال والطلبة والنساء وكافة الفئات النقابية والمهنية التونسية، حيث ساهمت هذه المنظمات وهذه الهيئات في تعبئة جماهير الشعب التونسي لمساندة المطالب التحريرية للجزائريين، وإسماع قضيتها في المحافل الإقليمية والدولية، كما عملت على إقامة الأيام والمناسبات التضامنية التي تنظم فيها المظاهرات وتجمع فيها الإعانات المختلفة.<sup>(49)</sup>

47. محمد الصالح الجابري «ثورة الجزائرية في مجلة الفكر»، الثقافة، (الجزائر)، من 16، ع 91 (يناير - فبراير 1986م)، ص 22.

48. المرجع نفسه، ص 22.

49. مقالتي، مرجع سابق، ص 258.

#### أ- العمال:

قام العمال التونسيون المهيكلين في الإتحاد العام للعمال التونسيين (U.G.T.T)، بدور مهم وفعال في دعم و مساندة القضية الجزائرية عموماً و نضال الحركة النقابية الجزائرية على وجه الخصوص وذلك طيلة سنوات الحرب. و يتجلّى هذا الدور بشكل بارز و واضح في قيام السكرتير العام للإتحاد آنذاك المرحوم أحمد التليلي برئاسة لجنة الاتصال بين تونس و جبهة التحرير الوطني. كما قام إتحاد العمال التونسيين منذ إنشائه سنة 1956، من خلال أمينه العام السيد أحمد بن صالح، الذي كان عضواً في (المنظمة العالمية للشغل) بدور فعال و أساسي في تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A) في مارس سنة 1956، و أيضاً في الإعتراف به كمنظمة نقابية ممثلة للعمال الجزائريين في شهر جويلية من السنة نفسها. و بفضل عضويته في (المنظمة العالمية للشغل)، استطاع الإتحاد العام للعمال التونسيين تدويل القضية الجزائرية في الأوساط العمالية العالمية. و قد تجلّى ذلك فيما يلي:

- 1- تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال اللجنة المصغرة للجنة العالمية للشغل (Cisl) المجتمعة في أبريل سنة 1956، حيث خرجت بلائحة تدين سياسة فرنسا الوحشية في الجزائر.
- 2- قيام هذا الإتحاد بالدفاع أمام ممثلي العمال في (المؤتمر العالمي للشغل) عن حق الجزائر في الاستقلال، و مطالبة المؤتمر بالضغط على فرنسا لتغيير سياستها الاستعمارية في هذا البلد.
- 3- التنسيق مع الإتحادات العمالية المغاربية و العربية للدفاع عن حق الجزائر و عمال الجزائر في الاستقلال و السيادة.
- 4- تمكين الشباب الجزائري من التكوين النقابي و المهني في مختلف الميادين في المدارس النقابية التابعة للإتحاد العام التونسي للشغل.<sup>(50)</sup>

50. لماء بوتفريقة، العلاقات الجزائرية - التونسية، مرجع سابق، ص 214.

فضلا على ذلك فقد كان التعاون والتنسيق وثيقا بين نقابتي (الاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة) و (الاتحاد العام الجزائري للصناعة و التجارة) الذي تأسس في 14 سبتمبر 1956.<sup>(51)</sup>

إذن، لقد قام الإتحاد العام لعمال تونس، بدوره في مساندة الثورة الجزائرية، والحركة النقابية الجزائرية، على المستوى التونسي و الدولي أيضا. فلولا مجهودات أحمد بن صالح لما تم قبول الإتحاد العام لعمال الجزائريين في الإتحاد الدولي للنقابيين الأحرار. ولولا العمل الذي بذله الإتحاد العام لعمال تونس داخل هذه المنظمة النقابية العالمية لما تم تدويل القضية الجزائرية و تحسيس الطبقة العاملة داخل البلدان الرأسمالية بهذه القضية، و لم تم إدراجها في جدول أعمال لجنة الإتحاد الدولي للنقابيين الأحرار المجتمعية في أبريل 1956، حيث أصدرت مذكرة تدين فيها سياسة فرنسا الردعية في الجزائر. و هكذا أصبحت القضية الجزائرية منذ ذلك الحين تلقى المساندة في جميع اللقاءات النقابية العالمية، بفضل الدور الذي قام به الإتحاد العام لعمال تونس و زعيمه أحمد بن صالح.<sup>(52)</sup>

#### ب- الطلبة:

وقف طلبة تونس موقفاً مشرقاً من الثورة الجزائرية منذ البداية، و قد تمثل هذا الموقف في مظاهر الدعم العديدة التي قدمها هؤلاء الطلبة للثورة الجزائرية، حيث اتخذ هذا الدعم أشكالاً عديدة تراوحت ما بين القيام بإضرابات الجوع ومقاطعة الدروس إلى تنظيم التجمعات والمظاهرات، بل و حتى الإنخراط في الخلايا السرية لجبهة التحرير الوطني نفسها.<sup>(53)</sup>

و نظراً لكثرة المواقف النضالية التي قام بها الطلبة التونسيون في تونس والعديد من الدول العربية والأروبية تضامناً مع الثورة، فإننا ستتوقف عند بعض هذه المواقف التي جسدت التضامن الكبير للطلبة التونسيين مع الثورة الجزائرية.

.51. المجاهد، ع 2 (سبتمبر 1956)، ص. 9.

.52. عليه عميرة الصغير «التونسيون و الثورة الجزائرية».

Voir Daho Djebal : L'organisation Spécial De La Fédération de France du FLN ou la Guerre du FLN en France 1954-1962

- في شهر ماي سنة 1957 الطلبة التونسيون المنضوين تحت راية الإتحاد العام

لطلبة تونس يقومون بإنشاء لجنة لمناهضة الحرب في الجزائر.<sup>(54)</sup>

- يوم الجمعة 8 نوفمبر 1957 الطلبة التونسيون في الجامعات الفرنسية يشاركون زملاءهم الجزائريين في الإضراب عن الطعام، و ذلك بمناسبة افتتاح « أسبوع التضامن مع الطالب الجزائري.»<sup>(55)</sup>

- وعلى هامش « أسبوع التضامن مع الجزائر» الذي نظمته السلطات التونسية الرسمية في الذكرى الثالثة لاندلاع الثورة الجزائرية في الفترة ما بين 1 و 8 نوفمبر سنة 1957 و شاركت فيه جل المنظمات و الهيئات الوطنية التونسية، نظم الإتحاد العام لطلبة تونس بدوره أسبوعاً خاصاً به تحت عنوان « أسبوع التضامن مع الطالب الجزائري»، حيث تخللت هذا الأسبوع التضامني الطلابي التونسي العديد من الأنشطة نذكر منها ما يلي:

أ- زيارة عائلات اللاجئين الجزائريين: يوم 7 نوفمبر قام وفد مشترك من الطلبة : التونسيين والجزائريين (كان الوفد متكوناً من 45 طالباً) بزيارة تضامنية إلى بعض المدن و القرى التونسية الواقعة في الحدود التونسية - الجزائرية التي كانت تأوي مئات العائلات الجزائرية اللاجئة، للتعبير لها عن تضامن الطلبة التونسيين مع أشقائهم الجزائريين، و قد قدم هذا الوفد الطلابي بهذه المناسبة مساعدات مادية مختلفة: أموال، ملابس، أغطية...<sup>(56)</sup>

ب- المشاركة في إضراب الجوع و تنظيم تجمع شعبي: على هامش هذا الأسبوع: التضامني دخل الطلبة الجزائريون في إضراب عن الطعام بجامع الزيتونة، و قد انضم إليهم العديد من زملائهم التونسيين. و خلال هذا الإضراب و بالتعاون بين قيادي الإتحاد العام لطلبة تونس و إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين أمم يوم 8 نوفمبر بساحة القصبة تجمع شعبي ضخم لمساندة الثورة الجزائرية شارك فيه معظم المنظمات الوطنية والمهنية التونسية.

54. انظر التفاصيل في جريدة (الصباح) الصادرة يوم 17 ماي 1957.

55. انظر جريدة (المل) الصادر ب بتاريخ 8 نوفمبر 1957.

56. عادل بن يوسف، مرجع سابق، ص 27.

و في اليوم المولاي لهذا التجمع الشعبي الضخم، وبمبادرة من الإتحاد العام لطلبة تونس ألقى الأستاذ البشير العربي بمقر الإتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين محاضرة حول القضية الجزائرية حضرها جمهور غفير من الطلبة و المثقفين.<sup>(57)</sup>

و في المؤتمر السابع للإتحاد العام لطلبة تونس المنعقد في الفترة ما بين 20 و 24 أوت سنة 1959، صاغ المؤتمر لاثنين خاصتين، بالجزائر تتعلق، الأولى بمسار الثورة، و الثانية برئيس المنظمة النقابية الجزائرية «عيّسات إيديير» الذي تمت تصفيته من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية. و من أبرز الأفكار الواردة في اللائحة الأولى ما يلي:

أ- تأييد الشعب الجزائري البطل في كفاحه منذ خمس سنوات من أجل الاستقلال و الكرامة.

ب- استنكار حرب التصفية و الإبادة التي ينتهجهما الإستعمار الفرنسي بالجزائر و الوسائل الوحشية المستخدمة في ذلك و التي تراوحت من الإغتيال إلى الجريمة.

ت- التنديد بسياسة الحكومة الفرنسية و الدعوة إلى الاستقلال التام للجزائر لوضع حد لهذه الحرب.

كما نددت اللائحة بموافقات الحلفاء المؤيدة لفرنسا و دعمهم المادي و المعنوي للحكومة الفرنسية و هو ما يساهم مباشرة في تواصل الحرب.

و في الأخير طالب المؤتمرون الحكومة التونسية بالقيام بمساعي لدى الدول الإفريقية والأسيوية للحصول على تنديد بالسياسة الفرنسية بالجزائر والإعتراف باستقلالها عند افتتاح الدورة القادمة لمنظمة الأمم المتحدة.<sup>(58)</sup>

.57 المرجع نفسه، ص 28

.58 نفسه، ص 29

أما اللائحة الثانية الخاصة بالنقابي عيسات إيدير فقد ربط فيها الطلبة التونسيون ظروف اغتياله بظروف اغتيال زميله التونسي فرحات حشاد قبل سبع سنوات من ذلك، و طالبوا بفتح تحقيق دولي حول التعذيب الذي تعرض له هذا المناضل قبل اغتياله.<sup>(59)</sup> إذن، لقد أكد الإتحاد العام للطلبة التونسيين دعمه اللامشروط لنضال و كفاح الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بتونس، و ساهم في العديد من المناسبات في تنظيم أيام تضامنية مع الثورة الجزائرية لكسب التأييد الدولي لكفاح الطلبة الجزائريين. كما أكد حضوره الدائم خلال مؤتمرات الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين التي كانت تعقد في تونس.<sup>(60)</sup>

فضلا على كل ذلك فقد حصل الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين على مقر مستقل في بطحاء الخيل، كان يأوي اجتماعات و نشاطات الطلبة الجزائريين في تونس.<sup>(61)</sup>

### ج- النساء:

كان للمرأة التونسية مساهمة معتبرة في مجال دعم القضية الجزائرية و ذلك من خلال تأييدها المبدئي و اللامشروط للنساء الجزائريات عموما و نضال الإتحاد العام للنساء الجزائريات على وجه الخصوص، وقد تجلى هذا الدعم في ميادين مختلفة، وأهمها الدعم الاجتماعي المتمثل في الإهتمام بالوضعية الاجتماعية المزرية لللاجئين الجزائريين في تونس، حيث كان الإتحاد النسائي التونسي يشرف على استقبال المساعدات الإنسانية المحلية و الدولية و يوزعها على هؤلاء اللاجئين.

أما إعلامياً، فقد وجه الإتحاد النسائي التونسي سنة 1956 نداء النساء العالم يلفت انتباهن للقضية الجزائرية و لآلام الشعب الجزائري، و طالبهن بالعمل بكل الوسائل لإنهاء الحرب و مؤازرة اللاجئين الجزائريين.<sup>(62)</sup>

59- نفسه، ص 2.9

60- حسن السعيد «نشأة الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين و دوره في معركة التحرير»، الأصلة، ع 22 (أكتوبر- ديسمبر 1974)، ص 121

61- عادل بن يوسف، مرجع سابق

62- انظر نص النداء كاملا في جريدة المقاومة، ع 16 (3 جوان 1957)

و في مؤتمره الثالث المنعقد في 16 أوت سنة 1960 رفع الإتحاد النسائي التونسي لائحة بخصوص الجزائر أكد فيها، تأييده التام لكفاح الشعب الجزائري، و ناشد الرأي العام الدولي بوضع حد لسياسة الجزائر، معتبراً أن حل القضية الجزائرية لن يتم إلا بالاعتراف بحرية الجزائر و استقلالها.<sup>(63)</sup>

#### 4- حادثة اختطاف طائرة الوفد الخارجي للثورة و تعميق التضامن و التعاطف :

بعد قيام السلطات الفرنسية بخطف الطائرة المقلدة للوفد الخارجي يوم 22 أكتوبر 1956، وقع إضراب عام في تونس و وقعت مصادمات بين الجيش الفرنسي و التونسيين الذين أقاموا السدود على الطرق لشل تحركات العسكريين الفرنسيين و حبسهم في ثكناتهم.<sup>(64)</sup>

و من ناحيتها كثفت فرنسا حركاتها الاستفزازية على الحدود و بعض الولايات و منها تونس العاصمة، ففي 25 أكتوبر 1956 اعترض سكان بلدة بوعرقوب إلى فرقة من الجيش الفرنسي ومنعواها من مواصلة سيرها، فكان تبادل إطلاق النار و أسفرت الاشتباكات عن مقتل جندي فرنسي و جرح ثلاثة جنود منهم ضابط، و جرح من طرف التونسيين ستة أشخاص. و تواصلت الاشتباكات بعنف أشد في يوم 27 أكتوبر حسب جريدة الصباح.

و في حمام الأنف: أوقف السكان قافلة عسكرية مؤلفة من الجندرمة المتحركة في طريقها إلى قربالية و بوفيصة و النفيضة، و لكي تجتاز الحاجز أطلقت القنابل المسيلة للدموع ثم وايلا من مدفوعها الرشاش فقتلت شخصين و جرحت 14 شخصا.

و في سوق الأربعاء: اعترض السكان قافلة عسكرية قادمة من الجزائر لما أرادت اجتياز الحدود استعملت أسلحتها فجرحت ثلاثة أشخاص بينهم شيخ أولاد سالم.

و في لكاف: وقع اجتياز الحاجز الذي أقامه الأهالي بالقصور و أطلق الجنود الفرنسيون النار فأصابوا عشرة بجروح و قتلوا ثلاثة أشخاص.

63. المجاهد، ع 75 ( 22 أوت 1960 )

64.عروسية تركي «معارك السدود بتونس»، «المجلة التاريخية المغربية»، 28، ع 102/103 (مارس 2001)، ص 106.

و في سبيطله: تم تبادل إطلاق النار عندما أرادت القوات الفرنسية احتياز الحاجز الذي أقامه السكان، فكانت الحصيلة مقتل ثلاثة جنود فرنسيين و جرح سبعة.

و في مارث: أوقف الأهالي قوات عسكرية ضخمة قادمة من الجنوب التونسي ثم قاموا بحرق سيارة حاملة لمدفع رشاش و ثلاث سيارات دودج، و قتل ثلاثة جنود فرنسيين و خمسة من المدنيين.

و في الحامة: على إثر محاولة احتياز لحاجز بالقوة، قتل ثلاثة جنود فرنسيين و مدني.

و في قابس: أقام السكان حاجزا على مستوى العودية (البلاقات على طريق تونس) فقتل جندي تونسي و كان يقوم بالحراسة و أصيب أربعة مدنيين بجروح.

و في سidi بوعلی: خرقت القوات الفرنسية المولفة من خمسة عشر وحدة الحاجز الذي أقامه السكان، فكان تبادل الطلق الناري و نتج عن ذلك إصابة ثلاثة أشخاص مدنيين وجندي فرنسي بجروح.

و في التفريضة: أوقفت قافلة عسكرية مؤلفة من خمسين دبابة و ثلاث سيارات جيب.<sup>(65)</sup>

### **ثالثا: الدعم العلمي والمهني والدبلوماسي**

#### **1- الدعم الرسمي وأبرز مظاهره:**

تجلى الدعم الرسمي الذي قامت به الحكومة التونسية تجاه الثورة الجزائرية في أمور عديدة وكثيرة، بعضه تم بصفة علنية وبعضه تم بصفة سرية، ولعل أبرز مظاهر هذا الدعم، هي: الدعم الدبلوماسي، ثم الدعم الإعلامي، ثم الدعم الطبي والصحي،.. إلخ.

#### **أ- الدعم الدبلوماسي:**

تجلى الدعم дипломатический السياسي في قيام السلطات التونسية بدعم القضية الجزائرية في المحافل الدولية المختلفة، والسعى لكسب التأييد الدولي لها في هيئة الأمم المتحدة وأمام الرأي العام العالمي، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يأتي:

. المرجع نفسه، ص 107.

في السابع من أكتوبر سنة 1957 قدم الباхи الأدغم نائب رئيس المجلس التونسي اقتراحاً في الأمم المتحدة لتسوية المشكلة الجزائرية، يتضمن عقد ندوة من أربعة فرقاء: فرنسا، تونس، المغرب، جبهة التحرير الوطني الجزائرية، (في 25 أكتوبر التقى قادة الجبهة في تونس لمناقشة هذا الاقتراح).

وفي شهر مارس سنة 1957 طرح بورقيبة فكرة عقد مؤتمر لدول البحر الأبيض المتوسط لبحث القضية الجزائرية، لكن فرنسا عارضت الفكرة وتتجاهلتها.

وفي 22 نوفمبر من نفس السنة حاول بورقيبة ومحمد الخامس القيام بوساطة بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني، وقد قبلتها جبهة التحرير شريطة أن تكون المفاوضات مبنية على أساس الاستقلال أما فرنسا فقد رفضتها معتبرة ما يجري في الجزائر «مسألة داخلية».

وبعد جريمة «ساقية سيدي يوسف» سنة 1958، استغل بورقيبة هذه الواقعة فتقدم بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي، وتمكن من خلالها من تدوين القضية الجزائرية، وخلال محادثاته مع فرنسا طالب بمنع الجزائر استقلالها كشرط لتحسين العلاقات بين البلدين.

وفي هذا السياق ينبغي التذكير بأن الإطارات السياسية لجبهة التحرير الوطني قد بدأت تقيم في تونس منذ ما قبل (مؤتمـر الصومام) سنة 1956 وقبل إنشاء (لجنة التنسيق والتنفيذ) حيث اعترفت بهم الحكومة التونسية كممثـلين رسمـيين للشعب الجزائري.

كما أصبح الاحتفـال بذكرـي انطلاقـ الثـورة فيـ الفـاتـح منـ نـوفـمبر رـسمـياً عـلـى كـاملـ التـرابـ التـونـسيـ فـكانـتـ تـنظـمـ فـيـ النـظـاهـرـاتـ وـالـلـقـاءـاتـ الـمسـانـدـةـ لـلـثـورـةـ، وـكـانـتـ جـبهـةـ التـحرـيرـ الوـطـنـيـ تـشـارـكـ فـيـهـ إـلـىـ جـانـبـ السـلـطـاتـ التـونـسـيـةـ.

وبالإضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ، قـامـتـ الـحـكـوـمـةـ التـونـسـيـةـ يـوـمـ 20ـ سـبـتـمـبرـ سـنـةـ 1958ـ بـالـاعـتـرـافـ بـالـحـكـوـمـةـ الـمـؤـقـتـةـ لـلـجـمـهـورـيـةـ الـجـزـائـرـيـةـ بـعـدـ يـوـمـ وـاحـدـ فـقـطـ مـنـ الإـلـاعـانـ عـنـ قـيـامـهـاـ فـيـ القـاهـرـةـ رـغـمـ تحـذـيرـ الـحـكـوـمـةـ الـفـرـنـسـيـةـ (...ـ)ـ وـبـعـدـ فـتـحـ مـقـرـ قـيـادـةـ جـيشـ التـحرـيرـ الوـطـنـيـ بـغـارـ الدـمـاءـ أـصـبـحـتـ الـعـاصـمـةـ التـونـسـيـةـ الـقـاعـدـةـ الـمـسـيـرـةـ لـشـؤـونـ الـثـورـةـ الـجـزـائـرـيـةـ، وـكـانـتـ أـعـضـاءـ الـحـكـوـمـةـ الـمـؤـقـتـةـ فـيـ تـونـسـ يـعـاملـونـ كـدـبـلـوـمـاسـيـنـ (...ـ)

ووضعت السلطات التونسية تحت تصرفهم سيارات نقل حكومية وإقامات فاخرة، كما أنهم كانوا أحرارا في تحركاتهم وأنشطتهم السياسية.<sup>(66)</sup>

كما تأكد الدعم الرسمي التونسي للثورة الجزائرية أيضا في العديد من المحافل والندوات والمؤتمرات التي كانت تشارك فيها تونس، كالندوة الإفريقية التي انعقدت سنة 1960 في تونس، والتي حققت فيها القضية الجزائرية انتصارا مهما بفضل الدور الذي قامت به الدبلوماسية التونسية في هذه الندوة.<sup>(67)</sup>

إلى جانب الدعم الدبلوماسي العلني المتمثل في السعي لتدويل القضية الجزائرية ومحاولة كسب التأييد لها في المحافل الدولية المختلفة والرأي العام، فقد كان هناك دعم سري، تمثل في إيعاز السلطات التونسية لبعض سفاراتها وممثلياتها في الخارج بضرورة تقديم الخدمات والتسهيلات لجبهة التحرير الوطني، وخاصة سفاراتها في بلدان أوروبا الغربية التي لم تكن تعرف بجبهة التحرير الوطني، حيث كان لزاما على هذه الأخيرة تغطية نشاطاتها السرية فيها، كما كان الحال في ألمانيا الاتحادية وبلجيكا وسويسرا وهولندا وفرنسا وإيطاليا وغيرها من البلدان الأوروبية الأخرى.

وقد تعددت أوجه التسهيلات والخدمات التي قدمتها السفارات والقنصليات التونسية لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، ومنها على سبيل المثال قيام (القنصليات التونسية) في ألمانيا بمنح الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي، وثائق وجوازات سفر تونسية، لتسهيل انتقالهم إلى تونس للالتحاق بصفوف الثورة.<sup>(68)</sup>

فضلا عن ذلك سماح السلطات التونسية لجبهة التحرير الوطني باتخاذ بعض السفارات التونسية في أوربا بأن تكون مقرات لمكاتب الاتصال السرية التابعة لها كسفارتي تونس في فرنسا، وألمانيا، التي اتخذها المناضل عبد الحفيظ كيرامان مقرًا رئисيا له، فضلا عن اتخاذ السفارة المغربية مكتبا فرعيا، وقد كان في هاتين السفارتين يومئذ مناضلان هما المنذر بن عمار، وعبد الكريم الفاسي... اللذين كانا يتجاوزان مع جبهة التحرير

66. عميرة عليه صغير «التونسيين والثورة الجزائرية: 1954-1958» (دراسة).

67. عبد الله مقلالي، «دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية (1954-1958)»، مرجع سابق، ص.56.

68. المرجع نفسه، ص.55.

الوطني دون انتظار التعليمات من حكوماتهم. وقد كان المجاهد عبد الحفيظ كيرامان مسؤول مكتب الاتصال ببون ينشط بجواز سفر تونسي تحت اسم مالك الدخلاوي.<sup>(69)</sup>

## 2- الدعم العسكري واللوجيستيكي:

إثر تشكيل حكومة الاستقلال الأولى في شهر أبريل سنة 1956 كلف الرئيس الحبيب بورقيبة: أحمد التليلي، وعبد الله فرات، والطيب المهيري وجلهم كانوا أعضاء في الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري بالسهر على متابعة ملف القضية الجزائرية وبخاصة مسألة إيصال السلاح القادم من المشرق العربي إلى الثوار الجزائريين.<sup>(70)</sup>

وبعد تخطي مرحلة الصراع اليوسفي - البورقيبي، بعد سنة 1956، واستعادة بورقيبة تدريجيا السيطرة على الأوضاع تكشفت الاتصالات بين القادة التونسيين والجزائريين لتنسيق الدعم للثورة الجزائرية وضبطه، وتوفير الشروط والتسهيلات للعناصر المتواجدة في تونس للقيام بمهامها، وكانت شخصيات الربط من الجانب التونسي في البداية تمثل في المناضل النقابي والقيادي الدستوري السيد أحمد التليلي، ووزير الداخلية الطيب المهيري.<sup>(71)</sup>

وفي هذا الإطار ثم عقد لقاءات عديدة بين القادة التونسيين المعينين وممثلي جبهة التحرير الوطني، وقد تمثلت هذه اللقاءات فيما يأتي.

1- بتاريخ 29 ماي سنة 1956 عقد اجتماع مشترك بين أعضاء من الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد ومكتب التنسيق لجبهة التحرير الوطني للتباحث في كيفية ضبط الترتيبات العملية لإنزال السلاح على السواحل التونسية وبخاصة قلبية (الوطن القبلي) وتوجيهه إلى الحدود، وقد حضر هذا الاجتماع عبد الله بلهوشات ممثلا عن جبهة التحرير الوطني ووزير الداخلية التونسي الطيب المهيري.<sup>(72)</sup>

69. انظر خوادة عبد الحفيظ كيرامان التي أذلي بها إلى الكاتب العام الصحفي محمد عباس، المنشورة في جريدة الخبر، عدد يوم الخميس 6 سبتمبر 2007م، ص.26.

70. محمد لطفي الشايبى، مرجع سابق، ص.5.

71. محمد لطفي الشايبى «الدولة التونسية الجديدة وثورة الجزائرية، 1954-1962».

72. محمد لطفي الشايبى، مرجع سابق، ص.5.

وبتاريخ 15 أوت من السنة ذاتها، كلفت الحكومة التونسية السيد عبد الجليل المهيري بأداء مأمورية تنسيقية في القاهرة بين قيادة الثورة الجزائرية والسلطة التونسية، ثم عينته بعد هذه المهمة كاتباً أولاً للسفارة التونسية في روما، مكلفاً بالتمثيلية الجزائرية بأوروبا حيث أشرف على عمليات تزويد جبهة التحرير الوطني بالسلاح انطلاقاً من ميناء جنوة الإيطالي.<sup>(73)</sup>

كما كلفت الحكومة التونسية بعض المسؤولين الإداريين، بالتنسيق مع قادة الثورة المقيمين في الأراضي التونسية، وكان على رأس هؤلاء الإداريين والي مدينة (مدنين) السيد (محمد الأمين) الذي كلف بالتنسيق مع السيد عمار بن عودة المشرف على نقل سلاح من ليبيا إلى الحدود التونسية.<sup>(74)</sup>

وفي شهر يناير (جانفي) سنة 1967 وقعت الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني الجزائرية اتفاقاً<sup>(75)</sup> نص على ما يلي:

- 1- الحكومة التونسية تعهد بنقل الأسلحة التي ترد من المشرق بعد تسلمها من ممثلي جبهة التحرير الوطني على الحدود الليبية وتعهد بتسليمها في الحدود الجزائرية لمن تعينه الجبهة لذلك.
- 2- تكون هذه الأسلحة تحت حراسة وضمان هيئة مشتركة، مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري، وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية.
- 3- تعهد هذه الهيئة المشتركة بعدم تسريب، أية قطعة سلاح أو أي جزء من الذخيرة المخصصة للجزائر داخل الأراضي التونسية.

73. عميرة عليه الصغير «تونس قاعدة خلقة للثورة الجزائرية» مداخلة ألقاها في الملتقى الدولي حول الثورة الجزائرية في الكليات العربية والأجنبية

74. في سنة 1958، أدركت فرنسا خطراً هذه القوافل واستمرار تونس في دعم الثورة الجزائرية فقررت إقامة مناطق محربة على طول الحدود التونسية- الجزائرية، وإنشاء خط موريس المكون من تكتيف المراقبة العسكرية لعزل الثورة عن قواعدها الخلدية، ومعحيطها العربي.

75. مثل تونس في التوقيع على هذه الاتفاقية، السيد الصادق المقدم، والطيب سليم، وممثل جبهة التحرير الوطني السيدان توفيق المدنى والدكتور الأمين دباغين.

4- لا تم معاملة النقل إلا بين الجزائريين المفوضين من قبل جبهة التحرير الوطني والتونسيين المفوضين من قبل الديوان السياسي التونسي، دون أي مشاركة خارجة عنهم.

5- المسائل الفنية المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق بصفة سريعة وعملية، تتولاها لجنة مسؤولة مشتركة، ملؤفة من عضو يعينه الديوان السياسي وعضو آخر تعينه جبهة التحرير الوطني.

6- تبدأ اللجنة أعمالها حال مصادقة الأخ الرئيس الحبيب بورقيبة على النص النهائي.<sup>(76)</sup>

لقد تمثل دعم الحكومة التونسية للثورة الجزائرية في الميدان العسكري واللوجستيكي بالدرجة الأولى في مجموعة التسهيلات التي قدمتها السلطات الأمنية والعسكرية التونسية لقادة الثورة، وقد تجسدت هذه التسهيلات فيما يلي:

1- تسهيل عملية مرور السلاح القادم من بلدان المشرق العربي عبر الأراضي التونسية ونقلها إلى الحدود الجزائرية أما بواسطة شاحنات الحرس الوطني التونسي أو الجيش التونسي.

2- وضع بعض ثكنات الحرس الوطني التونسي ومكاتب بعض (الفدراليات التونسية) تحت إمرة جبهة التحرير الوطني مثل ثكنة (المقطر) بسوق الأربعاء على سبيل المثال.<sup>(77)</sup>

3- وضع بعض الموانئ والمطارات التونسية في خدمة الثورة كمينائي تونس وسوسة، ومطار تونس العاصمة.<sup>(78)</sup>

76. أنظر التفاصيل في كتاب أحمد توفيق المدنى: حياة كفاح، الجزء الثالث، مع ركب الثورة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، طـ1- 1982م، ص 278-279.

77. بناءً على مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية (1898-1974)، ترجمة الصادق العمرى ومصطفى ماضى، الجزائر، دار القصبة، ص 255.

78. عليه الصغير «جيش التحرير الوطني الجزائري في تونس»، مرجع سابق، ص 190.

ويقول المجاهد عبد المجيد بوزبید في كتابه (التمويل إبان حرب التحرير الوطنية- ما أعرفه) الصادر سنة 2006 في الجزائر:

«... وكان نقل الأسلحة إلى الحدود الجزائرية عبر تونس يتم قبل انسحاب الجيش الفرنسي، عبر مرفأ جرجيس أو الجنوب التونسي.

أ- عبر مرفأ جرجيس (قابس) انطلاقا من مرفأ زوارة الليبي حيث كان الصيادون الليبيون يشاركون بحماس في هذه العملية...

ب- عبر الجنوب التونسي بواسطة قوافل الإبل التي تنقل الأسلحة عادة إلى ناحية تبسة (الجرف تحديدا).

ولجيش التحرير الجزائري بتونس العاصمة عدد من المستودعات، مثل تلك الواقعية في بوقرين وجبل الجلوود...

وفي القيروان كان يستعين بمستودعات الجيش التونسي كنقطة عبور باتجاه الحدود...»<sup>(79)</sup>

وعلى العموم يمكن القول أن الدعم العسكري واللوجستي الذي قدمته الدولة التونسية الفتية للثورة الجزائرية، تمثل فيما يلي:

- إيواء السلطات التونسية للعديد من الوحدات العسكرية الجزائرية وتزويدها بالسلاح.

- قيام الشاحنات العسكرية ووسائل النقل العسكري التونسي في الفترة الواقعية بين شهري ماي وديسمبر من سنة 1956 بمهمة نقل العتاد القادم من مصر عبر طرابلس من مدينة (مدنين) إلى الأماكن المخصصة لها في تونس.

- كان السلاح القادم من المشرق العربي يخزن في ثكنة (الحرس الوطني) قبل نقله إلى المراكز العسكرية الحدودية بواسطة شاحنات الحرس الوطني في الدرجة الأولى، وشاحنات الجيش الوطني التونسي في الدرجة الثانية.

79. نقلًا عن محمد عباس «من كواليس التاريخ- الإمداد إبان حرب التحرير- قطار الثورة الذي تغنى به شعاء الملحقون». قراءة في كتاب عبد المجيد بوزبید، جريدة الشروق، ع 1451 (الاثنين 8 أوت 2005)، ص 14.

- لكن وبعد امتلاك جبهة التحرير الوطني لاسطول عسكري خاص بها.<sup>(80)</sup>  
وأصبحت تتولى مهمة النقل بنفسها، تحولت مهمة الحرس الوطني التونسي  
إلى حماية الأسطول الجزائري وتسهيل المرور والتنقل.<sup>(81)</sup>

#### ت- الدعم الطبي والصحي:

تمثل الدعم الطبي والصحي الذي قدمته تونس للثورة الجزائرية في مجتمع الخدمات الطبية الموجهة لعلاج الجرحى والمصابين من أفراد جيش التحرير الجزائري في المستشفيات التونسية، وتمكنهم من متطلبات الرعاية الصحية التامة (الراحة والنقاوهة مثلا)، فضلا عن الأدوية المخصصة للثورة، وفي هذا الإطار يقول المؤرخ الفرنسي بنيامين ستورا:

«...ففي تونس كان رجال (ج. ت.)، والذين يعبرون الحدود يستفيدون من التموين والسكن، كان الجرحى يعالجون في المستشفيات ويحول ذوو الإصابات البليغة منهم إلى مدينة تونس، وفي عام 1956 نشر وزير الصحة التونسي مذكرة تحضر على مستخدمي المستشفيات إعطاء آية معلومات عن هذه النشاطات وعن المرضى الذين يعالجونهم...»<sup>(82)</sup>

لقد كان أفراد جيش التحرير الوطني يتلقون الإسعافات في المستشفيات التونسية، وخاصة المستشفى الصادقي (الحبيب ثامر)، ومستشفى الكاف وسوق الأربعاء وسوسة، إضافة إلى المستشفيات التي كان يشرف عليها جيش التحرير الوطني الجزائري<sup>(83)</sup> بنفسه في غار الدماء وتجروين وطاله<sup>(84)</sup>، وتونس العاصمة نفسها.

وفي هذا المضمار احتلت مدينة الكاف الحدودية المرتبة الأولى، حيث لعبت دور مركز الاتصال والتنسيق، وكان مستشفى الكاف يعتني بالجرحى الآتين من كل مناطق

80. محمد لطفي الشابي، مرجع سابق، ص.7.

81. في سنة 1961 أصبح الأسطول الجزائري العسكري يتكون من 100 عربة نقل، منها 50 شاحنة، وفي فيفري سنة 1962 ارتفع هذا العدد إلى 400 عربة نقل منها 200 شاحنة.

82. مصالي الحاج- رائد الوطنية الجزائرية، مرجع سابق.

83. كانت (مصلحة الصحة والإسعاف) تحت إشراف أطباء جزائريين التحقوا بالثورة مبكرا، أمثال الدكتور النقاش والدكتور عيسى مينة، والدكتور العيد إدبر، والدكتور رحمني، والدكتور لعلام وغيرهم كثیر...

84. عميرة عليه الصغير «جيش التحرير الوطني الجزائري في تونس».

85. كان الدكتور النقاش يشرف على مصحة في نهج الزاوية الباركرية في تونس.

الجزائر، وعندما لا تكون هناك أماكن كافية للجرحى، يحولون إلى مستشفيات أخرى بواسطة سيارات الحرس الوطني التونسي إلى تاجروين وباجة، وبنزرت، وقابس، وسوق لربعاء، ومدنين، وقصبة، والقصر بن إيخ...

فضلاً عن ذلك، فقد سمحت السلطات التونسية لجبهة التحرير الوطني بإنشاء مراكز صحية ثابتة في كل من الصادقة وغار الدماء والكاف، زيادةً عن مراكزها الصحية المتنقلة في مراكز الحدود ومخيימות اللاجئين<sup>(86)</sup> تحت إشراف أطباء جزائريين.<sup>(87)</sup>

### ثـ- الدعم الاقتصادي والاجتماعي:

إن الدعم الاقتصادي الذي تلقته الثورة الجزائرية من طرف الحكومة التونسية عبر عنه الباحث والمؤرخ التونسي الأستاذ محمد لطفي الشايبي بقوله:

«...لأن كانت مساهمة الميزانية التونسية في تمويل «الثورة الجزائرية» غير معروفة وفي مجملها ليست هامة، نظراً للصعوبات الاقتصادية التي شاهدتها البلاد التونسية، فإن التبرعات المادية لصالح جبهة التحرير هامة، ورسمياً مدعاة من طرف الدولة، إذ تؤكد بعض المعلومات أن الحكومة التونسية كانت بمثابة الممول لجبهة التحرير وذلك من خلا تجميع الهبات المرسلة من قبل مختلف الدول العربية وتحويل بعض العملات بغية استرداد المواد الازمة من الخارج. هذا بالإضافة إلى العمليات التي تمارسها جبهة التحرير بالخارج كانت تحت غطاء اسم شركة تصدير وتوريد تونسية والتي تحصلت على ترخيص بهدف إدخال البضائع دون أداء المعالج الجمركي...»<sup>(88)</sup>

وقد وضعت السلطات التونسية في هذا الإطار على ذمة جبهة التحرير الوطني الجزائرية العديد من المحلات والبناءات والمراكز، بلغ عددها حسب إحدى الدراسات 59 مركزاً، وذلك بهدف إيواء قادة الجبهة، أو لاستخدامها لتقديم المساعدات الغذائية والمادية والخدمات الإدارية للاجئين الجزائريين في المدن الحدودية وتونس العاصمة<sup>(89)</sup>

86. لماء بوقريوة، مصدر سابق، ص.217.

87. للمزيد من التفاصيل، انظر محمد أمير.

88. الشايبي، مرجع سابق.

89. عادل بن يوسف، مرجع سابق، ص.28.

وفي هذا السياق أيضا يمكن إدراج المرسوم الذي أصدرته وزارة المالية والتجارة في 11 نوفمبر 1960 والذي يقضي بإعفاء السلع والمساعدات الإنسانية المقدمة للهلال الأحمر الجزائري من الضرائب الجمركية.<sup>(90)</sup>

#### جـ- الدعم الإعلامي والدعائي:

كانت تونس مركزا هاما للدعائية والإعلام حول الثورة الجزائرية، وقد ازدادت هذه الأهمية بعد انتقال الحكومة الجزائرية المؤقتة إليها، ثم بعد تأسيس وكالة الأنباء الجزائرية سنة 1961 على الأرضي التونسية.

إن الدعم الإعلامي التونسي على المستوى الرسمي تمثل بالدرجة الأساس في سماح السلطات التونسية ببث برامج إذاعية خاصة بالثورة الجزائرية، وقد بدأ هذا الدعم بعد استقلال تونس مباشرة، ففي 20 أفريل 1956 كلفت الحكومة التونسية الصحفى التونسي «عبد العزيز لعروسي» بإدارة القسم العربي للإذاعة التونسية، وبعد بضعة أسابيع من هذا التاريخ بدأت الإذاعة الوطنية التونسية ببث برنامجا خاصا بالجزائر تحت عنوان «صوت الجزائر الحرة»، وقد أثار هذا البرنامج الجريء آنذاك ضجة إعلامية وأزمة سياسية بين الحكومة التونسية الفتية وفرنسا، فأصبح يحمل عنوان «صوت الجزائر العربية الشقيقة».«<sup>(91)</sup>

كما أسهمت هذه الإذاعة بدورها بالتعريف بالقضية الجزائرية، من خلال الحرص التي كانت تبليها عن معاناة الشعب الجزائري تحت الاحتلال، فضلا عن قيامها بفتح أبوابها لعدد من الكتاب والأدباء الجزائريين للعمل فيها كعبد الحميد بن هدوقة، والأخضر عبد القادر الساتхи ووعمر البرناوي وغيرهم.<sup>(92)</sup>

كما كانت أجهزة الإعلام التونسية سواء أكانت رسمية أو مستقلة تتتسابق في نشر أخبار الثورة الجزائرية وتمجيد بطولاتها والتتويه بموافقي قادتها، بحيث لم تكن تصدر صحيفة يومية أو أسبوعية إلا وفيها عن ثورة الجزائر مقال أو قصيدة أو بلاغ...<sup>(93)</sup>

90. لمياء بوقربيه، مرجع سابق، ص. 210.

91. محمد لطفي الشايبي، مرجع سابق، ص. 9.

92. محمد الصالح الجابري: التواصل الثقافي بين الجزائـر وتونـس، ص 243.

93. محمد الصالح الصديق: شخصيات فكرية وأدبية. هذه موافقنا من ثورة التحرير الجزائرية، الجزائر، دار الأمـة، طـ1-2002، ص 271.

#### ح- الدعم التربوي والتعليمي:

بدأ دعم الحكومة التونسية للثورة الجزائرية في ميداني التربية والتعليم منذ سنة 1956، لكنه تقنن أكثر من تأسيس الجامعة التونسية سنة 1960، حيث قامت الحكومة التونسية بتخصيص عدد هام من المنح المدرسية والجامعية إلى التلامذة والطلبة الجزائريين، وقد بلغ عدد هذه المنح خلال السنة الدراسية 1960-1961، 536 منحة، توزعت كالتالي:

- أ- 499 منحة في التعليم الثانوي.
- ب- 37 منحة في التعليم العالي.

وقد وجد التلاميذ والطلبة الجزائريون حسن القبول والتعاون من قبل زملائهم التونسيين في المؤسسات التعليمية التونسية التي احتضنتهم، ولم يتوقف هذا الحضور الجزائري عند استقلال الجزائر سنة 1962، بل تواصل إلى سنوات أخرى.<sup>(94)</sup>

#### خ- الدعم الوقائي والأمني: (تسهيل المرور وتوفير الأمن والحماية)

تحصل الجزائريون المقيمون في تونس على «جواز تنقل» مؤشر من طرف السلطات الأمنية التونسية<sup>(95)</sup> فضلاً عن تمتع عناصر جبهة التحرير الوطني القيادية بالحرية التامة في التنقل داخل التراب التونسي، وبالحماية من قبل السلطات الأمنية التونسية.<sup>(96)</sup>

وقد أكد الرائد قاسي، ضابط جيش التحرير الوطني هذه الحقيقة في تقريره الشامل الذي قدمه لبعثة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تونس يوم 5 أبريل سنة 1960 فقال:

«... بمجرد إظهار إجازة مرور جبهة التحرير الوطني أو جيش التحرير الوطني كان يتم السماح بعبور أشخاص لا يملكون وثائق إثبات الهوية وسيارات ليس لها بطاقات رمادية...»<sup>(97)</sup>

94. عادل بن يوسف «النخبة التونسية والحركة الوطنية الجزائرية (1927-1962)»، المجلة التاريخية المغاربية، ع 109 (جاني 2003)، ص 30-29.

95. الشايبي، مرجع سابق، ص 5.

96. المرجع نفسه، ص 8.

97. أنظر نص التقرير كاملاً في محمد حربi (أرشيف الثورة الجزائرية، ملف رقم 95).

د. الدعم الإنساني (الاهتمام بمسألة اللاجئين):

شكل تدفق اللاجئين الجزائريين الذي كان يعد بعشرات الآلاف إلى الأراضي التونسية عبئاً كبيراً على الحكومة التونسية «الفتية» لكن الحكومة التونسية لم تتوان في بذل مجهودات إضافية لاستقبال هذا الكم الهائل من اللاجئين من حيث تأمين الإيواء والإقامة وتحسين ظروفهم المعيشية قدر الإمكان.

وقد أكد المسؤولون التونسيون خلال الاجتماع الثلاثي الذي انعقد بتونس في شهر جوان سنة 1958 على الاستمرار في تقديم المساعدات لهؤلاء اللاجئين، وأشار السيد الطيب المهيري إلى التضامن الرائع بين اللاجئين وسكان المناطق الحدودية رغم الفقر والحرمان الذي كان يعاني منه هؤلاء السكان، كما ذكر أيضاً بمزايا العمل الذي أنجزته حكومة بلاده على الصعيد الدولي «حيث شدت انتباه العديد من الهيئات الدولية المكلفة بشؤون اللاجئين، وجعلت الكثير من الهيئات الدولية تسارع نحو تونس لمعالجة هذه القضية، كما جلبت العديد من التبرعات من مختلف الدول». <sup>(98)</sup>

وقد أشاد المرحوم أحمد بومنجل في تقرير رفعه إلى الحكومة المؤقتة سنة 1959 بذلك العمل اعترف بعظيم أفضاله على الجزائريين. <sup>(99)</sup>

وللعلم فقد فتحت الإدارة التونسية أبوابها للعديد من اللاجئين للعمل فيها، كما قدمت لهم التسهيلات الإدارية الازمة لتصريف حياتهم اليومية، طوال مدة إقامتهم على الأراضي التونسية.

98. محمد حربي، أرشيف الثورة الجزائرية

99. المصدر نفسه

### 3- المواقف الرسمية للحكومة التونسية ومساعيها لتدويل القضية

الجزائرية<sup>(100)</sup> :

مرت العلاقة بين الحكومة التونسية والثورة الجزائرية من استقلال تونس سنة 1956 إلى استقلال الجزائر سنة 1962 بعده مراحل، ساد بعضها الوئام والانسجام، وساد بعضها الآخر التوتر والصدام.

فالفترة الواقعة بين سنتي 1956 و 1958 على سبيل المثال قامت فيها الحكومة التونسية رغم الظروف الصعبة التي كانت تمر فيها تونس بمنح بعض التسهيلات لجيش التحرير الوطني، كما قامت بالسماح للسلطات التونسية باستقبال وإيواء اللاجئين الجزائريين الذين تدفقو على تونس في تلك الفترة بعشرات الآلاف كما مر معنا من قبل.

كما أنها عبرت عن موقفها من القضية الجزائرية بشكل علني وصريح وكان للرئيس الحبيب بورقيبة تصريحات كثيرة في هذا الشأن، نذكر منها المواقف التالية على سبيل المثال:

في خطابه الذي ألقاه يوم 20 أكتوبر سنة 1956 قال بورقيبة:

«... إن تونس لن تسمح لفرنسا باستعمال ترابها كنقطة انطلاق في الحرب التي تشنها في الجزائر، وأن على فرنسا أن تعلم بأن جيشه المرابط بتونس لا يمكن بأي حال أن ينسق أي عملية مع الجيش الفرنسي المتمرّكز بالجزائر.....»<sup>(101)</sup>

وبتاريخ 04 أبريل سنة 1957 قال بورقيبة في خطاب ألقاه على الشعب التونسي:

100. للتوضّع أكثر في هذا الميدان انظر مايلي:

- عبد القادر العربي «تونس وعلاقتها مع بلدان المغرب العربي (1949-1980)»، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1999.

- محمد حبيب اللواب «التونسيون و الثورة الجزائرية (1954-1962)»، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2006-2007.

101. انظر نص الخطاب كاملاً في جريدة (العمل) الصادرة يوم 5 أبريل 1957م.

«إن ضبط الأمور شيء حسن، لذا سنعلن بأننا سنبقى متضامنين مع الشعب الجزائري، دائمًا وأتنا لم نقبل تحت أي اعتبار أو امتياز التخلّي عن الكفاح معه من أجل الحياة أو الممات. وإن موقفنا واضح ومعروف لدى الشعب الفرنسي وحكومته وقد سبق لي أن أعلنت بأن الفرنسيين إذا كانوا أصدقاءنا فإن الجزائريين هم أشقاءنا. وأتمنى أن لا نرغم على تفضيل أحدهما على الآخر، كما سبق لي أن أعلنت بوضوح تمام بأننا لن نتخلى أبداً عن إخواننا الجزائريين، لا لكونهم إخوان فحسب بل لأنه طالما بقي الاستعمار في الجزائر، فإن استقلالنا سيقى مهدداً دوماً، لذا فلن نقبل بأي ضغط كان، ولن نتراجع عن موقفنا إطلاقاً...»<sup>(102)</sup>

و قبل ذلك التاريخ، وبالتحديد في شهر أبريل سنة 1956، صرّح بورقيبة لجريدة «LE FIGARO»:

«... إن الحكومة التونسية لن تساعد الجيوش الفرنسية التي يقيّت في تونس لمنع نقل الأسلحة والذخيرة عبر الحدود الشرقية الجزائرية، وأنه لا يمكننا منع مساعدة أشقاءنا الجزائريين، مهما كانت الضغوطات، والتهديدات التي تتعرّض لها (...) طبعاً نحن لستاً مستعدّين لإعلان الحرب على فرنسا، لكن في حالة دخول متظوعين تونسيين إلى الثورة الجزائرية باسم التضامن العربي، للمشاركة في الكفاح المسلح، كما حدث أثناء حرب فلسطين، فليس في وسعنا الاعتراض عليه أبداً...»<sup>(103)</sup>

وفي 20 أكتوبر من السنة ذاتها، ندد بورقيبة بتصريف القوات الفرنسية التي دخلت حرمة التراب التونسي للاحقة المجاهدين الجزائريين فقال:

«... إن السلطات الفرنسية يجب عليها أن تفهم بكونها مطالبة من خلال احترام كل جزائري موجود ببلدنا السيدة التونسية، وأن تونس لن تسمح لفرنسا باستعمال ترابها كنقطة انطلاق في الحرب التي تشنّها في الجزائر، وأن على فرنسا أن تعلم بأن جيشها المرابط في تونس لا يمكن بأي حال أن ينسق أي عملية مع الجيش الفرنسي المتمرّك بالجزائر...»<sup>(104)</sup>

102. نقلًا عن محمد لطفى الشابى، مرجع سابق.

103. المرجع نفسه، ص 11.

104. السيرت جورجية «تطور المواقف التونسية والمغربية من الثورة الجزائرية من 1954 إلى 1962»، مذكرة نهاية الدراسة من أجل تبرير شهادة ليسانس التعليم في التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2002-1، ص 17.

لقد اعتبرت القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر التضامن الشعبي على الحدود الجزائرية- التونسية مؤشراً واضحاً على وجود قاعدة خلفية لجيش التحرير الوطني للدعم اللوجستيكي، ومنطقة عبور للأسلحة وللإيواء وتمرير فرق جيش التحرير الوطني.

وبعد أن تأكّدت السلطات الاستعمارية الفرنسية أنّ هذا التضامن الشعبي سيشكل خطراً على مستقبل وجودها في الجزائر، راحت توجه موجة من الانتقادات للسلطات التونسية وتمارس عليها شتى الضغوط لتضييق الخناق على فرق جيش التحرير الوطني المتمرزة في الأراضي التونسية، الأمر الذي جعل الرئيس الحبيب بورقيبة يبحث عن مخرج لهذه الأزمة فطالب بأن توضع المنطقة الحدودية تحت رقابة هيئة الأمم المتحدة، وبهذا أراد بورقيبة أن يدول القضية الجزائرية، ويتمكن من تحمل المسؤولية أمام السلطات الفرنسية بفعل الاشتباكات الكثيرة التي كانت تقع بين الجيش الفرنسي وقوات جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود التونسية- الجزائرية، والتي كان فيها جيش التحرير الجزائري يكبّد القوات الفرنسية خسائر مادية وبشرية بلّغة، الأمر الذي جعل القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر تقوم بشن غارة جوية انتقامية على قرية (ساقية سيدى يوسف) الآهلة بالسكان، في شهر فبراير 1958م، حيث نتج عن هذه الجريمة أزمة سياسية حادة بين تونس وفرنسا، سرعان ما انتقلت إلى أروقة الأمم المتحدة، وانتهت بانتصار دبلوماسي تونسي، تحول إلى الإعلان عن مطلب شجاع من الحكومة التونسية لإنجاء القوات الفرنسية عن الأراضي التونسية.<sup>(105)</sup>

بعد جريمة العدوان الفرنسي على قرية (ساقية سيدى يوسف) سنة 1958م بدأت القضية الجزائرية تأخذ بعدها دولياً، ما كان ليتحقق لو لا هذه العملية العدوانية، ولو لا مذكرة الحكومة التونسية، وقد صرّح الرئيس الحبيب بورقيبة على إثر الاعتداء فقال:

«... يجب أن نعالج المرض من جذوره، فلقد اتضح من هذه الحادثة أنه هناك عشرات ومئات ساقية سيدى يوسف في الجزائر...»<sup>(106)</sup>

أما السيد الباهي الأدغم فقد عبر هو الآخر بعد هذا العدوان بقوله:

105. مابدي نوري، «العلاقات الجزائرية- المغربية أثناء الثورة»، مذكرة سنة أولى ماجستير - معهد التاريخ، 106. المجاهد، ع 18 (15 فبراير 1958م).

«... إن هذه الحادثة تغدى شعور الأخوة والتضامن والدين واللغة الذي نشعر به إزاء إخواننا الجزائريين...»<sup>(107)</sup>

أما الثورة الجزائرية فقد تجاوبت مع نتائج هذه المجازرة وتفهمت مقاصدتها وغايتها، من خلال ما كتبته مجلة (المجاهد) لسان حال جبهة التحرير الوطني يوم 15 فبراير سنة 1958م، إذ قالت:

«... مساومات ومناورات دبلوماسية لشق الوحدة المغربية، وتهديدات ثم عدوان وحشى سافر على قرية الساقية بعد العديد من الحوادث على الحدود، كل ذلك قامت به فرنسا لعزل الجزائر عن شقيقها و إجبار تونس على أن تتخلى عن تضامنها مع الجزائر...»<sup>(108)</sup>

قابل بورقيبة ذلك العدوان بطلب السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للدفاع عن سيادة بلاده، ملماحاً بأنه سيتوجه إلى (الكتلة الشرقية) للحصول على الأسلحة في محاولة منه للضغط على المعسكر الغربي، لكي يضغط بدوره على فرنسا، وأمام تلك الحادثة سعت الولايات المتحدة وبريطانيا للتوسط بين تونس وفرنسا للوصول على تسوية سلمية، وكانت مطالب تونس تمثل في إجلاء القوات الفرنسية الباقية في الأراضي التونسية بحيث لم ترض باقتراحات الأمريكية والإنجليز بتجميع جزء من القوات الفرنسية في بنزرت والقيام بانسحاب جزئي لباقي القوات.<sup>(109)</sup>

لقد تمكن بورقيبة بعد هذا العدوان، من التحرر نسبياً من الضغوط الفرنسية، وقامت تونس باستغلال الموقف واستثماره سياسياً لصالحها، فنها طلت عليها المساعدات الأمريكية، خاصة بين سنوات 1957 و 1961، حيث بلغت قيمتها 239,2 مليون دينار تونسي، منها 80% في شكل هبات، و 20% في شكل قروض<sup>(110)</sup> وقد أدى هذا الابتعاد التونسي عن فرنسا وتحررها النسبي عن ضغوطاتها إلى المطالبة الصريحة بتصفية القواعد الفرنسية الموجودة على الأراضي الفرنسية، وإيجاد حل عاجل للقضية الجزائرية.<sup>(111)</sup>

107. المصدر نفسه.

108. نفسه (15 فبراير 1958).

109. عمر العايض.

110. المرجع نفسه، ص 53.

111. نفسه.

#### 4- تطور المواقف الرسمية التونسية:

في الستين الأخيرتين من عمر الثورة الجزائرية (1960- 1962) أصبح موقف الحكومة التونسية الرسمي أكثر إيجابية من قضية الكفاح المسلح، وكان ذلك التطور ناتجاً عن الضغط الشعبي على السلطات التونسية للوقوف على جانب الثورة الجزائرية، كما كان للمنظمات النقابية العمالية والفللاحية والطلابية بالتنسيق مع تنظيمات اجتماعية ومهنية مختلفة، دوراً فعالاً في تعزيزه وتنظيم الدعم التلقائي والطبيعي للشعب التونسي تجاه الثورة الجزائرية وخاصة في المناطق الحدودية.

كان تعامل الحكومة الفرنسية مع الثورة الجزائرية يتراوح بين العامل الأول المتمثل في الضغط الجماهيري التونسي، لمساندة ودعم الكفاح المسلح في الجزائر، والعامل الثاني، الذي يعبر عنه الجانب الرسمي، تحت تأثير رأس النظام التونسي المتمثل في الرئيس بورقيبة المعروف بسياسته المعتدلة<sup>(112)</sup>، وقد انعكس هذان العاملان في تعامل الحكومة التونسية.

مع الثورة الجزائرية والتي انتصر فيها العامل الجماهيري في نهاية المطاف، والذي تضاعف أكثر بعد العدوان الفرنسي على (قاعدة بنزرت) التونسية يوم 20 جوان سنة 1961، حيث أصبح الموقف الرسمي متقارباً مع الرأي العام التونسي ومسايراً له في كثير من الأحيان، فأعلن عن الموافقة على تحويل نشاطات الحكومة الجزائرية المؤقتة من القاهرة إلى تونس في المرحلة الأخيرة من الحرب (1960- 1962)، كما أن الرئيس بورقيبة نفسه، بدأ يتخذ مواقف جريئة ومتشددة من الاستعمار الفرنسي ويؤيد صراحة الكفاح المسلح في الجزائر اعتباره الوسيلة الوحيدة لاستقلال الجزائر، واسترجاع سيادتها، وقد عبر عن ذلك الموقف في خطاب له ألقاه على الشعب التونسي سنة 1960م فقال:

«... واليوم وبعد خمسة أعوام وثمانية أشهر مرت في كفاح وصمود أشم ودماء ودموع، لم يسع فرنسا والجنيرال ديغول إلا أن يغيروا نظرتهما للشعب الجزائري، وأن يكروا فيه الصمود العظيم وشجاعته النادرة وبطولته، وهو الكفاح الذي أقام الدليل على

<sup>112</sup>. كان يشير إلى اعتراف الرئيس الفرنسي في 14 يونيو 1960 بحق الشعب الجزائري في تقرير مصره.

أن الجزائريين يفضلون الموت على الاحتقار مما جعل الشعب الجزائري يقف  
ويصمد في كفاحه كرجل واحد...»<sup>(113)</sup>

وفي مقابل هذا الدعم والتضامن التونسي مع الثورة الجزائرية فإن قيادة الثورة  
بدورها استغلت حادثة العدوان الفرنسي الغاشم على قاعدة بتررت وأكدهت للحكومة  
التونسية عن استعدادها التام للمقاومة بجانب الشعب التونسي وشعوب المغرب  
العربي ككل، وقررت وضع كل إمكانياتها المتواجدة على الأراضي التونسية لمساندة  
ومؤازرة الأشقاء التونسيين ضد العدوان الفرنسي، ووقف المفاوضات بينها وبين فرنسا،  
مؤكدة أن مسألة تحرير كل أراضي المغرب العربي غير قابلة للتناوض، ولا يمكن التنازل  
عن أي شبر أو قاعدة ولو أدى ذلك إلى إحياء المعارك المشتركة من جديد.

113. لمزيد من التفاصيل والتوضيح أذكر أنظر الدكتور إسماعيل ديش: السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، طـ1، 2000، صـ114-116.

## مصادر الفصل الثاني

### أولا: المصادر والمراجع (الكتب) :

- تلليلي، علي: لاجن الحدود الشرقية في مذكرات طبيب، منشورات الجاحظية -الجزائر- 1999.
- الجابري، محمد الصالح: التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس.
- دبش، إسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، ط1- 2000.
- سعدي، عثمان (الرائد): مذكرات، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1- 2000.
- ستورا، بنيامين: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية (1898-1974)، ترجمة، الصادق العمري، الجزائر، دار القصبة.
- سعيداني، الطاهر: القاعدة الشرقية- قلب الثورة النابض، الجزائر، دار الامة، ط1- 2001.
- الصديق، محمد الصالح: شخصيات فكرية وأدبية- هذه مواقفنا من ثورة التحرير الجزائرية، الجزائر، دار الامة، ط1، 2002.
- المدنى، أحمد توفيق: حياة كفاح، الجزء الثالث، مع ركب الثورة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط1- 1982.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون- المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة نوفمبر 1954، المجلد الأول، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية (د ت).
- عبد الله، الطاهر: الحركة الوطنية التونسية- رؤية شعبية قومية جديدة (1830-1956)، تونس، دار المعارف للطباعة والنشر (د ت).

### ثانياً: الرسائل والأطروحات والمذكرات الجامعية :

- (1) بوقريوة، لمياء «العلاقات التونسية-الجزائرية (1954-1962)»، أطروحة مقدمة لكلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية بجامعة وهران لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، 2005-2006.
- (2) السيرت، حورية «تطورات المواقف التونسية والمغربية من الثورة الجزائرية من 1954 إلى 1962»، مذكرة نهاية الدراسة اللسانس في التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2002-1.
- (3) مقلاتي، عبد الله «دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية (1954-1962)»، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة- كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ 2000-2001.
- (4) العايد، معمر.

### ثالثاً- الأبحاث والدراسات والمقالات :

- (1) بن يوسف، عادل «النخبة التونسية والحركة الوطنية الجزائرية (1927-1962)»، المجلة التاريخية المغربية، س 30، ع 109 (جانفي 2003).
- (2) بونوة، عبد الحليم «الشهيدة موساوي مسعودية بطلة الثورتين الجزائرية والتونسية»، جريدة الشروق اليومي، ع 1787 (الأحد 10 سبتمبر 2006).
- (3) بوعزيز، يحيى «دماء الساقية والكافح المشترك بين الشعبين الشقيقين الجزائري والتونسي»، صوت الأحرار (8 فبراير 1999).
- (4) تركي، عروسيه «معارك السدود بتونس» المجلة التاريخية المغربية، س 28 ع 102 / 103 (ماي 2001).
- (5) الجابري، محمد الصالح «الثورة الجزائرية في مجلة الفكر» الثقافة، س 16، ع 91 (يناير- فبراير 1986).

- (6) ربيع، مبارك «لجنة التنسيق بين جيش التحرير الجزائري وجيشه التحرير المغربي: دواعي التأسيس والأهداف - 15 يوليو 1955». في (أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني) (الجزائر - جويلية 2004).
- (7) السعيد، حسن «نشأة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ودوره في معركة التحرير»، الأصالة، ع 22 (أكتوبر ديسمبر 1974).
- (8) الشايبي، محمد لطفي «الدولة التونسية الجديدة والثورة الجزائرية» (1954-1962). (دراسة)
- (9) الصغير، عميرة علية «تونس قاعدة خلفية للثورة الجزائرية» في (الملتقى الدولي حول الثورة الجزائرية في الكتابات العربية والأجنبية).
- (10) الصغير، عميرة علية «جيش التحرير الوطني الجزائري في تونس» في أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد في الجزائر أيام 2، 3، 4، جويلية 2005.
- (11) الصغير، عميرة علية «التونسيون والثورة الجزائرية». (دراسة)
- (12) ضيف الله، عبد السلام «إبراهيم المحواشي يستنطق الذاكرة والمذكرة - الحلقة السادسة- انشغال تونس بالتضامن مع الجزائر»، الشروق (تونس) 15 مارس 1974.
- (13) قنطاري، محمد «هجمات أول أكتوبر 1955 بالقطاع الوهراني»، جريدة الشعب، الجزائر، ع 10195 (الاثنين 4 أكتوبر 1993).
- (14) ليبيض، سالم «وثيقة عن الحركة الاستقلالية في المغرب العربي- البوسفية»، المجلة التاريخية المغربية، س 27، ع 9-7 98 (ماي 2000).
- (15) عباس، محمد «من كواليس التاريخ- الإمداد إبان حرب التحرير- قراءة في كتاب عبد المجيد بوزيبة»، الشروق اليومي، ع 1451 (الاثنين 8 أوت 2005).

(16) عباس، محمد «من كواليس التاريخ- مع عبد الحفيظ كيرامان»، الخبر (6 سبتمبر 2007).

(17) الميلي، محمد «عن تضامن الجزائر مع تونس...» «الشروق»، ع 1582 (الخميس 12 جانفي 2006).

#### رابعا: الجرائد والدوريات :

(1) المقاومة، ع 7 (16 فيفري 1957).

(2) المقاومة، ع 16 (3 جوان 1957).

(3) المجاهد، ع 2 (سبتمبر 1956).

(4) المجاهد، ع 18 (15 فيفري 1958).

(5) المجاهد، ع 22 (15 أفريل 1958).

(6) المجاهد، ع 29 (17 سبتمبر 1958).

(7) المجاهد، ع 75 (22 أوت 1960).

(8) المجاهد، ع 85 (19 ديسمبر 1960).

(9) الصباح (17 ماي 1957).

(10) الأمل (8 نوفمبر 1957).

(11) العمل، (5 أفريل 1957).

(12) الشروق (الخميس 12 جانفي 2006).

الفصل الثالث :

الدعم المغربي للثورة الجزائرية

### الفصل الثالث

## الرعم المغربي للثورة الجزائرية

### أولاً : مرحلة التضامن المشترك 1947-1956

كان العمل المشترك بين أقطار المغرب العربي قبل ثورة التحرير الجزائرية يتميز بدرجة عالية من التفاهم والانسجام والتنسيق، وهو عمل يرتكز على وحدة الشعبين في الثقافة واللغة والدين، والمصير التاريخي المشترك الذي فرضته الجغرافية السياسية عبر حقب تاريخية متالية، هذه التجربة التاريخية أثمرت بدورها على رصيد نضالي مليء بالقيم الجهادية المشتركة سواء تعلق الأمر بتبلیغ الرسالة السماوية والذود عنها، أو مقاومة الغزاة الحاذدين من روم ووندال وأسبان وإفرنج.

لذلك مثل الاستعمار الفرنسي في بلاد المغرب العربي الإسلامي تحدياً سياسياً وحضارياً لصليبية جديدة، اقتضت هذه الظاهرة الاستعمارية بدورها صيروحة جهادية مشتركة من قبل السكان المحليين، الشيء الذي أدى إلى تأسيس فضاءات رسمية وشعبية ساهمت في بلورة مشروع مغاربي مشترك لمقاومة الاستعمار الفرنسي من جهة، وإعادة بناء الصرح الوحدوي المغاربي من جهة أخرى.

وكان من بين تلك الفضاءات جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين التي أنشئت سنة 1919 في الجزائر العاصمة وضمت طلبة من الجزائر والمغرب وتونس، ومن بعدها تأسس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا بباريس سنة 1927 في سياق ولادة حزب نجم شمال إفريقيا سنة 1926 الذي كان في الأساس حزباً مغاربياً، والذي منه انبثقت حركات المقاومة والتحرير في المغرب العربي.

لقد كان مؤتمر المغرب العربي الذي انعقد في القاهرة من 15 إلى 22 فبراير 1947، بمشاركة أهم الأحزاب المغاربية: حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار للحريات الديمقراطية في الجزائر، وحزب الاستقلال المغربي والحزب الدستور التونسي أهم إنجاز

سياسي توصل إليه الحركات السياسية في بلاد المغرب العربي لطرح مشروع مشتركاً لكيفية تحرير المغرب العربي من طنجة إلى الجريدة. كما انبثق عنه ميلاد مكتب المغرب العربي الذي شكل بدوره «لجنة تحرير المغرب العربي» بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي في 19 ديسمبر من نفس السنة، والتي انضم إليها فيما بعد شخصيات وطنية مناضلة من أمثال محمد خيدر، علال الفاسي، حسين آيت أحمد، محمد يزيد، وإبراهيم طوبال، صالح بن يوسف. وكان من بين مهامها تحضير وتنسيق الجهود لانطلاق الكفاح المشترك لتحرير الأقطار المغاربية.<sup>(1)</sup>

كان إعلان الملك محمد الخامس المشهور بطنجة في 10 أبريل 1947 الذي أكد فيه على عزيمة وإرادة شعبه في نيل حريته وإنجاز استقلاله الوطني، بإلغاء «معاهدة الحماية» بأي شكل من أشكال النضال، وكذلك الإفصاح عن نواياه وهوبيته السياسية والحضارية بانتفاء المملكة المغربية إلى الجامعة العربية والأمة الإسلامية.

كان لهذا الإعلان تأثيره الإيجابي على معنويات الشعب المغربي الذي تجاوب معه، في الوقت الذي تسبب في أزمة سياسية مع سلطات الحماية الفرنسية، وفي غمرة هذا التجاوب الشعبي مع الملك، وفي ظل القطيعة السياسية مع نظام الحماية، تزايدت وتيرة الكفاح المسلح والمظاهرات الشعبية، الشيء الذي لم يرض سلطة الحماية واعتبرته تحريضاً سياسياً من الملك، فتدخلت بقواتها العسكرية لقمع المظاهرات الشعبية في كل من مراكش، بني ملال، طوان، وجدة، الخميسات وأغادير. وشرع الجنرال جوان في إعداد خطة تستهدف الإطاحة بسلطة الملك.

ورداً على هذه الخطة، قررت مجموعة من الوطنيين والمناضلين المغاربة في 7 أبريل 1951 تنظيم أولى خلايا المقاومة بالجنوب لمواجهة الاستعمار باللغة التي يفهمها، والقيام بتصف الأهداف الاستعمارية وتخربيها.<sup>(2)</sup>

1. أهم ما جاء به المؤتمرون من قرارات هي: أن تلتزم كل الأحزاب بميثاق عمل وطني مشترك لتحرير المغرب العربي. لا يجوز لأي حزب أو لاي حركة أن تفرد بمقاصد مع الاستعمار الفرنسي أو أن تبحث عن حل انفرادي لقضيتها. أنظر نص الوثيقة عند الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة من 1930 إلى 1956 مكتبة الجماهير، بيروت 1976 ص 83 وما بعدها.

2. الحاج حسين برادة، المصدر السابق، ص 25.

لقد تفاقمت الأزمة السياسية بين القصر وسلطات الحماية عندما تعرض متظاهرو إضراب الدار البيضاء إلى القمع في 08 ديسمبر 1952 احتجاجا على مقتل الزعيم النقابي فرحات حشاد في تونس، وتلتها مظاهرة وطنية أخرى في مدينة وجدة ضد الاحتلال الفرنسي في 16 أوت 1953.

وعلى أثر هذه الأحداث، قررت القوات الفرنسية في 20 أوت خلع السلطان محمد الخامس ونفيه إلى جزيرة كورسيكا، ومن ثم إلى مدغشقر، مما أدى إلى اشتداد المقاومة التي تصل إلى ذروتها في 07 نوفمبر 1953 بتحويل القطار الذي يصل الدار البيضاء بالجزائر عن سكته.<sup>(3)</sup>

وفي خضم هذه الأحداث المغربية، كانت الحركة الوطنية الجزائرية تتبع باهتمام ما يجري بالمغرب وفي هذا الشأن نسجل موقف كل من جمعية العلماء المسلمين وحركة الانتصار للحربيات الديمocratique، فقد أصدرت لجنة الإفتاء باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فتوى أقرت فيها علماء المغرب على فتواهم، واعتبرت «العصابة الكلاوية والكتانية» التي تولت الحكم بعد عزل السلطان محمد الخامس مارقة من الإسلام، يجري عليهم ما يجري على المارقين، وليس لهم من صفة تخوفهم الكلام باسم الأمة التي نبذتهم. وقد نشرت فتوى علماء الجزائر هذه في جريدة البصائر التابعة لجمعية العلماء،<sup>(4)</sup> مرفقة بملف كامل عن نضال ملك المغرب وشعبه وأحزابه.

وفي هذا السياق صرخ نائب رئيس الجمعية محمد خير الدين باسم لجنة الإفتاء أن «الولاية الوحيدة الصحيحة هي ولاية سيدي محمد بن يوسف، وأن طاعته مستمرة لزومها لكل مسلم مغربي يؤمن بالله ورسوله، وأن كل ولاية في المغرب باطلة ما لم تكن مستمدّة من ولايته، كما نقرر أن كل فعل أو قول يصدر عن أي إنسان في المغرب تحت الضغط والتهديد والإكراه باطل ولا يلزم الأمة المغربية كما قرر الإسلام أن كل أفعال الكره لا تلزمها». وقرر أعضاء لجنة الإفتاء أن: «كل ما يمارس باسم الإمام المفترض الجديد باطل غير شرعي لأن ولايته باطلة، وما هو إلا آلة مسخرة في يد عصابة الفساد والاستعمار.»

<sup>3</sup>. د. عبد القادر صحراوي، محمد الخامس و الثورة الجزائرية دعم ملك وشعبه، الذاكرة الوطنية، 2005، عدد خاص، المغرب.

<sup>4</sup>. في عددها الصادر في سبتمبر 1953.

وأكدت لجنة الإفتاء أن العالم بأسره يعلم «أنه لا سلطة اليوم بال المغرب إلا للإدارة الفرنسية الاستعمارية، فهي التي تعمل وحدها باسم المغاربة، وهي الخصم والحكم، وكان فعلها في خلع الإمام الشرعي يوم العيد احتقاراً لعواطف المسلمين ومحاربة الإسلام، وإننا نحيي في أمير المؤمنين وإمام المسلمين سيدي محمد بن يوسف العزة الإسلامية والشهامة العربية، فقد قاوم الضغط والإكراه، واختار ما يختاره كل بطل شهم غيور، فلم يطأطن الرأس، ولم يذل أمته ولا دينه، فله من النصر والتأييد.»

إن المتتبع لما كتب في مجلة البصائر منذ بدايات تصعيد النضال الملكي الراقص والمقاوم لمختلف أشكال الضغط الاستعماري، يستخلص أن جمعية العلماء وهيئة تحرير جريتها تبنتا قضية محمد الخامس دينياً ووطنياً، على الرغم من الحظر القانوني السياسي الذي كان مفروضاً على ممارسة الجمعية للنشاط السياسي. وهذا يعني أن مكانة محمد الخامس الدينية والوطنية في قلوب علماء مسلمي الجزائر كانت تستوجب هذه الجرأة السياسية، التي تبنتها الجمعية في احتجاجها على البطش الاستعماري الممارس ضد الشعب والسلطان على السواء. والأكثر من ذلك فقد دأبت جريدة الجمعية على نشر نداءات محمد الخامس من منفاه الداعية إلى المقاومة والكفاح ونشر أعمال الفداء والمقاومة المسلحة المغربية في المدن والأرياف، إلى أن استجابت فرنسا لنداء الحق، فأعادت السلطان محمد الخامس مكللاً بالنصر والاستقلال إلى بلاده.

على ضوء هذه المواقف، كان وفد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المتكون من العربي التبيسي، ومحمد خير الدين، وعبد اللطيف سلطاني أول وفد من المهنيين الذين استقبلتهم محمد الخامس بعد عودته إلى الرباط. وقد علق الشيخ خير الدين في مذكراته على الاستقبال الملكي لهم بقوله: «وقابلنا السلطان، وأبدى تعاطفاً وتفهماً لثورتنا الناشئة.»

أما حزب الشعب الجزائري، الذي كان منشغلًا بأزمته الداخلية بين جناحيه الثوري الذي يؤمن بالكفاح المسلح من جهة، و الجناح التقليدي الذي يؤمن بالنضال السياسي الإسلامي من جهة أخرى، إضافة إلى الملاحقات الأمنية التي كان يتعرض لها مناضلوه بعد اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1949، فانحصرت معها منابر الإعلامية التي لم يعد

بإمكانها الإفصاح عن آراء الحزب ومواقفه السياسية، إلى غاية شهر مارس من سنة 1951، حين تمكن مجموعة من مناضليه إصدار جريدة نصف شهرية تحت عنوان «المنار»، دون أن تعلن انتتمانها لحزب الشعب أو لحركة انتصار الحريات الديمocrاطية، لكن خطها الافتتاحي كان يعبر عن توجهاتهم ومواقفهم السياسية.

وكان اهتمامها المنار منذ العدد الأول الصادر في 29 مارس 1951 منصبا على كفاح الشعب المغربي الذي بدأ يضيق الخناق على الاستعمار، وذكرت قراءها بمضمون خطاب محمد الخامس التاريخي في طنجة الذي أعلن فيه رغبة شعبه في الحرية وإرادته في إلغاء «معاهدة الحماية». كما ذكرت بتصریحاته الأخيرة أثناء زيارته لباريس خلال شهر فبراير 1951، واعتبر كاتب المقال مواقف محمد الخامس مشروقة، لأنه «عاهد الله والتاريخ بأن يبقى دوما وفيما لشعبه الكريم»، وبتاريخ 20 نوفمبر 1953 كتبت المنار قائمة: «نذكر، والأسى يملأ جوانحنا، الظروف الأليمة التي خلّع فيها جلاله الملك سيدى محمد الخامس عن عرش مراكش العتيق». <sup>(5)</sup>

## ثانيا : الدرع الشعبي المغربي و ظواهره 1954-1962

لقد هزت ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 استقرار النظام الاستعماري في المنطقة كلها بشكل جعلته يفقد صوابه وتوازنه السياسي والعسكري إلى درجة لم يعد بإمكانه التحكم في مجريات الأمور على امتداد الخريطة السياسية لبلاد المغرب العربي، الشيء الذي يتطلب منه مجهودا حربيا أكبر، وهو ليس بمقدراته فعل أكثر من ذلك نتيجة تضعضع جبهته الداخلية سياسيا واقتصاديا، وبات يفكر في كيفية تركيز قواته العسكرية على الجبهة الإستراتيجية بالنسبة له في المغرب العربي.

لقد أدرك قادة الاستعمار الفرنسي، أن تعليمي ظاهرة الكفاح المسلح ضدّه في كل من المغرب والجزائر وتونس، سوف يشتت جهده العسكري، ويضعف قوته، ويقوض مرتزقته السياسية والإستراتيجية ليس فقط في المغرب العربي وحسب بل وفي بقية مستعمراته الأفريقية من جهة، ويمكن حركات التحرير في بلاد المغرب العربي من إنجاز مشروعها السياسي الذي طرحته في مؤتمرها المنعقد بالقاهرة عام 1947 من جهة أخرى، وهو

5. د. علي الإدريسي، محمد الخامس في عيون الوطنيين الجزائريين، الذاكرة الوطنية، عدد خاص، المغرب، (2005).

ما يفضي إلى الاستقلال السياسي، وإقامة وحدة المغرب العربي على الضفة الجنوبية لفرنسا وأوربا الغربية، الشيء الذي يهدد استراتيجية وعلى الدوام أمن ومصالح أوربا والغرب عامة في ظل تنامي موجهة حركة التحرر الوطني والقومي في البلاد العربية. ولكي تتفادى فرنسا السقوط في وحل المقاومة المشتركة في بلاد المغرب العربي، والحلولة دون تحقيق مشروعها الوحدوي الذي أعلنت عليه في مؤتمر القاهرة عام 1947م، لجأت إلى إستراتيجية تفكير جبهة المقاومة عن طرق المساومة والتفاوض بتقديم بعض التنازلات الجزئية لكل من تونس والمغرب على حساب القضية الجزائرية.

فبالنسبة لتونس، تشكلت في أوت 1950م حكومة محلية برئاسة محمد شنيق والتي تولت التفاوض مع الحكومة الفرنسية بشأن منح تونس الاستقلال الذاتي مع إبقاء نظام الحماية كما جاء في المذكرة الفرنسية إلى الحكومة التونسية في ديسمبر 1951م الشيء الذي تم رفضه رسمياً وشعبياً، واستمرت المقاومة إلى أن أُعلن مندريس فرانس بتونس في 31 جويلية 1954 إمكانية منح استقلال ذاتي لتونس في الشؤون الداخلية، وبعد مفاوضات تم التوقيع على اتفاقية الاستقلال الذاتي في 03 جوان 1955م. ومع انطلاق الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954م عجلت فرنسا من استكمال المفاوضات مع الجناح اليميني ذو الميل الفرنسي بقيادة الحبيب بورقيبة، وتم الإعلان عن استقلال تونس في 20 مارس 1956م.<sup>٦</sup>

أما على صعيد المغرب الأقصى، فإن الانتفاضة الشعبية والمقاومة المسلحة التي شهدتها مدن وأرياف المغرب (1953-1955) بعد خلع السلطان ونفيه، لم تتوقف رغم البطش والتنكيل والاعتقال، ورغم الوعود بالإصلاحات السياسية، الشيء الذي اضطر الحكومة الفرنسية الشروع في مفاوضات مباشرة مع زعماء الحركة الوطنية المغربية في أوت 1955م في اكس ليبين بفرنسا، انتهت بالتوقيع على اتفاقية تنص على خلع محمد بن عرفة وتأسيس مجلس العرش وتشكيل حكومة جديدة، وعودة محمد الخامس من المنفاه، والإعلان عن استقلال المغرب في أبريل 1956م.

٦. قوبليكوف «تحرير» تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، معهد الاستشراق، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي، الجزء الثاني، ص 282-283.

وباستقلال تونس والمغرب، تمكن فرنسا من تفكك وحدة حركة تحرير المغرب العربي التي تأسست في 1947م، والإجهاض على مشروعها الوحدوي، حتى تتفرغ وتنتقل كل ثقلها العسكري لإخmad الثورة في الجزائر، في الوقت الذي قررت القيام بعدها على مصر بتنسيق مشترك مع بريطانيا وإسرائيل في أكتوبر 1956م، وأبدى النظامان المغربي والتونسي ميلهما المناحزة إلى الغرب وارتباطهما بمشروع إينهavor عام 1957م.<sup>(7)</sup>

كانت القيادات السياسية الرسمية والشعبية في كل من المغرب وتونس تدرك أن استقلال بلديهما سوف يكون شكليا بدون استقلال شقيقهما الجزائر، وأن إخmad الثورة فيها سيمكن فرنسا مرة أخرى من العودة إلى سياستها الاستعمارية والهيمنة على المغرب العربي كله؛ ولذلك فإن مصيرهما ومستقبلهما السياسي بات مرهونا بمصير ثورة التحرير في الجزائر، وانطلاقا من هذا الإدراك السياسي والاستراتيجي، ألقوا بكل ثقلهما في دعم الثورة الجزائرية وتحويل أراضهما إلى قواعد خلفية للتدريب والتمويل والإمداد اللوجستيكي رغم ارتباطهما السياسي مع فرنسا.

أما قيادة جبهة التحرير الوطني، فقد حرصت من جهتها على الإعلان منذ انطلاقة الثورة عن بعدها المغاربي كما ورد في نص بيان أول نوفمبر 1954 الذي أكد على وحدة المصير لشعوب المغرب، أن من أهداف الثورة الجزائرية هو: «تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي الإسلامي».<sup>(8)</sup>

وبهذا تمكن الثورة الجزائرية من فرض واقع سياسي جديد بالمغرب العربي تمثل في:

- أ. حاجة الثورة الجزائرية إلى تسييق النشاط السياسي وتوحيد الكفاح المسلح بين الأقطار المغاربية الثلاثة، وتجنب المواجهة المنفردة مع قوة الاستعمار.
- ب. أن انفجار الثورة في الجزائر عزز ودعمت موقف الجناح الثوري في الحركة الوطنية التونسية بقيادة عبد العزيز الثعالبي وصالح بن يوسف والرافض لاتفاق قرطاج بشأن الاستقلال الذاتي.

7. انظر تفاصيل الدور الأمريكي في المغرب العربي في الجزء الخاص بـ«أمريكا والثورة الجزائرية» الذي سيأتي لاحقا.

8. في هذا الشأن، انظر نص وثيقة بيان أول نوفمبر 1954م.

ج. كما عزّزت الثورة موقف الجناح الراديكالي في حزب الاستقلال والداعي إلى الاستمرار في مقاومته المسلحة ضد الوجود الاستعماري في المغرب، ورفض مشروع الاستقلال الذاتي.

لقد كانت الفعاليات السياسية في الحركة الوطنية المغربية هي الأكثر تأهيلًا لتجسيد مبدأ التعاون وتنسيق الكفاح المسلح مع حركة التحرير الجزائري، لأن فرنسا لم تتمكن بعد من التوصل إلى اتفاق مع النظام الملكي بنفس الأسلوب والكيفية التي أبرمت مع تونس، مما حفز قادة الثورة الجزائرية على الاتصال بالمقاومة المغربية والتنسيق معهم ل القيام بعمليات مسلحة مشتركة بهدف دعم الثورة في الجزائر وتعزيز موقف المغرب التفاوضي مع فرنسا في نفس الوقت. وبناء على ذلك تمت عدة اتصالات بين الطرفين.<sup>(9)</sup>

وفي هذا السياق، يقول المجاهد الطيب الثعالبي «إن جبهة التحرير الوطني كانت قد نسقت العمل مع المقاومة المغربية، لفتح جبهة دفاع مشتركة بين ثوار صالح بن يوسف وجيش التحرير الوطني والمقاومة المغربية، للتصدي لعدو مشترك، وكان جيش المقاومة المغربي الذي تدرّبت بعض عناصره على يد كل من نذير بوزار والعربي بن مهيدى، قد بدأت تشن المعارك ضد قوات الاحتلال».«<sup>(10)</sup>

وقد تضافرت الجهود المغاربية لإنجاح هذا المشروع، حيث كان للمناضلين الجزائريين إسهامات مشهودة. وكان من بين هؤلاء أحمد بن بلة، والحسين آيت أحمد، ومحمد بوسياف، والعربي بن مهيدى، والحسين الكاديри أما الحضور التونسي، فكان ممثلاً في شخص حافظ إبراهيم إضافة إلى الملحق العسكري المصري بمدربيد عبد الفتعم النجار.<sup>(11)</sup> ولقد كانت لهذه الشخصيات كذلك الفضل في تأسيس التواة الأولى لخيس تحرير المغرب العربي.<sup>(12)</sup>

9- مجلة أول نوفمبر عدد 93/94، ص 19.

10- مجلة أول نوفمبر عدد 90/91، ص 27.

11- الحاج حسين برادة، المصدر السابق، ص 21.

12- ستنظر إلى ذلك لاحقًا.

ومن جهة أخرى، فإن تطور الحرب في الجزائر، وصمود الثورة مكنت هذه الأخيرة من أن تجد امتداداتها في البلدين المجاورين، وهو ما أثر على تفاعل الأوضاع السياسية الداخلية في المغرب وتونس، وعلى علاقتهما بفرنسا، مما دفع الحكومتين المغربية والتونسية إلى محاولة التوسط بين قيادة جبهة التحرير وحكومة فرنسا في عديد المرات لوقف الحرب.

وبالرغم مما آلت إليه أوضاع الدولتين الجارتين، أدرك مستوطنو الجزائر أنه من المستحيل الاحتفاظ بمستعمرة الجزائر بعد استقلال تونس والمغرب، وصرح في هذا الشأن أحدهم دومترجي موريis قائلاً: «لا يمكن المحافظة على الجزائر مستعمرة بين شقيقين مستقلتين»<sup>(13)</sup>، وراح أنصار هذا الاتجاه يسعون إلى إقناع الحكومة الفرنسية بتعيم الحرب على سائر أقطار المغرب الكبير، لكن السياسيين الفرنسيين، قابلو هذه الأطروحة بالرفض وأدركوا أن تعيم الحرب كما يدعوا إليه المستوطنون في الجزائر ليس له من جدوى سوى إعطاء فرصة لجبهة التحرير الوطني لتطوير قدرات ثورتها المسلحة في جميع أقطار المغرب، فتلقي بذلك مع ثوار صالح بن يوسف بتونس وجيش المقاومة بالمغرب وهذا يعني إسقاط العناصر التونسية والمغربية التي تعول عليها الحكومة الفرنسية في الاتجاه الذي تريده، الشيء الذي يعني أيضاً توسيع رقعة الحرب إلى تونس والمغرب وفق ما كانت تحلم به الحركات الوطنية لأقطار المغرب الثلاثة، وهو ما ترفضه حكومة باريس.

ولما أحس النظام الاستعماري الفرنسي بالوضع الحرج الذي بات عليه النظامان في المغرب وتونس جراء التضامن التلقائي بين شعوب المغرب العربي، لجأ إلى محاولة عزل الثورة الجزائرية بإقامة خط موريis على الحدود التونسية والمغربية تفادياً لتلك المشاكل السياسية الناجمة عن عدم التزام الدولتين باتفاقية الاستقلال وقواعد التعاون مع فرنسا.<sup>(14)</sup>

Le monde N° 58 1-7. 13

14. مادي ثوري، العلاقات المغربية خلال الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 12، 13.

## 1- التنسيق بين المقاومتين الجزائرية والمغربية :

اتصل الوفد الخارجي لقيادة الثورة الجزائرية في مصر أواخر سنة 1954 بقيادة حركة المقاومة المغربية بواسطة المجاهد الحسين الكادري في مهمة لربط الاتصال بمسؤولي المقاومة المغربية والتنسيق بين المقاومتين في البلدين، وتوصل الطرفان بعد أسبوع إلى عقد لقاء بين القيادتين.<sup>(15)</sup> وجرى اللقاء بتطوان المغربية التي حل بها المجاهد محمد بوضياف بعد لقاء جمعه مع المجاهد أحمد بن بلة في جنيف السويسرية.

اجتمع محمد بوضياف بالأخوة المغاربة وهم : سعيد نعيلات، وحسن صفي الدين الأعرج، والحسين برادة، وعبد الرحمن عبد الله الصنهاجي في خلوة خارج المدينة.<sup>(16)</sup> وكان موضوع الاجتماع مناقشة المخطط الذي تطمح القيادة الجزائرية تطبيقه من أجل تحرير المغرب العربي، وطمأنهم عن استعداد قيادة الثورة الجزائرية توفير جميع الوسائل والإمكانيات اللازمة لتحقيق هذه الغاية بمساعدة الإخوة المصريين.

وتنفيذاً لهذا المخطط، طلب محمد بوضياف باسم قيادة الثورة الجزائرية من أعضاء قيادة المقاومة المغربية التكفل باستقبال باخرة محملة بالسلاح قد خطط لها لرسو بسواحل المغرب وبالتحديد بمناطق الريف، وعلى مقربة من الحدود الجزائرية على أن يتم اقتسام حمولتها بين مجاهدي القطرين. وهكذا تم الاتفاق على أن يقوم المغاربة بإعداد المكان الذي سيؤمنون عملية إنزال السلاح، على أن يقوم الجزائريون بالمقابل بالإعداد لإرسال الباخرة من القاهرة.<sup>(17)</sup>

وبالنظر إلى اهتمام المغاربة باستقلال الجزائر، وتقديرها للمجهود الذي بذله الوفد الخارجي لقيادة الثورة الجزائرية في مجال التسليح، تعهدت قيادة المقاومة في المغرب بالالتزام بنص مكتوب تعهد فيه بتسلیم الأسلحة إلى المجاهدين الجزائريين، وقد تضمن هذا التعهد ما يلي :

15. الحاج حسين برادة، المصدر السابق، ص 108.

16. عبد الرحمن عبد الله الصنهاجي، مذكرات في تاريخ حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي، 1947/1956، المغرب 1987/1407، ص 138-139.

17. الحاج حسين برادة، المصدر السابق، ص 108.

أ- كل ما يصل إلى أيدينا من السلاح والذخيرة والمالي يأخذ منه إخواننا الجزائريون الثلاثين ونأخذ منه نحن المغاربة الثالث.

ب- مساعدة الإخوة الجزائريين على تكوين مراكز سرية في منطقة «كبدانة»، و«بني يزناسن»، وبالخصوص في منطقة «الركادة» و«أحفيير» المجاورة للتراب الجزائري.

ج- مساعدة الإخوة الجزائريين بالرجال على نقل نصيبيهم من الأسلحة والذخيرة الحربية من الجهة الشمالية الشرقية المغربية إلى داخل القطر الجزائري.<sup>(18)</sup>

وتجسيداً لهذه التعهدات، شرعت هذه اللجنة الرباعية في فتح مدرسة لتكوين إطارات جيش تحرير المغرب العربي، وإنشاء جيش تحرير المغرب العربي:

أ- فتح مدرسة لتكوين إطارات جيش تحرير المغرب العربي:

خصصت اللجنة الرباعية المذكورة لهذا الغرض جناحاً من مركز قيادة جيش التحرير.<sup>(19)</sup>

وقد كان الأساتذة القائمون بهذه المهمة هم العربي بن مهيدى، وعباس المسудى ويساعدهما الرحماني ميمون غروضو، واليزناسى.<sup>(20)</sup> و كان رواد هذه المدرسة يتلقون دروساً نظرية وتطبيقية تتعلق بتكوين فرق المقاومة الشعبية وتدريبها على استعمال مختلف أنواع الأسلحة النارية، والقتابل اليدوية، وكذا السلاح الأبيض، وكيفية مقاومة الجنود في الميادين والمبانى والبحر، وكيفية اقتحام الدبابات والسيارات والذخيرة العسكرية والتدريب على التدمير والتفسف والحرائق وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك كان طلبة هذه المدرسة يلقنون دروساً في فضائل حب الوطن والتعاون، والتمسك بالأخلاق الإسلامية والمثالية في الصمود والمقاومة.<sup>(21)</sup>

18. عبد الرحمن عبد الله الصنهاجي، المصدر السابق، ص 160.

19. نفسه، ص 160.

20. كان هؤلاء الأساتذة يعتمدون فيما يعتمدون في إعطائهم للدروس النظرية بهذه المدرسة على كتب صغير الحجم لكنه غير الفائدة يقع في 163 صفحة، يحمل عنوان أصول حرب التحرير، لكتابين مصررين هما: ثروت محمود وأحمد وليد، وقد صدرت الطبعة الأولى منه في شهر نوفمبر من سنة 1951 بمطبعة كوتا طوماس وشركائها بالقاهرة، وقد وردت فيه معلومات هامة جداً معرزة برسوم تطبيقية حول حروب الكاتب التحريرية وهي موجهة إلى المقاومة المصرية الشعبية ضد الاحتلال الإنجليزي في مصر، ويتضمن الكتاب دروساً نظرية وتطبيقية حضرت في 18 موضوعاً، للمزيد انظر نفسه ص 160.

21. نفسه، ص 161.

ولمواجهة كل المستجدات خصت هذه المدرسة رؤساء فرق جيش التحرير على استخدام الأسلحة الجديدة التي تحصلت عليها المقاومة والمكونة من البنادقين العشارية الإنجليزية، البنادقين الرشاشة الأمريكية، والمدافع الرشاشة من نوع 24 الإنجليزية والبنادقين الخامسة والمدافع الرشاشة البلجيكية، وعلى أنواع أخرى من الأسلحة التي اشتراها المقاومة المغربية بوسائل مختلفة والتي تدرب عليها المجاهدون بهذه المدرسة.<sup>(22)</sup>

#### ب- تأسيس جيش تحرير المغرب العربي:

تشير بعض المصادر المغربية أن فكرة جيش التحرير المغربي كانت من أفكار الشهيد محمد الزرقطوني أحد الأعضاء البارزين في قيادة حركة المقاومة، إلا أن القدر عاجله فاستشهد قبل تحسيدها على أرض الواقع.

وتشاء الأقدار أن تبقى هذه الفكرة عالة بأذهان رفقائه المغاربة إلى أن تم الاتصال بالشمال مع المجاهدين الجزائريين فوجدت طريقها إلى التحقيق.<sup>(23)</sup>

لقد تم الاتصال بقبائل المغرب الشرقي في إقليم وجدة، وتكوين فرق التحرير بها وكان ذلك بواسطة المقاومين البارزين المقيمين في الناظور في مناطق بركان وووجدة وتاوريرت وفقيثو من الذين كان لهم احتكاك بالمغاربة المخلصين من قبائلبني يزناسن المشهورة بتاريخ كفاحها البطولي ضد الاستعمار الساكنين بشرق المغرب بصفة عامة، ويرجع الفضل إلى هؤلاء في تأسيس فرق جيش التحرير في هذه المناطق المحاذية للحدود الجزائرية، وقد كان ذلك بواسطة ميمون الرحماني اليزناسي من أحفير، محمد الهواري من بركان، محمد بن ميلود من بني أدرار، عبد المالك العزاوي من وجدة، محمد بن الحاج بوبو، وملال بن الحبيب، وكلاهما من فقيقون ومحمد بن علي الدرقاوي، وقد عزز عمل هؤلاء المجاهدين بتنظيم المهاجرين من الناظور.<sup>(24)</sup>

<sup>22</sup> عبد الرحمن عبد الله الصنهاجي، المصدر السابق، ص 162، انظر كذلك، كفاح كاظم الخزعل، ( موقف حزب الاستقلال المغربي من القضايا القومية 1944/1956)، المؤرخ العربي، ع. 31، السنة 12، 1407 هـ / 1987 م.

<sup>23</sup> الحاج حسين برادة (مذكرات)، المصدر السابق، ص 120-121.

<sup>24</sup> عبد الرحمن عبد الله الصنهاجي، المصدر السابق، ص 162-163.

وبقدم المجاهدين العربي بن مهدي المعروف حينئذ باسم أحمد بن عبد القادر الوجدي والملقب بالصادق، ومحمد بوضياف المعروف بعلي الدرابيدي بمدينة الناظور المغربية، اتفقت القيادات المغربية والجزائرية على تكوين لجنة سميت بلجنة التنسيق لجيش تحرير المغرب العربي ولها نظام داخلي يحدد كيفية عملها، وقد تضمن هذا النظام ما يلي :

1. تتألف لجنة التنسيق لجيش تحرير المغرب العربي من أربعة أعضاء: جزائريان ومغاربيان، محمد بوضياف والعريبي بن مهدي عن الجزائر، وعباس المسعودي وعبد الله الصتهاجي عن المغرب.

2. تجتمع هذه اللجنة رسمياً مرتين في الأسبوع دون تحديد التاريخ.

3. تتخذ قراراتها بالأغلبية المطلقة.

4. تستغرق مدة الرئاسة لكلا الطرفين خمسة عشر يوماً.

5. يتناوب الأعضاء على الرئاسة حسب ترتيب أسمائهم.

6. يمتاز الرئيس بترشيح صوت إضافي آخر عن الآخرين.

7. في حالة تغيب أحد الطرفين ينوب عنه صاحبه.

8. يكون للجنة كاتب وأمين يتعينان حسب الاتفاق بين الأعضاء.

9. عملها التنسيق والتعاون فيما بين حركة المقاومة المغربية وحركة المقاومة الجزائرية في جميع الميادين.<sup>(25)</sup> وبمقتضى هذا التنسيق انتخبت اللجنة كاتباً لها وهو عباس المسعودي، وأميناً لها وهو محمد بوضياف.<sup>(26)</sup>

وهكذا تدعمت حركة المقاومة في الجزائر والمغرب بتجسيد فكرة إنشاء جيش تحرير المغرب العربي، فتشكلت فرق عسكرية في مصر ولibia وشمال المغرب المحتل من طرف إسبانيا. وهكذا برزت حقيقة التضامن بين الكفاح المغربي والجزائري.

25. عبد الرحمن عبد الله الصتهاجي، المصدر السابق، ص 159-160.

26. نفسه ص 160.

ولتأثير التنظيم الجديد أرسل ثمانية شبان من المغرب العربي إلى المدرسة العسكرية ببغداد في العراق للتدريب على استعمال السلاح وعمليات التخريب وحرب العصابات، وقد شكل هؤلاء النواة الأولى لبعثات جيش المغرب العربي، ثم أشرفوا عند عودتهم إلى الجزائر والمغرب على تجنيد المناضلين والمتطوعين من أجل مواجهة الاستعمار.<sup>(27)</sup>

وتدعمت هذه الحقيقة بإصدار حركة المقاومة المغربية وجبهة التحرير الوطني الجزائرية يوم 4 أكتوبر 1955 بلاغاً مشتركاً حرره كل من علال الفاسي وحسين آيت أحمد خلال مؤتمر صحفي عقدها في القاهرة، وينص البلاغ على تكوين قيادة موحدة تتولى الإشراف على حركة التحرير القائمة في القطرين، والتي سينضوي جميع أفرادها في جيش يسمى «جيش تحرير المغرب العربي» والذي اندلعت عملياته الحربية ضد الوجود الفرنسي في المغرب يوم 2 أكتوبر 1955 في منطقة الريف والأطلس، من أهم الأهداف التي حددتها هذا الجيش هو الكفاح حتى النهاية في سبيل الاستقلال التام لأقطار المغرب العربي.<sup>(28)</sup>

وقد اختير موقع مركز قيادة جيش التحرير المغربي في عقار لابناء محمد أو حمو المزوجي وهم : الحاج مصطفى وميمون والخضر، وهو منزل يحتوي على خمس غرف، ويوجد في قلب مدينة كرمة بقبيلة كبدانة على وادي ملوية السفلى.<sup>(29)</sup>

وما كان يحل 15 أكتوبر 1955 حتى اجتمع بالقاهرة ممثلو الأحزاب الوطنية الثلاث الممثلة في لجنة تحرير المغرب العربي وهي حزب الاستقلال عن المغرب، وجبهة التحرير الوطنية عن الجزائر، والحزب الدستوري الجديد عن تونس.<sup>(30)</sup>

وهكذا تبلورت فكرة توحيد جبهة المقاومة المغاربية ضد العدو الواحد، يوماً بعد يوم، وهو ما كان يمثل لفرنسا خطراً لابد من تفاديه، فلجلات أمام اشتداد ضراوة المقاومة المغاربية سنة 1955 يتأثر اندلاع الثورة الجزائرية إلى فتح المفاوضات مع ملك المغرب

27. د. عبد القادر صهراوي، محمد الخامس والثورة الجزائرية دعم ملك وشعبه، الذاكرة الوطنية، 2005، المغرب، عدد خاص

28. الأمة (المغاربة)، العدد 650، 5 أكتوبر 1955.

29. عبد الرحمن عبد الله الصنهاجي، المصدر السابق، ص 160.

30. د. حنيفي هلالي، المقال السابق.

بعدما أدركت اتساع دائرة الثورة، وبواحد التنسيق بين أطرافها في ظل المعطيات المحلية والإقليمية والدولية آنذاك، وفي ظل تبني جمال عبد الناصر أحد أقطاب حركة عدم الانحياز القضية تحرير الوطن العربي والمساندة الكاملة لحركة التحرير في المغرب العربي وتدعم نضالها، إذ خاطب مؤتمر باندونغ بقوله : «إنني أستسمحكم في أن أعرب عن عميق تقديرنا للتأييد الكامل الذي لقيته قضايا شعوب شمال إفريقيا من جانب أعضاء المجموعة الإفريقية والآسيوية في الأمم المتحدة، ذلك التأييد الذي كان مصدر النهوض المعنوي والإلهام لشعوب تونس والجزائر والمغرب في نضالها من أجل الحرية والاستقلال.»<sup>(31)</sup>

ساهمت كل هذه المعطيات في بلورة المشروع المغاربي وتوحيد الجبهة المغاربية، الأمر الذي أدى إلى إنشاء جيش تحرير وطني ينسق الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي في البلدين. ولا شك أن ردود الأفعال العنيفة في المغرب، إثر نفي الملك محمد الخامس، كانت لها الأثر العميق في الجزائر وساهمت في تعزيز الجدلية بين الكفاح التحرري والنظام الاستعماري في البلدين ولا غرابة في هذا الصدد أن قرار العقيد زين العابد زين العابد يوسف، قائد منطقة الشمال القسنطيني، في اختيار تاريخ 20 أوت 1955 لشن هجوم كبير في كامل المنطقة تضامنا مع الشعب المغربي وتعبيرًا عن البعد المغاربي للثورة الجزائرية.

## 2- تنظيم عمليات التموين بالسلاح من مصر :

سبق وأن ذكرنا أن محمد بوسياف طلب باسم قيادة الثورة الجزائرية من أعضاء قيادة المقاومة المغربية التكفل باستقبال حمولات السلاح القادمة من مصر عبر البحر، قد خطط لها لترسو بسواحل المغرب وبالتحديد بمناطق الريف. حتى تكون قريبة من الحدود الجزائرية لاقتسام حمولتها بين القطرين، وتم الاتفاق على أن يقوم المغاربة بإعداد المكان الذي سيؤمن عملية إزالة السلاح، على أن يقوم الجزائريون بالمقابل بالإعداد لإرسال الباغرات.<sup>(32)</sup>

31. د. حنيفي هلايلي، المقال السابق.

32. الحاج حسين براحة، المصدر السابق، ص 108.

## أ- باخرة السلام «دينا»:

تعتبر باخرة السلام «دينا» هي ثمرة لجهود جزائرية مغربية مشتركة والأساس في تجسيد مشروع جيش التحرير المغربي.<sup>(33)</sup> وهي باخرة كانت ملكا للأميرة دينا ملك إسبانيا. استولى عليها رجال المقاومة بأمر من الرئيس جمال عبد الناصر وأحمد بن بلة، بهدف استخدامها في نقل الأسلحة إلى حركات تحرير في المغرب العربي.<sup>(34)</sup> وفي 4 مارس من سنة 1955 رست الباخرة على شاطئ رأس كبدانة بإقليم الناظور قادمة من مصر عبر ليبيا وعلى متنها مختلف أنواع الأسلحة الحديثة التي تفوق من الناحية التقنية الأسلحة الموجودة بيد الجيش الفرنسي والمتواجدة وقتذاك بال المغرب، ومن بين أنواع هذه الأسلحة كانت بندق عشارية من نوع إنجلزي، وأخرى رشاشة من نوع (طامسون) من أصل أمريكي، ومجموعة أخرى من الرشاشات رقم 24 من صنع إنجلزي، وكمية هامة من الذخيرة والمسدسات والقنابل اليدوية الحديثة الصنع التي أرسل منها كمية فيما بعد إلى المقاومة السرية في المدن المغربية الجنوبية كالدار البيضاء وغيرها

كان قائد الباخرة «دينا» من مسلمي يوغسلافيا، يعيش كلاجئ سياسي في مصر، استشهد في عرض البحر الأبيض المتوسط عندما قصفه الأسطول الفرنسي، وهو في طريق عودته إلى القاهرة رجوعه على متن باخرة أخرى وكان رفقة المجاهد السوداني الأصل إبراهيم بن محمد النيلي (أو النايلي) هذا الأخير كان عضوا من الجماعة التي تكونت بأمر من الرئيس جمال عبد الناصر في القاهرة لمساعدة المقاومة بالمغرب العربي، ومن المجاهدين الجزائريين كان هواري يومدين وعبد القادر بوزرار.

ونتيجة لعطب أصيّت به الباخرة دينا قبالة شاطئ كبدانة كاد أن ينكشف أمر شحنة السلاح هذه لولا التحرك السريع لرجال المقاومة الذين أسرعوا إلى إفراغ الباخرة بواسطة الجبال؛ فقد شدت الحبال من الباخرة إلى الشاطئ، وشرع المجاهدون المغاربة والجزائريون يتسلقون الباخرة، ثم ينزلون محملين بقطع السلاح مشكّلين بذلك جسرا بشريا حتى تم إفراغها قبيل طلوع الشمس، ونجوا به إلى مخابئ المقاومة في الجبال.

33. الحاج حسين برادة (مذكرات)، المصدر السابق، ص 120-121

34. الحاج حسين برادة (مذكرات)، المصدر السابق، ص 120-121

ولم تفلح القوات الفرنسية ولا الإسبانية من اكتشاف مخبئه رغم أنه بقي مخبئاً في منطقة كرمة الواقعة على خط الحدود الفاصلة بين منطقتي الحماية الفرنسية والإسبانية مدة سبعة أشهر.<sup>(35)</sup>

ومع وصول الباخرة دينا إلى رأس كبدانة الساحلية ناحية الناظور حل المجاهد محمد العربي بن مهيدى بعين المكان صحبة عدد من رفقائه الجزائريين المقدر تعدادهم بحوالي 50 فرداً لاستلام حصة الثورة الجزائرية من السلاح.

#### كمية الأسلحة المرسلة ونصيب كل من الجزائر والمغرب<sup>(36)</sup>

نصيب المغرب	نصيب الجزائر
303 بندقية	204
10 رشاش برن	20 رشاش برن
120 خزانات لبر	240 خزانات لبر
16 كارتوش إطلاق	34 كارتوش إطلاق
32 بندقية رشاش تومسون 45 ر	68 بندقية رشاش تومسون 45 ر
18000 طلقة رشاش 303 ر	33000 طلقة رشاش 303 ر
86500 طلقة لبرن	166500 طلقة لبرن
36 قنبلة يدوية مليز 144	356 قنبلة يدوية مليز 36
64 طلقة ل القومي 45 ر	136 طلقة ل القومي 45 ر
2000 طلقة ل القومي 45 ر	4000 طلقة ل القومي 45 ر
50 طلقة ل القومي 45 ر	50 طلقة ل القومي 45 ر

#### بـ- باخرة الأسلحة «النصر»:

كانت باخرة «النصر» المحملة بالأسلحة كسابقتها موجهة للمجاهدين المغاربة والجزائريين، وقد انطلقت يوم 2 سبتمبر 1955 من الشرق ووصلت إلى سواحل المغرب ليلة 12 من نفس الشهر، وفي منتصف النهار أصيب محركها الرئيسي بعطب، مما اضطر قائدتها الاتصال بالقاهرة طالباً التوجيه إلى ميناء مليلاً لإصلاح المحرك، فتم توجيهه

35. عبد الرحمن عبد الله الصتهاجي، المصدر السابق، ص 13-14.

36. الحاج حسين برادة (مذكرات)، المصدر السابق، ص 12-13.

إلى برشلونة بإسبانيا، وهنالك تكفل الملحق المصري بمدريد عبد المنعم النجار الذي طلب المساعدة التقنية من السلطات الإسبانية لإصلاح المحرك. وقد استمرت عمليات الإصلاح ستة أيام غادرت بعدها الباخرة ميناء برشلونة يوم 19 سبتمبر 1955م لتصل إلى وجهتها المقررة ولتفريغ حمولتها يوم 21 من نفس الشهر<sup>(37)</sup> على الساعة الثالثة صباحاً، وبعد مغادرتها تم اكتشافها ومطاردتها بطائرات فرنسية لإرغامها على الدخول إلى المياه الإقليمية الجزائرية، لكن قائد الباخرة تجاهل الأمر واستمر في الإبحار في المياه الدولية. شحنة الأسلحة التي تم تفريغها<sup>(38)</sup>.

نصيب المغرب	نصيب الجزائر
150	302 بندقية
20	7,92 رشاش
110	110 خزان رشاش
23	4,55 طينجية
	34 طينجية 9 ملم
7,92 طلقة 64.260	7,92 طلقة 24.000
4,55 طلقة 1.000	4,55 طلقة 1.000
48 قبضة يدوية	1.000 طلقة 9 ملم
3 نظارات	8 نظارات للعيان (البعد)
	15 بوصة منشورية

#### جـ- الباخرة «أطوس»:

قبل أن تحط هذه الباخرة بحمولتها على السواحل المغربية، كانت هناك إجراءات تنسيقية لتأمين هذه الباخرة لتصل إلى هدفها المسطّر في أمان مثل سابقتها. وكان المجاهد المغربي حسين برادة من أبطال باخرة أطوس السورية، الذي يروي تفاصيل هذه العملية.

37. كان الملحق العسكري المصري على علم مسبق بالباخرة، كما كان هو المسؤول على الباخرة دينا.

38. الحاج حسين برادة (مسنونات)، المصدر السابق، ص 126-125.

يقول المجاهد حسين برادة، أنه عندما وصول أواخر ديسمبر 1955 إلى مدريد، وجد المناضل المغربي عبد الكبير الفاسي في انتظاره والذي قدمه إلى الملحق العسكري المصري عبد المنعم النجار، هذا الأخير، كلفه بإيصال رسالة إلى السفير المصري بروما. ولقد تم ذلك، ليتسلم من السفير مبلغاً مالياً قدره 50 ألف دولار أمريكي ليسلمها هو بدوره للمجاهد المغربي الغالي العراقي المسؤول عن باخرة أطوس وأحد مؤسسي جيش التحرير المغربي، وكان برفقته أيضاً المجاهد المغربي الحسين خيري الذي سبق وأن تحمل مسؤولية كراء باخرة «الصر»، وقد حدد موعداً للسفير المصري في ميلانو الإيطالية للالتحاق بالسيد إبراهيم النايل (السوداني) والدكتور الخطيب (مناضل مغربي كبير)، وليتوجهوا معاً إلى جينوة (الإيطالية) لمعاينة الباخرة التي اشتراها الأخوان الغالي العراقي وإبراهيم النايل من أحد العسكريين الإنجليز.

لقد تزامن الانتهاء من التدابير والاستعدادات المتعلقة بتأمين وصول حمولة السلاح على باخرة أطوس مع المفاوضات المغربية الفرنسية والتي توجت بتوقيع وثيقة الاستقلال وعودة الملك محمد الخامس من المنفى، وبيناء على ما تم التوصل إليه مع فرنسا بشأن الاستقلال، قرر مجاهدو المغرب التنازل عن نصيبيهم من الأسلحة التي تحملها الباخرة أطوس لحساب الثورة الجزائرية، وتكلف المجاهد الغالي العراقي بتسليمها إلى الأخ أحمد بن بلة ومعها مبلغ مالي قدره 30 ألف جنيه أي حوالي 50 مليون فرنك فرنسي، وتشمل حمولة هذه الباخرة على :

- 1.000 رشاشة.

- 6 مدافع مضادة للطائرات.

- 30 صندوق من الشارجورات.

- 300.000 رصاصة.

وقد تعرضت هذه الباخرة وهي في طريقها إلى شواطئ المغرب، اكتشف أمرها وتعرضت للمطاردة والمراقبة الصارمة من طرف القوات الفرنسية بالمياه الدولية، وأرغمت على الدخول إلى المياه الإقليمية الجزائرية حيث ألقى القبض على طاقمها الذي كان من بين أفراده المجاهد إبراهيم النايل.<sup>(39)</sup>

<sup>39</sup>. الحاج حسين برادة (مذكرات)، مسيرة التحرير، ص 131-133.

اكتشاف الباخرة أطوس، جعلت السلطات الاستعمارية الفرنسية السياسية منها والعسكرية تدرك أبعاد هذه العملية وانعكاساتها السلبية على الوجود الاستعماري في المغرب العربي، لذلك عجلت في مباحثاتها مع الملك محمد الخامس من جهة، ومع شخصيات وطنية وغيرها من ذوي النفوذ المالي والاجتماعي والديني من جهة أخرى، لإيجاد حلول توفيقية للأزمة المغربية الفرنسية. وقد انتهت هذه المباحثات وبنكوبين حكومة مغربية من مهامها المستعجلة إعادة الأمن والاستقرار للبلاد، والدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية والإسبانية للاعتراف باستقلال المغرب وسيادته.<sup>(40)</sup>

ومن الواضح أن فرنسا لم تكن قبل 1954 مستعدة للاستجابة لمطالب المقاومة الشعبية في المغرب وتونس، لو لا اندلاع الثورة الجزائرية، حين شرع قادة الاستعمار الفرنسي في البحث عن حلول تؤمن حماية مصالحهم واستمراريتها في بلاد المغرب العربي، فاهتدوا إلى خلق تناقضات سياسية بين حركات المقاومة في كل من المغرب وتونس والجزائر، لذلك؛ راهن الاستعمار الفرنسي على دق إسفين التناقض بين حركات المقاومة من جهة، وعلى تلك العناصر الوطنية الأقل مبدئية من جهة أخرى، وجراها نحو مائدة المفاوضات والمساومة معها على حساب حركة التحرير الوطني في الجزائر.

وبالرغم من سياسة فرق تسد الاستعمارية، فإن استقلال المغرب مكن الشعب المغربي من تحويل الأرض المغربية إلى قاعدة محررة ولتكون عميقاً استراتيجياً للثورة الجزائرية، فقد استمر في مشاركته ومساندته وتضامنه ودعمه المادي والمعنوي اللاحدود، الشيء الذي اعترف به الشهيد العربي بن مهيدي في 1956 قائلاً : «أن الشعب الجزائري، يعتمد في كفاحه من أجل التحرر والرقي على مساندة شعوب المغرب العربي الشقيقة...»<sup>(41)</sup>

ومن جهة أخرى أكدت وثيقة مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، على ضرورة القيام

بما يلي :

40. د. زكي مبارك محمد الخامس وحركة التحرير الجزائرية 1956-1961، الذكرة الوطنية، عدد خاص، المغرب، 2005، ص

41. نفس المرجع.

1- تنسيق السعي الحكومي في البلدين الشقيقين الجارين للضغط على الحكومة الفرنسية في الميدان الدبلوماسي.

2. توحيد النشاط السياسي بإنشاء لجنة تنسيق بين الأحزاب الوطنية الشقيقة وجبهة التحرير الوطني.

ونبهت وثيقة مؤتمر الصومام إلى أن التغير المفاجئ في سلوك الحكومة الاستعمارية تجاه حركة المقاومة المغربية، الذي اتسم بالتخلي عن الجمود، وبالسعي للبحث عن حل عاجل، إنما دعت إليه أسباب إستراتيجية تتمثل في :

أ- منع تكوين جبهة ثانية حقيقة، بانهاء الإتحاد بين الكفاح المسلح بالمغرب والجزائر.

ب- إلغاء وحدة الكفاح في بلاد المغرب العربي.

ج- عزل الثورة الجزائرية التي كانت طبيعتها الشعبية يجعلها أشد خطرا.

وأكدت الوثيقة أن سياسة الإغراء والمخادعة المستعملة مع زعماء تونس والمغرب للتخلص من مساندة الجزائر، لن تفلح لأن الذي يميز الوضع السياسي في المغرب العربي، هو أن القضية الجزائرية مندمجة في القضية المغربية وفي القضية التونسية، بحيث تشكل القضايا الثلاث قضية واحدة.<sup>(42)</sup>

### 3- دور الأحزاب السياسية والاتحادات النقابية في المغرب :

إذا كانت الحركات الوطنية المغاربية لم تتمكن لعدة أسباب داخلية وخارجية من الإتحاد فيما بينها بهدف تعليم الكفاح المشترك على مستوى بلاد المغرب العربي، فإن ذلك لم يمنعها من مواصلة التنسيق والتضامن السياسي والإعلامي والنقابي، تنسيق تفرضه طبيعة التكوين السياسي للمجتمع المغربي، الذي يحتم عليه تفاعلاً شعرياً مع الشعب والثورة في الجزائر.

42. د. حنيفي هلالي، المقال السابق.

### أ- دور الاتحادات النقابية المغربية:

اكتسى المؤتمر، الذي جمع النقابيين في بلاد المغرب العربي المغرب وتونس والجزائر ولبيها أيام 20 إلى 22 أكتوبر 1957 في طنجة، أهمية خاصة، فكان من الطبيعي أن تحضى فيه القضية الجزائرية باهتمام متميز في جدول أعماله من قبل الاتحادات النقابية المغاربية.

كان للتصرير الذي ألقاه ممثل الإتحاد العام للعمال الجزائريين حول الحالة السائدة في الجزائر وقع بلغ لدى مندوبي الاتحادات المغاربية، لأن فرنسا الاستعمارية لا تلتزم بالمواثيق والعهود الدولية بشأن حقوق الإنسان، ولا بتوصيات الاتحادية الدولية للنقابات الحرة.

في هذا المؤتمر، تقرر تشكيل جبهة نقابية خاصة بدول المغرب العربي، تكون في مستوى نضج الطبقة العاملة، وتقوم بدور نضالي في تحرير بلاد المغرب العربي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ويؤكد النقابيون في بيانهم أنه لا يمكن إحداث نهوض وتحرر حضاري في ظل استمرار النظام الكولونيالي على أي جزء من بلاد المغرب العربي.

ومن أهم القرارات التي اتخذت أثناء هذا المؤتمر هو الاجماع على استعمال كل الوسائل الممكنة للتعجيل باستقلال الجزائر، والشروع في تحرير اقتصاد دول المغرب العربي وتجارته الخارجية من الاحتياطات الأجنبية وإقامة علاقة اقتصادية متكاملة، والسعى لإقامة وحدة سياسية بين الأقطار المغاربية. وختم المؤتمر أشغاله بإصداره لائحة جاء فيها<sup>(43)</sup>:

إن حرب الجزائر هي العامل الأساسي للتوتر السائد على العلاقات الفرنسية والمغربية، الفرنسية التونسية، والفرنسية الليبية وهي مصدر الاضطراب الدائم والشاغل التي تعرقل التطور الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلاد، وهي فوق ذلك تكون خطراً كبيراً على الأمن والسلام في العالم.

43. المحايد ع 12، مؤتمر نقابات المغرب الكبير بطنجة، 1957/11/15.

يلاحظ المؤتمرون أن السياسة الفرنسية في الجزائر، لم تقرأ حساباً لتصويت الأمم المتحدة في جلستها الحادية عشر، ولا بمقررات الاتحادية الدولية للنقابات الحرة في مختلف اجتماعاتها، وأن الحكومة الفرنسية مندفعة بإصرار في سياسة القمع الوحشي ضد مجموع السكان الجزائريين من هتك جميع الحرريات الفردية والجماعية والاستمرار في اعتقال وتعذيب المواطنين ومصادرة الأموال، وإحراق المحلات والغازيات وفرض الحصار الاقتصادي ... إلخ، وهي تواصل حربها الهمجية ضد شعب مسالم، يكافح من أجل حرية واستقلاله، مستعملة في ذلك أبشع وأقسى الوسائل من تقتل جماعي، وإعدام بدون محاكمة، وانتهاك للحرمات، وتدمر للمدن والقرى. ويدعوا المؤتمر الطبقه العاملة في المغرب العربي إلى دعم ومساندة الثورة الجزائرية، والاحتفال بذكرى فاتح نوفمبر في كل سنة تخليداً للثورة الجزائرية.

كما دعا المؤتمرون الاتحاديات الدولية إلى تنظيم يوم عالمي تضامناً مع الشعب الجزائري، والسعى لدى الحكومة الفرنسية، للتعجيل بإيجاد حل للقضية الجزائرية، ويطلب المؤتمرون أيضاً من الأمم المتحدة إدانة السياسة التي تنهجها فرنسا في الجزائر والإعلان عن موقفها الصريح بشأن حق الشعب الجزائري في الاستقلال طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ودعوة الحكومة الفرنسية لتحرير جميع المعتقلين النقابيين والسياسيين ومنهم ضحايا عملية القرصنة التي قامت بها السلطات الفرنسية يوم 22/10/1956 من غير مراعاة للقانون الدولي.<sup>(44)</sup>

لقد كانت الساحة السياسية المغربية مركزاً سياسياً لاستقطاب الفعاليات السياسية المحلية والإقليمية والدولية، وكذلك مقراً لعقد المؤتمرات والندوات والمهرجانات الشعبية المساندة لكفاح ونضال الشعب الجزائري، وقد كان مؤتمر قمة الدار البيضاء المنعقد في جانفي 1961م، برعاية الملك محمد الخامس رفقة الرئيس جمال عبد الناصر<sup>(45)</sup>، دليلاً على الدور السياسي والإعلامي الذي لعبه المغرب الأقصى كنظام وأحزاب وشعب صالح الثورة الجزائرية، وإسنادها بكل وسائل القوة المادية والمعنوية.

44. المجاهد، اللائحة الخاصة بالجزائر، ع 12، 15/11/1957، ص 5.

45. محمد فائق، محمد الخامس في ذاكرة ثورة يوليو المصرية،

### ب دور الأحزاب السياسية المغربية:

كان للأحزاب المغربية دوراً رئيسيًا ليس فقط في تعبئة الرأي العام المغربي وحسب، بل وأيضاً في الضغط على النظام الملكي بطريقة غير مباشرة من خلال موقفها المساند للملك محمد الخامس في استرداد عرشه ونفوذه، ولذلك كان هذا الأخير يدرك أن الوقوف في وجه التيار المساند والمدعم للثورة الجزائرية سيؤدي إلى قطيعة سياسية بين القصر والأحزاب الوطنية، الشيء الذي يفقد القوة والمساندة الوطنية والشعبية.

كان لحزب الاستقلال المغربي موقفاً إزاء السياسة الفرنسية في الجزائر، فقد دعت جريدة «العلم» الناطقة باسم الحزب جي مولت (Guy Mollet)، لدى توليه رئاسة الوزراء الفرنسية، الذي رتب تسوية القضية الجزائرية في مقدمة برنامجه الحكومي، للكف نهائياً عن سياسة القمع التي لا تجدي نفعاً، أمام مقاومة شعب مصمم على الاستقلال، وأن خيار سياسة التفاوض والحل السلمي، هي أفضل وسيلة يمكن أن تحفظ مصالح فرنسا، ومصالح رعاياها في الجزائر والمغرب العربي.<sup>(46)</sup>

وعلى غرار جريدة العلم فقد كانت صحيفة «الأمة» الناطقة باسم حزب الإصلاح الوطني المغربي بدورها مهتمة بما كان يجري في الجزائر، فقد كانت تتبع باهتمام نشر تفاصيل العمليات العسكرية التي يقوم بها مجاهدو الجزائر مبرزة دورهم في كيل الضربات القوية لقوات الاحتلال الفرنسي، ومرصده ردود فعل تلك القوات الاستعمارية على شكل حملات إبادة تسلطها على الجزائريين دون تمييز والتي تطال الأطفال والنساء والشيوخ.<sup>(47)</sup>

أما الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، فقد اتخذ في مجلسه الوطني الذي إنعقد في 21 أكتوبر 1960م قراراً يربط فيه نضاله بنضال وكفاح الشعب الجزائري من أجل تصفية النظام الاستعماري والإقطاعي. كما اعتبر الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، قضية جلاء القوات الأجنبية التي استمرت متمرة في قواعدها بالمغرب بعد استقلاله، من قضايا نضالاته الوطنية التي تستوجب النضال لتصفيتها وإزالتها من الأراضي المغربية، وهي من صميم الأولويات في سياسة الأحزاب المغربية، وأن توضع تصفيه القواعد العسكرية

46. القلم (المغربية)، عدد 2068، ل 1 شباط 1956

47. راجع تفاصيل ذلك في أعداد صحيفة الأمة (المغربية)، وخاصة الأعداد التي صدرت خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 1955

الفرنسية فوق كل النزاعات والخصومات الحزبية، نظراً ل الحرب الإبادة التي تخوضها على أرض الجزائر ضد الشعب الجزائري، الذي هو جزء من المغرب العربي.

ويرى حزب الاتحاد أن بقاء القوات العسكرية الفرنسية على الأراضي المغرب لا يشكل فقط خرقاً للسيادة الوطنية ومساساً بالكرامة الوطنية، بل وأيضاً مساعدة فعلية تقدم من المغرب للقوات الفرنسية في حرها الاستعمارية ضد الشعب الجزائري، ولتصفية الثورة الجزائرية، وتشكل كذلك خطراً على المغرب العربي عامه.

وفي إطار تضامنه مع الشعب الجزائري، وجه حزب الاتحاد نداء إلى الشعب المغربي، وإلى جميع المنظمات الوطنية المغربية أن يكون أول نوفمبر 1960 يوماً يدعو فيه الشعب المغربي إلى تصفيه بقايا النظام الاستعماري والإقطاعي، وإلى تحرير الجزائر، وإقامة مغرب عربي ديمقراطي تقدمي موحد. وقد استجابت جماهير المغرب لهذا النداء بمناسبة الذكرى السادسة لميلاد الثورة الجزائرية.<sup>(48)</sup>

كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مقتنعاً أن الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري سوف يكلل بالنجاح، نظراً للوضع الدولي المساعد، وبالأشخاص تصميم الجزائريين واستماتتهم الباسلة من أجل افتتاح استقلالهم وسيادتهم. وكان الاتحاد يرى في اتفاقية إيفيان حلأ ثورياً وسطاً، بمعنى أنها تمكّن الجزائريين من الحصول على مكسب أكيد هو الاعتراف باستقلال الجزائر دون حجب الرؤية عن آفاق الثورة الجزائرية.

كما كان حزب الاتحاد على وعي تام بأن المعارك في الجزائر مازالت مستمرة بعد اتفاقية إيفيان من أجل الاستفتاء حول تقرير المصير، وإقامة حكم ثوري، ومقاومة نشوء قوة ثالثة تكون ركيزة لتسرب الاستعمار الجديد، يقتضي من المناضلين الجزائريين المحافظة على وحدة الشعب حول قوته المسلحة جيش التحرير الوطني، وحول حزب جبهة التحرير الوطني، وهي مرحلة تستلزم أيضاً تضامناً مغاربياً مطلقاً مع مناضلي الجزائر، وتقدّيم كل أنواع المساعدة غير المشروطة لهم لتحقيق النجاح والانتصار في معركة تصفيه الاستعمار وتفادي الفخاخ التي ستنتصب في طريقهم.<sup>(49)</sup>

48. من تقرير المهدى بن بركة مندوب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب المقدم إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة تضامن الشعوب الآسيوية - الإفريقية المجتمعة في بيروت من 9 إلى 15 نوفمبر 1960.

49. المهدى بن بركة، الاختيار الثوري في المغرب، تقرير السكرتارية العامة للمؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ماي 1962.

#### 4- مؤتمر طنجة ودعم الثورة :

كان مؤتمر طنجة أهم هذه المؤتمرات، فبعد التداعيات والآثار التي أنتجتها الحرب في الجزائر على دول الجوار عقب سلسلة من الانتصارات التي حققتها الثورة الجزائرية على أكثر من صعيد خلال السنوات الثلاث الأولى إلى بداية 1958، رأت الطبقة السياسية بالمغرب ممثلة في حزب الاستقلال، وممثلتها في تونس ممثلة في الحزب الدستوري ضرورة عقد مؤتمر مع جبهة التحرير الوطني لدرس الأوضاع المستجدة على الساحة المغربية وتوحيد المواقف تجاه الاستعمار، وبناء على ذلك جاءت فكرة مؤتمر طنجة التي دعا إليها السيد علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي.

وأسفرت الاتصالات والمشاورات بين الحركات الثلاث على اتفاق بعقد مؤتمر، وهو المؤتمر الذي عرف بندوة طنجة، حيث انعقد بقصر مارشان من 27 إلى 30 أبريل 1958 بمدينة طنجة، تحت رئاسة علال الفاسي، وجمعت إلى جانب حزب الاستقلال المغربي، حزب الدستور الجديد التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائري.

وبالنظر إلى علاقة علال الفاسي بحركة الإخوان المسلمين وبحزب الوفد، فإن تخوفاً كبيراً انتاب قادة بعض أقطار المشرق العربي وخاصة مصر من هذا المؤتمر ومن خليفته وأهدافه.

ولقد كانت من أهم مبررات هذا التخوف ما يلي<sup>(50)</sup> :

1- نفور القيادة المصرية من الأحزاب السياسية التقليدية التي وقفت ضد ثورة يوليو 1952.

2- تحفظ القيادة المصرية من صاحب الفكرة علال الفاسي ذي النشأة السلفية من الحركة الناصرية.

3- عقدة قادة الحزب الدستوري من القاهرة بعد انشقاق صالح بن يوسف. وبناء على ذلك اعتبر الكثير من الملاحظين السياسيين المتبعين للأحداث في منطقة المغرب العربي، أن دعوة حزب الاستقلال إلى هذا المؤتمر واستجابة الحزب الدستوري السريعة، هي محاولة مغربية تونسية لاحتواء جبهة التحرير

50. محمد العيلي، المرجع السابق، ص 51-52.

وإبعادها عن القاهرة.

أما جبهة التحرير الوطني فقد كان يتجاذبها اتجاهين متباغبين؛ الأول يعارض مشاركة جبهة التحرير في هذا المؤتمر ويعتبره ذا نزعة انفصالية جهوية وإقليمية وبالتالي لا ينبغي للثورة الجزائرية ذات العمق والبعد العربيين أن تذكر هذا التوجه، أي انفصال المغرب العربي عن جناحه المشرقي، أما الاتجاه الثاني فيلح على ضرورة المشاركة في المؤتمر لسبعين: الأول لأهمية المغرب وتونس في مجريات أحداث الثورة الجزائرية. والسبب الآخر كيفية استغلال نتائج المؤتمر واستثمارها لفائدة الكفاح المسلح بالجزائر.

وفي غمرة النقاش بين الفريقين مالت الكفة لصلاح الاتجاه الداعي إلى ضرورة مشاركة جبهة التحرير لسبعين رئيسين:

أن فكرة المغرب العربي الموحد، هي فكرة قديمة، وعميقة الغور في ذاكرة الشعب الجزائري، وعليه فكل دعوة إلى توحيد أقطاره تجد الصدى الإيجابي لدى كل الجزائريين، وبالتالي ليس من المنطق معارضة فكرة عقد مؤتمر يدعوه إلى تعزيز الوحدة.

والسبب الآخر واقعي براغماتي، ويؤكد أنه ليس من مصلحة الثورة مقاطعة مؤتمر يدعو إليه قطرتين المغرب وتونس وهما قاعدتان خلفيتان لتمويل الثورة، وأيضاً قناتا اتصال سياسي لجبهة التحرير الوطني مع أوروبا وفرنسا.

وقد لاحظت قيادة جبهة التحرير الجزائرية، أن دعوة علال الفاسي وحزب الاستقلال إلى المؤتمر لم يصحبها أي جدول أعمال معين، فاستغلت الجبهة هذا الفراغ وأعدت جدول أعمال مقتربة إياه على المؤتمر، فتمت المصادقة عليه.<sup>(51)</sup>

وقد صادق المؤتمر على التوصيات التالية:

أـ. إقرار تقديم المساعدات المالية للجزائر والمشاركة في مجهود الحرب ضد

الاستعمار.<sup>(52)</sup>

.51. المجاهد ع 22.

Slimane Shikh. l'Algérie en arme au temps des certitudes, O.P.U 1981, p 490 .52

- بـ- التأكيد على حق الشعب الجزائري الثابت في السيادة والاستقلال.<sup>(53)</sup>
- جـ- دعوة الدول الغربية للكف عن مساندة فرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري.<sup>(54)</sup>
- دـ- تصفية الوجود الاستعماري من بلاد المغرب العربي.
- هـ- إقرار الشكل الفيدرالي للوحدة المغاربية ومؤسساتها الوحدوية التي ستبقى مشروطة باستقلال الجزائر.<sup>(55)</sup>
- وـ- السعي لتشكيل حكومة جزائرية بعد إجراء مشاورات بهذا الشأن مع حكومتي المغرب وتونس.

وقد رفعت الأحزاب المشاركة توصية لحكوماتها مفادها عدم ربط مصير شمال إفريقيا بصفة انفرادية في مجالى الدفاع والعلاقات الخارجية إلى أن تتم إقامة الأطر الاتحادية.<sup>(56)</sup>

كما أتاح المؤتمر لجبهة التحرير الفرصة لطرح الظروف الصعبة التي تواجه جيش التحرير الجزائري على الحدود المغربية الجزائرية جراء وجود قوات فرنسية مرابطة بها، وهي تفرض خنقاً على المجاهدين، وتحدد من فاعلية تحركهم، دون التمكّن من قتالهم على الأرضي المغاربية احتراماً للسيادة المغاربية.

في مؤتمر طنجة، تبّألت القضية الجزائرية مركز اهتمام قادة المنطقة، كما كان هذا المؤتمر أول محطة في بناء الصرح المغاربي الموحد. وفيه تقرر إنشاء مجلس استشاري مغاربي يضم 30 عضوا.<sup>(57)</sup>

53. جوان جليسى، ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقى أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والنشر، 1966، القاهرة، ص 194.

54. المجاهد الأسبوعي، وقائع مؤتمر طنجة، أبريل 1958، العدد الجمعة 29 أبريل 1983.1186

55. جوان جليسى، المرجع السابق، ص 194 ود. حسين قارة، (الوحدة المغاربية بين الواقع والآفاق)، مجلة العلوم السياسية ع 1، ص 5.9

56. عاصم رخيلة، (الثورة الجزائرية والمغرب العربي)، المصادف، مركز الدراسات، والبحث في الجرعة الوطنية وثورة نوفمبر، ص 163.

57. د. سليمان الشيخ، المقال السابق. ثورة الملك والشعب في الساحة الإفريقية،ذاكرة الوطنية، عدد خاص، المغرب، 2005.

وقد تعزز هذا البناء في المؤتمر الذي عقد بتونس في 17-20 جوان من نفس السنة (1958) بإنشاء أمانة دائمة مكونة من 6 أعضاء، أما القضية الجزائرية فحظيت بدعم قوي تمثل في المطالبة باستقلال الجزائر، وفي توجيهه نداء إلى حلف شمال الأطلسي كي يكف عن مساعدة فرنسا عسكريا.<sup>(58)</sup>

لقد لعبت القاعدة الغربية للجزائر دورا لا يستهان به في تزويد الثورة بالمعدات والذخيرة الحربية والأسلحة، كما مكنت جيش التحرير الجزائري من بناء شبكة مصانع أو ورشات لصناعة الأسلحة، وكان مركز الخمسينيات بالمغرب أشهر هذه المراكز حيث كانت به مصانعا تحت الأرض لصناعة الأسلحة.

فقد كان المغرب بالنسبة للثورة الجزائرية القاعدة الخلفية للإمداد والتمويل بالأسلحة والذخيرة والأدوية، ومركزها للتدريب الجوسسة والاستشفاء، والبث الإذاعي. وهو أيضا مركزا لخلايا شراء وتهريب الأسلحة من إسبانيا ومن القواعد الأمريكية المتواجدة بالمغرب.

«لم تكن القاعدة الغربية تقل أهمية عن دور القاعدة الشرقية تونس في دعم الكفاح المسلح في الجزائر، رغم أن عدد المجاهدين الجزائريين في المغرب لم يكن يتجاوز 10 آلاف مجاهد مع سنة 1956 مقارنة بالأعداد الكبيرة التي كان بها في تونس. وفي هذا السياق نورد شهادة لمحمد أبو داود (سي منصور) المسؤول عن قطاع التسليح بجبهة التحرير الجزائرية بالغرب الجزائري يقول فيها : «في ما يخص القصر الملكي، أنا أشهد كمسؤول عن التموين والتسليح، بأنهم أعطونا كميات كبيرة من الأسلحة...»

أنا تسلمت في غابة تقع شمال الرباط تسمى دار السلام خمسة آلاف بندقية منها رشاشات وخمسة ملايين رصاصة، وكان الملك الحسن الثاني قد قال بأنه لا يريد لأية رصاصة أن تسقط بالتراب المغربي وإياكم أن يصل الخبر إلى الفرنسيين». <sup>(59)</sup>

58. د. سليمان الشيخ، المقال السابق.

59. د. عمير عليه الصغير، المقال السابق.

### ثالثا : الدعم الرسمي للمغربي للثورة

#### 1- محمد الخامس والثورة الجزائرية:

من أصعب القضايا التي واجهت الملك محمد الخامس وحكومته بعد عودته إلى البلاد، هي كيفية التكيف مع المطالب التي وضعتها الحكومة الفرنسية كشرط للشروع في مفاوضات مباشرة والتي تمثلت في إيقاف العمليات العسكرية لجيش التحرير المغربي، ونزع سلاحه، وتكوين حكومة وطنية تتولى مسؤولية حفظ الأمن، وحماية الأجانب وممتلكاتهم.

كان الغرض من وراء هذه الشروط هو إيقاف عمليات جيش التحرير وحركات المقاومة وإيقاف الدعم المغربي للثورة الجزائرية، وللعنصر الجزائري المقيمة في المغرب والتي تحظى بعطف ومؤازرة الشعب المغربي، وعلى كل المستويات والأصعدة.

كان على الملك محمد الخامس أن يعالج بكل حنكة وتبصر ودبلوماسية هذا الملف المعقد والشائك؛ أي كيف يوفق بين مطلب فرنسا في نزع سلاح جيش التحرير المغربي من جهة، وهو في أمس الحاجة لفرنسا لمساعدته لبناء الدولة المغربية الفتية، ولحماية عرشه عند الضرورة، ومن جهة ثانية كيف يحتفظ بهذه القوة الوطنية الموالية للعرش، والتلویح بها عند الضرورة كقوة سياسية وعسكرية ضاغطة في المفاوضات مع فرنسا، مما يعني الاستمرار في دعم ومساندة الثورة الجزائرية. وأخيراً كيف يحافظ على مكانته وسمعته التي بدأت تتعزز وطنياً وجهرياً وقارياً بعد عودته من منفاه.

لقد انحاز الملك محمد الخامس إلى جانب حركة تحرير المغرب العربي والثورة الجزائرية وهو يدرك أن استقلال المغرب سيظل ناقصاً وعرضة للتهديد من قبل فرنسا طالما بقى الجزائر مستعمرة فرنسية<sup>(60)</sup> وخاصة بعد أن أدى غيابه موليه أحد الساسة الفرنسيين بتصریح في 2 جوان 1956 جاء فيه «لن يكون هناك حل مثل الحل المغربي أو التونسي للقضية الجزائرية».

<sup>(60)</sup> د. ذكي مبارك، المقال السابق.

وقد تجلت مظاهر الدعم والمساندة المغربية في:

- (1) إمداد الثورة الجزائرية بالمال والسلاح بصفة سرية.
  - (2) خطابات الملك وتصريحاته المختلفة.
  - (3) لقاءاته بالعديد من قادة الثورة ورجالاتها.
  - (4) دعم الثورة الجزائرية في المحافل الدولية والجهوية والقارية.
  - (5) التدخل لدى السلطات الفرنسية للقيام بدور الوساطة من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية.
  - (6) شهادة بعض المجاهدين الجزائريين حول مواقف الملك والوفاء بتعهداته اتجاه الثورة، وتلبية للمطالب المادية والمعنوية والدبلوماسية الجزائرية.<sup>(61)</sup>
- لقد كان للنظام المغربي الشرف في احتضان عبد الحفيظ بوصوف للإشراف على تكوين شبكة من التقنيين الجزائريين المتخصصين في الاتصال اللاسلكي وفي الشفرة، وكذلك تكوين رجال في الجواسسة المضادة انطلاقاً من الأراضي المغربية، وبمساعدة الحكومة المغربية، فقد تمكّن عبد الحفيظ بوصوف رفقة الدكتور محمد الأمين دباغين من الانتقال من مدريد إلى المغرب بتاريخ 18 فبراير 1956.

استقبل الملك محمد الخامس بالقصر الملكي الوقف الجزائري المتكون من بوصوف ودباغين، وأكّد لهما الملك أن «المغرب كله حاكماً ومحكوماً، مشارك لكم في جهادكم إلى نهاية المشرق، وإن كانت بعض الشكوك سببها تصريحات وأعمال طائشة، قد ساورت أنفس بعض رجالنا، قد قشعـت سحبها....» وتوعد بتقديم يد المساعدة والثمن المطلوب لشراء الأسلحة قائلاً: «أنه اشتراكاً مني خاصاً في الجهاد، وقد بر بوعده».

إن الشكوك التي تحدث عنها الملك كان سببها الإشاعة التي دستها فرنسا عن الثورة، من خلال عملائها من الجزائريين المقيمين بالمغرب الذين روّجوا فكرة أن الثورة الجزائرية ذات ميل شيوعية، وأن انتصارها إنما هو انتصار للمبادئ الشيوعية التي تقوض أركان الدين الإسلامي.<sup>(62)</sup>

61. نفسه.

62. د. حنيفي هلايلي، المقال السابق.

كانت علاقة الملك محمد الخامس مع قادة الثورة الجزائرية أقل حدة مما كانت عليه علاقة الرئيس بورقيبة، وقد سجلت تلك العلاقة تعاطفاً كبيراً معها، ودعماً سياسياً ومادياً متواصلاً، يقول الطيب الشعالبي أحد قادة الثورة الجزائرية في شهادة له عن رد فعل الملك، عندما وصلته رسالة من عضو قيادة الثورة الجزائرية حسين آيت أحمد وقد قارن محدثاً فيها من أن يكون مصير الجزائر مثل مصير فلسطين الضائعة إن لم يدعمها الحكام العرب، «أن الملك يكى» عند قراءتها وخص الوفد الجزائري بكل عطف ووعده بكل المساندة والدعم.

وعبر محمد الخامس على الموقف ذاته بعد عشرين يوماً فقط من استقلال المغرب، وذلك في مقابلته لقائد جيش التحرير المغربي عبد الكريم الخطيب يوم 22 مارس 1956 حيث يروي هذا الأخير أنه: خلال الحوار الذي دار بيننا أوضحت له موقفنا وقلت له: «يا صاحب الجلالة في غيابكم أنجزنا مع الإخوان الجزائريين والتونسيين ميثاقاً مكتوباً لكفاح وتحرير شمال إفريقيا، ولكن الآن حصلت بلادنا على الاستقلال»، فقال لي «أنا أعاهدك على أن أبقى على عهد هذا الميثاق، وإنني سأقوم بهذا الدور وأؤديه أحسن أداء»، وفعلاً كانت حياة محمد الخامس كلها مع الجزائري، وعندما زاره الدكتور حافظ إبراهيم<sup>(63)</sup> قال له: «يا دكتور كلنا في الجزائر».<sup>(64)</sup>

ولما أحس الملك بالحرج والإهانة التي لحقته من الحكومة الفرنسية إثر اختطافها لقادة الثورة الجزائرية في 22 أكتوبر 1956، قرر الملك أن يكشف دعمه لجبهة التحرير، وببداية من نوفمبر 1956، قدم الملك للدكتور الخطيب والدكتور حافظ إبراهيم 250 مليون فرنك، بهدف شراء 2750 سلاح موزر مع ذخирتها، وأعطى الدكتور حافظ فيما بعد 100 ألف دولار لكيه قاسم، لدعم شبكة شراء الأسلحة بمدريد.<sup>(65)</sup>

<sup>63</sup> هو مناضل تونسي مستقر بإسبانيا.

<sup>64</sup> د. عمير عليه الصغير، هاذا يجمع بين بورقيبة ومحمد الخامس؟ ورقات تكشف دور الرجلين في دعم الثورة الجزائرية، موقع إيلاف eleph، 18 أبريل 2007.

<sup>65</sup> نفس المرجع.

## 2- الجهود الدبلوماسية والوساطة المغربية التونسية :

كانت الاتصالات الدبلوماسية التي تجريها الأطراف المغاربية جبهة التحرير الجزائرية وحكومة المغرب وتونس تميز بالتنسيق والتشاور مؤسس على سلوك وتفكير وحدوي في نفس الوقت، في هذا الشأن نذكر على سبيل المثال اللقاء الذي جمع بالقاهرة في 12 أبريل 1956م جوزيف بيقارا النائب الاشتراكي، وجورج فورس عن الجانب الفرنسي، ومحمد خضر عن الجبهة التحرير، عرض فيه بيقارا على خضر ما عرف بمثلث غي موليه رئيس الحكومة الفرنسية: والمتمثل في مشروع إيقاف القتال أولاً، ثم إجراء الانتخابات ثانياً، وأخيراً إجراء المفاوضات مع النواب المنتخبين حول دستور الجزائر المقبل، فكان اقتراح خضر، أن جبهة التحرير تسعى لتكوين دولة جزائرية تدخل في إتحاد فيدرالي مع المغرب وتونس. واستمرت جبهة التحرير الجزائرية تؤكد على الهوية المغاربية للثورة من خلال ما كان يكتب وينشر في مجلة المجاهد لسان جبهة التحرير من مقالات حول موضوع الوحدة المغاربية.

أما على الصعيد الدولي فقد ساهمت حكومة المغرب، إلى جانب الحكومة التونسية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في بلورة موقف المجموعة الآفراسية لصالح الثورة الجزائرية، بشأن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واسترجاع استقلاله وقد تمكن من إثارة اهتمام الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي وكسب المتعاطفين مع القضية الجزائرية.<sup>66</sup> كما كان ممثلو جبهة التحرير، في الخارج وفي أوروبا بالخصوص ينشطون تحت غطاء التمثيليات الدبلوماسية المغاربية والتونسية والتنسيق مع ممثليهما الدبلوماسيين في المسائل السياسية والأمنية ذات الصلة بالثورة الجزائرية.

### أ- اللقاء الثلاثي والقرصنة الجوية الفرنسية:

اعتقاداً من الملك محمد الخامس والرئيس بورقيبة أن فرنسا أبدت رغبتها في عقد لقاء يجمعهما مع ممثلي جبهة التحرير الجزائرية لضبط المطالب الجزائرية التي يمكن تقديمها إلى السلطات الفرنسية. وقد لبت الجبهة هذا المقترن وتحضيراً لهذا الاجتماع

66. د. سليمان الشيخ، ثورة الملك والشعب في الساحة الإفريقية،ذاكرة الوطنية، عدد خاص، المغرب، 2005.

تم لقاء تنسيقي بين الملك وممثلي جبهة التحرير في شخص كل من محمد بوضيف وأحمد بن بلة ومحمد خضر وحسين آيت أحمد، وفي طريقهم إلى تونس حيث كان من المقرر أن يعقد اللقاء الثلاثي هناك، أُجبرت الطائرة المغربية المقللة للوفد الجزائري بتاريخ 22 أكتوبر 1956م على الهبوط في مطار الجزائر، وتم إلقاء القبض على ممثلي الجبهة، وقد احتجت الحكومتان التونسية والمغربية على هذه القرصنة الجوية، واعتبر المغرب هذه العملية الفرنسية استفزازاً موجهاً ضد المغرب، ويمس بسيادته وكرامته شعبه. كما أثارت هذه الحادثة رد فعل عنيف في الشارع المغربي تسببت في قطع العلاقات الدبلوماسية بين المملكة المغربية والدولة الفرنسية.

#### **بـ- الوساطة المغربية التونسية:**

في لقاء جمع الملك محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة في 20 و 21/11/1957 بالرباط، وقد توج لقاؤهما بإصدار نداء إلى جبهة التحرير وحكومة فرنسا يدعوهما لإجراء مفاوضات تؤدي إلى «حل عادل يفضي إلى تجسيم سيادة الشعب الجزائري وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويضمن المصالح المشروعة لفرنسا ورعاياها بالجزائر» كما عرض وساطتهما على فرنسا وعلى جبهة التحرير الجزائرية.

عندما صدر «بلاغ الرباط» لم ترد فيه كلمة استقلال، مع ذكره كلمة «تجسيم السيادة على الشعب الجزائري»، وأبدى المعلقون الفرنسيون ملاحظاتهم بشأن مفهوم «تجسيم السيادة» و مقابلتها بمفهوم «الاستقلال» حاولوا أن يفسروها بأنها تعني شيئاً آخر غير الاستقلال أو أقل من الاستقلال.<sup>(67)</sup>

وبعد هذا النداء بيومين، أصدرت جبهة التحرير الوطني بلاغاً عبرت فيه عن شكرها للجهود التي تبذلها تونس والمغرب «لكسر شوكة التعتن الفرنسي وعلى تقديرهما لشرعية الكفاح الجزائري»، وأعلنت أنها على استعداد للدخول في مفاوضات مع الحكومة

67. أعلن الرئيس التونسي في اليوم نفسه في خطابه الأسبوعي أن «بلاغ الرباط» تحدث عن تجسيم السيادة لأنّه يعتبرها ليس الاستقلال القانوني محسب، بل هي الاستقلال في حالة التطبيق، واستدل العبيب بورقيبة على ذلك بأنّ تونس والمغرب مستقلتان الآن قانونياً، ولكنهما لم تستكملاً سيادتهما بعد، ولم يتم تجسيم هذه السيادة، وأنّ مطالبة تونس بالمطارات والثكنات العسكرية وإستقلال النقد هي كلها من مقومات السيادة التي ما تزال تونس والمغرب تسعين إلى تجسيدهما.

الفرنسية على أساس الاستقلال، لكن ممثلي الحكومة الفرنسية أعلنا عن معارضتهم للواسطة التونسية المغربية، وصرح وزير خارجيته م. بينو في الأمم المتحدة بأن فرنسا لا يمكنها أن تقبل مثل هذه الوساطة. ولقد أحدث هذا الرفض الفرنسي رد فعل قوي في الأوساط الدولية فضلاً عن الأوساط الداخلية والإعلامية الفرنسية.<sup>(68)</sup>

على المستوى الدولي، نقلت صحيفة «الدايلي مابل» لسان حزب المحافظين في هذه الفترة ما يلي : «إن فرنسا ستمائة 600 ألف جندي في شمال إفريقيا ومساهمتها في الحلف الأطلسي لم تعد موجودة عمليا، ولهذا فإن تسوية المشكلة الجزائرية أصبح شيئاً لا مفر منه لكي نضمن الدفاع عن الغرب، أما إذا لم تحل المشكلة الجزائرية فإن وضعيتها ستستمر في الضعف، والتسلب الروسي في شمال إفريقيا سيصبح ممكناً، ومن حسن الحظ أن توجد بعض الدلائل تحمل على الاعتقاد بأن عرض الوساطة الذي تقدمت به تونس والمغرب سيكون مقبولاً من طرف فرنسا، أما إذا لم تقبله فيجب على الحلف الأطلسي نفسه أن يتولى وضع نهاية لهذه الحرب.»

وفي هذا السياق، قال زعيم حزب العمال البريطاني المستر «غيتسكيل» في ندوة صحافية متلفزة جاء فيها: «إنني قبل كل شيء أحب أن أعلن أنه ليس من حقي أن أقدم أنا الحل الذي يجب أن تجده فرنسا للمشكلة الجزائرية، ولكن يبدو لي أن هذه المشكلة تتخطى في أزمة لا مخرج منها، إنه طال الزمن أو قصر لابد من الاتجاه إلى المفاوضات على أساس الاستقلال للجزائر.»

أما رد الفعل لدى الأوساط الداخلية الفرنسية، فقد علقت صحيفة (لوموند) بقولها :

«منذ الآن يمكننا أن نتأكد من أن أمريكا لن تؤيدنا بصوتها في الأمم المتحدة فحسب بل وأيضاً «بخدمة» الدول التي تؤثر عليها في كواليس الأمم المتحدة، وهذا ما تعتبره فرنسا كافياً إذا كتب «للقانون الإطار» أن تتم عليه المصادقة في البرلمان قبل عرض القضية على الأمم المتحدة، وليس من المتوقع أن يكون لندوة الرباط بين ملك المغرب والرئيس بورقيبة أي تغيير في موقف أمريكا هذا، ولكن ينبغي أن نعرف أن هذا هو موقفها في الوقت الحاضر فقط، وأنه يمكن أن يتغير في المستقبل.»

.68. المجاهد، تطورات سريعة هامة تدخلها القضية الجزائرية في الميدان الدولي، ع 13، 1/12/1957، ص 7.

## الفصل الرابع :

## الدعم الليبي للثورة الجزائرية

## الفصل الرابع الرعم الليبي للثورة الجزائرية

### أهمية ليبيا في إدراك قادة الثورة:

لقد أدرك قادة الثورة منذ البداية أهمية العمق العربي الليبي في دعم ومساندة الثورة. وفي هذا الإطار سافر مصطفى بن ولعيد إلى طرابلس عدة مرات بهدف إدخال السلاح استعداداً للشرع في العمل المسلح، لأن ليبيا كما يذكر أحمد محساس كانت مهمة بالنسبة للثورة الجزائرية من الناحية اللوجستيكية، باعتبارها موقعاً استراتيجياً، ولهذا الغرض بدأ التفكير في جعلها قاعدة للعمل الثوري في عهد المنظمة الخاصة، وبالضبط منذ اكتشافها سنة 1950.<sup>(1)</sup>

### يرجع اهتمام قادة الثورة بليبيا إلى الاعتبارات التالية:

- أ- إن ليبيا تعتبر إحدى دول المغرب العربي التي تقع على الحدود الشرقية الجنوبية للجزائر مما يؤهلها لأن تكون قاعدة خلفية لاستاد الثورة في حال قيامها.
- ب- إن ليبيا بلد مستقل الأمر الذي يجعل عمليات نقل الأسلحة تتم في سرية وأمان وبعيدة عن أعين الاستعمار الفرنسي.
- ج- إن ليبيا كانت مسرحاً للقتال بين جيوش الحلفاء ودول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية، مما أدى بهذه الجيوش إلى ترك أسلحتها على الأراضي الليبية استغلتهحركات التحررية في شمال إفريقيا فيما بعد.

سافر إلى ليبيا في حدود شهر أغسطس (1954) للالتقاء به والتدبیر معه في كيفية توصيل الأسلحة إلى داخل البلاد، و في هذا الصدد يقول أحمد بن بلة الذي كان آنذاك عضواً في البعثة الخارجية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية أين التقى الشهيد مصطفى بن ولعيد في حديقة طرابلس بعد أن وصل إلى ليبيا و لم يكن بحوزته وثائق الهوية، وأنه تواجهه بليبيا ألقى السلطات الليبية عليه القبض، غير أنها لم تثبت أن أطلقته

1. مقابلة مع المجاهد أحمد محساس في بيته في شهر سبتمبر 1998.

سراحه بعد أن حققت معه و عرفت بأنه جزائري، و في صائفة عام 1954 لما اجتاز الحدود الليبية قامت سلطات هذه البلاد باعتقاله و سعى هو لإخراجه من السجن، ثم قام بمعداواة رجلية المتورمدين بسبب عبوره للسبخة التي تفصل بين ليبيا وتونس من ناحية الشمال و المحاذية لساحل البحر منذ مدة تزيد عن أسبوع.<sup>(2)</sup>

تمكن أعضاء الوفد المكلف بالتحضير للثورة في ليبيا، من الحصول على تعهد من طرف بعض الشخصيات الفاعلة في المجتمع الليبي بتقديم الدعم للثورة بعد انطلاقها، كما تمكن من اغتنام بعض أسلحة الجيش البريطاني التي كانت مخزنة في ليبيا منذ الحرب العالمية الثانية.<sup>(3)</sup>

و لما انطلقت الثورة بقيادة جبهة التحرير الوطني في أول نوفمبر 1954، أعلنت الجبهة أن الثورة الجزائرية هي ثورة عربية تتلقي في أهدافها مع الحركات التحررية في المشرق و المغرب العربيين.

و لقد اعتبر الشعب الليبي و حكومته أن كفاح الشعب الجزائري هو كفاح الشعب الليبي يستوجب دعمه بكل الوسائل و الإمكانيات، و سنierz في هذا البحث موقف كل من الشعب الليبي و الحكومة الليبية من خلال التعرض لأشكال الدعم المادي و المعنوي الذي قدمه للثورة الجزائرية، و كيف كان تفاعلاها مع تطور القضية الجزائرية في مختلف مراحلها.

و إذا كانت الحكومة الليبية لم تعلن تأييدها للثورة الجزائرية منذ البداية خشية الاصطدام بسياسات الدول الغربية، فإن الشعب قد أظهر تعاطفه و تأييده للثورة منذ البداية و تابع تطوراتها باهتمام بالغ.

و لدراسة الجانب الخاص بالدعم الليبي للثورة الجزائرية على الصعيدين الشعبي وال رسمي، سنتناول الموضوع من زاويتين:

- الأولى : الدعم الشعبي للثورة الجزائرية.

- الثانية : الدعم الحكومي للثورة الجزائرية.

2. جمال قنار، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ص 238.

3. مقابلة مع المجاهد، بشير الناصري، في شهر نوفمبر 1999.

## أولاً - دور الشعب الليبي في دعم الثورة

لم تكن العلاقات بين الشعبين الليبي والجزائري وليدة العهد، ولا هي متزامنة مع انطلاق الثورة التحريرية الكبرى في الفاتح من نوفمبر 1954، بل يعود تاريخها إلى عهد سابق لا يتسع المجال للبحث فيه الآن، و فيما يخص موضوعنا هذا يجدر التذكير أنه يعود إلى فترة ما قبل الثورة، عندما أجرت القيادة الجزائرية المكلفة بالتحضير للثورة اتصالات مع نخبة من الشعب الليبي في صافحة عام 1954.

و قد أثمرت الاتصالات المبكرة مع العناصر الوطنية الفاعلة في المجتمع الليبي عن التزام الليبيين بتأييد و دعم و مساندة الثورة الجزائرية بعد الإعلان عن انطلاقها.

لقد تعاطفت الجماهير الشعبية الليبية مع الشعب الجزائري، و كانت تتبع ثورته باهتمام بالغ و تهتز ابتهاجا لبطولات جيش التحرير و انتصاراته، وهو تعاطف طبيعي من الشعب على الشعب تربط بينهما أواصر مختلفة.

و مع تطور الثورة و توالي انتصاراتها عسكريا و سياسيا، أخذت بعض العناصر الوطنية تفكر في عمل يحرك الرأي العام المحلي و العالمي و يوجهه نحو هذه الثورة الجديرة بكل مساندة و تأييد.<sup>(4)</sup>

و من بين أهم ما قام به الشعب الليبي غداة انطلاق الثورة هو تكوين لجنة شعبية لمناصرة القضية الجزائرية، و لم تمض على تأليف هذه اللجنة و الإعلان عنها إلا أيام قليلة حتى ذاعت شهرتها وأخذت القبائل و النواحي و الأوساط المختلفة تتنافس في التبرع لصالح الثورة، كما كانت الوفود تتقاطر على اللجنة من كل حدب يطلبون الانضمام على العمل من أجل الجزائر.

شرعت هذه اللجنة منذ تأسيسها بقيادة الهاדי المشيري في التعريف بالقضية الجزائرية في الأوساط الشعبية و تبنتها و تجنيدها لنصرة الشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي. و قد تعددت مظاهر نشاط هذه اللجنة كإقامة التجمعات والمهرجانات الشعبية و جمع التبرعات و المساعدات المختلفة، و تمكنت من ترسيم يوم

4. انظر بالتفصيل محمد الصالح الصديق، الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ط.1، 2000، ص.

وطني للتضامن مع القضية الجزائرية حيث يفتح هذا اليوم التضامني من طرف رئيس الحكومة و يساهم فيه رمزاً بالتلويح بمبلغ مالي ثم تتبعه بقية الفعاليات السياسية الرسمية والشعبية، وتقام فيه الحفلات والمهرجانات في جميع المدن الليبية و تلقى فيه المحاضرات و تعرض فيه الأشرطة والأفلام عن الثورة الجزائرية و عن الجرائم الاستعمارية الخ...

و من مظاهر تضامن الشعب الليبي، نسجل تلك المظاهرات الشعبية التي عرفتها ليبيا عندما قامت فرنسا باختطاف الطائرة المغربية التي كانت تقل أعضاء الوفد الخارجي للثورة، حيث كان لها أثر عميق في نفسية الشعب الليبي عبر عنها في مظاهرات شعبية متعددة بهذه العملية.

خرجت الجماهير للتعبير عن استنكارها رافعة العلم الجزائري، و تهتف بنصرة الثورة، و بسقوط فرنسا، الأمر الذي دفع بالسلطات الأمنية إلى تشديد الحراسة على السفارة الفرنسية بشارع الاستقلال<sup>(5)</sup>، كما دعت (لجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي) إلى إضراب عام و شامل في جميع الأقطار العربية يوم الأحد 28 أكتوبر كتعبير عن مساندة الشعب العربي للشعب الجزائري في نضاله ضد الاستعمار الفرنسي، كما وجهت هذه اللجنة الشعبية رسالة إلى السلطان محمد الخامس و الحبيب بورقيبة بتاريخ 23 أكتوبر 1956، تحملها مسؤولية اختطاف القادة، و تعتبره عملاً جباناً، و تدعوهما للتحرك لإنقاذهما، وأهم ما جاء في هذه البرقية : «اتقوا لعنة التاريخ، و سجلوا صفحات خالدة بأعمالكم الجدية الإيجابية، و بموقفكم المشرف أمام الحادث المؤلم».«<sup>(6)</sup>

كما تتجلى مكانة و قدسيّة الثورة الجزائرية في وجدان الشعب العربي الليبي في ذلك الإحساس الفياض الذي استقبل به فريق كرة القدم لجبهة التحرير الوطني الذي حلّ ضيفاً على المملكة العربية الليبية في جانفي 1958، لإجراء مقابلة رياضية، وما أن انتهت المقابلة التي جمعته بالفريق الوطني الليبي حتى اندفع جمهور المتفرجين نحو أرضية الملعب هاففين باسم الجزائريين الثوريين، و في كل مقابلة كان الفريق الجزائري

5. المرجع نفسه، ص 147 - 1952.

6. نفسه ص 199 - 1996.

يرتدي العلم الجزائري، و يذكر أن ممثلي الحكومة و مجلس الشيوخ كانوا يأخذون مقاعدهم على المنصة بجانب ممثلي جبهة التحرير الوطني بشير القاضي رئيس البعثة الجزائرية بطرابلس و محمد الصالح الصديق المكلف بالدعابة و الإعلام.<sup>(7)</sup>

أما عن استقبال الشعب الليبي لرئيس الحكومة الجزائرية السيد فرحات عباس والوفد المرافق له كريم بلقاسم، و عبد الحفيظ بوصوف و أحمد توفيق المدني. تلك الزيارة التي خاطب فيها الرئيس فرحات عباس الشعب الليبي قائلا فيه:

«... أما أنت أيها الشعب الليبي النبيل، أنت الذي اختلطت أرضك بدماء شهداء الحرية، امترج هواوك بأرواح أبطال الاستقلال، فقد رأينا فيك أصدق العواطف، وأشرف الأحساس و لمسنا بأيدينا ما يكتنف قلبك الطاهر لهذا الشعب الجزائري المجاهد من حب و تقدير و إعجاب بل من استعداد حقيقي ليبدل أرواحك إلى جانب أرواحه و بدل الدماء إلى جانب دمائه، رأينا جزءا لا يتجزأ من الشعب الجزائري ف حمساه و في إقباله على الموت لكي يستحق الحياة.

إننا لا نستطيع أن نقول أنك أعننت الجزائر في حربها، و أنك أيدتها في جهادها، بل نستطيع أن نؤكد و يشهد التاريخ على أنك شاركت بكل إمكانياتك في هذا الجهاد وحملت قسطا وافرا من الكفاح...»<sup>(8)</sup>

إن هذه الكلمة التي ألقاها الرئيس فرحات عباس تمثل شهادة اعتراف من رئيس الحكومة الجزائرية بالدور الذي يقوم به الشعب الليبي في دعم و مساندة الثورة الجزائرية وهو موقف وطني و قومي و إنساني من الشعب العربي الليبي حيال الثورة الجزائرية هذا الموقف الشعبي هو الذي فرض على حكومة المملكة الليبية مسايرة هذا التضامن واتخاذ مواقف سياسية لنصرة القضية الجزائرية في المحافل الدولية رغم الضغوطات و التهديدات الفرنسية المتكررة ضد مواقف ليبيا الرسمية التي كانت لصالح الثورة الجزائرية.

7. أجرى الفريق الجزائري تسع مباريات و الجماهير الشعبية الليبية على هذه الحالة من حماس و تشجيع و أقيمت حفلات تكريمية رائعة عري شرفه، سواء من طرف الشعب أو الحكومة.

8. انظر : عبد الله مقلاتي، «التضامن الصعيدي الليبي و دوره في معاونة الثورة الجزائرية» مجلة المصادر، العدد .07، (نوفمبر 2002)، ص 166-167.

و مع تركز النظام السياسي للثورة الجزائرية بليبيا أصبح حديث العام و الخاص في التجمعات و النوادي يدور حول ما تحققه الثورة الجزائرية من انتصارات، وما يقوم به الاستعمار الفرنسي من أعمال إجرامية.

و في هذا الإطار وجدت بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا المكونة من: أحمد بودة، بشير القاضي، محمد الصالح الصديق، كل التسهيلات لدعم نشاطها السياسي والدعائي من الهيئات الشعبية.<sup>(9)</sup>

كما يجدر التنوية بدور المثقفين الليبيين في مساندة الثورة الجزائرية و التضامن معها، حيث كانوا يكتبون المقالات يشيدون فيها ببطولات الشعب الجزائري، و يشهرون في نفس الوقت بالأعمال الوحشية التي يقوم بها الجيش الفرنسي ضد شعب أعزل لا ذنب له سوى طلب العيش في كف الحرية و الاستقلال.<sup>(10)</sup>

فضلا عن ذلك فقد كان لهم دور مهم في تأطير اللجان الشعبية المساندة للثورة الجزائرية و في تعبئة و تجنيد الجماهير من خلال كتاباتهم الصحفية و الندوات السياسية التي يعقدوها في كل المناسبات التي لها علاقة بالثورة الجزائرية، و كذلك مخاطبة وتحسيس الرأي العام العالمي و مؤسسات المنظمات الدولية بتلك الجرائم التي ترتكب في حق الشعب الجزائري.<sup>(11)</sup>

فقد كاتب المثقفون الليبيون دول الحلف الأطلسي لمناشدتها بعدم إشراك قواتهم الفرنسية في حربها ضد الشعب الجزائري كما نادوا البابا في الفاتikan بالتدخل لدى حكومة فرنسا لوضع حد لتلك المجازر التي ترتكب في حق الشعب الجزائري لا لشين إلا أنه يريد اللحاق بركب الدول الحرة.

كما طالب المثقفون الليبيون الحكومة الفرنسية في 1956-05-09 بوضع حد لسياساتها المتوجهة ضد الشعب الجزائري، و هي سياسة ضد المبادئ الأساسية التي جاءت بها الثورة الفرنسية.<sup>(12)</sup>

9. أنظر: ملخص البحث.

10. ملالي- سرجع سابق ص 167.

11. المرجع نفسه.

12. أنظر، محمد الصالح الصديق... سرجع سابق ص 100-108.

أما على مستوى الجبهة العمالية، فقد استجابت الطبقة العمالية إلى نداء جبهة التحرير الوطني الذي أصدرته نهاية 1958 والداعي إلى توسيع دائرة المعركة مع فرنسا بالمقاطعة الاقتصادية في كامل الأقطار العربية، حتى تشعر فرنسا أن معركة الجزائر هي معركة الأمة العربية، وبناء على هذه الدعوة نادت [لجنة نصرة القضية الجزائرية]<sup>(13)</sup> بمقاطعة البضائع الفرنسية متقددة في نفس الوقت الأنظمة العربية المتعاملة مع فرنسا اقتصادياً ودعتها لاتخاذ موقف حازم اتجاه فرنسا التي تشن حرباً وحشية متواصلة على الشعب الجزائري، وقد تأسست لهذا الغرض لجنة مقاطعة البضائع الفرنسية التي فتحت لها فروع في جميع المدن الليبية مهمتها تعبيئة وتوعية الجماهير وتحسيسها بأهمية المقاطعة في إضعاف قدرة الاقتصاد الفرنسي على تمويل الآلة الحربية في الجزائر، وقد مارست هذه اللجنة الضغط على الحكومة الليبية لإقناعها بقطع علاقتها مع فرنسا.<sup>(14)</sup> و في هذا السياق يذكر رئيس لجنة مقاطعة البضائع الفرنسية «...بأن اللقاء الذي جمعه برئيس الحكومة الليبية، الذي استغرق ساعتين، حاول هذا الأخير إقناع أعضاء اللجنة بعدم تعميم المقاطعة، لأن مصالح ليبيا تقتضي السماح لبعض الشركات الفرنسية البترولية بممارسة نشاطها، و هو المطلب الذي رفضته اللجنة...»

و إذا كانت الحكومة الليبية لم تجرؤ على قطع علاقاتها الرسمية مع فرنسا، فإنها لم تمنع نشاط اللجنة على تنفيذ مقاطعة البضائع الفرنسية.

و إذا كان بعض التجار قد تضررت تجارتهم جراء حجز البضائع الفرنسية التي كانت في محلاتهم فإنهم امتهلوا لتوجيهات أوامر لجنة المقاطعة، بل أعلنوا تأييدهم لمطالب اللجنة.<sup>(14)</sup>

لقد كان لهذا الموقف أثره الإيجابي في نفوس المجاهدين الجزائريين وقادة الثورة في الداخل والخارج، وعزز موقفهم وموقعهم في المجتمع الدولي.

و لم تكتف اللجنة بالتأكيد على مساعدة الشعب الليبي الفعالة في المقاطعة وإبراز فوائدها فحسب بل سعت لكسب الرأي العام العربي ودعوته لعمم المقاطعة

13. المرجع نفسه.

14. انظر محتوى الوسائل في الملحق.

الشاملة ضد فرنسا، و في هذا المسعى توجهت اللجنة بنداء إلى الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والمنظمات الشعبية في البلدان العربية من أجل تأكيد مؤازرتها الجزائرية و تجسيد مقاطعة الشعب العربي لفرنسا اقتصاديا.<sup>(15)</sup>

و في سياق التضامن مع الثورة الجزائرية أيضا، نذكر تضامن المرأة الليبية مع آخرها المناضلة في الجزائر، حيث كانت المناضلات الجزائريات تستقبلن عند قيامهن بزيارة ليبيا لتمثيل الجزائر في مختلف المناسبات، وتقيم على شرفهن الحفلات، و في هذا المجال قامت السيدة بهية مشيرقي، بنشر العديد من المقالات بالصحف الليبية وبث أحاديث إذاعية دعت فيها إلى ضرورة دعم الثورة الجزائرية و نصرة كفاح النساء الجزائريات و حث المرأة الطرابلسية على أداء واجبها التضامني مع الجزائر.<sup>(16)</sup>

واستجابة لذلك احتضنت بعض العائلات الليبية أطفال الجزائريين اليتامي من أبناء الشهداء وقامت بالتكفل برعايتهم وتعليمهم في جو أسري.

و أبدى العديد من المحسنين استعدادهم لتكفالة هؤلاء الأطفال و إيوائهم في مدارس داخلية تكون نفقة تعليمهم و رعايتهم على حسابهم الخاص، فأسس يوسف مادي مدرسة بمدينة طرابلس تأوي أكثر من 50 يتيمة جزائرية سميت فيما بعد بمدرسة جميلة بوحيرد، وأنشأ بالاشتراك مع محمد بن ساسي مدرسة أخرى في الزاوية تسع لـ 260 طفلا، وأسس محمد البدرى مدرسة ثالثة تأوي 50 طفلا عرفت باسم مدرسة البدرى، وبلغ مجموع الأطفال اليتامي الذين احتضنتهم العائلات الليبية و المدارس الثلاث ما يزيد عن 500 طفل و طفلة.<sup>(17)</sup>

ويجدر التنوية بال موقف المشرف الذي وقفه المناضل الهادي المشيرقي إلى جانب الثورة الجزائرية، حيث عمل على تقديم الدعم المادي و المعنوي للقضية الجزائرية العادلة بحيث لم يقتصر تضامنه على الشعارات و اظهار التعاطف، بل قدم الكثير من الدعم المادي في شكل أموال و مساعدات مختلفة.

15. محمد ودوع «ليبيا و الثورة الجزائرية»، أطروحة لنيل شهادة الماجister في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، قسم

التاريخ، 2001، ص 86

16. محمد الصالح الصديق...:مراجع سابق، ج 93

17. أنظر الهادي إبراهيم المشيرقي، قصتي مع ثورة المليون شهيد، دار الأمّة للطباعة للنشر و التوزيع، ط١، 2000، ص 244.

لقد كان هذا الرجل من المناضلين الأوائل، الذين قاموا بدور كبير في تحريك القضية الجزائرية، كما كان من المؤسسين لهيئة مناصرة الجزائر و مساعدتها في كفاحها. و لم يكتف بطلب التأييد للثورة الجزائرية على المستوى العربي فقط بل كان يقوم بمساعي من خلال البيانات و التصريحات التي كان يعلنها احتجاجا على سياسة الاستعمار الفرنسي المطبقة في الجزائر.<sup>(18)</sup>

و في هذا السياق بعث بعدة رسائل إلى العديد من الرؤساء في العالم أطلعهم فيها على الوضع في الجزائر، و ناشدهم بضرورة التدخل لوقف الممارسات التعسفية الفرنسية التي تسلط على الشعب الجزائري، و ذكرهم بضرورة مناصرة قضية الجزائر العادلة، و ذلك بالعمل على وضع حد للحرب الوحشية التي يقودها جيش الاستعمار الفرنسي بالجزائر ضد شعب أعزل لا ذنب له سوى أنه طلب العيش في كنف الحرية والاستقلال.<sup>(19)</sup> و نظرا لكثره هذه الرسائل نقتصر على ذكر بعضها و فيما يلي بعض ما جاء في هذه الرسائل التي بعثت على شكل برقيات و منها تلك الموجهة إلى الملك إدريس الأول و التي جاء فيها على الخصوص: «إنني أتقدم إليكم بكل إجلال و تعظيم بما قدمتم به من جليل الأعمال الخالدة نحو الإسلام و العرب خصوصا استنكارهم للأعمال الاستعمارية من طرف فرنسا نحو شعب الجزائر المكافح و المناضل في سبيل حرية الأمل. فيكم معقود لنجدتة الإخوان الأحرار و المرجو المزيد لاغاثتهم بسرعة هذا من علي همتكم الشريفة و تاريخكم المجيد أنتم أهلا للكرامة و النصر للمسلمين.»

كما بعث رسالة مماثلة إلى السيد رئيس الوزراء الليبي ضمنها ما يلي: «إن أعمالكم الجليلة التي برهنتم فيها بكل جدارة نحو إسعاف شعب الجزائر النبيل في كفاحه المجيد هذا ما يدل على أنكم مهتمون لصون كرامة العرب و لا يسعني إلا أن أطلب منكم المزيد من العون لإخواننا الصابرين و مدي المساعدة السريعة بكل الوسائل الممكنة قبل قوات الأوان لنجدتة أهل الجزائر الأبطال، وإنني على علم بمهمتكم العالية

وضميركم الحر و لذا أستنفركم.»<sup>(20)</sup>

18. المرجع نفسه.

19. انظر الملاحق.

20. الهادي المشيرفي مرجع سابق، ص 83.

كما وجه برقية شكر إلى السيد شكري القوتلي على الموقف الدولي الداعم للقضية الجزائرية، و جاء فيها قوله:

«إن حوادث الجزائر الفجيعة قد بلغت حدا لا يطاق و لم نر حركة إيجابية نفذت من طرف باقي العالم الإسلامي اللهم إلا من سوريا المكافحة فلقد برهنت في كثير من المواقف نحو إخواننا الجزائريين الأبطال بالخصوص.

ولهذا فإنني أتقدم إليكم بخالص الشكر و الامتنان للشعب السوري الكريم الممثل في شخصكم النبيل»<sup>(21)</sup>

إن الشعب الليبي بجميع نخبه، اعتبر الثورة الجزائرية واجب و شرف و قد طبق هذا الواجب على صور مختلفة و بنسب متفاوتة.

و أكد تضامنه الفعال مع الكفاح الجزائري منذ اللحظات الأولى للثورة و ساهم في توفير المساعدة الأدبية و المعنوية له طوال سنوات الثورة التحريرية المتعاقبة و ضرب أروع الأمثلة في إظهار المؤازرة الحقيقية و تحمل الكثير من المتاعب في سبيل نصرة استقلال الجزائر.

كما تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الليبية، بالرغم من أنها كانت لا تزال لم تتخذ موقفا رسميا من الثورة الجزائرية، إلا أن هذا لم يمنعها من إبداء تعاطفها مع الثورة الجزائرية و يتجلى ذلك من خلال عدم اعترافها على التضامن الشعبي الذي كان له الفضل في الضغط على الحكومة الليبية حتى تعلن موقفها صراحة من الثورة الجزائرية.

### ثانيا - الدرع المتمم

بالرغم من أن السلطات الليبية لم تتخذ موقفا من الثورة الجزائرية، إلا أنها سمحت للهيئات الشعبية الليبية في أنحاء ليبيا بتكونين جمعيات لنصرة القضية الجزائرية و جمع التبرعات و إرسال برقيات التأييد للثورة الجزائرية من جهة، و برقيات الشجب للحكومة الفرنسية من جهة أخرى.

21. المرجع نفسه، 87

إن ذلك أمر طبيعي لكون الجماهير الشعبية لا تلزمها مواقف حكوماتها، و كثيراً ما يكون لضغط الجماهير دور في تبلور الموقف الرسمي لبلدانهم.

ويذكر السيد مصطفى بن حليم في مذكراته، أنه التقى الملك السعودي والرئيس جمال عبد الناصر في خريف 1954 و تباحث معهما في موضوع دعم الثورة الجزائرية مادياً ومعنوياً عند انتلاقها، و تقرر أن تقوم المملكة العربية السعودية بتقديم الأموال الالزمه لشراء السلاح و العتاد اللازم للثورة الجزائرية، و أن يقوم الجيش المصري و المخابرات المصرية بشراء ذلك السلاح و العتاد و إيصاله إلى الحدود الليبية لينقل بعد ذلك عبر ليبيا إلى الحدود الجزائرية حيث يتسلمه الثوار الجزائريون.<sup>(1)</sup>

و قد كان التحفظ و الحذر يسودان موقف ليبيا بسبب الضغط الفرنسي المتواصل على العالم كله، لمنعه من الكلام عن الجزائر.

ويذكر مولود قاسم نايت بلقاسم «أن ليبيا لم تتحرك إلا بعد أن رأت فرنسا تعيش أزمة سياسية في الجزائر، عند ذلك استيقظت و ناشدت شعوبها لتحقيق أهدافها».«<sup>(2)</sup>

والضغط على فرنسا لإجلاء قواتها عن قاعدة فزان الليبية و يرجع ذلك إلى الظروف التي كانت ليبيا تعيشها في ذلك الوقت.

و لعل أولى هذه الأسباب بالإضافة إلى ما سبق هو أن الحكومة الفرنسية كانت قد وجهت تحذيرات و تهديدات ضد أي دولة تبدي تعاطفها مع الثورة الجزائرية، إضافة إلى ذلك فإن الحكومة الليبية كانت تخشى الاصطدام بشكل مباشر مع الحكومة الفرنسية ولو بصفة مؤقتة، لأنها كانت تسعى إلى استكمال إجلاء القوات الفرنسية عن الأرضية الليبية، خاصة وأن فرنسا كانت مصرة على البقاء في ليبيا بعد اندلاع الثورة الجزائرية.

إن ما سبق أن قلناه عن موقف الحكومة الليبية ينطبق أيضاً عن مواقف الدول العربية الأخرى، فقد امتاز موقفها هي الأخرى بالصمت و الحذر و ذلك في انتظار تطور الأحداث التي من خلالها يتم تحديد موقفها، و بالتالي فهي لم تبد موقفاً رسمياً

1. انظر: مذكرات مصطفى أمحمد بن حليم، منشورات وكالة الأهرام للتوزيع، مطبعة الأهرام التجارية، مصر بدون تاريخ، ص 351-350.

2. انظر، مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولى، على أول نوفمبر داخلية وخارجية، منشورات جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 186.

من الثورة في مرحلتها الأولى و باستثناء مصر الذي انطلق من إذاعتها بيان أول نوفمبر إلى العالم، وأكدت ماراً إلى أنها ستناصر الجزائريين في مطامعهم إلى الاستقلال، فإن البلدان العربية الأخرى لم تكن لها أية بادرة علنية اتجاه الثورة الجزائرية.<sup>(3)</sup>

إن صمت الحكومة الليبية لم يدم طويلا، حيث لم تثبت أن أعلنت موقفها بعد أن تزايد ضغط الجماهير في ليبيا حيث لم يكن أمامها خيار إلا الإعلان بدعمها للشعب الجزائري في كفاحه العادل ضد المحتل الفرنسي.<sup>(4)</sup>

غير أنه يجب أن لا يفهم من هذا التصرف أن الحكومة الليبية وقفت موقفا سلبيا تجاه الثورة الجزائرية، فهناك من الدلائل التي تشير إلى أن الحكومة الليبية قدمت الكثير للثورة الجزائرية و هذا بالرغم من الظروف الصعبة التي كانت تمر بها ليبيا في تلك الفترة، و مع ذلك فإن الحكومة الليبية كانت من السباقين إلى دعم الثورة الجزائرية.

و يظهر ذلك جليا من خلال الاتفاق الذي تم بين الملك إدريس الأول والمسؤولين في الحكومة الليبية على ضرورة مساندة الثورة الجزائرية. و ذلك بترتيب الأمور وتأمين الطريق لنقل الأسلحة، و بالفعل بدأت قوافل السيارات المحمولة بالأسلحة يرافقها ضباط ليبيون نحو الحدود الجزائرية، وكان يحدث هذا في منتهى السرية التامة.<sup>(5)</sup>

ولم يكن هذا الدعم السري خفيا على السلطات الفرنسية التي كانت تعني أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به ليبيا في دعمها للثوار الجزائريين و هو ما جعلها تصعد من لهجة التهديد ضد ليبيا.

و في هذا المجال حاولت السلطات الفرنسية ماراً القبض على ممثلي الثورة الجزائرية المتواجددين بليبيا، و من المناضلين الذين كانت تبحث عنهم السيد أحمد بن بلة، و ذلك بعد أن تعقبته و اكتشفت نشاطه هناك.

ويذكر أن بن بلة تعرض إلى عدة محاولات اغتيال فاشلة من طرف المخابرات الفرنسية في أواخر 1955، و بهذه المحاولة كشف الستار عن نشاط الثورة الجزائرية في ليبيا.

3. ودوع، مرجع سابق، ص 104-106.

4. المرجع نفسه، ص 110.

5. انظر: مصطفى هشتواوي، جذور أول نوفمبر 1954، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2001، ص 97-96.

و فيما يخص إضفاء الطابع السري على التأييد الليبي للثورة الجزائرية، فإن ذلك يرجع إلى كون الحكومة الليبية حرصت على أن لا تعطي فرنسا ذريعة تتراجع بها عن تعهداتها بالجلاء عن الجنوب الليبي في مدة أقصاها آخر نوفمبر 1956.<sup>(6)</sup> إن قادة جبهة التحرير الوطني الذين راهنوا على دعم ليبيا للثورة لم يخف ظنهم فلقد وقفت ليبيا إلى جانب القضية الجزائرية عسكرياً و سياسياً ولم تتوان لحظة في تقديم دعم للثورة الجزائرية.

و فيما يلي باختصار بعض ما قامت به ليبيا لصالح القضية الجزائرية في شقيه العسكري و الدبلوماسي:

#### 1- الدعم العسكري :

انطلق الكفاح في الجزائر بإمكانيات محدودة من الأسلحة، و كان لزاماً على قادة الثورة البحث على مصادر الأسلحة، و تحركت عناصر الوفد الخارجي للثورة نحو البلدان العربية قصد جلب الأسلحة و كانت ليبيا و مصر محطتهم الأولى، لكونهما كانتا مستقلتين.

و كانت ليبيا محطة أنظار قادة الثورة بالإضافة إلى كونها بلد مستقل تحتوي على كمية كبيرة من الأسلحة يرجع تاريخها إلى الحرب العالمية الثانية، و لكونها أيضاً دولة حدودها متاخمة للحدود الجزائرية، و وبالتالي يمكن تمرير الأسلحة عبرها إلى الجزائر بعيداً عن أنظار المستعمر.

لقد تمكّن قادة الثورة في وقت وجيز من جمع كمية من أسلحة الجيش البريطاني التي كانت مخزونة في ليبيا منذ الحرب العالمية الثانية و تم تسريبها إلى الجزائر.

و يذكر أن أول دفعـة من السلاح تم شـحنـها كانت على متن اليـخت اـنتـصـارـ التـابـعـ للـقوـاتـ المـصـرـيـةـ و نـزلـ بـأـحـدـ موـانـئـ ليـبـيـاـ المـهـجـورـةـ قـرـبـ طـرابـلسـ، و من هـنـاكـ نـقلـتـ الأـسـلـحةـ إـلـىـ منـزـلـ ضـابـطـ ليـبـيـ، ثـمـ إـلـىـ مـزـرـعـةـ رـئـيسـ الـوزـراءـ فيـ منـتهـيـ السـرـيـةـ يومـ 08ـ دـيـسـمـبـرـ 1954ـ، ثـمـ أـخـذـتـ طـرـيقـهاـ إـلـىـ الـجـزاـئـرـ عـلـىـ ظـهـورـ الـجـمـالـ عـبـرـ الـجـنـوبـ التـونـسيـ.

<sup>6</sup>. المرجع نفسه.

و يعود الفضل في نجاح تمرير هذه الصفة من السلاح إلى الرئيس جمال عبد الناصر، بالاتفاق مع رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم، اللذين بفضلهم وصلت هذه الأسلحة بأمان إلى المجاهدين الجزائريين.

و كانت عملية مشجعة تلتها عمليات أخرى، وفيما يلي كمية و نوع هذه الأسلحة:

- ❖ 100 بندقية إنجليزية علامة 303.
- ❖ 10 رشاش تومسون.
- ❖ 08 آلا طلقة للبنادق.
- ❖ 1.000 طلقة خيرة حارقة.
- ❖ 1.000 طلقة حارقة للدروع الخفيفة.
- ❖ 24.000 ألف طلقة للرشاش تومسون.
- ❖ 120 قنبلة يدوية.<sup>(7)</sup>

و لم تكن لتصل هذه الأسلحة إلى الثوار في الجزائر لولا مساعدة ليبيا التي قدمت كل ما في وسعها لتسهيل عملية جمع الأسلحة و نقلها و إدخالها عبر السلوم على حدود مصر الغربية و بين مدينة طرابلس، واستعملت في ذلك كل الوسائل و الجيل لنقل هذه الأسلحة، نحو الجزائر عبر الحدود الليبية، وقد وصل بها الأمر إلى درجة استعمال قوارب و زوارق صيد لنقل الأسلحة من ليبيا إلى تونس ليلاً لتنقل بنفس الطريقة إلى الجزائر ليلاً أيضاً...

و في إطار مساعي جبهة التحرير الوطني لتوفير المزيد من الأسلحة للمجاهدين يذكر توفيق المدنبي أن قادة جبهة التحرير الوطني طالبوا من رئيس الحكومة الليبية البحث عن وسائل حكومية ليبية تسمح بإبرام صفقات لشراء السلاح باسمها لصالح الثورة الجزائرية ليتم نقلها وتسريبيها إلى جبهات القتال في الجزائر.

ونظراً لما لعملية التسليح من أهمية في تحديد مصير الثورة على الصعيد العسكري فإنها كانت من أمهات القضايا التي درسها مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 و دعا إلى تنظيمها.

<sup>7</sup> ودفع ، المرجع السابق، ص 201-203.

و في هذا الإطار تم وضع تنظيمات وطنية في الخارج مكلفة بجلب السلاح للثوار في الجزائر، كما تم إنشاء محطة برية على طول المסלك بين مرسى مطروح وبن غازي وطرابلس، وتونس على الحدود الشرقية، وأسندت هذه المهمة بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ في عام 1957 من الجزائر إلى العقيد أو عمران يساعده الرائد قاسي.<sup>(8)</sup>

و في هذا السياق تم في 20 من شهر نوفمبر 1956 نقل كمية كبيرة من الأسلحة من مصر إلى تونس، انطلاقاً من مصر على متن شاحنة بيتغورد تملكها الثورة وشاحنات السيد سالم شليك وضعها تحت تصرف الثورة الجزائرية.

و قد تم توزيع هذه الأسلحة من طرف العقيد بن عودة على الولايات وفيما يلي قائمة بعض هذه الأسلحة:

❖ 2.100 رشاش.

❖ 300 بندقية رشاش

❖ 24 قطعة بازوكة.

❖ 21 مدعاة.

❖ 88.000 طلقة نوع تشيكية.

❖ 1.089 قنبلة بازوكة.

❖ 2.200 قذيفة.

❖ 2.096 لغما.<sup>(9)</sup>

و نظراً لتطور الثورة و تزايد الطلب على السلاح و الذخيرة طلب الوفد الجزائري المكلف بتوفير العتاد الحربي للثورة من الحكومة الليبية توسيع نقاط عبور الأسلحة على الحدود الليبية، وأثمرت مساعيهم بفتح الحدود الليبية على مصراعيها، ووضعت المطارات و الموانئ في خدمة رجال الثورة الجزائرية.

<sup>8</sup>. انظر: أحمد توفيق المعجنى، حياة كفاح، مذكرات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الأولى، 1982، الجزائر، جـ 142-143، 151-152.

<sup>9</sup>. نفسه.

إن مهمة نقل العتاد الحربي، لم تخل من المخاطر ذلك أن الحكومة الفرنسية وخوفاً من تسرب الأسلحة، شددت الخناق على الحدود الجزائرية الليبية لأجل اعتراض سبيل المجاهدين، ومنع القواعد الخلفية من الإقامة و التمرن داخل التراب.

ولفك هذا الخناق و إحباط الخطط الفرنسية و مواجهة الصعوبات التي تعترض عمليات تهريب الأسلحة نحو الجزائر، قرر قادة الجبهة استعمال كل الوسائل لفك هذا الحصار المضروب على الثورة عبر الحدود الجزائرية الليبية.

وفي هذا المجال يذكر السيد توفيق المدني «أن اتفاقاً حصل مع السلطات الليبية ومع والي فزان بأن تستقر فرقه من جيش التحرير، جنباً تلك المقاطعة، وتتخذ لنفسها موقع تجاه خطوط المواصلات الفرنسية الرابطة بين صحراء الجزائر و بقية القوات الفرنسية، و من هنالك ترسل سراياها إلى داخل بلاد الصحراء الخاضعة للسلطات الفرنسية من أجل تحطيم مراكزها و قواطها»<sup>(10)</sup>

و رغم هذا التضييق فإن الخط الجنوبي الرابط بين بن غازي وفزان وغدامس كان أكثر الطرق الحيوية من حيث نقل و عبر القوافل المحملة بالأسلحة و إلى جانب ذلك استمرت عمليات نقل الأسلحة عبر الخط البري الشمالي.

ولاشك أن الدور الذي كانت تقوم به ليبيا في مساندة الثورة الجزائرية، بمدتها بالسلاح والعتاد، انكشف للسلطات الفرنسية مما أثار حفيظة نواب اليمين في البرلمان الفرنسي ووصلت حملتهم علـى ليبيا حد الهستيريا، الأمر الذي جعل الحكومة الفرنسية تحاول التملص من تعهداتها بالجلاء على الجنوب الليبي في فترة أقصاه آخر نوفمبر سنة 1956.<sup>(11)</sup>

في إطار دعم الحكومة الليبية للثورة الجزائرية عملت هذه الأخيرة على إقناع بعض الدول التي كانت تربطها علاقة مع ليبيا بضرورة تقديم الدعم المادي و المعنوي للثورة الجزائرية.

10. أنظر: عبد الرحمن عمران،*الصلح و المواصلات أثناء الثورة 1954-1956*، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2001، ص 98-96.

11. مصطفى بن حليم، مرجع سابق، ص 363-361.

وقد تمكن مصطفى بن حليم رئيس الحكومة الليبية إقناع رئيس الحكومة التركية - عدنان مندريس - بضرورة تقديم الدعم للثورة الجزائرية، الذي استجاب بعد تردد، ولم تمض أسبوعين قليلة حتى وصلت شحنة من الأسلحة كهدية لليبيا على أن تقوم هذه الأخيرة بتقديمها للثورة الجزائرية، وبالفعل وصل السلاح التركي واستلمه الجيش الليبي في احتفال عسكري كبير وتم تسريره تدريجيا إلى ثوار الجزائر في منتهي السرية.<sup>(12)</sup>

و هكذا فإن الثورة الجزائرية بالرغم من أنها اعتمدت في كفاحها على التضامن العربي إلا أن ليبيا كانت بالنسبة إليها تحتل مكانة خاصة باعتبارها منطقة متاخمة للحدود الجزائرية من جهة، و عدم ارتباطها بالاستعمار الفرنسي من جهة أخرى.

## 2- الدعم المعنوي :

لم تتوان ليبيا لحظة في الوقوف إلى جانب القضية الجزائرية في مختلف اللقاءات الدولية، فمنذ أن استقلت وأصبحت تشارك في مختلف المحافل الدولية، أصبحت القضية الجزائرية من بين اهتماماتها، وهذا بالرغم من تأخرها في الجهر بموقفها المساند للقضية الجزائرية كما سبق أن أشرنا إلى ذلك من قبل.

لقد كانت البداية من مؤتمر باندونيسيا في أبريل 1955، حيث وقفت ليبيا إلى جانب القضية الجزائرية مع مختلف الدول التي تبنت القضية الجزائرية و من المعلوم أن جبهة التحرير الوطني شاركت في المؤتمر بوفد يتكون من السيدين حسين آيت أحمد و محمد يزيد وكانت لهما عدة أنشطة تمثلت في تعريف المؤتمرين بالوضع في الجزائر، كما أجرى على هامش المؤتمر عدة اتصالات، مع العديد من الوفود المشاركة في المؤتمر، و منها الوفد الليبي.

و في إطار الدعم السياسي و الدبلوماسي الذي قدمته الحكومة الليبية للقضية الجزائرية استنكارها لعملية القرصنة التي قامت بها الحكومة الفرنسية، و المتمثلة في قيام مخابراتها باختطاف أعضاء الوفد الخارجي في 22 أكتوبر 1956.

12. مصطفى بن حليم، مرجع سابق، ص 361-363.

و في هذا المجال قدمت ليبيا احتجاجا رسميا إلى الحكومة الفرنسية. و طلبت من الولايات المتحدة العمل على الضغط على فرنسا لاطلاق القادة المختطفين، و من جهته طلب رئيس مجلس النواب من بريطانيا التدخل لدى فرنسا لإطلاق سراح الزعماء، كما قام رؤساء المجالس التشريعية في الولايات الليبية بإرسال برقيات احتجاج إلى رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية يستنكرون فيها تصرف الحكومة الفرنسية و يحملونها مسؤولية ما قد يتعرض له القادة الجزائريون من سوء.

و في هذا المجال أيضا سعى سفير ليبيا في باريس لدى السلطات الفرنسية لاطلاق سراحهم، و الذي كان على اتصال دائم بمندوب جبهة التحرير الوطني السوري الموجود بباريس لمعالجة بعض المشاكل المحلية و دار الحديث عن الموضوع واتفقا على تكثيف الاتصالات حتى يتم الإفراج عن المسؤولين الجزائريين.<sup>(13)</sup>

و كان لتأييد الملك إدريس السنوسي للثورة الجزائرية، و كذا إنشاء بعثة جبهة التحرير الوطني دافعا قويا لتبلور الشعور الأخوي و التضامن العميق الذي يكنه الشعب الليبي لإخوانه المناضلين الجزائريين.

و في هذا السياق وجدت بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا منذ سنة 1957 كل المساندة والتسهيلات لدعم نشاطها السياسي و الدعائي من الهيئات الرسمية والشعبية.<sup>(14)</sup>

و لقد تعزز موقف جبهة التحرير الوطني مع أواخر عام 1957 و بداية 1958 خاصة بعد النجاح الذي حققه القضية الجزائرية في الأمم المتحدة في الدورة 12، وأصبحت الجزائر و الحرب الدائرة فيها حديث العالم و موضوع اهتمام كل مؤتمر و كل ندوة دولية.

ففي مؤتمر الشعوب الأفرو آسيوية المنعقد بالقاهرة في ديسمبر 1957، وكانت ليبيا شأنها شأن الدول العربية الأخرى من بين المقدمين للقضية الجزائرية على أنها قضية استعمارية.

13. مصطفى بن حليم، 372

14. منقلاً...، مرجع سابق، ص 166-167.

و في هذا المؤتمر دافعت ليبيا عن القضية الجزائرية وقد تجلى ذلك في الرسالة التي بعث الهادي المشيرقي أحد الشخصيات الليبية البارزة إلى السكرتير الأول للمؤتمر و التي جاء فيها على الخصوص ما يلي:

«....و أغتنتم هذه الفرصة للتوصية بإعانة الجزائر التي أصبحت فرنسيمة الاستعمار الغاشم والمهددة بالزوال بعد الخراب و التشريد و العار، وما تستحق من حماس ومساندة عملية جدية تضع حداً للمجزرة المخزية التي تصم البشرية و المدنية باللعنة والعار و يجعل حقوق الإنسان و التغني بها أسطورة في عداد الخرافات البالية التي قرnm بها من أمرتهم النعم.»<sup>(15)</sup>

إن هذا المؤتمر الذي درس القضية الجزائرية بجميع أبعادها أوصى في ختام أعماله بضرورة تقديم الدعم المادي و السياسي للقضية الجزائرية و فيما يلي بعض توصياته في هذا الجانب.

**أ- التأييد المادي:**

- تخصيص أسبوع أو ثلاثة أيام على الأقل لجمع التبرعات.
- إعداد طابع بريد تذكاري خاص بهذه المناسبة.
- فرض ضريبة يوم الجزائر على جميع المعاملات و المدفوعات.
- خصم نسبة معينة من مرتبات موظفي الحكومة و المؤسسات العامة.
- جمع التبرعات من الأفراد و الهيئات و الشركات التجارية و ما إليها.
- جمع الملابس و الأدوية و الأغذية و الأسلحة و ما إلى ذلك.

**ب- التأييد السياسي:**

في هذا المجال أوصى بضرورة قيام الحكومات في البلاد الآسيوية والأفريقية عن طريق ممثليها في هيئة الأمم المتحدة و ممثليها الدبلوماسيين وبواسطة المذكرات الرسمية بالعمل على ما يلي:

- المطالبة في جميع الدوائر باستقلال الجزائر.

15. انظر أنظر: الرسالة في الملحق.

- اتخاذ جميع التدابير الكفيلة باقناع الحكومة الفرنسية بوقف أعمال العدوان في الجزائر.

- امتناع الحكومات عن إمداد فرنسا بأي عون تستغله في عدوانها ضد الجزائر.

كما قرر المؤتمرون جعل يوم 30 مارس من كل سنة يوماً تضامنياً مع الشعب الجزائري.

إن القرار الذي تم الخوض عن هذا المؤتمر ما كان ليكون لولا وقوف الشعب العربي بصفة عامة والشعب الليبي وحكومة بصفة خاصة إلى جانب القضية الجزائرية و من المعلوم أن يوم الجزائر الموافق ل 30 مارس من كل سنة، أو أسبوع الجزائر كما أشييعت تسميتها كان من ضمن القرارات التي أقرها (مؤتمر التضامن الأفرو آسيوي) المنعقد بالقاهرة في نهاية 1957، وبداية 1958.<sup>(16)</sup>

وقد ضربت ليبيا أروع الأمثلة في التضامن مع القضية الجزائرية، حينما رفضت الحكومة الليبية الصفقة التجارية البترولية المعروضة عليها من طرف حكومة فرنسا تضامناً مع الشعب الجزائري المكافح.

وقد كتبت في هذا الإطار جريدة المجاهد في افتتاحية العدد 27، الصادر بتاريخ 22 جويلية 1958 مقالاً بعنوان: «الخبر المسموم» جاء فيه على الخصوص «إن فرنسا قد عرضت على ليبيا على أوائل عام 1958، فرفضت الحكومة الليبية والبرلمان الليبي و الملك مقتنين بحجج جبهة التحرير الوطني ومضحين بالفوائد والمرابح».«<sup>(17)</sup>

كما وقفت ليبيا ضد مشروع فرنسا الرامي إلى فصل الصحراء عن الشمال، وأكدت تأييدها المطلق لمطلب الجزائر المتضمن وحدة وسلامة ترابها. ونفس الموقف وقفته ليبيا عندما عزمت فرنسا على إجراء تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية، حيث تحركت السلطات الليبية، واستنكرت على فرنسا تغيير قنبلتها الذرية، واحتجت لدى القائم بالأعمال الفرنسية في ليبيا.<sup>(18)</sup>

16. انظر «أحمد سعيف» العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، رسالة ماجستير، في التاريخ الحديث والمعاصر، 2002، ص 101-102.

17. نفسه، ص 115-114.

18. انظر : بالتفصيل، دراسات وبحوث، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية ولوحة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص 272.

لقد كانت مواقف ليبيا واضحة في دعم القضية الجزائرية على مستوى منظمة الأمم المتحدة، و من الصعب الإحاطة بكل التصريحات و المواقف التي أعلنتها الحكومة الليبية سواء في المؤتمرات أو في دورات الأمم المتحدة.

و تجدر الإشارة إلى أن ممثل الحكومة الليبية الدكتور وهبي البوري قد رافق لصالح القضية الجزائرية في مؤتمر الدول الإفريقية المنعقد بمدغشقر في عام 1958 ومن أهم ما جاء في تدخله أن أكبر مأساة تعيشها الجزائر الإنسانية هو ما يقع اليوم في الجزائر، وذكر أن الجزائر وشعبها جزء لا يتجزأ من إفريقيا، و دعا الدول الحاضرة لأن تقدم بكل المساعدات المادية والمعنوية حتى تتمكن حكومته من مواصلة النهوض بالتزاماتها في دعم القضية الجزائرية، كما ذكر أن الشعب الجزائري قد أصبح مستعدا لإنهاء الحرب في الجزائر و الدخول في مفاوضات مع فرنسا.<sup>(19)</sup>

و من المعلوم أنه في السنة تكوت فيها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأعلنت أنها مستعدة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية.

إن الأهمية التي كان يوليها الوفد الليبي للقضية الجزائرية في جميع المؤتمرات قد أعطت دفعا قويا للقضية الجزائرية على الصعيدين السياسي والدبلوماسي، و على مستوى منظمة الأمم المتحدة لم تختلف ليبيا عن نصرة القضية الجزائرية من منبرها.

#### **العلومة الليبية والرفع عن القضية الجزائرية في الأمم المتحدة:**

من الصعب جدا الإحاطة بكل الجهود السياسية و الدبلوماسية التي بذلتها ليبيا لنصرة القضية الجزائرية على مستوى هذه المنظمة و ذلك لعدة أسباب أهمها:

انعدام الأرشيف و الوثائق الرسمية الخاصة بهذا المجال، لذلك سوف نقتصر في دراستنا هذه على بعض المواقف التي قام بها الوفد الليبي في بعض دورات هذه المنظمة.

لقد كان لمندوبيها في الأمم المتحدة السيد علي الجربى الدور الكبير في تعريف المجتمع الدولي بالتعريف بالقضية الجزائرية.

.19. ودونه... مرجع سابق، ص 151-154.

و في هذا المجال ألقى خطابا مطولا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها عام 1957، وصف فيه الحرب التي تخوضها فرنسا في الجزائر بالحرب الاستعمارية، مكذبا ما تسميه به فرنسا بعملية التهدئة، واصفا الحرب التي تجري رحاها في الجزائر بأنها من أكبر الحروب الاستعمارية.

و ذكر أن الإرهاب الفرنسي قد دفع بآلاف المواطنين إلى ترك منازلهم واللجوء إلى المغرب و تونس، وأشار إلى أن الحرب التي تقوم بها فرنسا في الجزائر أصبحت تهدد السلام والأمن العالميين و قال بأن الحرب تتفاقم كل يوم و تهدد السلام في المناطق المجاورة لها كما تعكر الأمن في العالم أجمع إنكم تعلمون إن القوات الفرنسية لا تتردد في الهجوم على الحدود المغربية والتونسية متحدية بذلك القانون الدولي، و لكن القوات الفرنسية لم تقف عند هذا الحد بل راحت تهاجم حتى الأراضي الليبية المجاورة للحدود الجزائرية في الصحراء كما حدث ذلك في شهر أكتوبر الماضي عندما اجتاحت القوات قرية آسين في واحة غاط.

و في ختام تدخله قال إننا نرى بكل بساطة أنه يجب على فرنسا أن تخلص من ثلاث اعتبارات ليست لها أي صلة بالواقع و هذه الاعتبارات هي:

- الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي.

- جبهة التحرير الوطني الجزائرية لا تمثل الجزائر.

- المعمرون الفرنسيون الذين هم ليسوا كلهم من أصل فرنسي لا يمكن لهم أن يعيشوا مطمئنين في الجزائر المستقلة.<sup>(20)</sup>

و في الدورة 13 للجمعية العامة للأمم المتحدة، و هي الدورة التي تزامنت مع إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، و نظرا لهذا النصر السياسي الكبير الذي حققته جبهة التحرير الوطني و المتمثل في إعلان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

.167-163. الترجم نفسي،

إن هذه الدورة كانت بالنسبة لجبهة التحرير الوطني تكتسي أهمية بالغة، ولذا فإن السيد محي الدين فكيني مندوب ليبيا في هذه الدورة باشر خطابه بالإعلان عن الاعتراف بالحكومة الجزائرية الفتية.

و دعا في خطابه إلى ضرورة الدخول في مفاوضات مع الحكومة الجزائرية التي تمثل إرادة الشعب الجزائري.

و لما تم الإعلان عن الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 كانت الحكومة الليبية من الدول السباقة للاعتراف بها، كما تشير إلى أن هذا الاعتراف كان قانونياً ورسمياً.<sup>(21)</sup>

و واصلت الحكومة الليبية تأييدها للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة إلى آخر دورة درست فيها القضية الجزائرية عام 1961.

إن مساعي ليبيا و مواقفها في دعم القضية الجزائرية تمثل نموذجاً للهجومات السياسية التي كانت تتعرض لها الحكومة الفرنسية في المحاولات الدولية.

و قد حظي دعم ليبيا حكومة و شعباً باهتمام و تقدير الحكومة الجزائرية المؤقتة التي قام وفد منها بزيارة ليبيا في فيفري 1959 بهدف تأكيد الصداقة و إبداء الشكر العميق للملك إدريس السنوسي على ما بذله من جهود مضنية لتأييد القضية الجزائرية واستقبل الوفد الجزائري استقبلاً حاراً، وأثنى فرحت عباس و مرافقوه على مساندة الحكومة و الشعب الليبي للثورة الجزائرية كما سبقت الإشارة إلى ذلك من قبل.

و أكد فرحت عباس في خطابه أمام الشعب الليبي على أهمية المساندة الليبية المقدمة للثورة الجزائرية بقوله إننا لا نستطيع أن نقول أنك أغنت الجزائر في حربها وأنك أيدتها في جهادها بل نستطيع أن نؤكد و نشهد للتاريخ على أنك شاركت بكل إمكانياتك في هذا الجهاد و حملت قسطاً وافراً من هذا الكفاح.

.162. نفسه، ص 21

## صادر الفصل الرابع

### هوامش المبحث الأول :

- (1) مقابلة مع المجاهد أحمد محساس في بيته في شهر سبتمبر 1998.
- (2) جمال قنان، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ص 238.
- (3) مقابلة مع المجاهد، بشير القاضي، في شهر نوفمبر 1999.
- (4) أنظر بالتفصيل محمد الصالح الصديق، الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، ط.1، 2000، ص 141.
- (5) المرجع نفسه، ص 147-1952.
- (6) نفسه ص 196-199.
- (7) أنظر : عبد الله مقلاتي، «التضامن الضعبي الليبي و دوره في مؤازرة الثورة الجزائرية» مجلة المصادر، العدد 07، (نوفمبر 2002)، ص 166-167.
- (8) أنظر، ملحوظ البحث.
- (9) مقلاتي...مرجع سابق ص 167.
- (10) المرجع نفسه.
- (11) أنظر، محمد الصالح الصديق...مرجع سابق، ص. 100-108.
- (12) المرجع نفسه.
- (13) أنظر محتوى الرسائل في الملحق.
- (14) محمد ودوع «ليبيا و الثورة الجزائرية»، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2001، ص .86.

(15) محمد الصالح الصديق...، مرجع سابق، ص 93.

(16) أنظر الهادي إبراهيم الشيرقي، *قصتي مع ثورة المليون شهيد*، دار الأمة للطباعة للنشر والتوزيع، ط 1، 2000، ص 244.

(17) المرجع نفسه.

(18) أنظر الملاحق.

(19) الهادي المشيرقي مرجع سابق، ص 83.

(20) المرجع نفسه، ص 87.

### هوامش المبحث الثاني :

(1) أنظر :مذكرات مصطفى أحمد بن حليم، منشورات وكالة الأهرام للتوزيع، مطبعة الأهرام التجارية، مصر بدون تاريخ، ص 350-351.

(2) أنظر، مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية، على أول نوفمبر داخلياً وخارجياً، منشورات جبهة التحرر الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 186.

(3) ودوع، مرجع سابق، ص 104-106.

(4) المرجع نفسه، ص 110.

(5) أنظر: مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2001، ص 9-6-97.

(6) المرجع نفسه.

(7) ودوع، المرجع السابق، ص 201-203.

(8) أنظر :أحمد توفيق المجنبي، *حياة كفاح، مذكرات*، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الأولى، 1982، الجزائر، ص 141-143.

(9) نفسه.

(10) أنظر : عبد الرحمن عمران، التسليح و المواصلات أثناء الثورة 1954-1956، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2001، ص 98-96.

(12) مصطفى بن حليم، مرجع سابق، ص 361-363.

(13) مصطفى بن حليم، 372

(14) منقلاتي....، مرجع سابق، ص 166-167.

(15) أنظر: الرسالة في الملحق.

(16) أنظر «أحمد سعيود» العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، رسالة ماجستير، في التاريخ الحديث و المعاصر، 2002، ص 101-102.

(17) نفسه، ص 114-115.

(18) أنظر : بالتفصيل، دراسات و بحوث، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2001، ص 272

(19) ودع... مرجع سابق، ص 151-154.

(20) المرجع نفسه، ص 163-167.

(21) نفسه، ص 162.

جامعة الدول العربية  
جامعة الدول العربية  
جامعة الدول العربية  
جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية

**الفصل الخامس :**  
**جمهورية مصر العربية**  
**والثورة الجزائرية**

## الفصل الخامس

### جمهورية مصر العربية و الثورة الجزائرية

يعرض هذا الفصل ثلاثة مواقف خاصة بجمهورية مصر العربية، الأول ويختص موقف قيادة 23 يوليو من اندلاع الثورة الجزائرية، ثم كيف ترجم هذا الموقف في سلوك الحكومة المصرية مع الثورة الجزائرية بشأن دعم ومساندة الثورة في الداخل والخارج ثانية، وأخيراً مساندة الشعب المصري للثورة، وما هي أشكال هذه المساندة.

#### أولاً : موقف قيادة ثورة 23 يوليو 1952 من اندلاع الثورة الجزائرية:

إذا كانت مصر قدمت الكثير إلى الحركات السياسية في المغرب العربي فإن دورها لم يبرز بوضوح إلا بعد قيام ثورة 23 يوليو عام 1952 م، والتي أخذت على عاتقها مسؤولية مساعدة حركات التحرر منذ البداية، لذلك لم تدخل بتقديم المساندة والتأييد لكافة حركات التحرر في المغرب العربي وإفريقيا.<sup>(1)</sup>

وإذا ما حولنا معرفة البدايات الأولى للاتصالات الرسمية بالحكومة المصرية وقاده الحركة الوطنية، فلا بد من استعراض عدة أقوال عن هذه الاتصالات حيث يذكر (أحمد توفيق المدني) في مذكراته (حياة كفاح) أن جماعة (المنظمة الخاصة) قد أرسلت وفداً يتكون من «أحمد بن بلا» و «محمد خضر» و «محمد يزيد»<sup>(2)</sup> «حسين الأحول»<sup>(3)</sup>، وقابلت بواسطة (فتحي الديب من إدارة المخابرات المصرية الرئيس «مال عبد الناصر»، فأطلعته على مناهجها الثوري، وعزمها على القيام بالثورة في أقرب وقت ممكن.<sup>(4)</sup>

وقد صرخ جمال عبد الناصر بذلك (الأحمد توفيق المدني) خلال شهر أكتوبر عام 1956م أثناء لقاء شخصي معه حينما قال له: «إنه درس بعنابة واهتمام ما عرضه عليه الوفد الجزائري، وإنه طلب منه مهلة تفكير ثلاثة أيام»، ثم قال: «وبعد اطلاعي على منهج الوفد، وتأمل العميق في طريقة عمله، وتهيئة مراحله، ارتحت له وطمأن نفسي لنتائجها، وعملت أنها عملية ناجحة لا محالة وعند إمكانيات، ووعدتهم أنني أكون معهم إلى النهاية وأمددهم حالاً بما يمكن من سلاح خفيف، وأنني أسعى شخصياً إلى الدول

العربية وخاصة السعودية لكي تمد الحركة بالمال، وهكذا أمرت (فتحي الديب) و (عزت سليمان) بأن يكونوا مع الوفد دوماً ممثليـن لي شخصياً، وكانت أكتم السر على عدد من الوزراء الذين حولـوا خوفـاً من تسرب السـر وإسـراع فـرنسـا لـضرـبـ الحـرـكـةـ قبلـ بـرـوزـهاـ،ـ ثـمـ أنـ السـعـودـيـةـ لـبـتـ الـاسـتـجـابـةـ بـدـفـعـ مـئـةـ أـلـفـ جـنيـهـ (100ـ مـلـيـونـ فـرـنـكـ)ـ فأـمـرـناـ أـنـ نـرـسـلـهـاـ إـلـىـ اـسـبـانـياـ حـيـثـ «ـمـحمدـ بـوـضـيـافـ»ـ<sup>(5)</sup>ـ،ـ أحـدـ أـعـضـاءـ مـمـثـلـيـ الثـوـرـةـ الـجـزـائـرـيـةـ،ـ وأـعـطـيـتـ الـأـمـرـ لـلـمـحـلـقـيـنـ الـعـسـكـرـيـنـ الـمـصـرـيـنـ أـنـ يـكـونـواـ فـيـ خـدـمـةـ الـحـرـكـةـ الـجـزـائـرـيـةـ،ـ<sup>(6)</sup>ـ

وـحـولـ نفسـ المـوـضـوعـ يـشـيرـ (ـأـحـمـدـ بـنـ بـلـاـ)ـ بـأنـ وـصـلـ إـلـىـ القـاهـرـةـ بـعـدـ هـرـوـبـهـ مـنـ السـجـنـ فـيـ الـجـزـائـرـ عـامـ 1953ـ،ـ وـهـوـ لـاـ يـعـرـفـ كـيـفـ جـاءـتـهـ فـكـرـةـ الـذـهـابـ إـلـىـ القـاهـرـةـ،ـ غـيـرـ أـنـهـ كـانـ يـرـىـ ضـرـورـةـ الـذـهـابـ إـلـىـ إـلـيـهـ وـالـاتـصالـ بـمـنـاضـلـيـ شـمـالـ إـفـرـيـقيـاـ فـيـ (ـمـكـتـبـ الـمـغـرـبـ الـعـرـبـيـ)،ـ وـأـنـهـ عـنـدـ وـصـولـهـ إـلـىـ القـاهـرـةـ وـمـنـ مـعـهـ مـنـ الشـابـ وـجـدـوـاـ إـنـهـ كـانـوـاـ مـجـهـولـيـنـ لـدـىـ الـأـوـسـاطـ الـمـصـرـيـةـ،ـ وـكـانـ مـتـحـمـسـاـ لـاتـجـاهـ الـضـبـاطـ الـأـحـرـارـ،ـ<sup>(7)</sup>ـ

ويـضـيـفـ (ـبـنـ بـلـاـ)ـ قـائـلاـ:ـ «ـأـمـاـ قـادـةـ الـأـحـرـارـ السـيـاسـيـةـ فـيـ مـكـتبـ (ـمـكـتبـ الـمـغـرـبـ الـعـرـبـيـ)ـ فـكـانـتـ أـفـاقـهـمـ لـاـ تـتـعـدـىـ التـعـاـمـلـ مـعـ بـعـضـ التـنـظـيمـاتـ،ـ<sup>(8)</sup>ـ

وـجـذـبـ اـنـتـبـاهـ بـنـ بـلـاـ وـأـصـحـابـهـ الـاتـجـاهـ الـجـدـيدـ الـذـيـ وـجـدـوهـ فـيـ مـصـرـ وـعـبـرـ عـنـهـ الـضـبـاطـ الـأـحـرـارـ،ـ إـلـاـ أـنـهـ لـمـ يـسـتـطـيـعـوـاـ أـنـ يـفـعـلـوـاـ شـيـئـاـ عـلـىـ حدـ قـوـلـهـ،ـ لـأـنـ ذـلـكـ سـيـدـخـلـهـمـ فـيـ صـرـاعـ مـعـ مـمـثـلـيـ أـحـزـابـ الـمـغـرـبـ الـعـرـبـيـ السـيـاسـيـةـ وـهـمـ الـأـقـدـمـ فـيـ القـاهـرـةـ،ـ وـمـنـ السـهـلـ عـلـيـهـمـ مـضـايـقـةـ هـؤـلـاءـ الشـيـابـ بلـ حـتـىـ إـبعـادـهـمـ،ـ لـأـنـ قـادـةـ الـأـحـزـابـ الـتـقـلـيـدـيـةـ كـانـوـاـ يـرـوـنـ أـنـ هـؤـلـاءـ شـيـابـ مـتـحـمـسـوـنـ وـذـوـوـ نـيـةـ حـسـنـةـ وـلـكـنـ لـيـسـ فـيـ مـقـدـورـهـمـ الـقـيـامـ بـالـأـعـمـالـ الـكـبـرـيـ،ـ<sup>(9)</sup>ـ

ويـشـيرـ (ـبـنـ بـلـاـ)ـ إـلـىـ حدـوثـ اـخـتـلـافـاتـ فـيـ وجـهـاتـ النـظـرـ بـيـنـ رـفـاقـهـ وـالـمـسـتوـلـينـ الـمـصـرـيـنـ حـولـ بـعـضـ الـقـضـاياـ وـكـيـفـيـةـ مـعـالـجـتهاـ،ـ ذـلـكـ أـنـ الـمـسـؤـلـيـنـ الـمـصـرـيـنـ كـانـوـاـ يـعـتـبـرـوـنـ (ـبـنـ بـلـاـ)ـ وـرـفـاقـهـ جـزـءـاـ مـنـ الـحـرـكـةـ الـوـطـنـيـةـ فـيـ الـمـغـرـبـ الـعـرـبـيـ،ـ وـمـنـ هـذـاـ الـمـنـطـقـ حـاـوـلـوـاـ إـقـنـاعـ بـنـ بـلـاـ وـرـفـاقـهـ بـالـانـدـمـاجـ مـعـ السـيـاسـيـنـ الـمـغـارـبـيـهـ مـنـ أـجـلـ تـنـسـيقـ الـعـلـمـ عـلـىـ مـسـطـوـيـ الـحـرـكـاتـ السـيـاسـيـةـ فـيـ الـمـغـرـبـ الـعـرـبـيـ،ـ وـخـلـقـ حـرـكـةـ ثـورـيـةـ مـوـحـدةـ،ـ<sup>(10)</sup>ـ

أما بن بلا ورفاقه فكانوا ينظرون إلى الأمور من زاوية أخرى انطلاقاً من كونهم شباباً يمثلون اتجاهها جديداً يتجاوز اللغة البرلمانية التي كانت تتوخاها الأحزاب السياسية في المغرب العربي في ذلك الوقت، وهذا ما حالوا أن ينقولوه إلى المسؤولين المصريين.<sup>(11)</sup>

وفي هذا الصدد يذكر بن بلا أن النضال في سبيل البلاد هو نضال وطني بلا جدال، ولا أحد منا يرفض وحدة المغرب العربي بأقطاره الثلاثة المستعمرة، فالوحدة ستكون وحدة قيادية غير أنه إذا ما حاولنا التفاوض في شأن توحيد القيادة، فإن الأمر سيصبح مضيئاً وأهداف البعض ولا يصنع أي شيء من هذا الاستقلال، إن خليطاً من رجال السياسية والأفكار والمبادئ والأعمار لا يصنع سوى خليطاً من المصاعب والاختلافات.<sup>(12)</sup>

أما (فتحي الديب) المسؤول عن الشؤون العربية بالمخابرات المصرية منذ عام 1953م، والمكلف من قبل (جمال عبد الناصر) بمتابعة تطورات الثورة الجزائرية والعمل على تلبية احتياجاتها فيشير إلى بدايات اتصال الجزائريين بالحكومة المصرية ويذكر «أن تطور الأحداث بال المغرب العربي دفع المسؤولين في مصر بعد ثورة 23 يوليو، إلى إعطاء أولوية لهذه المنطقة لما تتطلبه أمور الكفاح بها، وتنظيم وتوحيد الجهود بقصد تحقيق الأهداف، وتجاوز الاصطدام بين القوى الوطنية»<sup>(13)</sup>، ويضيف «أنه نظراً لتعذر القيام بأي استطلاع ميداني بسبب سيطرة الاستعمار الفرنسي على الموقف بدول المغرب العربي ثلاثة، فإنه ومن هذا المنطلق توجب القيام بعملية التقييم في القاهرة، وذلك بالاتصال برؤساء الأحزاب والتنظيمات السياسية المغاربية الموجودة فيها»<sup>(14)</sup>. وهذا ما أدى إلى عقد مؤتمر بالتنسيق مع الجامعة العربية، ضم كافة أحزاب المغرب العربي بتاريخ 3 أبريل 1954م حضره قادة الأحزاب وممثليها عن المغرب والجزائر وتونس، وترأس هذا الاجتماع بمقر الجامعة العربية (عبد المنعم مصطفى) الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

وقد تبلورت في هذا الاجتماع الأفكار الجزائرية الثورية<sup>(15)</sup> التي كانت تدعوا إلى الابتعاد عن (التقليدية) في الكفاح والإصرار على الكفاح المسلح كطريق إيجابي لتحرير الوطن، وكان المطلب الأساسي للوفد الجزائري هو الحصول على السلاح فقط.<sup>(16)</sup>

وبعد انتهاء هذا الاجتماع، قدم (فتحي الديب) تقريرا مفصلا إلى الرئيس (جمال عبد الناصر) الذي وافق على مبدأ دعم حركة النضال المسلحة في الجزائر طالبا من فتحي الديب متابعة تطوراتها بدقة.<sup>(17)</sup>

وقام (بن بلا) بإبلاغ المناضلين الذين يعدون للثورة بموافقة الرئيس (جمال عبد الناصر) المبدئية على دعم كفاح الجزائر، وذلك في الاجتماع الذي عقده في مدينة (برن) السويسرية في أوائل أكتوبر عام 1954م، وناقش فيه الحاضرون أساساً بــ دعوة الكفاح المسلح على ضوء دراستهم للوضع في الجزائر.<sup>(18)</sup>

ومع بداية نوفمبر عام 1954م كان العالم على موعد مع قيام الثورة الجزائرية.

وقد كان قيام ثورة 23 يوليو محور التحول السياسي لمصر العربية، حيث أظهرت هذه الثورة كل الإخلاص والعطاء الجزائرية بعد ثورة 23 يوليو 1954م طابعاً متميزاً تماشياً مع طموحات المناضلين الجزائريين الذين قاموا بــ إجراء اتصالات مع قادة الثورة المصرية لــ تأييد ومساندة لــ دعم نضالهم.

وإذا ما حاولنا تقويم موقف مصر منذ بدايات التحضير الأول للثورة الجزائرية حتى اندلاعها فإننا نقول أنه كان موقفاً مساعداً ومشجعاً للقيام بهذه الثورة عام 1954م.

## 1- تطور موقف قيادة الثورة المصرية تجاه الثورة الجزائرية :

لقد تعددت الأقوال حول موقف مجلس قيادة الثورة المصرية منذ بداية المساعدة للثورة الجزائرية، فهناك من يذكر أن مجلس قيادة الثورة كان رافضاً أي اتصال وأي مساعدة للثوار الجزائريين، وإن الفضل كله يرجع للرئيس (جمال عبد الناصر) الذي كان له الدور الإيجابي في تقديم المساعدات لهم، وهناك من يرى عكس ذلك ويقر أن قادة مجلس الثورة كانوا كلهم مع مساعدة الثورة الجزائرية إيماناً منهم بمبدأ ثورة 23 يوليو نفسها، وقيل أن نستعرض موقف الحكومة المصرية من اندلاع الثورة، لا بد من عرض هذه الأقوال، حيث يذكر (لطفي الخولي) أن الفضل في تأييد الحكومة المصرية لــ الكفاح الجزائري (جمال عبد الناصر) لــ كي يتمكن من مساعدة الثوار في الجزائر، هؤلاء الثوار الذين وعدهم منذ البداية بــ قبول مبدأ المساعدة، حيث كان هو الوحيد الذي

يعرف التنظيم الأولي للقيام بالثورة في الجزائر، لأنه تابع التحضيرات الأولية من قبل المناضلين الجزائريين في سرية تامة، وباندلاع الثورة في الجزائر علم مجلس قيادة الثورة المصرية بالاتصالات الأولى للثوار الجزائريين مع (عبد الناصر)، فظهر اتجاهٌ واسع داخل قيادة الثورة المصرية عارض بشدة قيام أي صلة بين الحكومة المصرية والثورة الجزائرية مستنداً إلى عدة حجج ومبررات ترکزت حول الأوضاع الداخلية التي تعيشها الثورة المصرية الوليدة، ولذلك لا يمكن فتح عدة جبهات وهي غير قادرة على التصدي لها.<sup>(19)</sup> وكان غالبية أعضاء مجلس الثورة المصري يرون في الثورة الجزائرية مجازفة فاشلة، ويضيف (لطفي الخولي) أن البعض كان يتساءل عن كيفية نجاح ثورة مجموعة من الناس لا يملكون غير أسلحة قليلة وقديمة في مواجهة فرنسا التي تعتمد دول حلف الأطلسي ويرى البعض الآخر أنه من غير مصلحة الثورة المصرية وهي ماتزال تواجه الاستعمار البريطاني أن تفتح جبهات خارجية وأن تعادي فرنسا وكل أعضاء حلف الأطلسي.<sup>(20)</sup>

أما (كمال الدين حسين) أحد أعضاء مجلس قيادة ثورة 23 يوليو فقد ذكر أن كل ما قيل عن معارضته مجلس الثورة المصرية لمساعدة الثورة الجزائرية لا أساس له، حيث أن مجلس الثورة كان متاجوباً كاملاً، لأن عبد الناصر وقاده ثورة 23 يوليو كان يعتبرون أن حركات التحرر في البلاد العربية ومساعدتها هو جزء من استقلال مصر، ذلك أن الحكومة المصرية كانت ترى أن العالم العربي جزء لا يتجزأ، من هنا فإن التعاون ومساندة الدول العربية كان أحد مبادئ الثورة المصرية<sup>(21)</sup>، وعن مجهودات (عبد الناصر) الفردية اتجاه قادة الثورة الجزائرية يرى (كمال الدين حسين) أن السرية التي كان يسير بمقتضاه عبد الناصر، كانت سرية واجبة لأي عمل ناجح.<sup>(22)</sup>

بيتما (محمود رياض) وزير خارجية مصر والأمين العام للجامعة العربية الأسبق فإنه لم ينف وجود معارضة داخل مجلس قيادة 23 يوليو اتجاه مساندة الثورة الجزائرية، إلا أنه لم يعط أهمية لهذه المعاشرة طالما أن الأغلبية متاجوبة من الرأي القائل بوجوب تقديم المساعدة على اعتبار أنها تمثل مبدأً من مبادئ ثورة 23 يوليو، فالجزائر جزء من الأمة العربية ولا بد من مساندتها بأقصى قوة.<sup>(23)</sup>

وإذا افترضنا جدلاً بأن هناك بعض العناصر التي أبدت تحفظها حول تقديم المساعدات لثوار الجزائر، فإن النتيجة النهائية كانت في صالح الجزائريين، حيث قامت الحكومة المصرية بتقديم الدعم المالي والعسكري للثورة الجزائرية منذ الأشهر الأولى لاندلاعها، ومن هنا يمكن لنا استعراض الدعم العسكري المصري للثورة الجزائرية منذ أول نوفمبر 1954 حتى استرجاع الاستقلال.

## 2- الدعم المصري العسكري للثورة الجزائرية :

لم تكتف القيادة المصرية بالوقوف إلى جانب المناضلين الجزائريين وتأييدهم تأييداً معنوياً فقط، بل تجاوز ذلك إلى تأييد العسكري، وكان هذا التأييد نابعاً من أن القيادة المصرية كانت مقتنعة بجديه النضال وتصميم الشعب الجزائري على الكفاح المسلح من أجل حريته واسترجاع استقلاله.

و قبل أن نستعرض حجم المساعدات العسكرية المصرية للثورة الجزائرية لا بد من الإشارة إلى بعض الأسباب التي جعلت من تنفيذ القرار أمراً صعباً، فطول المسافة بين البلدين ووجود منطقتين عازلتين تحدان من قدرات الحركة البرية، هما ليبيا وخضوعها آنذاك لحكم ملكي خاضع بدوره لبريطانيا، وتونس التي كانت تخضع أيضاً لحكم الفرنسي، كذلك يمكن أن نذكر اتساع رقعة الأراضي الجزائرية وتباعين طبيعتها الجغرافية وهو الأمر الذي فرض على الكفاح المسلح الجزائري ميزات جعلته فريداً من نوعه من حيث الإستراتيجية والتكتيك، وفضلاً عن ذلك احتياج الكفاح الجزائري إلى إمداد سريع وعاجل بالسلاح لدعم الثورة على مستوى القطر الجزائري والحفاظ على القدرة القتالية نظراً للاستهلاك المستمر من السلاح والذخيرة في العمليات اليومية، أضف إلى ذلك خشية الثوار من توقف القتال أو تضاءل حدته مما يسمح للإستعمار الفرنسي بأن يقضي على الثورة في بدايتها، زد على ذلك افتقاد المصريين للخبرة في تهريب السلاح لتزويد أي حركة تحريرية، فهذه تعتبر أول تجربة لهم مما ألزمهم الاعتماد على قدراتهم الذاتية ضد المخابرات الفرنسية التي كانت لها خبرتها الطويلة وقدرتها في هذا المجال.<sup>(24)</sup>

وعلى الرغم من هذه العقبات إلا أن القيادة المصرية قررت ضرورة تدعيم الكفاح المسلح الجزائري، وعقدت العزم على العمل الحازم في سرعة تامة وفي إطار ضيق

لا يتجاوز شخص الرئيس (جمال عبد الناصر) وجهاز مكتبه مع كل من (فتحى الديب)  
و (عزت سليمان) و (أحمد بن بلا) ممثل الكفاح الجزائري بالقاهرة.<sup>(25)</sup>

#### - إمداد الأول بالسلاح:

يذكر (فتحى الديب) في كتابه (عبد الناصر وثورة الجزائر) أنه : «التزاماً منا بتنفيذ  
قرار الرئيس جمال عبد الناصر بدعم الثورة الجزائرية بالأسلحة والذخيرة، وبمعرفتنا  
بإمكانيات الإخوة الجزائريين المحدودة من الأسلحة والذخيرة، وضرورة توفير احتياجات  
المكافحين لها لمواصلة الثورة بلا توقف، باشرنا منذ أول أكتوبر عام 1954، وبعد أن  
قرر الثورة الجزائرية تحديد أواخر أكتوبر لاندلاع الثورة، قررنا تزويدهم وبأسرع وسيلة  
ممكنة باحتياجاتهم الضرورية من الأسلحة الخفيفة والذخيرة المتعددة، وذلك لدعم  
قدرات الولايات الشرقية مع التركيز على منطقة الأوراس التي تستند عليها الثورة كقاعدة  
لدعم قدرات باقي الولايات الأخرى في القطر الجزائري».«<sup>(26)</sup>

ويضيف (فتحى الديب) أنه بعد الاتفاق مع (بن بلا) ودراسة كافة الإمكانيات  
المتاحة للإمداد بالسلاح ووسائل تهريبه، تم الاتفاق على إمكان اختصار نصف طريق  
المواصلات وسرعة نقلها إلى الحدود التونسية في طريقها إلى حدودالجزائر في إطار  
السرية المطلوبة، وذلك بتكليف من بعض الليبيين المتخصصين في تهريب السلاح من  
قاعدة (الغضام) البريطانية ومعسكرات الجيش البريطاني المنتشرة في مختلف أنحاء  
ولاية برقة<sup>(27)</sup>، ووقع الاختيار على أحد أعضاء السفارة المصرية في ليبيا المدعو (أمين  
الصالح)، وذلك لخبرته الطويلة مع الشعب الليبي من خلال عمله لفترة طويلة في ليبيا  
وتكونيه للعديد من الاتصالات وعلى كافة المستويات، واكتسابه لثقة وصداقة أفراد  
الأسرة المالكة وقدرته على التحرك بعيداً عن الشبهات من جانب العناصر البريطانية  
القائمة على شؤون البوليس الليبي وعملائه، وقد كلف بتوفير بعض الأسلحة الخفيفة  
والذخيرة، وكان تجاوبه سريعاً بعد أن تسلم من المسؤولين المصريين مبلغ (300 جنيه  
مصري) لشراء الأسلحة المطلوبة والمحددة.<sup>(28)</sup>

وقد تمكن (أمين صالح) من شراء كمية من الأسلحة كدفعة أولى وقام ب تخزينها  
ببلدة (جوارشية) غربي بنغازي في انتظار تسليمها لمبعوث (أحمد بن بلا) الذي تم

تزويده بكل الاحتياجات وكلمة السر لكي يتولى مهمة تهريب الدفعة السابقة من برقة إلى الشرق الجزائري لكي تكون في متناول المجاهدين الجزائريين عند اندلاع الثورة.<sup>(29)</sup>

وهكذا بدأت الخطوة الأولى من المساعدات تنفذ فعلا، وبدأت الأسلحة تشتري وتجمع في برقة، وبعد ذلك انتقل النشاط إلى طرابلس مع إيقاف عمليات التهريب في برقة، وتم الاتفاق بين السلطات المصرية (أحمد بن بلا) على سفر هذا الأخير إلى ليبيا والاتصال مع الشبكة المنظمة هناك لشراء الأسلحة وإعدادها للتهريب مباشرة إلى الجزائر خاصة بعد أن تبين إمكان اتباع أسلوب التهريب نفسه من قاعدة الملاحة الأمريكية وبواسطة أصدقاء (بن بلا) من الليبيين الذين كان لديهم فعلا كمية جاهزة من الأسلحة.<sup>(30)</sup>

وسافر (بن بلا) لتنفيذ المهمة في طريقه إلى إسبانيا للاتفاق على تاريخ وساعة الصفر لبدء الكفاح المسلح، وليتم التفاهم النهائي بمعاونة (محمد بوضياف) مع قادة المقاومة المغربية لتوحيد الكفاح في المغرب والجزائر في آن واحد.<sup>(31)</sup>

وهكذا ما لبنت الشحنة الأولى التي قام (حمد بن بلا) بشرائها انأخذت طريقها إلى جبال الأوراس من الحدود التونسية الليبية قبل أن تشد الرقابة البوليسية في محافظة طرابلس، ولتحملها الإبل على مرحلتين:

**الأولى:** من الحدود الليبية إلى منطقة التخزين في تونس.

**والثانية:** من منطقة التخزين عبر منطقة الكاف وبمعرفة المناضلين الجزائريين أنفسهم إلى منطقة الأوراس بالجزائر.<sup>(32)</sup>

وما كادت أخبار الشحنة الأولى من المساعدات تصل إلى السلطات الاستعمارية الفرنسية حتى باشرت اتصالاتها مع كل من بريطانيا وأمريكا طالبة منها الوقوف إلى جانبها وتشديد الضغط على الحكومات العربية وخاصة الليبية لقطع الطريق على إمكانية تهريب السلاح من مصر إلى الجزائر، وقد تبلور ذلك في حملات التفتيش المستمرة التي قام بها البوليس الليبي بقيادة ضباط بريطانيين، مما جعل من المستحيل الاستمرار في الاعتماد على الوجود العسكري الغربي في ليبيا كمصدر للإمداد بالسلاح.<sup>(33)</sup>

ومع التطورات الجديدة تشاور قادة الثورة الجزائرية في القاهرة مع المسؤولين المصريين المكلفين بمتابعة تطورات الكفاح الجزائري وتوصلوا إلى حلين:  
أولاً- شراء الأسلحة عن طريق المهربيين الدوليين.

ثانياً- الاعتماد على مستودعات الجيش المصري مباشرة والمخاطرة باستخدام البحر وسيلة لنقل الإمداد سرا.<sup>(34)</sup>

وبعد عرض الموضوع على الرئيس (جمال عبد الناصر) في نهاية الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر عام 1954، اعترض على الحل الأول تخوفاً من احتمالات تسرب أخباره وطول الفترة الزمنية التي يتطلبها، وقرر بلا تردد استخدام قطع الأسطول المصري للقيام بهذه المهمة، وطلب من المشير (عبد الحكيم عامر) إعطاء أوامره في بدء التنفيذ.<sup>(35)</sup>

وقد بدأ تنفيذ العملية بعد الاتصالات التمهيدية السرية على النحو التالي:

1- تم صرف السلاح والذخيرة ووضعت في صناديق صغيرة الحجم لتأمين سهولة نقلها.

2- وقع الاختيار على اليخت (انتصار) باعتباره سيقوم برحمة تدريبية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

3- تم إعداد اليخت وأذيع في أواسط السلاح البحري أنه سيقوم برحمة تدريبية بعد الاتفاق على نقل الشحنة في عبواتها الخاصة ليلاً بمساعدة المخابرات.

4- وقع الاختيار على أحد الموانئ القديمة الواقعة شرق طرابلس لإنزال الشحنة فيه بواسطة قوارب اليخت حيث يتم نقلها بعد ذلك بالشاحنات.

5- بعد التأكد من استعداد (بن بلا) لاستقبال الشحنة، تم شحن اليخت وتحدد موعد وصوله ليلة 7-8 ديسمبر 1954 إلى موقع الإنزال.<sup>(36)</sup>

وقد سارت هذه العملية كلها دون عقبات وأنزلت الشحنة وتم تخزينها تحت إشراف (أحمد بن بلا) يوم 8 ديسمبر 1954م، ويرجع (فتحي الديب) قلة الأسلحة والذخيرة في الشحنة المذكورة إلى سببين:

أولاً- كون هذه العملية أو محاولة للتهريب، حيث كانت بمثابة استطلاع وجس نبض كما أنها كانت كافية في المرحلة الأولى لتغطية احتياجات الثورة في الشرق الجزائري.

ثانياً- تجنب تكديس كميات كبيرة من الأسلحة في ليبيا حتى يسهل تهريبها إلى داخل الجزائر.<sup>(37)</sup>

وبعد نجاح هذه العملية ووصول الأسلحة إلى الثوار داخل الجزائر واصلت الحكومة المصرية إرسال إمداداتها إلى الثورة الجزائرية رغم العقبات والحواجز والمؤامرات الخارجية والداخلية التي كانت تحاك ضد الثورة الجزائرية وضد أي طرف يمدّها بالمساعدة والتأييد.

ومع تطور الكفاح في الشرق الجزائري رأت قيادة جيش التحرير الوطني الجزائري أنه لابد من شمولية الثورة على المستوى الوطني، ولهذا الغرض اجتمع (أحمد بن بلا) مع (فتحي الديب) وعزت سليمان يوم 4 يناير 1955م للتفكير في إمداد الجبهة الغربية من القطر الجزائري بالسلاح والذخيرة في أقرب وقت ممكن، وقد استبعدت هذه المرة فكرة استخدام إحدى قطع الأسطول المصري للقيام من جديد في هذه المهمة ذلك لما يتتبّعها من أخطار قد تضر بصالح مصر دولياً، واتجه التفكير للبحث عن إحدى السفن التجارية لكي تقوم بهذه المهمة، لذلك لجأوا إلى أحد تجار الأسلحة المدعو (حسين خيري) الذي عرض على (علي صبري) قائد الجناح آنذاك، خطة لتسليم 350 قطعة سلاح مع ذخيرتها نظير مبلغ مالي قدره 4.000 جنيه مصرى على أن يتم التسليم بعد 42 يوماً من تاريخ استلام المبلغ في أي مكان يحدد على الحدود الجزائرية، وقد دفع فعلاً من أصل المخصصات المرصودة لدعم الكفاح الجزائري.<sup>(38)</sup>

ولتنفيذ هذه الخطة عقد اجتماع صباح يوم 20 يناير 1955م حضره فتحي الديب وأحمد بن بلا ومحمد بوضياف وعبد الكريم الفاسي وحسين خيري والقططان اليوغرسلافي الذي سيقود السفينة ونوقش في هذا الاجتماع تفاصيل تهريب الشحنة وإعداد اليخت وتجهيزه.<sup>(39)</sup>

وأبحر اليخت (دينا)<sup>(40)</sup> من بور سعيد يوم 24 مارس 1955 وعلى ظهره سبعة من الجزائريين الذين تم تدريبهم ووقع الاختيار عليهم لتولي بعض الأعمال القيادية في وهران وهم: عرقاوي محمد صالح ومجاري على وبخروبة محمد<sup>(41)</sup> وعبد العزيز مشري وعبد الرحمن محمد وحسنين محمد وشنتوت أحمد، وقد وصل اليخت في موعده إلا أنه نتيجة تأخر القاربين الجزائريين لنقل الشحنة، اضطر قبطان اليخت إلى المخاطرة به باقترباه إلى مسافة 30 متراً من الشاطئ لتمكين الجزائريين من تفريغه، مما نتج عن هذه المخاطرة فقدان القبطان لسيطرته على اليخت الذي اختل توازنه فاصطدم بمنطقة صخرية وهذا ما أدى إلى تعطيل اليخت عن الحركة ففوجئ به حراس الساحل الإسباني، وقد لعب المال الموجود لدى القبطان دوره في غلق التحقيق النهائي.<sup>(42)</sup>

ومع تطور الكفاح في الجزائر خلال التسعة شهور الأولى من الثورة، وأمام تزايد الحشود الفرنسية فيالجزائر بصورة سريعة في محاولة منها للقضاء على الكفاح المسلح الجزائري،<sup>(43)</sup> أصبح لزاماً للمزيد من الإمداد والدعم بالسلاح، وبالفعل فقد تم إعداد شحنة من الأسلحة لتأمين جبهتي وهران المغرب حيث جهز اليخت (إنتصار) وأبحر بتاريخ 2 ديسمبر عام 1955 من ميناء الإسكندرية في طريقه إلى مكان الإنزال المحدد بعد أن أشار أحمد بن بلا بما يفيد استعداد المسؤولين لاستقبال الشحنة، ووصل اليخت إلى مكان إنزال الشحنة يوم 21 ديسمبر عام 1955.<sup>(44)</sup>

وقد ساهمت هذه الشحنة في دعم قدرات المجاهدين في كل من وهران والمغرب، ومكنت جيش التحرير الجزائري من توجيه ضرباته بصورة متواتلة ومستمرة إلى الاستعمار الفرنسي.<sup>(45)</sup>

وقد تزامن هذا العمل مع تمكين الوفد المصري برئاسة (محمود فوزي) وزير خارجية مصر مع بقية الدول العربية بعرض القضية الجزائرية على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رغم محاولات فرنسا وحلفائها لمنع عرضها.<sup>(46)</sup>

وخلال شهر سبتمبر عام 1955 أصبحت الجبهة الغربية في وضع حرج نتيجة تضييق الخناق عليها من قبل القوات الفرنسية من جهة، وبسبب النقص الكبير في الذخيرة من جهة ثانية، لذلك احتاج الموقف إلى الإمداد بالسلاح والذخيرة بأسرع ما

يمكن، وهكذا تم اختيار اليخت (الأمل السعيد) بعد أن عين له قبطان وطاقم من سلاح البحرية المصرية، وشحنت بكمية من الأسلحة والذخيرة وسار في اتجاه الساحل الليبي حيث تم تفريغ هذه الشحنة في ميناء مهجور قرب مدينة (زواوة) الليبية يوم 9 نوفمبر 1955م، ثم أحضرت الإبل التي ستقوم بنقلها إلى داخل الحدود التونسية الجزائرية.<sup>(47)</sup>

وفي 21 يناير عام 1956 قدمت قيادة الثورة الجزائرية مذكرة إلى الرئيس (جمال عبد الناصر) شرحت فيها خطة العمل للأشهر الستة القادمة مع نتائج عمليات الثوار الجزائريين منذ أول أكتوبر عام 1955م حتى الأول من شهر ديسمبر 1955م، وحددت المذكورة الأسلحة والذخيرة المطلوبة لجبهة وهران قبل أو مارس عام 1956م.<sup>(48)</sup>

وعقب ذلك جرى لقاء في أواخر شهر يناير عام 1956 م بين ممثلي جيش التحرير الوطني الجزائري والرئيس (جمال عبد الناصر) تم فيه استعراض الأوضاع على مختلف الجوانب وأعطي (عبد الناصر) أوامره بالاستجابة الفورية لكافة طلبات قادة الثورة الجزائرية مع بذل أقصى الجهود لإيصال أكبر كمية من الأسلحة الغربية التي يمكن استبدالها بالأسلحة الشرقية التي بدأ وصولها إلى مصر على أن يخصص السلاح الغربي لاحتياجات الكفاح في المغرب العربي.<sup>(49)</sup>

وبتاريخ 20 يناير عام 1956 غادر اليخت (الأمل السعيد) ميناء الإسكندرية محملًا بشحنة من الأسلحة والذخيرة متوجهًا إلى الشاطئ الليبي، ولم يصل اليخت إلا في تاريخ 21 فبراير من نفس العام نظراً لبقاءه فترة طويلة بميناء مرسى مطروح بسبب رداءة الطقس، كان في استقباله عند وصوله ممثلو الجزائر وتونس مع الملحق العسكري المصري بليبيا، وقد تم تفريغ الشحنة بمعاونة القائم مقام (عبد الحميد درنة) وتم نقلها إلى مخزن (التشوش) بزاوة.<sup>(50)</sup>

وكانت هذه الشحنة مخصصة للمنطقة الشرقية من الجزائر وإمداد جيش التحرير التونسي بكميات منها، وذلك لبدء عملياته العسكرية ضد القوات الفرنسية المرابطة في تونس.<sup>(51)</sup>

وأمام تطور الكفاح الجزائري وما تطلبه من سلاح وذخيرة، تم الاتفاق مع بعض المسؤولين الإسبان العاملين في تجارة السلاح على تهريب كميات من الذخيرة والأسلحة

إلى المكان الذي يحدد لهم مسبقاً بعد أن تم توقيع عقد معهم باسم (المملكة العربية السعودية) التي قبلت تفويض مصر لعقد الصفقة باسمها وأعطت الأوامر لسفيرها في (مدريد) للعمل بالتنسيق مع الملحق العسكري المصري لإتمام الإجراءات التي تتطلبها هذه العملية، وفي نفس الوقت طلبت مصر من ملحقها العسكري في إيطاليا (محمد شكري) محاولة فتح الباب للتعامل مع بعض الشركات السلاح المحلية والتعاقد معها باسم الحكومة المصرية، أو أي حكومة عربية أخرى مع الاستعداد لاستلام هذه الأسلحة أو الاتفاق على تسليمها في المكان الذي يحدد لها.<sup>(52)</sup>

ومع تطور الكفاح في المغرب العربي عامه والجزائر على الخصوص اضطرت الحكومة المصرية تكليف البكباشي بحري (بهاء الدين) والبكباشي مهندس (سامي الرشيد) لشراء سفينة لغرض نقل الأسلحة وتهريبها إلى ثوار المغرب العربي، وغادر الاثنان القاهرة يوم 10 فبراير عام 1956 وبحوزتهما (25.000 جنيه إسترليني) بعد استخراج جوازات سفر لهما على أساس أنهما من رجال الأعمال الحرة وهما بقصد تكوين شركة نقل بحري، واستطاعا بعد حوالي شهرين الحصول على سفينة يونانية تصلح لمهمة تهريب الأسلحة من ناحية الحمولة والسرعة، ووصلت السفينة (دفاكس) إلى ميناء الإسكندرية كمركب تجاري يوناني، وتم استبدال الطاقم اليوناني بطاقم مصرى تكون من اليوزباشي بحري (حسن طاهر) يعاونه الملازم الأول (محمد أحمد ذكري).<sup>(53)</sup>

وبعد إتمام كل الإجراءات القانونية تم إنشاء «الشركة الشرقية للملاحة» التي تتبع لها السفينة (دفاكس) لكونها تقوم بأعمال تجارية، وذلك للتمويل والسرعة لضمان قيامها بتهريب الأسلحة.<sup>(54)</sup>

وقد غادرت السفينة (دفاكس) ميناء الإسكندرية محملة بالأسلحة والذخيرة يوم 6 ماي عام 1956 م ووصلت إلى منطقة الزواوة البيبية مساء يوم 13 ماي لتم عملية إزالة الشحنة المخصصة لمنطقة الشرقية بالجزائر يوم 14 ماي، وذلك بالتفاهم مع الملحق العسكري المصري بليبيا وممثل الثورة الجزائرية (علي محسان) وواصلت السفينة سيرها لإزالة باقي الشحنة المخصصة لمنطقة الغربية للجزائر على الشاطئ المجاور لمنطقة (سبتا) بعد التفاهم مع مسؤولي جبهة وهران،<sup>(55)</sup> وبمجرد إزالة الشحنة

المخصصة للجبهة الشرقية (الأوراس وقسنطينة) على شواطئ غرب طرابلس، ووصل المركب (دفاكس) رحلته اتجاه الجبهة الغربية لتوصيل بقية الشحنة إلى وهران وببلاد القبائل، حيث تقرر إزالتها على شواطئ الخلفية لجبهة وهران.<sup>(56)</sup>

وقد تم وصول المركب في وقته المحدد إلى المكان الذي حدد له بالقرب من مدينة وهران، وأنزلت الشحنة فجر يوم 21 ماي واستخدم في إزالتها نش المركب (دفاكس) بالإضافة إلى مراكب اليد الجزائرية، وذلك للسرعة في التفريغ تجنباً لأي خطر ممكناً أن يحدث.<sup>(57)</sup>

وبعد نجاح رحلة المركب (دفاكس) ويقرار من الرئيس (جمال عبد الناصر) علىمواصلة الدعم العسكري للثورة الجزائرية تم إعداد الشحتين الثامنة والتاسعة من الأسلحة والذخيرة مع زيادة كمية الرشاشات المضاد للطائرات بعد ثبوت فعاليتها في المعارك الأخيرة ضد الطائرات الفرنسية، وقد تم تشحين الشحتين على المركب (دفاكس) يوم 26 يوليو عام 1956 بميناء الإسكندرية وتقرر إزالة الكمية الأولى على سواحل ليبيا قرب زواوة، أما الكمية الثانية فحدد لها مكان جديد قرب (مبتا) بالمغرب، وغادر المركب الميناء في طريقه إلى ليبيا، وكلف بإزالة الشحنة كل من الملحق العسكري المصري بليبيا، وممثل الثورة الجزائرية على محساس.<sup>(58)</sup>

وقد وزعت الشحتين على الثوار في الغرب والشرق الجزائري، وزادت من عزيمة الثوار الجزائريين.<sup>(59)</sup>

ومع بداية الأسبوع الأول من شهر أكتوبر عام 1956 تم الانتهاء من كافة الإجراءات اللازمة وتعبئة المركب الجديد المسمى (أتوس) بشحنة جديدة من الأسلحة، ولم تقتصر كسابقتها على المعدات العسكرية فقل بل رافقتها مجموعة من المناضلين الجزائريين الذين تم تدريبهم على استخدام اللاسلكي وأدوات التفجير وأيضاً مجموعة الضفادع البشرية التي تم تدريبها في القوات البحرية المصرية بعد تزويدهم بكافة الأجهزة والمعدات الفنية الازمة للقيام بواجبهم في الكفاح المسلح.<sup>(60)</sup>

وقد تمت تعبئة هذه الشحنة صباح 4 أكتوبر 1956 على متن الباخرة أتوس التي غادرت الميناء من صباح اليوم نفسه، حيث كان المنتظر أن تصل إلى (خليج كاب

داجو) وهي المنطقة المخصصة لإزالة الشحنة، إلا أن خيانة وقعت من (إبراهيم النيل) السوداني الجنسي والذى كان المركب أتوس مسجلا باسمه، أدت إلى إطلاع السلطات الفرنسية إلى تفاصيل الخطة والطريق المتبع حيث أنه ما كادت الباخرة تصل إلى مكان الإزالة المحدد لها بالجهة الغربية (وهران) حتى تصدت لها السلطات الفرنسية وأقتادتها فور وصولها إلى المرسى الكبير بوهران في 17 أكتوبر 1956م.<sup>(61)</sup>

وهكذا ضاعت الشحنة التي كانت الثورة الجزائرية في أمس الحاجة إليها، كما وجدتها فرصة مناسبة للقيام بحملة دعائية كبيرة لإدانة مصر ووصل بها الأمر إلى تقديم شكوى ضد الحكومة المصرية إلى مجلس الأمن بحجة تدخلها في شؤون إفريقيا الشمالية ودعمها للثورة الجزائرية.<sup>(62)</sup>

وقد حاولت فرنسا عام 1956 بالمشاركة في العدوان الثلاثي على مصر من أجل قطع طريق المساعدة المصرية للثورة الجزائرية،<sup>(63)</sup> إلا أن الحكومة المصرية قد واصلت إرسال الإمدادات والذخيرة للمجاهدين الجزائريين بصورة مستمرة على دفعات متتالية حيث كان يتم شحنها برا إلى المنطقة الشرقية من الجزائر بالإضافة من سيارات النقل التي يمتلكها بعض التجار الليبيين الذين كان قد تم التفاهم معهم،<sup>(64)</sup> وقد تم نقل عدة شحنات إلى مسؤولي الكفاح الجزائري بليبيا أو تونس، حيث تم تسليم الدفعة الأولى بعد العدوان الثلاثي يوم 6 فبراير 1957م، وكانت هذه الدفعة كلها ذخيرة وأسلحة، وذلك بهدف تغطية النقص في الذخيرة التي كان يعاني منها المكافحون بالولايات الشرقية.<sup>(65)</sup>

وتلا هذه الدفعة شحنة ثانية من الأسلحة والذخيرة والتي خصصت أساسا لولايات الأولى والثانية، وقد تم نقلها مباشرة بالسيارات إلى الحدود التونسية ليتم سحبها بأسرع وسيلة ممكنة لتصل إلى الجهات المخصصة لها يوم 7 أبريل 1957م.<sup>(66)</sup> وقد حوت هذه الشحنة عدة أصناف من الأسلحة والذخيرة، وذلك استجابة لقيادة الولايات بالداخل لمواجهة المخطط الفرنسي الجديد ولشن هجومهم الواسع على جميع أنحاء القطر الجزائري.

واغتنمت الحكومة المصرية فرصة توفر العلاقات بين تونس وفرنسا في بداية النصف الثاني من عام 1957م وسعت للاستفادة من موقف السلطات التونسية في التغاضي عن مرور السلاح المهرب للجزائر عبر أراضيها وسارعت إلى توصيل حوالي 350 طنا إلى أيدي المجاهدين الجزائريين، خاصة الولايات الداخلية كولايتي الجزائر وبлад القبائل التي كانت تعاني من نقص السلاح والذخيرة.<sup>(67)</sup>

وأمام تطور الثورة الجزائرية وتصعيد الكفاح في أواخر عام 1957م زاد الطلب على الأسلحة والذخيرة للوقوف أمام هجمات الفرنسيين لذلك تم تجهيز شحنة من الأسلحة المتنوعة التي كانت موجودة بالمخازن المصرية بمرسى مطروح، يوم 5 سبتمبر 1957م، ونقلت بالسيارات عبر ليبيا وتونس إلى أراضي الجزائر.<sup>(68)</sup>

ولقد جاء قيام الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير عام 1958م لكي يعطي دعما متواصلا للثورة الجزائرية والوقوف أمام القوى الاستعمارية، واستمرت الحكومة المصرية في دعم الكفاح الجزائري بكافة الاحتياجات والذخيرة والمعدات، حيث كانت استجابتها سريعة بشأن مطالب قادة الكفاح الجزائري في معاونتهم لتفجير المانع<sup>(69)</sup> الفرنسي المقام بين الحدود التونسية الجزائرية.<sup>(70)</sup>

وأمام طلبات قادة الكفاح الجزائري وتزايد هجماتهم على الاستعمار الفرنسي قامت الحكومة المصرية بتسليم كميات من الأسلحة والذخيرة في الفترة ما بين 16، 26 يناير 1958م كان لها أثرهما الواضح في تمكين المجاهدين الجزائريين من القضاء على المحاولات الفرنسية الهدافة إلى إعاقة حركتهم.<sup>(71)</sup> وأمام تطور الثورة الجزائرية وتصعيد الكفاح المسلح في الجزائر وانضمام مقاتلين جدد لجيش التحرير الوطني، قامت الحكومة المصرية بإرسال عدة شحنات من الأسلحة والذخيرة المتنوعة وذلك بهدف استمرارا للكفاح الجزائري والقضاء على المقاومة في الجزائر.<sup>(72)</sup>

وبدخول الثورة الجزائرية عامها الخامس أمر الرئيس (جمال عبد الناصر) بالاستمرار في تدعيم المجاهدين الجزائريين بالأسلحة<sup>(73)</sup>، وخلال عام 1959 تسلم مندوب الحكومة المؤقتة المعونة الصينية للثوار الجزائريين والتي وصلت إلى مصر وتم تخزينها بالمخازن المصرية بمرسى مطروح ليتم نقلها بالشاحنات إلى تونس.<sup>(74)</sup>

وأثناء مرحلة المفاوضات الجزائرية الفرنسية، بادرت السلطات المصرية بإرسال شحنة من الأسلحة والذخيرة للثوار الجزائريين، وذلك لإعطاء طابع لهذه المفاوضات بحيث يتماشى الطابع العسكري مع الطابع السياسي الذي تمارسه الحكومة الجزائرية.<sup>(75)</sup> ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن المساعدات للثورة الجزائرية قد لعبت دور المساعد في صمود الجزائريين أمام جيش فرنسا والحلف الأطلسي التي حاولت أكثر من مرة وضع حد لهذه المساعدات.

### 3- رد الفعل الفرنسي على المساعدات المصرية للثورة الجزائرية :

وقد تم بالفعل وضع مخطط اشتركت فيه فرنسا من دورها في مساعدة وتدعم التثورة الجزائرية، وذلك فيما عرف في التاريخ باسم العدوان الثلاثي الذي لا بد من التنوية به هنا حيث كان في الحقيقة رد فعل فرنسي على الموقف المصري من الثورة الجزائرية.

#### العدوان الثلاثي على مصر وعلاقة مشاركة فرنسا فيه بالثورة الجزائرية :

كان لموقف مصر اتجاه الثورة الجزائرية وما قدمته لها من مساعدات مادية وتأييد دبلوماسي أثره الواضح على توتر العلاقات بين مصر وفرنسا، وكان هذا بداية عداء بين الدولتين وصل إلى حد الاعتداء المسلح عام 1956 م، ذلك أن فرنسا كانت قد خسرت الهند الصينية (فيتنام الجنوبية والديمقراطية وكمبوديا ولاوس) في عام 1954م بعد أن منيت بهزيمة عسكرية في «أديان بيان فو» ولم تكن على استعداد لأن تخسر الجزائر وتصاب بهزيمة عسكرية أخرى تفقدتها هيبتها في إفريقيا كما فقدتها في آسيا.<sup>(76)</sup>

ومن هنا بدأ رد الفعل الفرنسي على الموقف المصري نحو الثورة الجزائرية منذ انطلاقها، وفي التصريح الذي أدى به الحاكم العام الفرنسي في الجزائر (ليونار) عقب أحداث أول نوفمبر 1954م اتهم فيه مصر صراحة معتبراً عن اعتقاده بأن الثورة قد حكّيت خيوطها في الخارج، وأن الثوار قد تلقوا أوامرهم من القاهرة<sup>(77)</sup>. وقد ساندته في ذلك معظم الشخصيات الرسمية الفرنسية.<sup>(78)</sup>

وبدأت فرنسا على الفور تحجج عما كانت تذيعه إذاعة (صوت العرب) من القاهرة، واعتبرت ذلك تدخلاً في شؤونها الداخلية وتحريضاً للجزائريين على القيام بأعمال التخريب والعنف مما يسُن إلى العلاقات الفرنسية المصرية.<sup>(79)</sup>

ولقد وقفت الصحافة الفرنسية موقف المؤيد في هذا، ذلك أن مسألة الجزائر كانت من المسائل الحساسة للغاية بالنسبة لها، وبدأت الصحف الفرنسية في بث روح الكراهية والحقد بين صفوف الرأي العام الفرنسي ضد مصر، فتارة تظهر المقالات في أهم الصحف وبأقلام كبار الكتاب مثيرة مثل «من يقتل أبناءنا في شمال إفريقيا» «اسرائيل صديقتنا والثأر من مصر عدوتنا اللذوذ»<sup>(80)</sup> وبدأت الأحاديث والتحقيقات والأفلام التسجيلية بالتلفزيون لترسخ بذور الكراهية في الرأي العام الفرنسي وتهيئه لما ستتخذه الحكومة من إجراءات عنيفة ضد مصر، وشاع نداء الحاكم الفرنسي في الجزائر سوستيل «أبداً وبناصر أولاً»<sup>(81)</sup> (AU PREALABLE NASSER).

ولم يقف الأمر عند الحملات الإعلامية الفرنسية على مصر، بل وصل الأمر برئيس الحكومة الفرنسية (منديس فرانس) إلى استدعاء سفير مصر في باريس آنذاك (محمود صالح الفلكي) وطالبه بتخفيف الحصة الإعلامية التي تقوم إذاعة صوت العرب بتوجيهها ضد السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا.<sup>(82)</sup>

وفي الوقت نفسه قامت الحكومة الفرنسية بتكليف سفيرها بالقاهرة للقيام بمساع دبلوماسية لمنع إذاعة صوت العرب من موافقة حملتها على فرنسا مهددة باتخاذ تدابير اقتصادية ضد مصر، منها توقف فرنسا عن شراء القطن المصري ومنع استثمار رؤوس الأموال الفرنسية في المشاريع المصرية الضخمة وخاصة المشروع الخاص بالسد العالي.<sup>(83)</sup>

كما قامت فرنسا بوقف الأسلحة إلى مصر بسبب ما أسمته الحملة المعادية التي يشنها راديو القاهرة إزاء موقف فرنسا في المغرب العربي.<sup>(84)</sup>

ولم تكتف السلطات الفرنسية بما كانت توجهه من تهديدات واحتجاجات، بل أصبحت تعلن ذلك صراحة في كل المؤتمرات والملتقيات والندوات الصحفية، ففي نادي الصحافة الأمريكي ألقى (منديس فرانس) خطاباً اتهم فيه مصر علانية بتحريض الثوار

في الجزائر على أعمال العنف عن طريق الدعاية المنظمة التي تقوم بها إذاعة (صوت العرب) حيث ذكر : «أن الحركة الكلامية قد اقترنت بتهريب الأسلحة إلى الجزائر»<sup>(85)</sup>

وقد حاولت فرنسا استمالة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى جانبها، وطلبت منها استخدام نفوذها وتقديم مذكرة احتجاج لمصر بسبب مساعدتها للثوار في شمال إفريقيا، واستندت الحكومة الفرنسية في ذلك إلى المادة الرابعة من ميثاق الأطلسي والتي تنص على أنه في حالة تعرض إحدى المناطق التابعة لأحدى الدول الأعضاء في الميثاق إلى خطر ينبغي على دول الحلف أن تتخذ إجراءات لحمايتها<sup>(86)</sup>، وذكرت «أن الجزائر يوصفها جزءاً من فرنسا تعد في هذه الحالة داخلة في نطاق البلاد المشتركة في حلف الأطلنطي».«<sup>(87)</sup>

وقد عرضت قضية المساعدات المصرية للثورة الجزائرية أكثر من مرة في مناقشات الجمعية الوطنية الفرنسية، وفي إحدى المناقشات ذكر جاك سوستيل (JACQUES SOUSTELLE) الحاكم العام الفرنسي في الجزائر آنذاك «أن مصر هي قلب المؤامرات الدولة المدببة ضد فرنسا»<sup>(88)</sup> وأكد (جي موليه) بأن مصر شجعت الثوار في الجزائر وهي التي سمحت لزعماء الجزائر بزيارة القاهرة وأيدتهم.<sup>(89)</sup>

وفي جلسة أخرى وعند بحث مسائل أقطار شمال إفريقيا، ذكر رئيس الوزراء الأسبق وممثل كتلة الاتحاديين والزراعيين الاشتراكيين الفرنسيين، «أنه يجب أن يسود نقاشنا الاتحاد ومصلحة فرنسا، والحقيقة أننا في حرب الأقطار الثلاثة ضد دُوَّادُو واحد هو الإسلام وعاصمته القاهرة»<sup>(90)</sup> وأنباء عرض مشروع «الإصلاحات»<sup>(91)</sup> المزعوم تطبيقه آنذاك في الجزائر، ذكر مقرر لجنة الشؤون الداخلية (جان منتال) «أننا نعلم أنه بجانب الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للثورة الحالية في الجزائر، توجد أيضاً أسباب دولية، فهناك مؤامرات مرة تحاك في الخفاء ضدنا وتقوم بالدور الكبير فيها دولة عربية».«<sup>(92)</sup>

وفي 3 يوليو عام 1956م، ألقى (كريستان بيبي) بياناً في الجمعية الوطنية عقب تأمين قناة السويس، ذكر فيه : «إن الحكومة المصرية تؤيد نشاط الثوار الجزائريين تأييداً معنوياً على الأقل، وكان هذا التأييد قائماً عن طريق راديو القاهرة، وأكد أن مصر إذا استمرت في موقفها هذا ستتحمل في المستقبل وأمام الرأي العام كل المسؤولية عن الحوادث».«<sup>(93)</sup>

ولما فشلت فرنسا في احتجاجاتها وتهدياتها دفعتها روحها الاستعمارية إلى حد المساومة، حيث حدث أن زار (كرستان بينو) القاهرة في 14 مارس 1956م عقب زيارته للهند، والتقي بالرئيس (جمال عبد الناصر) وناقش معه مشكلة الجزائر<sup>(94)</sup>، وشمال إفريقيا يفرض على مصر التزاماً بمساعدة أشقاءها في تونس والجزائر ومراكش.«

ورد (وكستان بينو) على عبد الناصر موضحاً، أن الحكومة الفرنسية بصد التوصل إلى تسويات مع تونس ومراكش، وأن المشكلة الحقيقة هي الجزائر، وأن التمرد لا تحركه غير المساعدات المصرية فإن توقفت هذه المساعدات فإن الأمور كلها سوف تهدأ<sup>(95)</sup>. وناقشه (عبد الناصر) في اقتراحاته وذكره بحق الشعب الجزائري في حق تقرير مصيره واستقلاله، وأنباء المناقشة عرض (كريستان بينو) ما يكاد يكون صفة بين مصر وفرنسا، وهو أن تتوقف مصر عن مساعدة الثورة الجزائرية في مقابل أن تتوقف فرنسا عن إمداد إسرائيل بالسلاح، إلا أن (عبد الناصر) رفض عقد الصفقة على أساساً أن الجزائريين أنفسهم لم يتوقفوا عن الكفاح.<sup>(96)</sup>

وأمام الرفض المصري واستمرار مصر في تقديم المساعدات للثورة الجزائرية، راحت فرنسا تمدد إسرائيل بطائرات الميراج والمستير وهي الطائرات التي كان من المفترض أن تسلح بها دول حل الأطلسي/ فأرسلت إلى إسرائيل قبل أن ترسل إلى دول هذا الحلف.<sup>(97)</sup>  
ومنذ 26 يوليو عام 1956 م (تاريخ تأميم قناة السويس)،<sup>(98)</sup> تفاقمت المشاكل بين مصر وفرنسا ولم يكن مستبعداً أن تتخذ الحكومة الفرنسية خطوات غير ودية ضد مصر.<sup>(99)</sup>

وبناءً على ذلك تسعى لإنجاد أي مبرر للرد على مصر فوجدت فرصتها في حادثة السفينة (أتوس)<sup>(100)</sup> وقادت بمصادرتها والإعلان على أنها محملة بالأسلحة والذخائر المصرية إلى المجاهدين الجزائريين، وعلى الفور قامت الحكومة الفرنسية في 26 أكتوبر 1956م بتقديم شكوى إلى المجلس الأمن ضد مصر تتهمها بأنها شحنت هذه السفينة بالأسلحة إلى المجاهدين الجزائريين، ووصفت هذا العمل بأنه اعتداء على سيادة فرنسا وانتهاك لقواعد القانون الدولي<sup>(101)</sup> وسعت الحكومة الفرنسية لدى حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية طالبة منها الكف عن تقديم القروض إلى مصر بشأن بناء السد العالي، حيث صرخ (بينو) عقب عودته من الولايات المتحدة

الأمريكية أنه تحدث مع قادتها في مسألة مصر، وهو يعني بالطبع المساعدات التي تقدمها مصر للثورة الجزائرية.<sup>(102)</sup>

ولم تقف حكومة فرنسا عند هذا الحد، بل وصل بها الأمر إلى حد اعلان الحرب ضد مصر، وذلك من خلال المشاركة - إلى جانب بريطانيا وإسرائيل - في العدوان الثلاثي في 29 أكتوبر 1956م.<sup>(103)</sup>

ولقد كانت ثمة دوافع متعددة لكل دولة من الدول التي اشتركت فيه غير أنه كان ثمة عامل مشترك بينهما، تمثل في القضاء على النظام المصري الثوري الذي أصبح يهدد نفوذ تلك الدول التي اشتركت في العدوان، في الوطن العربي.

أما عن فرنسا، فقد انحصرت دوافعها في أنها كانت من جهة تزيد استعادة المصالح المالية لرعايتها في شركة قناة السويس والتي قضى عليها التأميم، ومن جهة ثانية ضربت مصر من أجل حماية وجودها الاستعماري في الجزائر<sup>(104)</sup> وذلك ما نلمسه في مذكرات (إيدن) حيث يذكر أن (بينو) وزير خارجية فرنسا، قد ذكر له قبل العدوان، أن حكومة فرنسا مصرة على اتخاذ عمل حاسم وسريع ضد مصر، حيث أن الفرنسيين هم الذين بنوا القناة وفضلوا عن ذلك فإن إجراءات تأميم قناة السويس قد أضر فرنسا في كثير من الأمور وفي عدة ميادين حيوية أخرى.<sup>(105)</sup> ومنذ البداية أكد (بينو) الأثر الذي سيتركه تأميم القناة في الجزائر وفي الموقف الفرنسي بأكمله في شمال إفريقيا، فإذا سمح لمصر بأن تتجدد في الاستيلاء على القناة فسوف تدب القوة في قلوب الجزائريين، كما أنهم سوف يتطلعون إلى مصر لتأييدهم، وسوف تمنحهم هذا التأييد في شكل أسلحة وتأييد معنوي، ولا تسمح فرنسا بتطور هذا التأييد.<sup>(106)</sup>

وفي موضع آخر يعترف (كريستان بينو) بقوله: «كانت منطقة الشرق الأوسط تمر بمرحلة انتقالية حرجة شهدت خلالها أحداثاً جساماً كانت مصر في قلبها، بل كانت مصر المحرك الأساسي لمجريات الأمور فيها، ففي عام 1956م وقع تأميم قناة السويس ثم العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي في 26 أكتوبر من نفس العام، وقد اعتبرت الدول التي حكمت الشرق الأوسط مباشرة لأكثر من قرن، أن تأميم القناة هو تحد خطير لها»،<sup>(107)</sup> ويضيف (بينو) لقد اتخذت فرنسا خلال هذا العام الحاسم موقف

حادة ضد مصر والعالم العربي لم يشك في صحتها أحد من الفرنسيين في ذلك الوقت خاصة أن حرب التحرير الجزائرية كانت قد اشتعلت قبل ذلك بقليل، فكانت النفوس في أوروبا معبأة ضد كل محاولات التحرر.<sup>(108)</sup>

وقد سعت الحكومة الفرنسية بكل ما تملك من أجل القضاء على النظام المصري الذي كان يشكل في نظرها عقبة أمام تحقيق أطماعها، لذلك لجأت إلى تنسيق موقفها مع كل من بريطانيا وإسرائيل، وقد تحقق لها ما كانت ترغب فيه، حيث اجتمعت الأطراف الثلاثة (فرنسا وبريطانيا وإسرائيل) في مدينة (سيفر SEVERS) القريبة من باريس.<sup>(109)</sup> وأبرموا معاهدة نصت في مضمونها على التنسيق للهجوم على مصر في يوم 29 أكتوبر عام 1956م.<sup>(110)</sup>

وطبقاً لهذه المعاهدة قامت إسرائيل بمهاجمة مصر في 29 أكتوبر عام 1956م.<sup>(111)</sup> وقدمت كل من بريطانيا وفرنسا إنذاراً إلى مصر بعد أن هاجمتها إسرائيل.<sup>(112)</sup> وأمام رفض مصر لهذا الإنذار، قامت الدولتان في 31 أكتوبر بإعلان الهجوم على مصر وأعلنت وزارتا دفاعهما بأن العمليات الحربية ضد المواقع المصرية في منطقة القناة بدأت بالفعل من الجو والبحر تحت قيادة بريطانية فرنسية مشتركة وبدأت بمهاجمة الأهداف العسكرية المصرية.<sup>(113)</sup> وخلال استمرار الهجوم تصاعدت الضغوط السياسية من أجل وقف العدوان على مصر، ففي 31 أكتوبر بعث الرئيس الأمريكي برسالة إلى رئيس وزراء بريطانيا ضمنها أن أمريكا ترفض التورط في العمليات الدائرة وسيظل هدفها هو حصر القتال وإنهاء النزاع.<sup>(114)</sup>

وفي أول نوفمبر 1956 قطعت مصر علاقتها الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا وتبعتها كل من سوريا والعراق والأردن.<sup>(115)</sup> وفي يوم 2 نوفمبر 1956 وجه الاتحاد السوفيتي إنذاره المشهور إلى الدول المعتدية.<sup>(116)</sup>

وأمام تصاعد الضغوط السياسية في الخارج ومقاومة الجيش المصري في الداخل أصدرت الدول المعدية الثلاث يوم 7 نوفمبر 1956م قرار بوقف إطلاق النار، وفي يوم 22 ديسمبر انسحبت القوات البريطانية والفرنسية وتسليمت السلطات المصرية مدينة بورسعيد في 23 ديسمبر 1956م.

ولمحاولة معرفة العلاقة بين مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي والثورة الجزائرية فإن فرنسا كانت ترى فرصتها لاشتراكها في العدوان إلى جانب كل من بريطانيا وإسرائيل، فقد كانت تأمل أن يسهل لها العدوان ما كان يصعب عليها تحقيقه بصورة منفردة، لذلك قامت فرنسا بدور المتحالف النشيط الذي أدى إلى التوقيف بين وجهات النظر بين كل من بريطانيا وإسرائيل لتنفيذ العدوان الذي يحقق لها عدة أهداف كانت تتوى تحقيقها<sup>(117)</sup>. وهذا ما أوضحه وزير خارجية فرنسا (كريسان بينو) لنظيره البريطاني في أوائل عام 1956م بقوله : «إن فرنسا على إسقاط النظام الحالى في مصر، لأنه غير قادر للتفاهم معها، وأننا ندرس خطة تستطيع إسرائيل بمقتضاهما أن تهاجم مصر وتغزوها وإن الإسرائيلىين لديهم هذا الاستعداد، وهم يرون مصر تتسلح، فهم لا يقبلون الانتظار حتى تتم مصر استعدادها وتقضى عليهم».«<sup>(118)</sup>

ومما لا شك فيه أن هذا العدوان كان وثيقة الصلة بالثورة الجزائرية، ذلك أن حكومة فرنسا كانت ترى أن القضاء على الثورة الجزائرية يتم عن طريق القضاء على النظام المصري، وهذا أمر أكدته المراقبون السياسيون المحايدون، بل أقره المسؤولون في فرنسا نفسها، وكان موضع سخرية المعارضة في الحكومة البريطانية، إذ وصفتها بالانزلاق وراء فرنسا في الحملة على مصر.<sup>(119)</sup> ولإبراز هذه الصلة بين مشاركة فرنسا في العدوان بالثورة الجزائرية لا بد من استعراض وجهات نظر متعددة.

وفي جلسة 19 ديسمبر 1956م والتي خصصت لمناقشة مشاركة فرنسا في العدوان على مصر، صرح جي موليه (GUY MOLLET) محاولاً تبرير اشتراك فرنسا في العدوان بقوله : «إن أسباب تدخلنا في الشرق الأدنى كانت جوهرية، وإن العلاقة واضحة بين قضية الجزائر ومصر».«<sup>(120)</sup> وفي موضوع آخر يذكر: «أن التدخل ضد عبد الناصر، كان معناه ضمان حرية الملاحة في القناة والقضاء على الممول الرئيسي لجبهة التحرير الوطني».«<sup>(121)</sup> أما (كريسان بينو) فقد ربط مشاركة فرنسا في العدوان بحادثة اليخت (أتوس) حيث ذكر: «يجب أن لا ننسى حادثة اليخت أتوس»<sup>(122)</sup> وفي جلسة 20 ديسمبر يصرح (إدغار فور) رئيس الحكومة السابقة « بأنه ليس هناك من أساس معقول للحملة على مصر من جانب فرنسا سوى منع تكرار حادثة اليخت أتوس».«<sup>(123)</sup>

وفي جلسة 7 نوفمبر، كشف النائب الفرنسي مرسيل بودر (MARCEL-BOUDER) عن العلاقة بين مشاركة فرنسا في العدوان بالثورة الجزائرية إذ قال : «إن الحكومة كانت تأمل في القضاء على مصر لتسهيل مهمتها في القضاء على الثورة الجزائرية.»<sup>(124)</sup>

وفي جلسة 19 نوفمبر ناقش (فرديناند بوت) عضو الجمعية الوطنية الفرنسية مسألة الجزائر قائلاً: «وعدتنا الحكومة بقرار السلام في الجزائر، ولكننا نجدها ابتعثت سياسة حرب في الجزائر وفي مصر مما أدى إلى نتائج سيئة في التواحي الاقتصادية والمالية، وأيضاً بالنسبة لاستقلال فرنسا نفسها، إن مصلحة الرأسماليين في الجزائر وفي مصر أن يدافعوا بكل قواهم عن أموالهم ومصالحهم البترولية.»<sup>(125)</sup>

ومما يؤكد صلة مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر بالثورة الجزائرية ما ذكرته مجلة (تايم) الأمريكية في تلك الفترة، حيث كتبت : «لقد لعبت فرنسا في هذه المؤامرة دور المحرض بينما قامت بريطانيا بدور الشريك المتأخر، واستخدمت إسرائيل كوسيلة للتنفيذ، ويرجع الدليل على تدبير هذه المؤامرات إلى حوالي شهرين وكانت فرنسا هي التي تحرك بسرعة لأن الفرنسيين قد أغضبهم ما كانوا يلاقونه من متابعة في الجزائر.»<sup>(126)</sup> وهذا ما أكدته جريدة المجاهد لسان حالة جبهة التحرير الوطني الجزائرية، حيث ذكرت «أن فرنسا كانت هي صاحبة مشروع العدوان، وهي التي وضع تصميمه الأول مع القادة الاسرائيليين واستطاع (غي موليه) أن يقنع به (أنطوني إيدن) وذلك على أمل القضاء على جمال عبد الناصر وبالقضاء عليه يتم القضاء على الثورة الجزائرية.»<sup>(127)</sup>

وتتأكد العلاقة بين العدوان الفرنسي على مصر والثورة الجزائرية بما ذكرته عدة أطراف عاشت الحدث عن قرب، حيث ذكر (جمال عبد الناصر) في خطاب له يوم 23 يوليو عام 1957م بمناسبة عيد الثورة الخامس : «إن فرنسا كانت ترى في مصر وفي وجود مصر في قوة مصر تهدى لصالحها الاستعمارية في شمال إفريقيا وكان تأمين قناة السويس هو العذر الذي انتحلوه لمحاولة سحق مصر واستعمارها من جديد.»<sup>(128)</sup>

كذلك يذكر (كما الدين حسين) أحد أعضاء ثورة 23 يوليو المصرية : «أن الذي شجع فرنسا على المشاركة في العدوان هو عملية الجزائر، وضرب الثورة الجزائرية في مصر.»<sup>(129)</sup>

أما (محمود رياض) الأمين العام للجامعة العربية السابق ووزير خارجية مصر الأسبق فيذكر: «أنه أصبح من الثابت تمام أن العدوان الفرنسي البريطاني على مصر، كان يغرض القضاء على (عبد الناصر) باعتبار أنه يتزعم قوة تحررية ستؤدي في النهاية إذا استمرت إلى القضاء على الاستعمار البريطاني الفرنسي في العالم العربي الإسلامي». <sup>(130)</sup>

وحول هذا الموضوع، يذكر (فرحات عباس) أحد قادة ثورة التحرير الجزائرية وأول رئيس للحكومة المؤقتة الجزائرية: «إننا نعرف اليوم كيف تم الاستعداد للعدوان الثلاثي مصر، وكيف تم إحباطه، فقد اجتمع وزراء البلدان الثلاث في مدينة (سيفر) ووافعوا بروتوكولات وكانت هذه التمثيلية الميكافيلية توطئة لسيناريو ومحاصرة استعمارية جديدة تتمثل في مهاجمة إسرائيل لمصر، وفي هذه اللحظة تتدخل فرنسا وإنجلترا ليس للتنديد بالمعتدى وإنما لمحاربة مصر، وقد انهار هذا المخطط أمام تهديد الاتحاد السوفيتي ومعارضة الولايات المتحدة الأمريكية واستنكار الشعوب له، ولم تكن هذه الجريمة مربحة وإنما بدلاً من القضاء على جبهة التحرير وإضعافها زادتها قوة في نضالها».

أما (أحمد توفيق المدنى) أحد أعضاء الوفد الجزائري بالقاهرة في تلك الفترة فيذكر «أن فرنسا كانت تريد من جبهة حماية مصالح بنوكها ومموليها الذين كانت شركة قناة السويس تدر عليهم أرباحاً خيالية حرموا منها بواسطة التأميم، وكانت تريد أكثر من ذلك ضرب مصر، ضربة قاسية من أجل الاحتفاظ بالجزائر كقطعة من فرنسا، لأنها كانت تؤمن بأن رأس الثورة الجزائرية هي مصر وبضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمس فرنسا على الجزائر».

وهكذا يمكن القول أن الصلة بين مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي والثورة الجزائرية واضحة، حيث أن فرنسا قد ربطت بين مصالحها الاقتصادية في القناة والمساعدات المصرية للثورة الجزائرية، فقادت بالعدوان ومهما يكن من أمر فقد غاب عن فرنسا أن الثورة الجزائرية كما عبر (عبد الناصر) نفسه عن ذلك ثورة كانت لتتوقف عن الكفاح حتى لو كانت مصر ترفض مساعدتها، ذلك لأنها ثورة اعتمدت أساساً على إرادة الشعب الجزائري، وحاولت كأي ثورة أن تحصل على تدعيم ومساندة القوى التي كانت تؤمن بقضية الشعب الجزائري التحررية.

## ثانياً : موقف العلامة المصرية من الثورة الجزائرية

لم يكن الحقيقة ثمة فوارق جوهيرية في المواقف المصرية سواء كانت على الصعيد الحكومي أو الشعبي، ولا يفهم تقسيمها هنا على أصعدة مختلفة إلا كوسيلة إيضاح تفصيلية. ويمكن الإشارة هنا إلى:

### I- الموقف الحكومي :

ويقصد بهذا العنوان موقف القيادة الثورية المصرية ممثلة في الرئيس عبد الناصر نفسه وأعضاء مجلس الثورة والحكومة المصرية الذين أبدوا اهتماماً خاصاً بقضايا التحرر في الوطن العربي منذ أن حسموا القضية الوطنية في مصر، واستطاعوا أن يتخلصوا من النفوذ الأجنبي الذي كان محور سياستهم داخلياً وخارجياً وكان من الطبيعي بعد نجاح الثورة في مصر أن يحدد قادتها مسار سياستهم الخارجية، فاندفعوا اتجاه التيار العربي، خاصة أن الثورة منذ قيامها كانت مدركة تماماً لشخصية مصر العربية.<sup>(1)</sup>

لذلك، فقد قادة الثورة منذ البداية على الارتباط بالعالم العربي، لأن هذا الاتجاه كان مرتبطاً بأفكارهم وتصوراتهم، وقد عبروا عنه منذ البداية بوضوح، إذ حدد عبد الناصر إلا ظار العام للثورة وتوجهاتها في ثلاثة دوائر رئيسية: عربية وإفريقية وإسلامية. واعتبر الدائرة العربية أهم هذه الدوائر جميعاً لوجود مقومات مشتركة كاللغة والدين والتاريخ وقد وضح ذلك عبد الناصر بقوله: «أن الدوائر العربية هي أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطاً بنا، فقد امتزجت معنا بالتاريخ وعانيتنا معها نفس المحن وعشنا نفس الأزمات، وحين وقعنا تحت سنابك خيل الغزاوة كانوا معنا تحت نفس السنابك، وامتزجت هذه الدوائر معنا أيضاً بالدين». <sup>(2)</sup> ثم يؤكد عبد الناصر أن المنطقة العربية واحدة بظروفها وبقوتها كمجموعة من الشعوب المتغيرة والمترابطة مع بعضها برباط مادي ومعنوي.<sup>(3)</sup> ويذكر عبد الناصر أنه بعد أن انتهت المعارك في فلسطين أصبحت المنطقة العربية في تصوري كلها واحدة.<sup>(4)</sup>

وقد أكد هذا الاتجاه بقية أعضاء قيادة ثورة 23 يوليو، حيث يذكر حسين الشافعي أن مصر تربطها بالعالم العربي أو ثق الروابط الروحية والاقتصادية واللغوية والتاريخية

وأن ما يحدث في مصر من أحداث يؤثر بسرعة على بقية الأقطار العربية<sup>(5)</sup> وأكد أنور السادات هذا الاتجاه بقوله: «إن سياستنا تقوم على الوطنية المصرية والقومية العربية بحيث لا يظهر تناقض بينهما وبحيث لا تكون مصلحة مصر وسلامتها ومصالحها عاملاً من عوامل إلحاق الضرر بمصالح وسلامة دول عربية أخرى».«<sup>(6)</sup> وذكر صالح سالم «أن وطننا ليس مقصراً على مصر وحدها، بل هو المنطقة التي تضم العرب جميعاً».«<sup>(7)</sup>

ومن هنا يمكن القول أن ثورة 23 يوليو استمدت اتجاهها العربي من فكر قادتها المشبع بمبادئ القومية العربية وإيمانهم بعروبة مصر. وما ساعد على ذلك أن الساحة المصرية كانت مهيأة تماماً للتجاوب مع توجيهات الثورة العربية.<sup>(8)</sup>

ومما يلاحظ أن الحكومة المصرية لم تتدفع خلال السنوات الأولى للثورة نحو الاهتمام بالقضايا العربية، بما يعنيه ذلك تبنّي التيار العربي<sup>(9)</sup> إلا أن بوادر اتجاه مصر نحو العروبة كانت قائمة وتنتظر تحقيق الجلاء البريطاني باعتبار قضية أساسية لدى قادة الثورة. وقد جاء خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في العيد الثاني لثورة 23 يوليو معبرة على هذه النية المسبقة حين قال: «لقد بدأنا مع العرب عهداً جديداً قوامه الأخوة الصادقة الصريحة التي تواجه المشاكل تفكير فيها وتعمل على حلها».«<sup>(10)</sup> ويضيف مؤكداً أن مشاكل العرب هي مشاكل كل المصريين، وأن كانت مشكلة الاحتلال قد استنفذت إلى الآن الجزء الأكبر من جهد المصريين، فإنها لم تصرفهم عن المشاركة في كل جهد عربي يبذل من أجل تحرير العرب، ولا شك أن المستقبل سيشهد صوراً جديدة من تعاؤن المصريين والبلاد العربية في هذه الرقعة من العالم».«<sup>(11)</sup>

ومن هنا كانت نظرة جمال عبد الناصر إلى التحرر والاستقلال نظرة شاملة للوطن العربي كله.

وإذاء توجيهات قادة ثورة 23 يوليو والخطوات التي اتخذوها كانت الثورة فاتحة لموجة من الثورات التي عمّت أرجاء الوطن العربي في تلك الفترة، وكان موقف الثورة المصرية منها دليلاً واقعياً على توجه مصر العربي، ذلك أن معظم تلك الثورات قد تلقت كل تأكيد والمساندة من مصر.<sup>(12)</sup>

وعندما اندلعت الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954 وجدت التجاوب والمساندة من القيادة المصرية التي أعلنت عن موقفها المؤيد لها منذ اليوم الأول لإندلاعها، حيث بادرت إذاعة «صوت العرب» ببث بيان جبهة التحرير الوطني والإعلان عن تفجير عدد من القنابل إذاناً ببداية الثورة.<sup>(13)</sup>

## 2- دور الحكومة المصرية في التعريف بالثورة الجزائرية:

منذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة الجزائرية، تابعت الحكومة المصرية كل تطوراتها بدقة، حيث اجتمع وزير الإرشاد القومي المصري (صلاح سالم) بوفد من المغرب العربي، ضم الأمير عبد الكريم خطابي عن مراكش، والشيخ البشير الإبراهيمي، والفضل الورتلاني، ومكي الناصري عن الجزائر، وقدم هذا الوفد للوزير صورة حقيقة عن حقيقة الموقف في الجزائر، وإلقاء الضوء على إمكانيات الشعب الجزائري بعد أن اشتدت مقاومة الاستعمار الفرنسي له، وحصل الوفد على وعد من الوزير بمساعدة شعبي المغرب والجزائر وتدعيم كفاحهما حتى الاستقلال.<sup>(14)</sup>

وبعد هذا اللقاء كلف الرئيس (جمال عبد الناصر) الصاغ صلاح سالم بعرض مشكلة الجزائر رسمياً على اللجنة السياسية للجامعة العربية التي أخذت بدورها قراراً بعرض قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة، وفوضت الوفد السعودي في هيئة الأمم المتحدة للقيام بذلك<sup>(15)</sup>، كما قامت الحكومة المصرية بتكليف سفيرها في باريس للاتصال بالمسؤولين الفرنسيين وتوضيح الموقف المصري لهم إزاء الثورة الجزائرية والتأكد على أن مصر لا يمكنها التغاضي عما يرتكبها بالجزائر من صلات أخوية، بما أنها تحرص على الدفاع عن جميع البلاد العربية المستعمرة تطبيقاً لميثاق الأمم المتحدة، وليس في هذا أو ذاك ما يمس العلاقات المصرية الفرنسية أو يؤثر فيها.<sup>(16)</sup>

ولم يقتصر دور الحكومة المصرية تجاه القضية الجزائرية على التصريحات والخطب فقط، بل تجاوز ذلك كسب التأييد الدولي لها في الهيئات الدولية، وفي دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1955 وعندما وافقت الجمعية العامة على إدراج قضية الجزائر في جدول أعمالها وقاطعت فرنسا اجتماع الدورة وانسحب وفدها من هيئة

الأمم المتحدة، قام الحكومة المصرية برئاسة (محمود فوزي) بدور حاسم في جلب التأييد والمساندة للقضية الجزائرية، مما دفع مندوب فرنسا والدول المناصرة لها للقيام بحملة على مصر وكل الدول التي تؤيد القضية الجزائرية.<sup>(17)</sup>

استمرت الحكومة المصرية في جلب التأييد والمساندة للثورة الجزائرية، وسعت إلى بعض المسؤولين في الدول العربية والأوروبية للوقوف إلى جانب الجزائر ومؤازرته في اللقاء الذي تم بين عبد الناصر وتيتو بالقاهرة في مارس 1960م ناقش الرئيسان مشكلة الجزائر وأصدرا بياناً طالباً فيه بتسوية القضية الجزائرية على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وأكد تأييد حكومتيهما للقرارات التي أتخذت في المؤتمر الأسيوي الإفريقي عام 1955م.<sup>(18)</sup>

وخلال زيارة عبد الناصر إلى يوغسلافيا عام 1960م أجرى محادثات مع رئيس يوغسلافيا (جوزيف بروز تيتو) بخصوص قضية الجزائر، حيث اتفق الرئيسان على إيجاد حل للحرب الدائرة في الجزائر عن طريق مفاوضات تجري على ساس حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره مما بساهم مساهمة في إقرار السلام.<sup>(19)</sup>

وأثناء لقاء عبد الناصر برئيس السودان (عبدول) الذي زار مصر عام 1960م، ناقش الرئيسان قضية الجزائر وأصدرا بياناً استنكرا فيه حرب الإبادة التي تشنها فرنسا في الجزائر مطالباً فيه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كما أعلن الرئيسان تأييدهما للشعب الجزائري بكل ما يمكن وسائل لاستخلاص استقلاله.<sup>(20)</sup>

وقد كانت القضية الجزائرية محل تصريحات قادة الحكومة المصرية، وفي الاجتماع الذي عقده عبد الناصر في دمشق عام 1960م، ذكر الشعب السوري بما يعانيه الشعب الجزائري من ظلم وطغيان حين قال: «أن الحكومة الفرنسية التي تدعى الديمقراطية والحرية في فرنسا قد قامت بمحاولات إرهابية ضد أدبياتها وملكيتها وعلمائها الذين عبروا عن رفضهم للسياسة التي تتبع ضد الشعب الجزائري». <sup>(21)</sup> وأكد الرئيس للشعب السوري أن كل الشعوب العربية له الشعب الجزائري من أجل حريته واستقلاله.<sup>(22)</sup>

### 3- الوساطة المصرية لحل القضية الجزائرية :

قامت الحكومة المصرية بعدة جهود لإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية يتماشى مع مطامح الشعب الجزائري في تحقيق استقلاله وحريته، ولم يتوان الرئيس (جمال عبد الناصر) في قبول عرض وزير الخارجية الفرنسي (بينو) عليه بخصوص التوسط لدى جبهة التحرير الوطني من أجل إقناعها بالتفاوض مع الحكومة الفرنسية، حيث دعا في شهر أبريل 1956 بعض القادة الجزائريين وعرض عليهم الأمر ناصحاً إليهم بقبول الاجتماع لسبب أساسى، وهو أن الاتجاه فى حد ذاته بغض النظر عن نتائجه يعد اعترافاً ضمنياً من فرنسا بالقيادة الشرعية للثورة الجزائرية.<sup>(18)</sup>

وبحث القادة الجزائريون العرض واستجابوا لرأي (عبد الناصر) الذى بعث بدوره إلى (كريستيان بىنو) يقترح عليه إرسال وفد فرنسي إلى القاهرة للإجتماع بممثلى الثورة الجزائرية<sup>(19)</sup>، فاختار غي مولية رئيس وزراء فرنسا آنذاك أن يرأس الوفد الفرنسي (جورج جورجييس) مساعديه الرئيسيين وأن يصبحه في هذه المهمة (جوزيف بيغار) سكرتير الحزب الاشتراكي الفرنسي في الجزائر ممثلاً عن المستوطنين الفرنسيين، وعقد الاجتماع في القاهرة في موعده، وتقدم الفرنسيون بطلب وقف العمليات العسكرية في الجزائر لإثبات حسن النية في الاتصالات.<sup>(20)</sup>

وعندما عرضت القضية الجزائرية على الرئيس عبد الناصر، عارض فكرة وقف العمليات العسكرية باعتباره ميزة تعطى للطرف الفرنسي دون مقابل، ورأى أن مثل ذلك الاقتراح (أى وقف العمليات العسكرية) لا يمكن بحثه بعد لقاء استكشافي بين الجانبين، وإنما بعد بدء المفاوضات الرسمية بينهما، وكان ذلك رأى القيادة الجزائرية أيضاً.<sup>(21)</sup>

وبعد أن عقد الاجتماع الثاني بين الجانبين والذي لم تفصله عن الاجتماع الأول سوى ثلاثة أيام، أعلن الوفد الفرنسي أنه مضطر إلى السفر إلى فرنسا من أجل التشاور وأنه سيعود إلى القاهرة بعد أسبوع. غير أنه لم يعد وتوقفت بذلك المباحثات.<sup>(22)</sup>

وصرح عبد الناصر بعد ذلك لمراسل صحيفة حزب العمال البريطاني (الديلي هيرالد) بقوله: «لقد اتهمني بىنو بأننى لا أحافظ على كلمتى، وأننى في مصر الجزائرية الذين

يقاتلون الفرنسيين. إن الجزائريين قادرون على أن يدرّبوا أنفسهم، وقد وعدت أن أطلب إليهم قبول المفاوضات للوصول إلى حل سلمي، وبالفعل حضرت إلى مصر بعثة سرية تتكون من الجزائريين وتفاوض أعضاؤها مدة عشرة أيام ثم رجع العضوان الفرنسيان إلى باريس ولم يعودا إلى القاهرة بعد ذلك، وأنهم ي يريدون منا أن نكتسب بينما يقتل الوطنيون في الجزائر، إننا لم نوافق إطلاقاً على أعمال الفرنسيين.<sup>(23)</sup>

وتابعت الحكومة المصرية مراحل المفاوضات الفرنسية الجزائرية. وقد استطاع المفاوضون الجزائريون رأيها منذ البداية، وكان الرئيس جمال عبد الناصر قد نصح بالتفاوض مع ديغول من أجل إقرار السلام، وأكد لفرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة أن الحكومة المصرية ترحب بالجهود التي يبذلها بورقيبة للتوسط بين فرنسا والجزائر رغم ما بينهما من خلافات في تلك الفترة، وأيد عبد الناصر السعي إلى تسوية مشكلة الجزائر بشروط معقولة ودون الارتباط بأي حلف مع فرنسا.<sup>(61)</sup>

وفور الإعلان عن بدء المفاوضات أذاعت وزارة الخارجية المصرية بياناً رحبت فيه بتلك المبادرة وأعلنت مؤازتها للحكومة الجزائرية في هذه الثورات.

وقد جاء في البيان «أن الجمهورية العربية المتحدة ترافق باهتمام بالغ الكفاح الوطني في الجزائر الذي استمر سبع سنوات مفعمة بالتضحيات والماسي البشرية، وهي ترحب باستجابة الحكومة المؤقتة لتراعي المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وترى في ذلك برهاناً جديداً على السياسة العربية المؤمنة بحل المشاكل الدولية بالوسائل السليمة وتعزيز التعاون العالمي الحر المتكافئ، وتعلن من جديد مؤازرة الحكومة المؤقتة الجزائرية في مفاوضاتها مع فرنسا على حق تقرير المصير، كما تؤكد أن الصحراء الجزائرية جزء لا يتجزأ من الوطن الجزائري، وتؤيد تمام التأييد بجميع الوسائل الفعالة استمرار الكفاح الوطني حتى تحقق الجزائر حريتها واستقلالها، وحكومة الجمهورية العربية المتحدة تتواصل في سبيل هذه الغاية تقديم العون المادي والسياسي والأدبي للشعب الجزائري ممثلاً في حكومته في ميدان الكفاح وفي المفاوضات».«<sup>(62)</sup>

وأثناء سير المفاوضات التقى عبد الناصر بوفد الحكومة المؤقتة الجزائرية واستعرض معه المحادثات التي جرت في «إيفيان» وتدارس معه سير الأحداث بالتفصيل وموقف

كل من الجانبين الفرنسي والجزائري تطوراتها، وأكَّد تأييده للوقف الجزائري في جمع الميادين حتى يحقق الكفاح الجزائري للاستقلال والسيادة الكاملة للشعب الجزائري ووحدة ترابه.<sup>(63)</sup>

وفور انتهاء المفاوضات، صرَّح عبد الناصر «أن الاتفاق الذي توصل له الجانبان الفرنسي والجزائري، يفتح أملًا جديدا لإقرار سلام قائم على العدل في الشمال الغربي الإفريقي، وأن التوصل إلى هذا الاتفاق (وقف إطلاق النار) والذي اعترفت فيه فرنسا باستقلال الجزائر ووحدة ترابها، يفتح باب التقارب بين الدول العربية وفرنسا.<sup>(64)</sup>

وأكَّد أن هذا الاتفاق، لم ينْهِ الحرب في الجزائر التي لا زالت أفقها حافلة باحتمالات الخطر المتزايدة، وأن الشعب الجزائري سوف يصمد لامتحان الظروف الجديدة التي تواجهه نضاله بعد الوصول إلى اتفاق وقف إطلاق النار.<sup>(65)</sup>

#### 4- موقف الحكومة المصرية من اختطاف قادة الثورة:

تابعت الحكومة المصرية تطورات الثورة الجزائرية وعبرت بوضوح عن مساندتها وتأييدها لهذه الثورة رافضة كل الأعمال التعسفية التي كانت يقوم بها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فأثناء الأجراء التعسفي الذي قامت به السلطات الفرنسية ضد الزعماء الجزائريين باختطاف طائرتهم في أكتوبر 1956م، إستنكرت الحكومة المصرية هذا العمل الإرهابي بإصدار بيان رسمي وصفت فيه ما أقدمت عليه سلطات فرنسا بالغدر والمجافاة للقيم الأخلاقية، وذكر البيان «لقد قامت السلطات الفرنسية بذلك الإجراء مخالفة مبادئ القانون الدولي منتهكة بذلك ما وقعته من اتفاقيات دولية للطيران. وأنه الغريب أن تكون الحكومة الفرنسية أول من يدوس ميثاق حقوق الإنسان ويتحداه بهذه الصورة الصارخة.»<sup>(24)</sup>

وأضاف البيان «أن الحكومة المصرية التي تؤمن بجميع حقوق الشعوب في حريتها وتقرير مصيرها وتؤمن بحق الشعب الجزائري الشقيق في التحرر والاستقلال، تعلن استنكارها البالغ لهذا الأسلوب غير الشريف في مقاومة رغبات الشعوب وأمالها.»<sup>(25)</sup>

وقامت الحكومة المصرية بعدة إجراءات تمثلت فيما يلي:

أولاً: قيام وزارة الخارجية المصرية بإرسال برقية عاجلة إلى سفير مصر بتونس للاتصال شخصياً بالملك «محمد الخامس والرئيس بورقيبة» مطالبتهما باسم الرئيس (جمال عبد الناصر) باستخدام علاقتهما لدى السلطات الفرنسية للإفراج عن الزعماء الجزائريين المقبوض عليهم، وبذل كل الجهود لتنفيذ هذه الرغبة، حيث أنهما كانوا في حماية الملك وضيافة بورقيبة.

ثانياً: قيام وزارة الخارجية المصرية بإرسال برقية عاجلة إلى جميع السفارات المصرية بالدول العربية والأسيوية والأفريقية للاتصال بالهيئات الوطنية وتشجيعها على إرسال برقيات احتجاج إلى فرنسا بخصوص القبض على الزعماء الخمسة، وكذلك برقيات للأمين العام للأمم المتحدة.

ثالثاً: تكليف إذاعة «صوت العرب» بشن حملة دعائية قوية لتأكيد استمرارية الثورة، والعمل بكل الوسائل لحفظ الروح المعنوية للمكافحين الجزائريين.<sup>(26)</sup>

وقام مندوب مصر لدى الأمم المتحدة بالتنسيق مع ممثلي خمسة وعشرين دولة من دول الكتلة الأفروأسيوية بإصدار بيان يعبر عن استيائهم من اعتقال الزعماء الجزائريين مطالبين بعرض مشكلة الجزائر على الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة الثانية خلال عام 1956م.<sup>(27)</sup>

وقد حاولت الحكومة المصرية تدبير عملية فرار الزعماء الخمسة، حيث كلفت رئيس مخابرات سلاح الطيران المصري (عصام خليل) بدراسة عملية لتهريبهم من السجن الفرنسي.<sup>(28)</sup> وبعد عدة أسابيع من الدراسة، رسمت خطة شرع في تنفيذها جزئياً، إذ استأجرت المخابرات المصرية عشرين ألمانياً كانوا قد خدموا في الفرقة الأجنبية الفرنسية وقسموا إلى وحدات تكون كل واحدة منها من ثلاثة أفراد، واتخذ هؤلاء الأشخاص من ألمانيا قاعدة مؤقتة ينطلقون منها، حيث ارتدوا ملابس الحرس الوطني الفرنسي المتحرك وسافروا معهم الرشاشات والذخيرة من مصر إلى فرنسا، وكانت الخطة تقتضي أن يحضروا إلى سجن «الصحة LA SANTE» الفرنسي مزودين بجميع الأوراق الالزمة لنقل السجناء إلى سجن آخر في الشمال الشرقي الفرنسي، وفي الطريق يقومون باجتياز الحدود الألمانية حيث يقوم عصام خليل بنقلهم بطائرة صغيرة إلى ألمانيا الشرقية.

وكانت المخابرات العامة المصرية قد تمكنت من تجنيد شخصية فرنسية كبيرة سهلت لها عملية الإرشاد الفنية والبطاقات المزورة حتى يتم نقل السجناء بشكل قانوني.<sup>(29)</sup> وعندما تقدمت مرحلة التجهيز للعملية، كلف الرئيس (جمال عبد الناصر) فتحي الذيب بأخذ رأي الزعماء الخمسة.

إلا أن هناك نقطة أقلقت رجال المخابرات المصرية وهي خشيتهم من الشخصية الفرنسية، فعرضوا عليه إرسال زوجته وأولاده إلى القاهرة ليبقوا فيها كرهائن حتى نهاية العملية فوافق. وعقد اجتماع نهائي مع جميع المسؤولين لعرض الخطة كلها ومناقشة الأخطار.<sup>(30)</sup>

وأرسل (عبد الناصر) إلى فتحي الذيب بالغاء الخطة إذا كانت المحاولة فيها مساس بحياة الزعماء الخمسة، ولم يستبعد المسؤولون هذه النقطة، بالإضافة إلى تخوفهم من تسرب الخبر إلى السلطات فرنسا، ومن ثم قرر فتحي الذيب ورجاله عدم تنفيذ الخطة، وأبلغ لعبد الناصر «قرر الأطباء نظرا لحالة المريض العزوف عن إجراء أي عملية جراحية».<sup>(31)</sup>

## 5 الموقف الحكومة المصرية من تشكيل الحكومة المؤقتة :

كان لتشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية عام 1958 في القاهرة<sup>(49)</sup> صدى لدى القيادة المصرية لأن بعض أعضاء الحكومة لم يكونوا مؤيدن لتشكيلها حسب رأي أحمد توفيق المدني الذي يذكر أن بعض أعضاء الحكومة المصرية لم يكونوا مؤيدن لتشكيل هذه الحكومة، في ظل وجود قيادة سجينه لدى السلطات الاستعمارية، بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة المصرية لم تكن تثق في شخص فرحات عباس، ويررون فيه رجلا مندس على الثورة الجزائرية قصد جرها أجيلا أو عاجلا إلى مفاوضات مع فرنسا، وإخراج الجزائريين من الميدان العربي الثوري إلى التعامل مع فرنسا والسير في ركاب الغرب.<sup>(50)</sup>

ويذكر المدني «أنه بعد مجاهدات مضنية تم تشكيل الحكومة، وسلم بيان ليلاً بالإعلان عنها إلى كل السفارات العربية في القاهرة وإلى فتحي الذيب ليبلغه بيوره إلى الرئيس جمال عبد الناصر، حيث قال لي سجل من الآن أننا أول معترض بهذه الحكومة إنما سجل عندك خاصة أننا لستنا راضين عنها ونخشى أن تسوء العاقبة من جراء وجودها».<sup>(51)</sup>

ومهما يكن من أمر، فإن الحكومة المصرية قد اعترفت بالحكومة الجزائرية فور إعلانها، حيث ذكر جمال عبد الناصر في رده على أحد الصحفيين بعد عشرة أيام من الإعلان عن الحكومة المؤقتة الجزائرية «إن إعلانها في القاهرة هو الدليل الواضح تأييدنا الكامل... وأننا نثق في أن إعلانها سيكون عاملاً يبعث المزيد من القوة والشجاعة في قلوب إخواننا في الجزائر الشجاعان الذين يحاربون نصف مليون جندي مسلحين بأسلحة الحلف الأطلسي». <sup>(52)</sup>

وقد استقبل الرئيس (جمال عبد الناصر) فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية، حيث يذكر هذا الأخير أنه قد استقبل من طرف جمال عبد الناصر منذ الأيام الأولى من شهر أكتوبر 1958م، ومكنته من مقابله الوفود الأجنبية التي كانت تتردد على القاهرة لجلب التأييد والمساندة للثورة الجزائرية. <sup>(53)</sup>

اجتمع عبد الناصر في يوم 3 يوليو 1959م بوفد الحكومة المؤقتة الجزائرية والمكون من (فرحات عباس) ورئيس الحكومة و(عبد الحفيظ بوالصوف) وزير الاتصالات العامة، وأحمد توفيق المدنى) وزير الثقافة. وقد أسفرا الاجتماع على اتفاق تام في وجهات النظر، حيث أكد جمال عبد الناصر للوفد الجزائري تأكيداً مطلقاً بأن الجمهورية العربية المتحدة متقدمة مع الحكومة المؤقتة الجزائرية في سبيل تحقيق الحرية والاستقلال ومتقدمة معها في خطتها التي تتبعها لتحقيق أمني الشعب الجزائري في كافحه. <sup>(35)</sup>

## 6- دور الحكومة المصرية في تعبئة الرأي العام العربي :

لعبت الحكومة المصرية دوراً في تعبئة الرأي العام المصري والعربي لصالح الثورة الجزائرية، مستغلة نفوذها وسمعتها التقديمية والقومية التي أصبحت تحضى بها في ضمير ووجدان الشعوب العربية والتي وجدت في الخطاب الناصري تعبراً عن طموحاتها وتطلعها الوحدوية. فقد نظمت أسبوعاً و أيام مهرجانية خاصة بالجزائر، الغرض منها التعبئة والتحسيس بأهمية الثورة الجزائرية في حركة التحرر العربي من جهة، وجمع التبرعات والمساعدات المادية لدعم الثورة من جهة أخرى. <sup>(32)</sup>

وكان تخصيص هذه الأيام والأسابيع في مصر بصفة خاصة والوطن العربي بصورة عامة بمثابة استفتاء عربي عالمي على عمق جذور الثورة الجزائرية وامتدادها إلى الأقاليم في البلاد العربية، ومن الصعب الإحاطة بكل هذه المواقف المشترفة، لكن يمكن القول: أن هذا الدعم، قد شكل رصيداً معنوياً، كان له الأثر الإيجابي في رفع معنويات الشعب الجزائري، وفي إرجاع المجتمع الدولي، والضغط عليه لاتخاذ موقف إلى جانب الثورة الجزائرية.

لقد كانت هذه المناسبات فرصة لقادة الحكومة المصرية لإبراز موقف الحكومة من الثورة الجزائرية والتعبير عنه، ففي العام الرابع للكفاح الجزائري بمناسبة أسبوع الجزائر الذي أقيم مصر، أذاع (حسين الشافعي) وزير الشؤون الاجتماعي ورئيس اللجنة العليا ل أسبوع الجزائر بياناً قال فيه: «إن هذه المرحلة التي انتقضت فيها العروبة وتحركت عواطف الإسلام، تشعر أن ما تعانيه الجزائر في معركة التحرر إنما هو استرسال للعدوان على مصر أو أي بلد عربي، ولن يحمي الأمة العربية من هذا العدوان سوى التضامن»<sup>(33)</sup> ثم قال: «إن البر في تقالييدنا العربية وفي عقيدتنا الإسلامية ذمة وأمانة، وكلنا نذكر كيف هبت الدنيا لكي تساندنا في بور سعيد، فإذا كنا اليوم نقوم بدورنا لنجددة إخواننا في الجزائر فإننا بذلك نرد مع المجموعة العربية بعض الدين لمجاهدي الجزائر إخواننا في الوطن والجهاد»<sup>(34)</sup> ثم أوضح «أن أسبوع الجزائر هو أسبوع التربية الشعبية في مجال القومية العربية، وأن الجزائر التي بدأت كفاحها منذ مائة وعشرين سنة ضد العدوان الوحشي، تنتظر منا أن ندفعها في جهادها ونحن اليوم نستقبل عيد الأضحى وسيجدد كل منا شعوراً بالسعادة، لذلك لبداً من مساعدة شعب الجزائر وإدخال المهاجرين الجزائريين»<sup>(35)</sup> ثم قال: «لقد جاء الإسلام فربط بين أتباعه وجعل المسلمين في توادهم وتراحمهم كالجسد الواحد إذا أصيّرت الجزائر سهرت عليها مصر وسهرت عليها كل العرب، حتى لا تذل الجزائر وهي جزء من الوطن العربي الإسلامي»<sup>(36)</sup>.

وفي ختام كلمة الشافعي أكد: «أن هناك صراع حول عروبةالجزائر في المغرب وهناك نزاع حول عروبة فلسطين في المشرق ومصر بينهما مكان القلب من هاذين

الجناحين تقوم فيها ثورة تؤمن بأنها في خدمة كل عربي من الشاطئ الأطلسي حتى الخليج العربي.»<sup>(37)</sup>

وفي العام الخامس للثورة الجزائرية وبمناسبة يوم الجزائر الذي حدد له الثلاثون من شهر مارس، أبرز (كمال الدين حسين) وزير التربية موقف الحكومة المصرية تجاه الثورة الجزائرية حين قال: «اليوم نذكر الجزائريين ويذكروا كل عربي وواجب علينا وعلى كل عربي أن يذكرها يوم...الجزائر ذلك القطر العربي الشقيق الذي يكافح لحريرته وكرامته وكيانه وقوميته منذ قرن وربع قرن، الجزائر التي كانت دولة ذات سيادة ومجد وحضارة في يوم من الأيام تحسب حسابها الدول الأوروبية وتخطب ودها الولايات المتحدة الأمريكية فإذا بفرنسا تسقط عليها منذ قرن وتسيرها مستعمرة لها وتستغل مواردها وتبدل ما يوسعها لتصبح جزءاً من الوطن الفرنسي، ولكن أحراز الجزائر لم يخضعوا للاستعمار الفرنسي، وحاربوا بكل ما يملكون لكي يحققوا لوطنهم السيادة والكرامة.»<sup>(38)</sup> ثم قال: «إن قوات فرنسا كلها تحارب اليوم في الجزائر بكل ما تملك من عتاد وقوة جيش من المجاهدين الجزائريين يؤازره شعب كامل سلاح الإيمان بالله على كل ما تملك فرنسا وحلفاء فرنسا من قوى العدوان والبغى.»<sup>(39)</sup> ثم أكد الوزير في ختام كلمته : «أن الجزائر العربية جزء من الوطن العربي الممتد من المحيط إلى الخليج، فهي قاعدة للعروبة، وتحريرها مع فلسطين يعيد للشعوب وحدتها.»<sup>(40)</sup>

وفي العام السابع للثورة الجزائرية أقيم مؤتمر<sup>(41)</sup> بقاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة ألقى فيه كمال الدين حسين وزير التربية كلمة أبرز فيها نضال الشعب الجزائري حيث قال: «اليوم تمضي ستة سنتات على بدء هذه المرحلة الأخيرة من كفاح الشعب العربي في الجزائر وثورته على الاستعمار الباغي وعلى السيطرة المستغلة.»<sup>(42)</sup> وأضاف: «أن الملايين من أبناء الجمهورية العربية المتحدة لتقف اليوم بتقدير وإجلال وأمل لكفاح الشعب الجزائري. وإن هذا الشعب قادر على أن يصنع لنفسه التاريخ الذي يريد، وأن يصنع لعدوه تاريخه كذلك، إن الثورة الجزائرية لا تدور رحاها في أرض الجزائر فقط، بل لقد اتسع مجالها حتى بلغ أرض فرنسا وبعد مرماها حتى مضرب معاقل الاستعمار في الحلف الأطلسي وأمتد صداها حتى تردد في كل المحافل الدولية.»<sup>(43)</sup>

وأكَدَ أن «معركة الجزائر هي معركة العرب جميعاً ولا بد أن يتحقق النصر لكل الشعب العربي».«<sup>(44)</sup>

وفي هذا المؤتمر ألقى الرئيس (جمال عبد الناصر، خطاباً جاء فيه: «إن هذا الاجتماع الذي يعقد اليوم هو تعبير عن مساندة الشعب الجزائري في معركته من أجل الاستقلال وهذه المساندة التي أعلننا باسم شعب الجمهورية العربية المتحدة لا تقف عند حد مساندة بكل ما تملك، ولا يمكن للمساندة أن تقتصر على الناحية المعنوية كما طالبت بها الدول الاستعمارية، لأن، معركة الجزائر هي معركة الشعب العربي في كل بلد من بلاده... إن ما يجري في الجزائر هو مخطط رسمه الاستعمار، للقضاء على القومية العربية، وليس هنا بالخطط الجديد ولكنه مخطط قديم الزمن».«<sup>(45)</sup> ثم قال : «نحمد الله الذي مكن شعب الجزائر من أن يصبر ويثابر ويقاتل ست سنوات بدون وهن، وأن يستمر في طريقة ليجاهده فرنسا وقواتها».«<sup>(46)</sup> ورداً عن أطماع فرنسا في الجزائر أكد عبد الناصر : «إن بترول الجزائر حق لأبناء الجزائر وليس بأي حال حقاً لفرنسا أو العالم الحر المزعوم الذي يساند فرنسا... إن دماء مليون من الجزائريين لا تقع فقط على عاتق فرنسا، بل على الدول التي تقدم لها المساعدة للقضاء على الشعب الجزائري، وبدون مساندة هذه الدول لا يمكن لفرنسا أن تستمر في حربها ضد الجزائر».«<sup>(47)</sup>

وفي ختام كلامه أكد عبد الناصر قائلاً: «إنا عاهدنا أنفسنا وعاهدنا الله أن نشتري الحياة بالموت حتى تبقى بلادنا حرة مستقبلة».«<sup>(48)</sup>

وكانت الأعمال الوحشية التي تمارسها سلطات فرنسا في الجزائر مثار تصريحات رجال الحكومة المصرية، فباعتزم فرنسا على تفجير قبلتها الذرية في الصحراء الجزائرية، ألقى (كمال الدين حسين) وزير التربية بياناً أكد فيه أن تفجير القبلة الذرية الفرنسية في الصحراء الجزائرية إرهاب موجه ضد الشعب الجزائري الذي يكافح من أجل حرية واستقلاله. أكد الوزير أن فرنسا بعملها هذا تريد أن تؤكد أنها مازالت الدولة القوية بعد أن ذمها الشعب الجزائري. وفي نهاية كلمته طالب بالوقوف أمام هذه المحاولة الفرنسية وتعبيء كل القوى الشعبية والحكومية في الداخل والخارج على مستوى كل المنظمات.«<sup>(49)</sup>

### ثالثاً: ال موقف الشعبي المصري من الثورة الجزائرية

لم يقتصر الدعم العربي للثورة الجزائرية على المواقف الحكومية المساندة لهذه الثورة، بل تجاوز ذلك إلى مواقف الشعبية التي عبرت عن مساندتها وتأكيدها بهذه الثورة، من منطلق أن الثورة الجزائرية كانت تعكس في أهدافها أحالم وأمال هذه الشعوب، ذلك أن نكسة 1948، وما أحدثته من شرخ في الأمة العربية دفع بهذه الشعوب إلى التطلع لمن يعيد لها مجدها وعزتها فوجدتتها في الثورة الجزائرية ومن هنا كان التأييد والمساندة لهذه الثورة، ولم تختلف المواقف الشعبية على مستوى الوطن العربي في تأييدها لهذه الثورة.

ويقصد بالموقف الشعبي تلك الهيئات السياسية والتشريعية والدينية والاتحادات التعليمية والقضائية والنسائية والطلابية والنقابية وغيرها من التجمعات الجماهيرية.

#### 1- الهيئات السياسية والتشريعية:

وهي تلك التجمعات أو التنظيمات التي كان لها دور سياسي في البلاد مثل الإتحاد القومي ومجلس الأمة، وقد عبرت هذه الهيئات السياسية المصرية عن موقفها المؤيد والمساند للثورة الجزائرية مدفوعة بشعور قومي وانتفاء كلي للوطن العربي، فقد وجدت هذه الهيئات في تطورات الثورة الجزائرية فرصة للتعبير عن موقفها، فبمناسبة يوم الجزائر عام 1958 م، عقد أعضاء الإتحاد القومي اجتماعاً عاماً ناقشوا فيه تطور الكفاح الجزائري وما يتطلبه هذا الكفاح من تأييد ومساندة، حيث تحدث ممثل الإتحاد القومي (فؤاد جلال) فأبرز مغزى الاحتفال بيوم الجزائر مؤكداً أن الجزائريين ليسوا في حاجة إلى رجال يقدر ماهم في حاجة إلى المعونة المادية لتطوير الحرب وإثبات صمودهم.<sup>(1)</sup>

وأثناء المظاهرات التي أقيمت في القاهرة عام 1960 لمساندة الشعب الجزائري في كفاحه، نظم الإتحاد القومي مؤتمراً شعرياً حضرته شخصيات حكومية وممثل الحكومة المؤقتة الجزائرية (أحمد توفيق المدني) الذي ألقى كلمة شكر فيها الشعب المصري على مساندته للثورة الجزائرية وذكر أن المعركة واحدة وأن المصير واحد، لهذا لابد من المساندة والمؤازرة في هذه المعركة وأن الاستعمار يهدف إلى

استعمار كل الأقطار العربية وليس هناك من حل سوى أن يعيش الشعب العربي في استقلال أو استعباد كامل<sup>(2)</sup>، وفي نهاية المؤتمر اصدر المؤتمرون بياناً أعلنوا فيه تأييدهم الكامل للكفاح الجزائري ومساندتهم المطلقة للشعب الجزائري في حربه.<sup>(3)</sup>

وبنفس المناسبة أذاع ( كامل الدين حسين) المشرف العام على الإتحاد القومي بياناً ذكر فيه: «أننا نمثل الرأي العام التواق للحرية والاستقلال وكلمتنا أعلنها جمال عبد الناصر في رسالة له لفرحات عباس والتي أكد فيها مساندة الجمهورية العربية المتحدة للثورة الجزائرية حتى يحقق الشعب الجزائري حريته واستقلاله.»<sup>(4)</sup>

وكانت القضية الجزائرية محل نقاش في جلسات مجلس الأمة، وعرضت للمناقشة عدة مرات، وفي عام 1960 م وعلى أثر المظاهرات التي أقيمت في ميدان الجزائرية تعبيراً عن رفض الشعب الجزائري للأسباب الاستعمارية الفرنسية، عقد أعضاء لجنة الشؤون العربية التابعة لمجلس الأمة اجتماعاً ناقشوا فيه الوضع في الجزائر، وأصدروا عدة قرارات تمثلت في مطالبة الدول العربية بقطع علاقاتها مع فرنسا وتأمين ممتلكاتها وتعزيز الإعانت العربية للثورة الجزائرية وإرسال وفد برلماني إلى مختلف الأقطار العربية لحثها على تطبيق هذه القرارات بسرعة<sup>(5)</sup>، وفي جلسة ثانية وافق المجلس على مناقشة قضية الجزائر حيث قضية الجزائر تكلم العضو ( زكريا لطفي جمعة) موضحاً ما يعانيه الشعب الجزائري من ظلم واضطهاد ن حيث ذكر: «أن الجيش الفرنسي في الجزائر يقوم بمذابح واسعة ونحن نطالب دول المجموعة الأفرو ل Asiatic بـأن تتقدم بطلب إلى الأمم المتحدة للقيام بحماية الجزائريين، وأن الوقت قد حان لكي تجتمع الجامعة العربية لمساعدة الشعب الجزائري»<sup>(6)</sup>، وتساءل العضو ( عبد الرؤوف أبو طوق) عن موقف الجامعة العربية من الثورة الجزائرية، وطالب بإرسال متطوعين من الدول العربية لمساعدة الجزائريين في كفاحهم.<sup>(7)</sup>

## 2- التنظيمات غير السياسية :

ويقصد بهذه التنظيمات الاتحادية النسائية ونقابة المعلمين ونقابة المعلمين ونقابة المحامين ونقابة العمال والمجالس الجامعية والاتحادات الطلابية الخ...

ولقد وقفت هذه التنظيمات المصرية بكل أنواعها إلى جانب الثورة الجزائرية ولم تخف موقفها المؤيد والمساندة للثورة الجزائرية مدفوعة بشعور قومي واضح وإحساس بانتهاء كل للوطن العربي، وقد كان لتطورات الثورة الجزائرية صدى واسعاً لدى تلك التنظيمات، فتجاوיבت مع أحدها تجاوباً فعالاً وواضحاً وراحت تساندها وتؤيدها بكل ما تملك، وقد كان لحادث اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين (وهو مثال واحد نورده كنموذج) لردود فعل هذه التنظيمات، فور الإعلان عن النباء أعلنت جميع الهيئات والتنظيمات استنكارها لهذا العمل، فقد أرسلت الهيئة التأسيسية للاتحاد النسائي بطريقتين إلى كل من حكومة فرنسا والسفير الفرنسي بالقاهرة احتجاجاً على اعتقال زعماء الجزائريين المصريين المؤيد لكافح الشعب الجزائري ومساندته في نضاله ضد فرنسا،<sup>(9)</sup> أما نقابة المحامين فقد أصدرت بياناً أدانت فيه العمل الفرنسي واعتبرته مخل للقواعد القانونية والدولية والقيم الأخلاقية ومبادئ الحرية الشخصية، وطالبت النقابة من الأمة العربية في أن تضاعف جهودها لتحرير الوطن العربي تحريراً كاملاً، وأرسلت برقيات احتجاج إلى كل من نقابات المحامين في العالم ومؤسسة المحامين الدولية بنيويورك ورابطة الحقوقين ببروكسل.<sup>(10)</sup>

وأصدرت نقابة عمال الأتوبيسات من جهتها بياناً دعت فيه جميع العمال بالتوقف عن العمل لمدة ساعات تعبيراً عن مساندتها وتأييدها للشعب الجزائري في كفاحه،<sup>(11)</sup> وبهذه المناسبة كذلك أصدر المجلس الأعلى والمطالبة بالإفراج عنهم،<sup>(8)</sup> وعقدت نقابة المعلمين اجتماعاً أصدرت فيه بياناً تبرز فيه موقف المعلمين.

للجامعات المصرية بياناً استنكر فيه عملية اختطاف زعماء الجزائر الخمسة وقد جاء في البيان: «أن الجامعات المصرية تؤازر العالم العربي في نضاله ضد الاستعمار وتشارك الشعوب العربية في غضبها على ما أزله المستعمر الفرنسي بالجزائريين الآحرار من غدر لا يتفق مع المبادئ الإنسانية»، وإنرباً عن مشاركة الجامعات المصرية للأمة العربية ستعطل الدراسة بكليات الجامعة ومعاهدها لمدة يوم واحد،<sup>(12)</sup> كما قرر اتحاد العلوم السياسية اتخاذ قرار جماعي بالاحتجاج على اعتقال زعماء الجزائر، حيث قام بإرسال برقيات احتجاج إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية ولجنة

حقوق الإنسان والهيئات القانونية والسياسية والعلمية الدولية، وأعلن عن كامل تأييده للحركات الاستقلالية في شمال إفريقيا.<sup>(13)</sup>

وساهمت الاتحادات الطلابية المصرية في مساندة القضية الجزائرية، وعبر الطلاب عن ذلك بشتى الوسائل والطرق كإرسال برقيات التأييد والاحتجاج، والخروج في مظاهرات عامة عبر شوارع القاهرة والأقاليم المصرية، فيمناسبة حكم الإعدام على المجاهدة الجزائرية «جميلة بوحيرد»<sup>(14)</sup> عام 1958م من طرف السلطات الفرنسية، بعث أكثر من ثلاثة ألف طالب من كلية التجارة بجامعة القاهرة وجامعة الأزهر ببرقيات إلى كل من السكرتير العام للأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان واتحاد الطلبة العالمي واتحاد الطلبة الفرنسي ينادونهم بالتدخل لإنقاذ حياة المجاهدة الجزائرية.<sup>(15)</sup>

### 3- الهيئات الدينية :

وقفت كل الهيئات الدينية الإسلامية المصرية إلى جانب الثورة الجزائرية وساندتها، فقد تابع علماء الدين الإسلامي تطورات هذه الثورة، حيث اتخذ هؤلاء العلماء طرقاً وأساليب متنوعة في بث الوعي لدى الجماهير المصرية، وقد كان استغلال المناسبات الدينية والوطنية وغيرها من المناسبات فرصة لهؤلاء العلماء للحديث عن الكفاح الجزائري وتطوراته.

وكان لحادث اختطاف طائرة زعماء الجزائر أثره في نفوس علماء الدين، حيث عقد مجلس الأزهر اجتماعاً ناقش فيه الممارسات الفرنسية ضد الشعب الجزائري<sup>(16)</sup>، وأصدر بياناً استنكر فيه ما تقوم به فرنسا في الجزائر من أعمال وحشية وتصرفات وقتل وغدر ضد الشعب الجزائري، ونبه المجلس حكومة فرنسا للعدول عن سياستها الاستعمارية التي تتنافي مع آمال وأهداف الشعب الجزائري في تقرير مصيره واسترجاع حريته واستقلاله،<sup>(17)</sup> وختم المجلس بيانه بأن فرنسا لا يمكن أن تكسب صدقة الشعب الجزائري ولا تتぬج بموارده إلا إذا تركت هذا الشعب يقرر مصيره ويعلن استقلاله.<sup>(18)</sup>

وفي العام الرابع للثورة الجزائرية وب المناسبة الاحتفال بيوم الجزائر، أذاع شيخ الأزهر (عبد الرحمن تاج) نداءً موجهاً إلى جميع المسلمين وحكوماتهم طالبهم فيه بموازنة

الشعب الجزائري في كفاحه ونضاله، كما ألح على جميع المسلمين بتقديم تبرعاتهم إلى المجاهدين الجزائريين لتدعمهم كفاحهم. حتى يحققوا النصر والإستقلال.<sup>(19)</sup>

واحتفالاً بالذكرى السادسة للثورة الجزائرية، وجه شيخ الأزهر نداء إلى جميع سكان العالم، ندد فيه بالجرائم الإستعمارية التي تمارسها فرنسا في الجزائر ونادي فيه بالوقوف إلى جانب الشعب الجزائري في كفاحه ضد الإستعمار.<sup>(20)</sup>

وأقيمت صلاة الغائب بمسجد مدينة البعوث الإسلامية ترحمًا على أرواح شهداء الجزائر، اشترك فيها علماء الأزهر وطلبه وممثلو بعض الدول الإسلامية.<sup>(21)</sup>

وأثناء المظاهرات التي قام بها الشعب الجزائري وعمت معظم المدن الجزائرية عام 1960 م، أذاع شيخ الأزهر نداء إلى العالم، طالب فيه الرأي العام الدولي بالتدخل للمحافظة على حقوق الإنسان في الجزائر وأدى ممثلو الأقطار الإسلامية صلاة الغائب في الجامع الأزهر ترحمًا على أرواح شهداء الجزائر، وألقيت الخطب في المساجد للت بشير بوحشية الإستعمار الفرنسي بالجزائر.<sup>(22)</sup>

وعندما أُعلن عن استقلال الجزائر عام 1952 وأطلقت فرنسا سراح الزعماء الخمسة، أرسل شيخ الأزهر (محمود شلتوت) لهم برقة جاء فيها : «مع مطلع النصر الذي كلّ به الله كفاح الشعب الجزائري، وفي غمرة الفرحة بالأحرار على صعيد مصر التي وهبت نفسها للعروبة والإسلام، أبعث إلى أعز أبناء الإسلام وأبطال الحرية والسلام، قادة الجزائر المناضلة بأصدق التحية وأبر الدعوات، ضارعا إلى الله عز وجل بجميع قلوب المسلمين على الحق والخير، وأن ينفع الإسلام بإيمان الأحرار وبرفع شأن المسلمين بكفاح المجاهدين».«<sup>(23)</sup>

#### 4- الإضرابات والمظاهرات والتبرعات :

والمقصود بهذه الإضرابات والمظاهرات الأساليب الاحتجاجية التي كانت تتخذها كافة فئات الشعب المصري للتعبير عن رفضها لما تمارسه فرنسا ضد الشعب الجزائري من ظلم وتعسف، وقد عبرت الفئات الشعبية المصرية عن ذلك بعقد اجتماعات كبيرة في النوادي والقاعات والساحات والميادين العامة بالقاهرة ومعظم المدن المصرية،

أُلقيت فيها الخطب والكلمات الحماسية التي وصفت سياسة فرنسا تجاه الشعب الجزائري بالوحشية والجنون، وكان يعقب هذه الاجتماعات مظاهرات شعبية صاخبة تصاحبها شعارات تطالب بسقوط الاستعمار الفرنسي واستقلال الجزائر.<sup>(24)</sup>

وقد بدا هذا اللون من الاهتمام الشعبي في مصر يظهر منذ العام الأول لأندلاع الثورة الجزائرية، وأستمر حتى الإستقلال عام 1962 م، وقد استنكر الشعب المصري المجازر البشرية التي كان يقوم بها المستعمر الفرنسي في الجزائر، وكان تجاوبه مع تطورات الثورة الجزائرية مستمراً ومتواصلاً.

وعلى أثر اختطاف طائرة الزعماء الخمسة عام 1956 قامت مظاهرات شعبية في مصر احتجاجاً واستنكاراً لهذا العمل الغاشم وأعلن الإضراب لمدة أربع وعشرين ساعة.<sup>(25)</sup> وألقيت المحاضرات في المساجد والكنائس، وكذلك المدارس والجامعات لشرح قضية الجهاد والبحث على تقديم المساعدة للشعب الجزائري.<sup>(26)</sup>

وبمناسبة الإضراب الذي قام به الشعب الجزائري لمدة أسبوع تعزيزاً لوفد جبهة التحرير الوطني الذي كان يتبع تطورات القضية الجزائرية، وإشعاراً للوفود العربية في هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية أثناء مناقشتها عام 1957 م، قام الشعب المصري بمشاركة الشعب المصري بمشاركة الشعب الجزائري في إضرابه هذا، حيث أغلقت جميع المصالح الحكومية والشركات والمؤسسات والمحلات التجارية وتوقفت كل القطارات والسيارات وسائر المواصلات في كل المحافظات والأقاليم المصرية لمدة يوم، كما خصصت الحصة الأولى بالمدارس الأولية والمتوسطة والثانوية والجامعات لشرح قضية الجزائر للطلاب.<sup>(28)</sup>

وبحلول 30 مارس الذي حددته مؤتمر القاهرة عام 1956 م<sup>(27)</sup>، يوم تضامن مع الشعب الجزائري في آسيا وأفريقيا، وذلك بإقامة الاجتماعات وجمع المساعدات المادية لدعم كفاحه المسلح<sup>(28)</sup>، استعد الشعب المصري في ذلك اليوم للتعبير عن تضامنه ومساندته للشعب الجزائري فتوقف العمل تماماً في كل المؤسسات والإدارات الحكومية وتوقفت حركة المواصلات في الداخل والخارج كما توقف الإتصال بالعالم الخارجي عدا قسم الاتصالات حرضاً على أرواح المسافرين.<sup>(30)</sup>

وسار حشد كبير من محبي الفنون الجميلة من حدائق الإبتكار وهم يحملون لوحاتهم المعبرة عن جهاد الجزائر، واتجهوا إلى مقر رئاسة الجمهورية، ثم إلى ميدان رمسيس لإقامة معرض الجزائر في فناء محطة القاهرة.<sup>(31)</sup>

وقد عبر الشعب المصري عن استنكاره واحتاججه عن الممارسات الفرنسية في الجزائر والتي لا تتماشى مع آمال الشعب الجزائري الرامية إلى الاستقلال والحرية.

في اعتزام فرنسا على تفجير قببها الذرية في الصحراء الجزائرية ظاهر أكثر من مائة ألف مواطن عربي في القاهرة من مختلف شعوب إفريقيا وأسيا، وتجمع المتظاهرون في ميدان الجمهورية بالقاهرة وهم يحملونلافتات وبهتقوں بحياة الجزائر مطالبين بوقف التجارب الذرية في الصحراء الجزائرية، وكان على رأس المتظاهرين مندوبي الدول الآسيوية والأفريقية وأعضاء السكارتيرية الدائمة لمؤتمر التضامن الآسيوي الأفريقي وجموع هائلة من طلبة الجامعات المصرية وإتحاد العمال والنقابات وجمعيات الكشافة والشبان المسلمين والمسحيين<sup>(32)</sup> وفي نهاية المظاهرات اجتمع المتظاهرون بمبنى مجلس الأمة حيث أقيم حفل شعبي افتتحه يوسف السباعي بكلمة ذكر فيها جموع الحاضرين بممارسات الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وأبرز ما تهدف إليه السياسة الفرنسية في الجزائر وما يتعرض له الشعب الجزائري من إبادة وقمع.<sup>(33)</sup>

وبمناسبة حلول العام السادس للثورة الجزائرية ولمساندة الشعب الجزائري في كفاحه، نظمت في معظم الدول العربية مظاهرات عامة تعبرًا عن المساندة الشعبية العربية للثورة الجزائرية، وقد تخلل هذه المظاهرات مهرجانات ومسيرات شعبية عبر شوارع وأقاليم الوطن العربي، وقد شارك الشعب المصري في هذه المظاهرات، حيث اجتمع أكثر من نصف مليون مواطن مصرى في مؤتمر شعبي بالقاهرة منددين بأعمال فرنسا الوحشية ومطالبين من الهيئات الدولية بالوقوف إلى جانب الشعب الجزائري.<sup>(34)</sup>

وقد عمت هذه المظاهرات كل الأقاليم المصرية، حيث عقد في ستاد الأسكندرية مهرجان شعبي مماثل استنكر فيه المتظاهرون فضائح الاستعمار وأشترك في هذا التجمع أساتذة وطلبة كليات الجامعة والمعاهد والمدارس وشباب الفتاة، وبعد إلقاء

الكلمات المستنكرة للممارسات الاستعمارية الفرنسية، خرج المتظاهرون يطوفون شوارع الأسكندرية وهم يهتفون بسقوط فرنسا.<sup>(35)</sup>

ولم يكتف الشعب المصري بالتأييد والمساندة، بل أن الكثير من الرجال طلبوا التطوع إلى جانب المجاهدين الجزائريين لمساندتهم في كفاحهم.<sup>(36)</sup>

لم يقتصر الدعم المصري الشعبي والحكومي على تنظيم المظاهرات والمسيرات والإستكبار الشديد لما كانت تمارسه فرنسا من وحشية وإبادة تجاه الشعب الجزائري، بل تجاوز ذلك إلى الدعم المادي من أجل مساعدة الثوار الجزائريين وتدعمهم، وهذا ما نلمسه من خلال التبرعات المالية التي شملت جميع الفئات والمنظمات والهيئات، فبمناسبة حادث اختطاف الطائرة، قام عمال وموظفو مديرية التحرير بجمع مبلغ من المال وتقديمه إلى أعضاء الوفد الجزائري.<sup>(37)</sup> وبينما المناسبة قامت صحفة الجمهورية بجمع مبلغ مماثل لمساعدة الثوار الجزائريين في كفاحهم.<sup>(38)</sup>

وبمناسبة العام الرابع للثورة الجزائرية، قامت اللجنة الفرعية لمعونة الجزائر في القاهرة بتنظيم حملة لجمع التبرعات للشعب الجزائري، اشترك فيها الشباب والجوانة وعمال وزارة التربية وفتيات الكشافة والشباب، مرت الحملة على الوزارات والمصالح الحكومية علاوة على أحياء الأزهر والموسيكي والأزبكية ومعظم شوارع القاهرة.<sup>(39)</sup>

وبمناسبة أسبوع الجزائر الذي أقيم بمصر عام 1956 قامت لجنة جمع التبرعات بجمع المساعدات من الشركات والمحلات وشاركتها في ذلك الفنانون بإقامة الحفلات، التي خصص دخلها لمعونة الجزائر، كما جند الشباب المثقف من الطلبة والطلاب في الجامعات المصرية والمعاهد العالية أنفسهم لجمع التبرعات لمساعدة الشعب الجزائري.<sup>(40)</sup> ونزل جمع من الفنانين إلى الشارع وطافوا معظم شوارع القاهرة من أجل نفس الغرض.<sup>(41)</sup>

وبهذه المناسبة حدث (فؤاد جلال) ممثل الإتحاد القومي ومجلس الأمة الشعب المصري بكلمة ذكره فيها بكافح الشعب الجزائري وجehadه فذكر أن الجزائريين ليسوا في حاجة إلى رجال فعندهم الرجولة الكافية التي تقاوم فرنسا منذ أربع سنوات، بل

هم في حاجة إلى المعونة المادية التي تدعم كفاحهم، ويجب علينا أن نقاسمهم لقمنا ولمبسنا، فالجزائريون يدافعون عن إقليم مصر وعن كل إقليم عربي، وأن المعركة ليست بين الجزائر وفرنسا ولكنها تكاد تكون بين فرنسا والجمهورية العربية المتحدة.<sup>(42)</sup>

ولم يقتصر جمع التبرعات على الجانب الشعبي فقط، بل تجاوز ذلك إلى النقابات والهيئات والمنظمات مثل نقابة الأطباء بالقاهرة ونقابة النقل بالإسكندرية وإدارة صحيفة الأهرام،<sup>(43)</sup> والمؤتمر الإسلامي والشركات العامة وإدارة قناة السويس وعمالها ونقابة المهن الهندسية،<sup>(44)</sup> والوزراء وموظفي الحكومة<sup>(45)</sup> وقد شكلت هذه التبرعات وفي مجملها دعماً مادياً للثوار الجزائريين.

ويظهر مما تقدم أن الشعب المصري بكل تنظيماته وهيئاته عبر عن موقفه من الثورة الجزائرية، وكان تأييده لهذه الثورة منبثقاً عن عاطفة صادقة وشعور قومي واضح، لأن الضغط الاستعماري في المشرق والمغرب العربي جعل الشعوب المستعمرة والمحررة حديثاً تلتجم وتوحد صفوفها، وقد كانت نظرة الشعب المصري إلى كفاح الشعب الجزائري نظرة ود وإعجاب نتيجة لما تحمله الشعب الجزائري في كفاحه طيلة سبع سنوات ونصف وتخليداً لهذه الثورة ومجاهديها، أطلق اسم الجزائر وبعض المجاهدين على أحياء وشوارع مصرية عديدة مثل: قرية الجزائر وشارع الجزائر وشارع جميلة بوحيرد ومؤسسات غير رسمية كثيرة باسماء الجزائر.

هذه التبرعات الوعظيمة التي أطلقها الشعب المصري على الثورة الجزائرية، اختراف صحف العالم العربي والغربي، وخصوصاً في الصحف الفرنسية، حيث أشارت إلى أن ملايين الدولارات التي جمعها الشعب المصري من أجل إنجاح ثورة الجزائر، هي ملائمة لإنفاقها على إنشاء مدن جديدة في إفريقيا، وأن الشعب المصري ينفق على إنشاء مدن جديدة في إفريقيا ما يزيد على 500 مليون فرنك فرنسي، بينما ينفق على إنشاء مدن جديدة في إفريقيا ما يزيد على 100 مليون فرنك فرنسي، وهو ما يعادل 100 مليون دولار أمريكي، HABIB MOHAMED، المصدر السابق، ص 189.

## صادر الفصل الخامس

### هوامش المبحث الأول :

1- عبد الله عبد الرزاق، مصر والثورة الجزائرية، بحث مقدم لندوة مصر وعالم البحر الأبيض المتوسط، القاهرة 198، ص 5.

2- أحمد بن بلال من مواليد عام 1918 بمدينة معنية بالغرب الجزائري، التحق بحزب الشعب الجزائري بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح عام 1949 رئيساً للمنظمة الخاصة، حكم عليه بعشرين سنة سجناً لكنه استطاع الهروب عام 1952 م وجاء إلى القاهرة، ويعتبر من ضمن قواد جبهة التحرير الوطني تعرض لمحاولات اغتيال عديدة، أُلقي القبض عليه عام 1956 م

ضمن الزعماء الخمسة وأودع السجن في فرنسا، عين نائب الرئيس في الحكومة المؤقتة الأولى، أصبح أول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة عام 1962، أطاح به هواري بومدين في 19 يونيو 1965.

HARBI MOHAMED, LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE -3  
P. 191

محمد خضر من مواليد بسكرة، ناضل في حزب الشعب الجزائري ترشح في انتخابات 1946 م للمجلس الوطني لحركة انتصار الحريات الديمocratique، ثم انتقل إلى القاهرة عام 1951 م، وأصبح من مسirي الكفاح الجزائري في الخارج إلى يوم اختطاف الطائرة عام 1956 م، انتخب عضواً في المجلس الوطني للثورة عام 1956 م، ثم وزيراً في الحكومة المؤقتة الأولى

أنظر : جريدة المجاهد 19 سبتمبر 1958 م طبعة خاصة، ص 3.

4- محمد يزيد : ولد في البليدة بالقرب من العاصمة الجزائر، واصل دراستهم العليا في باريس، رشح لانتخابات 1948 م للمجلس الجزائري، صدر عليه الحكم بالإبعاد عن

باريس لمدة عشر سنوات ورغم ذلك بقي بها سرا، أصبح رئيسا لرابطة انتصار الحريات بفرنسا، أصبح عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمocrاطية، مثل الثورة في الخارج، ثم مثل الجبهة في هيئة الأمم المتحدة، وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة، تقلد عدة مناصب بعد الاستقلال، يشغل حاليا منصب رئيس مجلس الصداقة والتضامن مع الشعوب، وأستاذ بالمعهد العالي للدراسات الإستراتيجية بالجزائر.

انظر : جريدة المجاهد، المصدر السابق

5- حسين الأحول : من مواليد سكيكدة بالشرق الجزائري، من رواد حزب الشعب وسكرتير عام له حتى عام 1951م، التحق بالقاهرة قبل اندلاع الثورة عام 1954 وبقي عضوا بالوفد الخارجي الجزائري بالقاهرة حتى عام 1956.

انظر HARBI MOHAMED, المصدر السابق، ص 187.

6- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص 18.

7- محمد بوضياف : من مواليد المسيلة بالشرق الجزائري في 3 يونيو 1919، ع ضر في حزب الشعب، ثم مسؤول في المنظمة الخاصة بناحية قسنطينة، يعتبر من أوائل مؤسسي «جبهة التحرير الوطني» إنظم إلى الثورة منذ اندلاعها، اختطف ضمن الزعماء الخمسة عام 1956 م، عضو في المجلس الوطني للثورة من 1956 حتى 1962، وزير دولة في الحكومة المؤقتة الأولى، نائب للرئيس في الحكومة المؤقتة الثانية، أعزل السياسة بعد الاستقلال.

انظر HARBI MOHAMED, المصدر السابق، ص 189.

نفس المصدر، ص 94.

8- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 91.

9- روبيير ميرل، مذكرات احمد بن بلا، المصدر، ص 94

- 10- نفس المصدر، ص 94.
- 11- روبيير ميرل: مذكرات أحمد بن بلا، المسر السابق، ص 94.
- 11- نفس المصدر، ص 94.
- 12- نفس المصدر، ص 95.
- 13- نفس المصدر، ص 95.
- 14- فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط 1، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984، ص 21.
- 15- نفس المصدر، ص 21.
- 16- نفس المصدر، ص 25.
- 17- نفس المصدر، ص 26.
- 18- نفس المصدر، ص 41.
- 19- أحمد محساس، التحول النوعي للحركة الراديكالية الناجحة، اللجنة الثورة للوحدة والعمل، المصدر السابق، ص 31.
- 20- مقابلة شخصية مع لطفي الخولي، تمت في 7 ديسمبر 1985، بمقر صحيفة الأهرام بالقاهرة.
- 21- نفس المصدر.
- 22- مقابلة شخصية مع كمال الدين حسين، تمت في 24 يوليو 1985، بالاسكندرية.
- 23- نفس المصدر.
- 24- مقابلة شخصية مع محمود رياض، تمت في 11 يوليو 1985، بالاسكندرية.

- 25- مصطفة طلاس، بسام العسل، المصدر السابق، ص 139-140.
- 26- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 57.
- 27- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 57.
- 28- نفس المصدر، ص 58.
- 29- نفس المصدر، ص 58.
- 30- نفس المصدر، ص 59.
- 31- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 59.
- 32- نفس المصدر، ص 59.
- 33- مصطفى طلاس، بسام العسل، المصدر السابق، ص 143.
- 34- فتحي الديب، المصدر نفسه، ص 21.
- 35- نفس المصدر، ص 62.
- 36- نفس المصدر، ص 62 و 63.
- 37- نفس المصدر، ص 64.
- 38- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 65.
- 39- بوالطمين جودي الأخضر، المصدر السابق، ص 35.
- 40- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 82.
- 41- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 83.
- 42- تبين فيما بعد أن اليخت (دينا) هو اليخت الذي كانت تملكه الملكة السابقة

- (دينا عبدالحميد) زوجة الملك حسين، ملك الأردن، وان حسين خيري قد استأجره منها نظير مبلغ مالي شهري دون أن يطلعها على سبب الرحلة مدعيا أنها رحلة ترفيهية لبعض الأثرياء العرب، انظر: مصطفى طلاس، بسام العسلي، المصدر السابق، ص 146.
- 43- بورخوبة محمد، هو العقيد هواري يومدين الذي أطاح بأحمد بن بلا عام 1965م وتولى رئاسة الجمهورية الجزائرية حتى وفاته عام 1978م.
- 44- فتحي الدibe، المصدر السابق، ص 86.
- 45- جاون جليسبي، المصدر السابق، ص 148.
- 46- نفس المصدر، ص 118.
- 47- صحيفة الأخبار، الأحد 1 أكتوبر 1955، العدد 1016، السنة الرابعة، ص 2.
- 48- صحيفة الأخبار، الأحد 1 أكتوبر 1955، العدد 1016، السنة الرابعة، ص 2.
- 49- فتحي الدibe، المصدر السابق، ص 125.
- 50- مصطفى طلاس، بسام العسلي، المصدر السابق، ص 139.
- 51- فتحي الدibe، المصدر السابق، ص 166.
- 52- فتحي الدين، المصدر السابق، ص 167.
- 53- نفس المصدر، ص 168.
- 54- نفس المصدر، ص 202.
- 55- فتحي الدين، المصدر السابق، ص 203.
- 56- نفس المصدر، ص 203.
- 57- نفس المصدر، ص 206.
- 58- نفس المصدر، ص 206.

- 59- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 207.
- 60- نفس المصدر، ص 207.
- 61- فتحي الديب، مستند رقم 11 من كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، ص 66.
- 62- مصطفة طلاس، بسام العسل، المرجع السابق، ص 153.
- 63- أحمد توفيق المدنى، حياة كفاح، ج 3 ص 222.
- 64- نفس المصدر، ص 225.

JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE DEBAT -65  
PARLEMENTAIRE ASSEMBLEE NATIONALE, ANNEE 25/09/1956 N°143

- 66- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 330، 331.
- 67- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 331.
- 68- نفس المصدر، ص 333.
- 69- نفس المصدر، ص 353.
- 70- نفس المصدر، ص 353.
- 71- نفس المصدر، ص 353.
- 72- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 2.
- 73- هو الخط الذي أقامه الفرنسيون بين الجزائر وتونس عام 1954م في محاولة لتخنق الثورة الجزائرية، وهو خط مكهرب ممتد على طول 150 كيلومترا. وسمى بخط «موريس» نسبة إلى وزير الدفاع الفرنسي آنذاك موريس. أنظر: جلابدة المجاهد 25 فبراير 1959، عدد 37، ص 5.

- 74- أنتوني ناتنج، ناصر، ترجمة : شاكر ابراهيم سعيد، ط1، مكتبة بولى القاهرة 1954، ص 258.
- 75- نفس المصدر، ص 410.
- 76- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 442.
- 77- نفس المصدر، ص 493.
- 78- محمد فائق، عبد الناصر والثورة الإفريقية، دار المستقبل العربي ط 2، القاهرى 1954، ص 37.
- 79- COLLET ET JEANSON FRACAAIS .145، المصدر السابق، ص 145.
- 80- مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولوية، دخلا وخارج عن غزة نوفمبر 1984، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة الجزائر، 1984، ص 102 115.
- 81- صحيفة الأهرام، 7 نوفمبر 1954م، العدد 24819، السنة 80 ص 8.
- 82- ترجمة عكاشه مذكراتي في السياسية والثقافة، ج 1، مكتبة مدبولي، القاهرة 1954، ص 201.
- 83- ترجمة عكاشه، المصدر السابق، ص 208.
- 84- مولود قاسم نايت بلقاسم، المصدر السابق، ص 200 و 201.
- JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE DEBAT -85  
PARLEMENTAIRE ASSEMBLEE NATIONALE, ANNEE 17/02/1956 N°13
- 86- صحيفة الأهرام، 20 نوفمبر 1954م، العدد 24832، السنة 80 ص 01.
- 87- صحيفة الأهرام، 20 نوفمبر 1954م، العدد 24832، السنة 80 ص 01.
- 88- صحيفة أخبار اليوم 1 نوفمبر 1954، العدد 5225، السنة 10، ص 2.

.89- نفس المصدر، 2.

JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE DEBAT .-90  
PARLEMENTAIRE ASSEMBLEE NATIONALES, ANNEE 17/02/1956 N°13

.742- نفس المصدر، ص

JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE DEBAT -92  
PARLEMENTAIRE ASSEMBLEE NATIONALE, ANNEE 17/02/1956 N°13

93- كانت تهدف هذه الإصلاحات إلى تخصيص اعتمادات مالية لمساعدة الفلاحين وخلق مشاريع كبيرة للعمل لتوظيف العاملة العاطلة وتعبيد الطرق وإنشاء مراكز للتكوين المهني والعمل على خلق صناعات مختلفة والمساهمة في تطوريها أنظر:  
يحيى بوعرizin، ثورة الجزائر، ص 415

JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE DEBAT -94  
PARLEMENTAIRE ASSEMBLEE NATIONALE, ANNEE 09/03/1956 N°25

JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE DEBAT -95  
PARLEMENTAIRE ASSEMBLEE NATIONALE, ANNEE 06/03/1956 N°22

96- خطاب عبد الناصر في الجمعية العام للأمم المتحدة، الدورة الخامسة عشرة،  
أنظر : جريدة المجاهد، الإثنين 13 أكتوبر 1960، عدد 78 ص 2.

97- محمد حسين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ط 1، مركز الأهرام  
للترجمة والنشر، القاهرة 1986، ص 421.

.422- محمد حسين هيكل، المصدر السابق، ص 422

99- مقابلة مع محمود رياض بالإسكندرية يوم 11 يوليو 1987، وذكر لي محمود  
رياض أن هذا الكلام سمعه عام 1959 من دييجول شخصيا، أنظر كذلك :  
زورت عكاشه، المصدر السابق، ص 200.

- 100- محمود فوزي، حرب السويس 1952، ترجمة : مختار الجمال، ط.1، دار الشروق القاهرة، 1987، ص .71
- 101- زورت عكاشه، المصدر السابق، ص 201
- 102- هي السفينة التي احتجزها الفرنسيون في ناحية وهران بالجزائر في 11 أكتوبر الإسكندرية، وكان جزء من الأسلحة من مصر والجزء الآخر اشتراه الوفد الجزائري من الخارج. أنظر: أحمد توفيق المدنى، المصدر السابق، ص 222.
- 103- صلاح العقاد، المغرب العربي، ص 449
- 104- عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، مصر وحركات التحرر في شمال افريقيا، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1986، ص 72
- 105- محمد حافظ اسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات، ط.1، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1987، ص .72
- 106- أحمد توفيق المدنى، المصدر السابق، ص 225
- 107- نفس المصدر، ص .3
- 108- عبد الحميد أبو بكر، مذكرات قناة السويس والأيام التي هزت الدنيا، دار المعارف، القاهرة 1978، ص 220
- 109- نفس المصدر، ص 220
- 110- أمين هويدى، حروب عبد الناصر، ط 2، دار الطليعة، بيروت 1979، ص 57-58
- 111- عبد الرحمن هندام، أضواء على العدوان الثلاثي عام 1956م، المجلة المصرية للعلوم السياسية نوفمبر - ديسمبر 1966.
- 112- محمود فوزي، المصدر ال سابق، ص 100.

- 113- عبد الحميد أبو بكر، المصدر السابق، ص 226.
- 114- محمد حافظ اسماعيل، المصدر السابق، ص 640.
- 115- نفس المصدر، ص 641.
- 116- محمد حسين هيكل، ملفات السويس، 554.
- 117- نفس المصدر، ص 994.
- 118- عبد الحميد أبو بكر، المصدر السابق، ص 244.
- 119- محمد أنيس، السيد رجب، ثورة 23 يوليو وأصولها التاريخية، دار النهضة العربية - القاهرة 1969، ص 29.
- 120- محمد أنيس، السيد رجب، المرجع السابق، ص 290.
- 121- على ابراهيم عبد، المرجع السابق، ص 196، أنظر كذلك : مذكرات عبد الحميد أبو بكر، المصدر السابق، ص 242.
- JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE DEBAT -122  
PARLEMENTAIRE ASSEMBLEE NATIONALE, ANNEE 1925/12/1956 n°143 P. 61  
à 75
- YVES COURRIERE, LA GUERRE D'ALGERIE, LES FILS DE LA -123  
.TONSSAINT, T,I FOYARD, France, 1968. P75
- JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE DEBAT -124  
PARLEMENTAIRE ASSEMBLEE NATIONALE, ANNEE 25/12/1956 N°143 P.  
.61-75
- JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE, -125  
NUMERO 143. P. 61-75
- JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE NUMERO 143 -126  
P. 61-75

JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE NUMERO -127  
143. P58-61

- 128- على إبراهيم عبده، المرجع السابق، ص 197.

- 129- جريدة المجاهد، الاثنين 6 مايو 1957، العدد 14، ص 11-12.

- .95- نفس المصدر، ص 130

- <sup>131</sup>- بـوالطمـين جـودـي الأـخـضرـ، المـصـدرـ السـابـقـ، صـ35ـ.

## هوامش المبحث الثاني

- 1- فؤاد المرسي خاطر، حول الفكرة العربية في مصر، دراسة في تاريخ الفكر السياسي المصري المعاصر، الهيئة المصرية العامة لكتاب 1985، ص 134. أنظر كذلك: مجموعة من الباحثين، ثورة 23 يوليو، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، بحوث ومناقشات للندوة الفكرية التي نظمتها دار المستقبل العربي في فترة ما بين 3 و 6 مايو 1986. دار المستقبل العربي، القاهرة، ص 163.
- 2- جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، القاهرة 1953، ص 58-77.
- 3- نفس المصدر، ص 58-77.
- 4- نبيه بيومي عبد الله، تطور فكرة القومية العربية في مصر، الهيئة المصرية العامة لكتاب 1957، ص 204-205.
- 5- نفس المرجع، ص 205.
- 6- أنور السادات، قصة الوحدة، مجلة الهلال، العدد 81، 1957.
- 7- نبيه بيومي، المرجع السابق، ص 205.
- 8- صحيفة الأخبار 28 ديسمبر 1954، العدد 567، السنة الثالثة.
- 9- نبيه بيومي عبد الله، المرجع السابق.
- 10- خطاب الرئيس جمال عبد الناصر عام 1954 في العيد الثاني لثورة 23 يوليو، مجموعة خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الأول 23 يوليو 1952، يناير 1958، مصلحة الإستعلامات. القاهرة.
- 11- خطاب الرئيس جمال عبد الناصر عام 1954 في العيد الثاني لثورة 23 يوليو، المصدر السابق.

- 12- مجموعة من الباحثين، ثورة 23 يوليو، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، ص .164.
- 13- أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، عبد الناصر والعرب، ج3، دار الموقف العربي، القاهرة، بدون تاريخ، ص15.
- 14- صحيفة الأهرام 9 ديسمبر 1954، العدد 24751، السنة 80، ص8.
- 15- نفس المصدر.
- 16- صحيفة الأهرام 9 يناير 1955، العدد 24902، السنة 81، ص1.
- 17- صحيفة الأخبار 20 أكتوبر 1955، العدد 1016، السنة 4، ص2.
- 18- محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص 424-423.
- 19- نفس المصدر، ص423.
- 20- نفس المصدر، ص424.
- 21- محمد حسنين هيكل، نفس المصدر، ص424.
- 22- نفس المصدر، ص424. أنظر كذلك، يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر، ص 459.
- 23- صحيفة الأخبار 14 ديسمبر 1956، العدد 1311، السنة الخامسة، ص2.
- 24- بيان الحكومة المصرية أثناء اختطاف طائرة زعماء الجزائر عام 1956، أنظر: صحيفة الأهرام 25 أكتوبر 1956، العدد 25527، السنة 82، ص1.
- 25- نفس المصدر، ص1.
- 26- فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ص271.
- 27- فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ص275.
- 28- محمد الباشاوي، حقائق عن الثورة الجزائرية، ص 166-169 أنظر كذلك: فتحي الديب، المصدر السابق، ص383-379.

- 29- محمد البجاوي، المصدر السابق، ص 166-169.
- 30- محمد البجاوي، المصدر السابق، ص 166-169.
- 31- نفس المرجع، ص 166-169.
- 32- مصطفى طلاس، بسام العسل، الثورة الجزائرية، ص 369.
- 33- كلمة وزير الشؤون الاجتماعية بمصر ورئيس اللجنة العليا الأسبوع الجزائري بمناسبة العام الرابع للثورة الجزائرية، أنظر: صحيفة الأهرام 7 يونيو 1957، العدد 25779، السنة 83، ص 6.
- 34- نفس المصدر، ص 6.
- 35- نفس المصدر، ص 6.
- 36- نفس المصدر، ص 6.
- 37- كلمة وزير الشؤون الاجتماعية بمصر ورئيس اللجنة العليا الأسبوع الجزائري، المصدر السابق، ص 6.
- 38- كلمة وزير التربية بمناسبة العام الخامس للثورة الجزائرية، أنظر: صحيفة الأهرام 20 مارس 1958، العدد 26043، السنة 84، ص 3.
- 39- نفس المصدر.
- 40- نفس المصدر.
- 41- حضر هذا المؤتمر أعضاء مجلس الأمة والوزارة وممثلو حكومة الجزائر وممثلو الهيئات والعمال وممثلو آسيا وأفريقيا، أنظر: صحيفة الأهرام 2 نوفمبر 1960، العدد 26977، السنة 86، ص 2.
- 42- صحيفة الأهرام 2 نوفمبر 1960، العدد 26977، السنة 86، ص 3.
- 43- صحيفة الأهرام 2 نوفمبر 1960، العدد 26977، السنة 86، ص 3.

- 44- نفس المصدر، ص.3.
- 45- خطاب عبد الناصر في المؤتمر العام الذي عقد بمناسبة العام السابع لثورة الجزائر، انظر: صحيفة الأهرام 2 نوفمبر 1960، العدد 26977، السنة 86، ص.2.
- 46- خطاب عبد الناصر في المؤتمر العام، المصدر السابق، ص.2.
- 47- خطاب عبد الناصر في المؤتمر العام، المصدر السابق، ص.2.
- 48- نفس المصدر، ص.2.
- 49- HARBI MOHAMED .225
- 50- أحمد توفيق المدنى، المصدر السابق، ص 39.9
- 51- نفس المصدر، 400.
- 52- أحمد حمروش، عبد الناصر والعرب، قصة ثورة 23 يوليو، ص.367
- 53 FAHAT ABBAS, AUTOPSIE D'UNE GUERRE ص.256
- 54- صحيفة الأخبار 1 مارس 1960، العدد 2272، السنة 8، ص.8.
- 55- صحيفة الأخبار 5 يونيو 1959، العدد 2155، السنة 8، ص.8.
- 56- صحيفة الأخبار 8 يونيو 1960، العدد 2482، السنة 9، ص.10.
- 57- صحيفة الأخبار 29 يونيو 1960، العدد 2155، السنة 9، ص.4.
- 58- صحيفة الأخبار 19 أكتوبر 1960، العدد 3585، السنة 9، ص.10.
- 59- صحيفة الأخبار 19 أكتوبر 1960، العدد 3585، السنة 9، ص.10.
- 60- صحيفة الأهرام 8 ديسمبر 1959، العدد 26567، السنة 85، ص.3.

- 61- صحيفة الأهرام 14 مارس 1961، العدد 27161، السنة 87، ص. 1.
- 62- بيان وزارة الخارجية المصرية أثناء بدء المفاوضات الفرنسية الجزائرية عام 1961، أنظر: صحيفة الأهرام 11 يوليو 1961، العدد 26187، السنة 87، ص. 3.
- 63- صحيفة الأهرام 11 يوليو 1961، العدد 27240، السنة 87، ص. 2.
- 64- تصريح عبد الناصر بمناسبة إنهاء المفاوضات الفرنسية الجزائرية، أنظر: صحيفة الأهرام 19 مارس 1962، العدد 27491، السنة 88، ص. 1.
- 65- نفس المصدر، ص. 2.

### هوماشه المبحث الثالث :

- 1- تصريح فؤاد جلال ممثل الإتحاد القومي بمناسبة يوم الجزائر 30 مارس 1958، أنظر : جريدة المجاهد 15 افرييل 1958، العدد 22، ص. 6.
- 2- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج 3، ص 538.
- 3- صحيفة الأهرام 31 مارس 1958، العدد 26044، السنة 84، ص. 7-4.
- 4- صحيفة الأهرام 18 ديسمبر 1960، العدد 27034، السنة 76، ص. 2.
- 5- جريدة المجاهد 3 جانفي 1961، العدد 86، ص. 5.
- 6- صحيفة الجمهورية 25 افرييل 1961، العدد 2683، السنة 8، ص. 5، 8.
- 7- نفس المصدر، ص. 9.
- 8- صحيفة الأهرام 26 أكتوبر 1956، العدد 25528، السنة 82، ص. 2.
- 9- صحيفة الأهرام 27 أكتوبر 1956، العدد 25529، السنة 82، ص. 2.
- 10- صحيفة الأهرام 26 اكتوبر 1956، العدد 25528، السنة 82، ص. 2.
- 11- صحيفة الأهرام 28 اكتوبر 1956، العدد 20030، السنة 82، ص. 8.

- 12- بيان المجلس الأعلى للجامعات المصرية بمناسبة اختطاف طائرة زعماء الجزائري.
- 13- نفس المصدر.
- 14- اشتهرت هذه المجاهدة بإسم جميلة بوحيرد، أما اسمها الصحيح فهو جميلة بوحيرد، انظر : جريدة المجاهد 13 فيفري 1960، العدد 60، ص.5.
- 15- صحيفة الأهرام 26 أكتوبر 1956، العدد 25527، السنة 82، ص.5.
- 16- نفس المصدر، ص.3.
- 17- نفس المصدر، ص.3.
- 18- نفس المصدر، ص.3.
- 19- صحيفة الأهرام 31 مارس 1958، العدد 26044، السنة 884، ص.4.
- 20- صحيفة الأخبار 2 نوفمبر 1960، العدد 2597، السنة 9، ص.4.
- 21- صحيفة الأخبار 2 نوفمبر 1960، العدد 2597، السنة 9، ص.4.
- 22- صحيفة الأخبار 1 نوفمبر 1960، العدد 2596، السنة 9، ص.4.  
أنظر كذلك : جريدة المجاهد 2 جانفي 1961، العدد 86.
- 23- صحيفة الأهرام 11 أفريل 1962 العدد 227504، السنة 88، ص.1.6.
- 24- جريدة المجاهد 1 نوفمبر 1960، ص.22.
- 25- صحيفة الأهرام 26 أكتوبر 1956، العدد 22428، السنة 82، ص.5.
- 26- صحيفة الأهرام 26 أكتوبر 1956، العدد 25528، السنة 82، ص.5.
- 27- جريدة المجاهد 16 فيفري 1957، العدد 7، ص.2.
- 28- صحيفة الأهرام 1 فيفري 1957، العدد 25626، السنة 73، ص.5.
- 29- جوان جليبيسي، ثورة الجزائر، ص.191.

- 30- جريدة المجاهد 10 افريل 1957، العدد 22، ص.6.
- 31- جريدة المجاهد 10 افريل 1957، العدد 22، ص.6.
- 32- صحيفة الأهرام 7 سبتمبر 1959، العدد 26567، السنة 85، ص.3.
- 33- صحيفة الأخبار 7 سبتمبر 1959، العدد 2236، السنة 8، ص.6.
- 34- صحيفة الأهرام 18 ديسمبر 1960، العدد 27034، السنة 86، ص.2.
- 35- صحيفة الأخبار 2 نوفمبر 1960، العدد 2597، السنة 9، ص.3.
- 36- أرشيف إذاعة صوت العرب بالقاهرة، بريد المغرب العربي 18 جويلية 1957.
- 37- صحيفة الأهرام 26 اكتوبر 1956، العدد 25527، السنة 82، ص.7.
- 38- صحيفة الجمهورية 26 اكتوبر 1956، العدد 1040، السنة 82، ص.7.
- 39- صحيفة الأهرام 7 جويلية 1957، العدد 25779، السنة 73، ص.2.
- 40- أرشيف إذاعة صوت العرب بالقاهرة، اسبوع الجزائر 9 جويلية 1957.
- 41- صحيفة الأهرام 2 افريل 1957، العدد 26046، السنة 74، ص.5.
- 42- نفس المصدر، ص.5.
- 43- صحيفة الأهرام 3 افريل 1958، العدد 26047، السنة 74، ص.5.
- 44- صحيفة الأخبار 5 جويلية 1960، العدد 2494، السنة 9، ص.1.
- 45- صحيفة الاهرام 17 افريل 1958، العدد 26051، السنة 84، ص.1.

## الفصل السادس :

الجمهورية العربية السورية

## و الثورة الجزائرية

## الفصل السادس صرى الثورة العجزائية في سوريا

لقد عممت فرنسا منذ احتلالها الجزائر عام 1830م إلى قطع الصلة بينالجزائر والوطن العربي والإسلامي، كجزء من سياستها الاستعمارية الهدافـة إلى الاحتفاظ بهذا القطر، والقضاء على مقومات شعبية الدينية والفكـرية والحضـارـية والتـاريـخـية، غير أن سياستها أدت إلى نتائج عكسـية، ذلك أن الشعب الجزائـري كان يدرك حـقـيقـة انتـمائـه وانتـسابـه إلى الوطن العربي والإسلامـي.

فعلى الرغم من التبـاعد والظروف التـاريـخـية التي مر بها العالم العربي والإسلامـي، إلا أن الروابـط الروحـية والقومـية بين الجزائـر وبـقـية الأقطـار العـربـية ظلت قائمة منذ دخـول الإسلام إلى الجزائـر، ولـئـن كانت بعض الأحداث وعلى فترات متـوالية قد باعـدت بين الجـانـبيـن، إلا أن ذلك لم يؤثـر على جـوهـر الروابـط، حيث أن الجزائـر كانت قبل احتـلال الفـرنـسيـين لها عام 1830م، خـير نـصـير لـلـعرب وـكان مـوقـفـها من شـقـيقـاتـها العـربـيـاتـ موقفـ المسـانـدـ والمـسـاعـدـ ولم تـبقـ مـكتـوفـةـ الأـيـديـ إذاـ ما تـعرـضـتـ دـولـةـ تـرـتـيبـتـ معـها بـروـابـطـ الدـينـ وـالـلـغـةـ لـلـخـطـرـ، فـكـانـتـ الجزائـرـ هيـ الدـولـةـ الإـسـلامـيـةـ الوحـيـدةـ التيـ قـامـ نـابـليـونـ «NAPOLEON»ـ بـحملـتهـ علىـ مصرـ<sup>(1)</sup>ـ كـماـ كانـتـ الدـولـةـ الوحـيـدةـ التيـ هـبـ أـسـطـولـهاـ لـمـشارـكـةـ الأـسـطـولـ العـثمـانـيـ وـالمـصـريـ فيـ مـعرـكـةـ «ـنـافـارـينـ»ـ<sup>(2)</sup>ـ وـإـذـاـ كانـتـ فـرـنـسـاـ قـدـ تـفـطـنـتـ إـلـىـ هـذـاـ التـواـصـلـ وـانـعـكـاسـاتـهـ السـلـبـيـةـ عـلـىـ سـيـاستـهاـ فـيـ الجـازـيـرـ وـقـامـتـ بـوـضـعـ العـدـيدـ مـنـ الـحـواـجـزـ مـنـ الصـعـبـ اـخـتـراـقـهاـ، فـإـنـ الجـازـيـرـيـنـ استـطـاعـواـ أـنـ يـجـعـلـواـ لـنـضـالـهـمـ مـكـانـاـ بـارـزاـ بـيـنـ الـقـضـاـيـاـ الـعـرـبـيـةـ فـيـ المـشـرـقـ الـعـرـبـيـ وـبـالـأـخـصـ فـيـ سـورـيـاـ، وـسـاعـدـ عـلـىـ ذـلـكـ عـدـدـ عـوـافـلـ مـنـهاـ:

1- أن الارتباط بين الشعبين السوري والجزائري ليس ناتجاً فقط عن الانتماء والبعد القومي، بل ناتجاً كذلك عن تواجد الجالية الجزائرية الموجودة في سوريا والتي لعبت دوراً بارزاً وفعالاً بجانب إخوانهم السوريين، سياسياً وإعلامياً من أجل التعبئة لنصرة القضية الجزائرية، فكان لها أثر الإيجابي في إبراز النضال الجزائري وربطه بالنضال العربي والإسلامي.<sup>(3)</sup>

2- بروز إحساس متنامي وشعوراً بالقومية العربية بين الأفراد والهيئات والشعوب، ونمو حركة التضامن العربي بفعل ما أفرزه الواقع العربي آنذاك فنكسة العرب عام 1948 م وهزيمة الجيوش العربية، وبروز التيار الناصري الوحدوي الذي تزعمه «جمال عبد الناصر» بعد ثورة 23 جويلية 1952 م في مصر، فالنكسة قد ولدت شعوراً لدى الأمة العربية بالهزيمة التي يجب تعويضها بانتصار حتى لا يتولد عنها شعوراً لدى الأمة العربية بالهزيمة، وثورة 23 جويلية كانت بمثابة المحفز أو الدافع لتأطير الشعور العربي نحو الانتصار.

وقد وجدت هذه الأفكار والتوجهات بعدها في الثورة الجزائرية التي كانت كأول رد فعل عربي جماهيري على نكسة 1948 م لذلك كان اندلاع الثورة الجزائرية بمثابة عامل تحدي قوي ضد مخططات الدول الاستعمارية وشعوراً صادقاً لأمال وطموحات الشعوب العربية فكان من الطبيعي أن تقف الدول العربية إلى جانب هذه الثورة وتؤيدتها.

### **أولاً : موقف الحكومة السورية من الثورة الجزائرية :**

فور اندلاع الثورة الجزائرية عام 1954 م سارعت سوريا بوضع هذه الثورة في منزلتها القومية الصحيحة، وقادت نضالاً رسمياً وشعرياً واسعاً في مختلف المجالات وبكل الأساليب فعلى مستوى الدور الرسمي كان لها دوراً في المجال الدبلوماسي والمساعدة المادية والعسكرية، وقد تبنت الحكومة السورية هذا الموقف منذ البداية الأولى لاندلاع الثورة الجزائرية وذلك من منطلق أن سوريا قد نزلت بكمال ثقلها إلى حقل العمل العربي الوحدوي، وكان هذا الشعور والانتماء قد بدأ تجسيده منذ قيامها بدور فعال في محادلات التمهيد لقيام جامعة الدول العربية، والاشتراك مع العرب في حرب 1948 م

ضد إسرائيل، ضف إلى ذلك ما لسوريا من مؤثرات حضارية ومادية وبشرية ورصيد تاريخي وثقافي فرض عليها تحديد مجال انطلاق عملها الخارجي تجاه أي عمل عربي، لذلك ومنذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة الجزائرية عملت القيادة السورية على متابعة أحداثها ومبركتها، وتجلّى ذلك بصورة أساسية في تصريحات المسؤولين السوريين والسعى لكسب التأييد والمساندة لهذه الثورة، لذلك سارعت الحكومة السورية إلى الاتصال بالأئمين العام لجامعة الدول العربية «عبد الخالق حسونة»، داعية إياه إلى دعوة الدول العربية لعقد اجتماع عاجل للنظر في أحداث الجزائر، والموافقة على خطة عربية موحدة لمواجهة ما تعانيه الجزائر<sup>(4)</sup> وتبنت الصحافة السورية نقل أحداث المعركة التي تجري في الجزائر واعتمدت في ذلك على أسلوب المواجهة، حيث ثبتت القضية الجزائرية قضية عربية، مطالبة الحكومات العربية اتخاذ موقف موحد اتجاه هذه القضية، وارتكتز الحكومة السورية في دعوتها إلى المساندة والتأييد على أن ما تواجهه الجزائر هو استعمار فرنسي دخيل رافضة أي تدخل أجنبي لا يعالج القضية الجزائرية في إطارها الطبيعي وبعدها الحقيقي لذلك لجأت إلى تفنيد كل المغالطات التي كانت تروج لها بعض الدول لتسويه القضية الجزائرية في إطار ما كانت تسعى إليه فرنسا، كالاقتراح الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية والذي تضمن حلولاً جزئية للمشكلة الجزائرية والذي اعتبرته الحكومة السورية بمثابة إجحاف في حق دولة عربية إسلامية كانت تتمتع بحقوق السيادة قبل عام 1830م، وجاء ردّها على لسان وزير خارجيتها الذي ذكر «أن قضية الجزائر لا يمكن أن تنتهي إلا كما انتهت قضية الهند الصينية على سواعد شعبها»، وطلب من فرنسا استعمال العقل والمنطق وخيرها بين أن تخرج من الجزائر كصديقة بدلًا أن تخرج خروج الأعداء.<sup>(5)</sup>

ولم يقتصر دور الحكومة السورية تجاه القضية الجزائرية على التصريحات والخطب فقط، بل تجاوز إلى كسب التأييد العربي والدولي لها في الهيئات الإقليمية والعربية والدولية من ذلك الدعوة التي وجهتها الحكومة السورية إلى الدول العربية لاتخاذ موقف موحد في الجامعة العربية تجاه القضية الجزائرية مطالبة إياهم مقاطعة فرنسا سياسياً وثقافياً واقتصادياً من أجل نصرة الجزائر.<sup>(6)</sup>

ومن أجل تحقيق هذا الغرض طالب رئيس الوزراء السوري «سعيد الغزى» بتكوين لجنة تضم مندوبي الدول الأعضاء في الجامعة العربية لدراسة موضوع مقاطعة فرنسا سياسياً وثقافياً واقتصادياً.<sup>(7)</sup>

كما قامت الحكومة السورية بتكليف مندوبيها في الأمم المتحدة للقيام بمساعي لدى دول مؤتمر باندونغ ودول حلف شمال الأطلس لتأييد حقوق الشعب الجزائري من أجل الوصول إلى تسوية عادلة لتقدير مصيره، وطالب المندوب السوري في الأمم المتحدة بإدراج القضية الجزائرية لمناقشتها في اللجنة السياسية لعام 1955م مستنداً على أن الجزائر بلد عربي وعلاقتها بالأمة العربية أوثق من فرنسا وأن عدم مناقشة هذه القضية سيعطى للاستعمار فرصة في بسط نفوذه وهيمنته.<sup>(8)</sup>

وتبنى وزير خارجية سوريا «الد العظم» الدفاع عن القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، ففي الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1955م، هاجم الاستعمار الفرنسي بشدة وحمله مسؤولية ما يحدث في دول شمال إفريقيا، مؤكداً أن تحرير هذه الدول هو هدف يتافق مع مبادئ الأمم المتحدة، وأكدا «خالد العظم» أن الحكومة السورية تؤيد تأييداً كاملاً نضال هذه الشعوب من أجل حريتها واستقلالها.<sup>(9)</sup>

وتابعت الحكومة السورية عملها في كسب التأييد والمساندة الخارجية للقضية الجزائرية، إيماناً منها بأن الكفاح المسلح وحده غير كافي ما لم يدعم بعمل دبلوماسي جاد وهادف، لذلك عملت جاهدة لموازنة القضية في المؤتمرات العالمية والعربية وفي الأمم المتحدة من منطلق أنها قضية عربية يجب الوقوف إلى جانبها فمناسبة عرض القضية الجزائرية أمام اللجنة السياسية للأمم المتحدة لعام 1957م أكد ممثل سوريا «زين العابدين» أن الجزائريين لن يقبلوا في يوم من الأيام بالاحتلال الفرنسي وإن صبروا لمدة من الزمن فهم لم يخضعوا نهايياً، وهما هو الشعب الجزائري اليوم قد ثار ثورة واحدة وطرد الاستعمار الفرنسي من ذهنه وقلبه،<sup>(10)</sup> وأضاف أن الشعب الجزائري ليس في حاجة إلى الانتخابات لكي يعرب عن إرادته.

لقد أعرب عنها فعلاً بالأعمال، مطالبًا فرنسا بالتعجيل بالمفاوضات والخروج من الجزائر.<sup>(11)</sup>

وإذا كانت مظاهر التأييد والمساندة من قبل الحكومة السورية قد أخذت طابع التنديد والاستنكار ومطالبة الدول العربية باتخاذ موقف موحد تجاه فرنسا لصدتها عن سياساتها في الجزائر، إلا أن الحكومة السورية قد عبرت عن ذلك بعمل فعلى تجلى في قرار الحكومة السورية عام 1956م يمنع تصدير القمح السوري إلى فرنسا والجزائر حيث أصدر وزير الاقتصاد بلاغاً إلى جميع المتعاملين بوقف أجزاء التصدير الممنوحة لتصدير القمح إلى فرنسا والجزائر بانتظار ما تنتهي إليه الجامعة العربية لبحث موضوع مقاطعة فرنسا.<sup>(12)</sup>

وبهدف تدعيم الوجود الجزائري دولياً عملت سوريا على استغلال أي حدث وطني أو دولياً للتحسيس بالقضية الجزائرية فبمناسبة انعقاد المؤتمر الإسلامي 1956م على أرضها عملت سوريا على شحد الأمة الإسلامية ودفعها إلى مؤازرة الثورة الجزائر وباعizar منها أصدر المؤتمر جملة من القرارات لصالح الثورة الجزائر تلخصت فيما يلي :

- 1- استنكار موقف مجلس الأمن على عدم مناقشة القضية الجزائرية.
- 2- استنكار استعمال أسلحة حلف الأطلسي المستعملة ضد الجزائر.
- 3- العمل على المقاطعة الرسمية والشعبية لكل ما هو فرنسي.

ولم يتوقف عمل الحكومة السورية عند هذا الحد، بل عملت كذلك على كسب التأييد للثورة الجزائرية من قبل بعض الشخصيات التي كانت<sup>(13)</sup> تزورها آنذاك وذلك ما حدث عند زيارة رئيس الهند لها عام 1956م، حيث طلب منه الرئيس شكري القوتلي مناصرة القضية الجزائرية والعمل على كسب التأييد لها، وأوضح له أن هذه القضية تأتي في مقدمة الاهتمامات السورية والعربية.<sup>(14)</sup>

و عملت الحكومة السورية على إشراك الجزائر في أي نشاط دولي أو عربي يقام على الأرض السورية وذلك من منطلق فك العزلة على النشاط الجزائري والقيام بعمل دعائي أو إعلامي لهذه الثورة والتعریف بها مثل ما حدث في معرض دمشق الدولي الذي عقد في شهر أكتوبر عام 1957م، حيث دعيت الجزائر للمشاركة فيه واستغل ممثليها هذه التظاهرة للتحسيس بالقضية الجزائرية وللقاء مع الوفود الرسمية بتشجيع

وتنسيق من قبل قادة الحكومة السورية وعلى رأسهم الرئيس «شكري القوتلي» نفسه الذي زار الجناح الجزائري وأكد وقوف حكومته دون تحفظ بجانب أي قضية عربية ذات بعد قومي، داعيا العرب حكومات وشعوبها إلى مهادنة العون إلى الجزائر في جهادها ضد الاستعمار.<sup>(15)</sup>

وتابعت الحكومة السورية تطورات الثورة الجزائرية، وعبرت بوضوح عن مساندتها وتأييدها لهذه الثورة رافضة كل الأعمال التعسفية التي كان يقوم بها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فأثناء الإجراء التعسفي الذي قامت به السلطات الفرنسية ضد الزعماء الجزائريين باختطاف طائرتهم عام 1956م، استنكرت الحكومة السورية هذا العمل بإصدار بيان رسمي وصفت فيه ما أقدمت عليه سلطات فرنسا بالغدر والمجافاة للقيم الأخلاقية.

واستدعاي رئيس الحكومة السورية صبري العسلي سفير فرنسا بسوريا وأبلغه احتجاج الحكومة الرسمي، كما أبرق إلى السفير السوري بفرنسا يطلب منه الاتصال بالسلطات الفرنسية لإبلاغها هذا الاحتجاج<sup>(16)</sup> وقامت الحكومة السورية بإجراء اتصالات مع قيادات الدول العربية لحثها على اتخاذ خطوات مشتركة على الصعيد الدبلوماسي الدولي<sup>(17)</sup> واعتبر رئيس الوزراء أن ما قامت به فرنسا يتعذر خرق للأعراف الدولية والإنسانية، وأكد أن ما قامت به فرنسا يتطلب منها وقوف الموقف الذي يملئه علينا الواجب القومي والوطني تجاه إخوان لنا يناضلون بشرف في سبيل الحق والعدالة والكرامة ضمن مبادئ تقرير المصير وميثاق الأمم المتحدة.<sup>(18)</sup>

ولم تقف الحكومة السورية عند إصدار البيانات، بل حاولت تعزيز المساعدات للثورة الجزائرية بمعدها بالمساعدات المادية والعسكرية ففي مجال المساعدة المادية سعت قيادة الثورة الجزائرية إلى الاعتماد على كسب التأييد المادي لهذه الثورة مما يمكنها من الاستمرارية خصوصاً مع إن ما عرفته الثورة الجزائرية من تطورات داخلية وخارجية ودخول قوات الحلف الأطلسي إلى جانب فرنسا لذلك لجأ الوفد الخارجي للثورة إلى القيام بزيارات للدول العربية للحصول على المساعدات المادية حيث قام

زيارة إلى سوريا في شهر مارس 1957م والتلقى بالرئيس «شكري القوتلي»، الذي عبر لهم عن كافة استعدادات سوريا لتقديم ما يمكن تقديمه لهذه الثورة من مساعدات مادية وعسكرية حيث خاطب الوفد الجزائري بقوله «أن سوريا مشتركة معكم في القتال أن أردتم سلاحاً أمدناكم به، وأن أردتم مالاً عندنا ما نستطيع بذله، وأن أردم رجلاً فرجال سوريا مستعدون لخوض الوعي إلى جانبكم، أقول لكم هذا جهاراً لكي تسمع فرنسا قولنا، ولكنني تعلم أننا قوم جد لا هزل»، وأضاف قائلاً «أنا أكلم قائد الجيش هنا أمامكم لتفتح مخازن الأسلحة ولنفتح مخازن الذخيرة حتى يأخذ منها المجاهدون الجزائريون ما يريدون لقد عقدنا العزم النهائي على أن نموت معاً أو نحي معاً وستكون لنا الحياة الحرة الكريمة بإذن الله». <sup>(19)</sup>

وسلمتهم إعانة مالية قدرت بـ 1.800.000 ليرة و 132130.49 دولار <sup>(20)</sup> وفي السنة المولالية عام 1957م تسلم الوفد إعاناً مالية ثانية سلمها له «صلاح الدين الطريبي» باسم <sup>(21)</sup> وزارة الخارجية السورية قدرت بنصف مليار فرنك.

كما قامت الحكومة السورية بتحويل المبلغ المرصود في موازنة الدولة لعام 1957م كإعاناً مالية للثورة الجزائرية والذي قدر بـ 12 مليون ليرة سورية، <sup>(22)</sup> إلى جانب ذلك فقد شكلت تبرعات بعض الشخصيات الحكومية «عبد الحميد السراج» وزير الداخلية براتب شهري <sup>(23)</sup> للثورة الجزائرية إعاناً إضافية للكفاح الجزائري.

وقد شكل هذه الدعم عامل إضافي للثورة الجزائرية مما مكنتها من الاستمرارية، ولم تتوقف المساعدة عند الدعم المادي، بل أن الحكومة السورية عملت كذلك على تمويل الشعب الجزائري بالحبوب، والاهتمام بالطلبة الجزائريين الدرسرين بمدارسها وجامعاتها، وكانت الحبوب مثل القمح ترسل عبر ميناء اللاذقية إلى الجزائر قدرت في عام 1958م <sup>(24)</sup> بألفي قنطار من القمح.

أما الاهتمام بالطلبة الجزائريين الذين قدر عددهم عام 1958م بـ 107 طالباً، فقد عملت الحكومة السورية منح كل الطلبة منحاً دراسية وأعفتهم من الرسوم الدراسية <sup>(25)</sup> ومنحتهم الكتب الالزمة في مناهجهم الدراسية.

وقد اتخذت المساندة الحكومية للثورة الجزائرية ألواناً مختلفة ومتعددة باستخدام عدّة وسائل لتدعم هذا الكفاح كباقي أغلب الدول العربية والإسلامية، فكانت تقيم أيام وأسابيع الثورة الجزائرية، التي حددتها قيادة الثورة بغية التعريف بالثورة وتأمين الدعم المادي والمعنوي لها. وكان تخصيص هذه الأيام والأسابيع في العالم العربي والإسلامي بمثابة استفتاء عربي وعالمي على عمق جذور الثورة الجزائرية وامتدادها إلى الأقاليم في الوطن العربي وقد يكون من الصعب الإحاطة بكل المواقف والمقولات التي طرحت في هذه المناسبات، غير أنه يمكن القول أن هذا الدعم شكل رصيداً معنوياً انعكس على الشعب الجزائري بقدر ما انعكس على الموقف الدولي الذي أصبح لزاماً عليه الوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية.

وكانت هذه المناسبات فرصة لقادة الحكومة السورية لإبرار موقف الحكومة من الثورة الجزائرية والتعبير عنه، ففي العام الثالث للكفاح الجزائري، وبمناسبة أسبوع الجزائر الذي أقيم في سوريا عام 1956م والذي أفتتح بجامعة دمشق وأشرف على افتتاحه رئيس الجمهورية السورية «شكري القوتلي» الذي ذكر الحاضرين فيه بأن أيام جديدة في أسبوع الجزائر... يتاح فيها لهذا الشعب الذي فتح قلبه على آفاق القضية العربية الكبرى، أن يبرهن اليوم كما يبرهن بالأمس على أنه يعطي العمل القومي كل جهوده وكل إخلاصه<sup>(26)</sup> ثم أوضح: «أني أبارك الشعب في هذا الأسبوع القومي...»

أسبوع الجزائر، وأذكر أن الشعب في مناصرته لقضية الحق في الجزائر إنما ينتصر لقضيته ولنفسه<sup>(27)</sup> وأضاف: «إنكم الآن تقيمون أسبوع الجزائر في سوريا.... إنكم تشاركون في هذا القطر العربي مشاركة قومية معنوية رائعة يدرك الجميع أن الجرح في أي جنب عربي هو في قلوبنا<sup>(28)</sup>، وأكد في النهاية أن أسبوع الجزائر في سوريا هو حلقة من حلقات الأمجاد السورية في سجلها الحافل بالتصحيات ورجاء الأمة العربية كلها للالتفاف إلى هذا الجزء من الوطن العربي الأكبر وتقديم يد العون والمساعدة»<sup>(29)</sup>

## 1- الدعم المالي السوري للثورة الجزائرية :

وفي عام 1958م وبمناسبة الاحتفال بأسبوع الجزائر، واحتفل الإقليم السوري بهذا الأسبوع معبرا عن تضامنه مع الشعب الجزائري. حيث عمت هذه الاحتفالات كل المدن السورية وفي مدينة دمشق توقف الجميع عن العمل لمدة 5 دقائق، وطافت فرق من الشرطة والجيش بشوارع دمشق وهم يرددون الأناشيد الحماسية<sup>(30)</sup> وأقيم حفل كبير بهذه المناسبة بجامعة دمشق ألقى فيها الرئيس «شكري القوتلي» كلمة قال فيها أن هذا اليوم الذي تحتشدون فيه لنصرة إخوانكم في الجزائر وتنادون إلى البذل والمسخاء لإذكاء ثورة الحق والحرية في الجزائر، في هذا اليوم والجزائريون الأحرار يواصلون النضال ويعانون من العدو المحتل شر أنواع العذاب، لقد رأيتم في أرضكم كما ستسمعون اليوم على الجزائر تهديم البيوت وقتل الأبرياء... أنهم يفعلون نفي الجزائر كما فعلوا في ثورتكم عام 1925م<sup>(31)</sup> ثم أكد في هذا اليوم يجب أن نهب جميعا لنصرة إخواننا في الجزائر العربية، ودعى الجميع إلى البذل والمسخاء في تبرعاتهم لشعب الجزائر.<sup>(32)</sup>

وأكد في النهاية «أن قضية الجزائر قضيتنا وحدودها حدودنا ونضالها نضالنا ومصيرها مصيرنا وانا على يقين بأن شعب الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبد الناصر سيكون على رأس كل حركة قومية تكافح الاستعمار».«<sup>(33)</sup>

وأكد «أكرم الحوراني» نائب رئيس الجمهورية العربية بنفس المناسبة بدمشق «أننا نتمنى لو يكتب لنا شرف حمل السلاح إلى جانب إخواننا في الجزائر... ليتنا كنا نستطيع تقديم بشيء اثنين من المال للمكافحين الجزائريين»<sup>(34)</sup> وأكد أن المعركة الدائرة الآن في الجزائر هي بمثابة خط الدفاع الأول عن القومية العربية<sup>(35)</sup> وذكر الحاضرين بأن الجزائر في حاجة إلى المال وعلينا أن نزودها بهذا المال حتى نشعر أبطال الجزائر بمشاركة في هذه المعركة<sup>(36)</sup> وقررت وزارة الداخلية في الإقليم السوري بهذه المناسبة اقتطاع راتب يومي من رواتب الموظفين لنصرة الجزائر.

وبمناسبة الذكرى السادسة للثورة الجزائرية 1960م دعا الاتحاد القومي إلى مهرجان قومي كبير في الإقليم السوري حضره أمين سر الاتحاد «عبد الحميد السراج» رئيس المجلس التنفيذي بالإقليم السوري ومدير جامعة دمشق الدكتور «حكمت هاشم» والأستاذ «طلعت النجيلي» عن الاتحاد العام للعمال العرب، والأستاذ «محمد الغسيري» ممثل الحكومة الجزائرية في دمشق وذكر عبد الحميد السراج الحاضرون بكفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي وما يعانيه حيث قال «ما كانت الثورة الجزائرية لتلقى تأييد الملايين في آسيا وإفريقيا لو لم تكن ثورة حق مؤكداً أن هذه الثورة تجسد أمال الشعب العربي من أجل وطنه العربي ومن أجل تجسيد تحرير الإنسانية جمعاء». <sup>(37)</sup>

وقد جاءت المظاهرات الشعبية بهذه المناسبة كل المدن السورية، دمشق اللاذقية، حماه ودرعا حملت فيها لافتات كتب عليها عبارات التضامن العربي الكامل مع الجزائر وجهادها المقدس تجاه فرنسا.

## 2- الدعم العسكري السوري للثورة الجزائرية:

لم تكتف القيادة السورية بالوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية ومساندة المناضلين وتأييدهم تأييداً معنوياً فقط، بل تجاوز ذلك إلى التأييد العسكري، وكان هذا التأييد نابعاً من أن القيادة السورية كان تدرك حجم النضال الذي يخوضه الشعب الجزائري ومقتنعة بجديته، وقبل أن تستعرض حجم المساندة العسكرية السورية للثورة الجزائرية لابد من الإشارة إلى بعض الأسباب التي جعلت من تنفيذ القرار أمراً صعباً فظول المسافة بين البلدين ووجود مناطق مجاورة للجزائر كليبيا وخضوعها آنذاك لحكم ملكي خاضع بدوره لبريطانيا وتونس التي كانت تخضع أيضاً للحكم الفرنسي وكذلك اتساع رقعة الأراضي الجزائرية وتبادر طبيعتها الجغرافية وهو الأمر الذي جعل من الكفاح الجزائري ميزات جعلته فريدة من نوعها من حيث الاستراتيجية والتكتيك، وفضلاً عن ذلك احتياج الكفاح الجزائري والحفاظ على القدرة القتالية نظراً للاستهلاك المستمر من السلاح والذخيرة في العمليات اليومية، أضاف إلى ذلك خشية الثوار من توقف القتال أو تضاءل حداته مما يمكن السلطة الفرنسية أن تقضي على الثورة في بدايتها، هذه العوامل دفعت الحكومة السورية إلى شحن الأسلحة من ميناء اللاذقية إلى ميناء الإسكندرية ويرسل فيما بعد للجزائر. <sup>(38)</sup>

## الإمداد الأول بالسلاح:

لقد بدأ الإمداد السوري بالسلاح إلى الثورة الجزائرية منذ بداية عام 1955م، حيث يذكر محمود رياض أن «أحمد بن بلا» قد زار دمشق عام 1955م والتلقى مع القيادة السورية ممثلة في كل من الرئيس شكري القوتلي وعبد الحميد السراج وناقشهما حول الوضع في الجزائر وحقيقة الثورة وأهدافها وقد تجاویت معه القيادة السورية كل التجاوب متعهدة بتقديم ما يمكن تقديمها لهذه الثورة<sup>(57)</sup> وتوجهت هذه الزيارة بإرسال كمية من الأسلحة ذات الصنع الفرنسي هذه الحمولة التي نقلتها طائرة مصرية على ثلاثة دفعات إلى مصر ثم شحنت إلى داخل الجزائر من ميناء الإسكندرية<sup>(58)</sup> وفي نفس السنة أشرف قائد الجيش السوري، «شوكت الشقير» على شحن حمولة فاقت 4 طن من الأسلحة المختلفة في طائرة من نوع «هيركوس» وتمثلت هذه الأسلحة في «ماطريوس» FM وذخيرة FM وفي عام 1956م أرسلت أكثر من 200 طن من الأسلحة وقنابل بدوية GSME السورية إلى الإسكندرية في البادرة الروسية OSMAK التي أجرتها الحكومة السورية وأبحرت إلى الإسكندرية وببدأن القيادات الجزائرية تردد على سوريا حيث أن «عمر أعمران» تمكن من الحصول على كمية شحنت بعد أن أجريت لها بعض التجارب لمعرفة مدى صلاحيتها وودعت في معسكر «دمبر» ثم شحنت في صناديق كتبت عليها إشارات رمزية وسلمت إلى ممثل الثورة بدمشق، وأرسلت إلى ميناء الإسكندرية عبر ميناء اللاذقية ومنه إلى الجزائر<sup>(59)</sup> ولما أصبحت الثورة في حاجة إلى تطوير بعض كفاءاتها المهنية في مجال الاستراتيجية الحربية فتحت دمشق أبواب كلياتها الحربية إلى العدد من الجزائريين الذين أخذوا فترات تربصية في الكليات الحربية بدمشق وحمص<sup>(60)</sup> وقد بلغ عددهم عام 1957م ثمانية وثلاثون طالبا تخروا من هذه الكليات كطيارين<sup>(61)</sup> وتواصل الدعم العسكري السوري للثورة الجزائرية خلال عام 1957م حيث أرسلت شحنات متعددة شملت على أسلحة مختلفة مع معدات حربية ومحطة إذاعية اشتراها الملحق العسكري السوري من إيطاليا إلى جانب حمولة عسكرية قدرت بـ 50 طن حيث تسلمها عمران ممثل الثورة هناك، وكانت القيادة العسكرية السورية تلجم في

الكثير من الأحيان إلى التنسيق مع قيادة الثورة للاعتماد على الأجانب لتهريب هذه الأسلحة عن طريق بعض المهربيين.

بيان بكشوف الأسلحة التي أرسلتها الحكومة السورية إلى الثورة الجزائرية في بدايتها.

الصنف	عدد الصناديق	الكمية	العلامة المميزة
رشاش 7.5 م فرنساوي	10	25 رشاش	دائرة بيضاء وتحتها خط
خزن للرشاش 7.5 م	15	1000 خزينة	دائرة بيضاء
ذخيرة 7.5 م	500	مليون طلقة	دائرة بيضاء
ذخيرة في صناديق	400	مليون طلقة	خطين أبيضين
ذخيرة 8 م	135	مليون طلقة	خط أبيض

قدمت هذه الكمية من الذخيرة والأسلحة من الحكومة السورية لصالح جيش التحرير دون مقابل.<sup>(154)</sup>

وكانت حماسة الحكومة السورية شديدة في الدعم والتطوع للثورة الجزائرية، فعندما أعلن قادة الثورة عن حاجاتهم إلى متطوعين من الأطباء سارعت سوريا إلى إرسال عدد من الأطباء الذين تخلوا عن عياداتهم وانخرطوا في الثورة لإسعاف الجرحى في المعارك ومنهم، يوسف زعین، رياض برمدا، إبراهيم ماخوس، نور الدين الأتاسي، صفوح الأتاسي، صلاح السيد وبعد نجاح هذه العمليات ووصول الأسلحة إلى الثوار داخل الجزائر، واصلت الحكومة السورية إرسال إمداداتها إلى الثورة الجزائرية رغم العقبات والحواجز والمؤامرات الخارجية والداخلية التي كانت تحاك ضد الثورة الجزائرية، وضد أي طرف يمدّها بالمساعدة والتأييد حتى قيام الوحدة المصرية السورية عام 1958م والذي أصبح فيه الموقف بين البلدين موحداً تجاه الثورة الجزائرية، ذلك أن هذه الوحدة جاءت لتعطي دعماً متواصلاً للثورة الجزائرية والوقوف أمام القوى الاستعمارية<sup>(62)</sup>، لذلك استمر حكومة الوحدة في دعم الكفاح الجزائري بكلفة الاحتياجات والذخيرة والمعدات، حيث كانت استجابة الجمهورية العربية المتحدة سريعة بشأن مطالب قادة الكفاح الجزائري.

ومع تطور الثورة الجزائرية وتصعيد الكفاح المسلح في الجزائر وانضمام مقاتلين جدد لجيش التحرير الوطني، قامت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بإرسال عدة شحنات من الأسلحة والذخيرة المتنوعة<sup>(63)</sup> وذلك بهدف استمرار الكفاح الجزائري ودعم المقاومة في الجزائر وتواصل هذا الدعم خلال مرحلة المفاوضات الجزائرية، بادرت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بإرسال شحنة من الأسلحة والذخيرة للثوار الجزائريين، وذلك لإعطاء طابع لهذه المفاوضات بحيث يتماشى الطابع العسكري مع الطابع السياسي الذي تمارسه الحكومة الجزائرية.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن المساعدات العسكرية للثورة الجزائرية إلى جانب المساعدات الخارجية قد لعبت دوراً بارزاً في صمود الجزائريين أمام جيش فرنسا وسلطاتها التي حاولت أكثر من مرة وضع حد لهذه المساعدات. وكان من الطبيعي أن رد فعل فرنسي تجاه هذه المساعدات التي كانت تقدمها سوريا للثورة الجزائرية، فقد أدى هذا إلى توتر العلاقات السورية الفرنسية في العديد من المرات وكان هذا بداية العداء بين الدولتين ووصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، ولكن لضرورة المصلحة بين البلدين لم تعرف العلاقات انقطاع كلي، غير أن فرنسا في الكثير من الأحيان تلجأ إلى أسلوب الضغط والمقاطعة.

- والذي كان له بعض التأثيرات السلبية على الموقف السوري تجاه الثورة الجزائرية.

وقد تجلت هذه المواقف الفرنسية تجاه سوريا في الاحتجاج على الإذاعة السورية<sup>(64)</sup> والإعلان عن توقيف بيع الأسلحة إلى سوريا، وتقديم الاحتجاجات الرسمية والعلنية إلى سوريا اعترضاً على موقفها تجاه الثورة الجزائرية، لذلك اعتبرت الحكومة الفرنسية أن ما كان يذاع من إذاعة دمشق لساندة الثورة وتعيشه الجماهير العربية لتقديم الدعم والمؤازرة للثورة الجزائرية تدخل في شؤونها الداخلية وأرسلت بمذكرة إلى الأمم المتحدة تشكو فيها الإذاعة السورية على أنها توجه نداءات إلى الشعب الجزائري تحت على قتل المستوطنين الأوروبيين في الجزائر.<sup>(65)</sup>

ولم يتوقف تهديدها عند هذا الحد بل وصل الأمر برئيس الوزراء «جي موليه» إلى التصريح في الجمعية الوطنية الفرنسية بأن حكومته لن توقع بعد الآن أي اتفاق لإرسال الأسلحة إلى أي من الدول العربية، ولن تسلم الدول العربية أسلحة من النوع الصغير رقم تعاقد الحكومات الفرنسية السابقة على إرسالها ويبير رئيس الوزراء بأن تلك الأسلحة توجه إلى الثوار الجزائريين وخاصة من سوريا ومصر لقتل المستوطنين الأوروبيين في الجزائر،<sup>(66)</sup> وقد سانده في هذا الرأي «جاك سوستيل» الحاكم العام السابق في الجزائر، حيث أكد في الجمعية الوطنية الفرنسية على أن الحكومة إذا أرادت التخفيف من حدة الأحداث التي تواجهها في الجزائر، أن لا ترسل الأسلحة إلى الدول العربية وخاصة سوريا<sup>(67)</sup> وقد أثيرت هذه القضية في الأوساط الرسمية الفرنسية في العديد من المرات، مما دفع بسفير فرنسا بسوريا تقديم مذكرة احتجاجية إلى رئيس الوزراء السوري عام 1956م تضمنت احتجاج وأسف الحكومة الفرنسية لموقف سوريا تجاه الثورة الجزائرية التي تقدم لها الدعم الدبلوماسي والعسكري واعتبرت المذكرة الفرنسية أن هذا التأييد موجها ضد فرنسا<sup>(68)</sup> لذلك هي تطلب من الحكومة السورية الكف عن هذه المساعدات غير أن الحكومة السورية التي كانت تدرك بعد مساندتها للثورة الجزائرية وان ما يربطها بالجزائر أقوى مما يربطها بفرنسا ردت على لسان رئيس وزرائها بان سوريا لا يمكنها بأي شكل من الأشكال أن تقف موقف المتفرج وهي ترى شعبا عربيا يقتل أفراده ويشرد أبناءه وان لا تقف بجانبه، واعتبرت الحكومة السورية أن هذا الموقف يطرحه عليها الواجب العربي والإسلامي لمساندة الشعب الجزائري الذي لا يزال تحت نير الاستعمار.

### 3- الوحدة المصرية السورية وأثرها على الكفاح الجزائري :

جاءت بداية الوحدة السورية المصرية عقب اجتماع مشترك لمجلس النواب السوري مع أربعين عضو من مجلس الأمة المصري عقد في 18 نوفمبر 1957م في دمشق، وقد أعاد هذا الاجتماع تأكيد التضامن (المصري-السوري) وتعهد بتأييد البلدين، وتتخذ المجتمعون قرارا يطلب إلى حكومتي البلدين الدخول في مباحثات الاتحاد، وبعد مشاورات بين قيادات البلدين أعلن عبد الناصر في مجلس الأمة المصري يوم 5 فيفري

1958م برئاسة وحدوي من 17 نقطة تضمنت مجلساً تشريعياً ملولاً من 400 نائب على أن يكون نصفهم على الأقل من المجلسين التشريعيين القائمين آنذاك في مصر وسوريا، وتم إجراء استفتاء على الوحدة المقترحة يوم الجمعة 21 فيفري 1958م وانتخب عبد الناصر بالإجماع كأول رئيس لدولة الوحدة التي اتفق على تسميتها بالجمهورية العربية المتحدة، وجرى الاستفتاء وكانت الواقعة على الوحدة وفي 6 مارس 1958م أعلنت الحكومة الأولى للجمهورية العربية المتحدة، وضمت أربعة نواب للرئيس سوريان ومصريان، وهم أكرم الحوارني الذي كان رئيس مجلس النواب السوري وصبري العسلي الذي كان رئيس مجلس الوزراء وعبد اللطيف البغدادي والمشير عبد الحكيم عامر.<sup>(38)</sup>

وقد جاءت هذه الوحدة لتأكيد وجود العمل العربي وفاعلية النضال الوحدوي وقدرة التوجه القومي لدى جماهير الأمة العربية على ترجمة الشعارات إلى أحداث وواقع. ولست هنا بقصد تقييم تجربة الوحدة وإنما تأثير ذلك على القضايا العربية وخاصة الثورة الجزائرية فقد كان لهذه الوحدة تأثير إيجابي على مسار الثورة الجزائرية، خاصة وإنها تزامنت (1958-1961م) مع أهم فترة حاسمة لحرب التحرير الجزائرية، وقد ساهمت هذه الوحدة بالنسبة للثورة الجزائرية بإضافة عاملًا جديداً مؤثراً وفعلاً في مضاعفة وتقوية المساندة السورية للثورة الجزائرية وذلك عن طريق العمل والنشاط المشترك الموحد داخل الوطن العربي وخارجه.<sup>(39)</sup>

وقد رحبت قيادة الثورة الجزائرية بهذه الوحدة التي اعتبرتها إضافة جديدة إلى بناء الأمة العربية وتلامح شعوبها بصورة فعلية وحقيقة، حيث كتبت جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير مقالاً عبرت فيه عن هذا الإحساس وهذا الشعور بعنوان «وحدة طبيعية تتحقق، وحدود مصطنعة تتمزق» ذكرت فيه: أن انتفاضة اليوم التي حطمته الحدود بين سوريا ومصر ستواصل زحفها لحطيم الحدود بين أقاليم شعوبنا لأنها إرادة الشعوب التي تجري في دمائها القومية العربية وإرادة شعوبنا المتحركة ستنمضي في طريقها الشاق والطويل نحو النصر والسيادة الحقة نحو تحديد الوحدة القومية الكبرى، بداية وجود عربي أفضل لتحقيق أخوة إنسانية شاملة.<sup>(40)</sup>

وأكَدَت قيادة الثورة ذلك بتأكيدها أن الشعب العربي يناضل من أجل قضية واحدة وغاية واحدة، وادارك العرب أن الحرية والكرامة صراع متواصل والطريق إلى تحقيق ذلك لا يمر عبر الشرق أو الغرب، ولكنه يمر عبر وحدة العرب.<sup>(41)</sup>

والواقع أن هذه الوحدة التي حدثت بين مصر وسوريا كان لها أثراً إيجابياً على الثورة الجزائرية، تمثل ذلك في توحيد موقف موحدة تجاه القضايا العربية ومنه القضية الجزائرية التي نالت اهتماماً خاصاً في مجال الدعم المادي والعسكري والدبلوماسي والإعلامي، وتركز هذه الاهتمام بصورة أساسية على جلب التأييد من الدول العربية والإسلامية والدول الأجنبية الصديقة، وعبرت قيادة الجمهورية العربية المتحدة عن ذلك في تصريحاتها ولقاءاتها مع قيادات الدول المختلفة في العام السابع للثورة أقيم مؤتمر<sup>(42)</sup> بقاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة ألقى فيه الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة كلمة أوضح فيها مسار الكفاح الجزائري وما يتطلبه من دعم مادي ومعنوي حيث قال: إن هذا الاجتماع الذي يعقد اليوم هو تعبير عن مساندتنا للشعب الجزائري في معركته من أجل الاستقلال، وهذه المساندة التي أعلنها باسم شعب الجمهورية العربية المتحدة لا تقف عند حد معين فهي مساندة بكل ما نملك، ولا يمكن للمساندة أن تقتصر على الناحية المعنوية كما طالبت بها الدول الاستعمارية، لأن معركة الجزائر هي معركة الشعب العربي في كل مكان... إن ما يجري في الجزائر هو مخطط رسمه الاستعمار للقضاء على القومية العربية، وليس هذا بالمحظوظ الجديد ولكنه مخطط قديم<sup>(43)</sup> ثم قال «نحمد الله الذي مكن شعب الجزائر من أن يصبر ويثابر ويقاتل ست سنوات بدون وهن، وأن يستمر في طريقة ليجاهد فرنسا وقواتها»<sup>(44)</sup> ورداً عن أطماع فرنسا في الجزائر أكد رئيس الجمهورية العربية المتحدة «أن بترويل الجزائر حق لأبناء الجزائر وليس بأي حال حقاً لفرنسا أو العالم الحر المزعوم الذي يساند فرنسا إن دماء مليون جزائري لا تقع فقط على عاتق فرنسا بل على الدول التي تقدم لها المساعدة للقضاء على الشعب الجزائري، ويدون مساندة هذه الدول لا يمكن لفرنسا أن تستمر في حربها ضد الجزائر<sup>(45)</sup> مؤكداً أن شعب الجمهورية العربية المتحدة قد عاهد نفسه وعاهد الله أن يشتري الحياة بالموت حتى تبقى البلاد العربية حرة مستقلة.»

وكان لتشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية في 19 سبتمبر عام 1958م<sup>(46)</sup> أثره الواضح والإيجابي لدى قيادة الجمهورية العربية المتحدة فسارت بالاعتراف بهذه الحكومة وأرسل «جمال عبد الناصر» برقية إلى الرئيس فرحات عباس أكد له فيها على عزم الجمهورية العربية المتحدة على مساندة الثورة الجزائرية حتى الاستقلال وأن تشكيل هذه الحكومة يعتبر انتصارا حقا لكل الأمة العربية.

ولن تغفل حكومة الجمهورية العربية المتحدة الأحداث التي كانت تحدث في الجزائر وعدم متابعتها وذلك ما يعكس الحرص الشام من قبل القيادة السياسية لموازنة هذه الثورة، فعلى أثر حوادث ديسمبر 1960م، بعث الرئيس جمال عبد الناصر برقية تأيد إلى الحكومة الجزائرية أكد فيها «أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة تساند وبكل الوسائل كفاح الشعب الجزائري في سبيل الحرية والاستقلال»<sup>(47)</sup> واغتنمت قيادة الجمهورية العربية المتحدة فرصة انعقاد الدورة العامة لجمعية الأمم المتحدة عام 1960م لعرض القضية الجزائرية بكل أبعادها المختلفة حيث أكد جمال عبد الناصر في كلمته «على الأمم المتحدة مناقشة قضية الجزائر والا أننا سنلجم إلى تشجيع أولئك الذين يحاولون تناسي الأمم المتحدة». وتجاهل وجودها<sup>(48)</sup> وأضاف أن الحكومة الفرنسية قد عرقلت كل محاولات الأمم المتحدة التي تهدف إلى وضع حد للمجازر الاستعمارية في الجزائر وراحت هذه الحكومة تتصور أنها قادرة بالمدفع على أن تغير إرادة الله الذي جعل الجزائر قطعة من القارة الإفريقية وجعل شعبيها جزء من الأمة العربية<sup>(49)</sup> وطالب من الأمم المتحدة أن تقوم بواجبها تجاه الشعب الجزائري في حق تقرير مصيره.<sup>(50)</sup>

واستمرت حكومة الجمهورية العربية المتحدة في جلب التأييد والمساندة للثورة الجزائرية، وسعت إلى بعض المسؤولين في الدول العربية والأوروبية للوقوف إلى جانب الجزائر وموازنتها، ففي اللقاء الذي تم بين عبد الناصر «وتيبتو» بالقاهرة في مارس عام 1960م ناقش الرئيسان مشكلة الجزائر وأصدرا بيانا طالبا فيه بتسوية القضية الجزائرية على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وأكدا تأييد حكومتيهما للقرارات التي اتخذت في المؤتمر الآسيوي الإفريقي عام 1955م.<sup>(51)</sup>

وأثناء لقاء عبد الناصر برئيس السودان (عبود) الذي زار مصر عام 1960م، ناقش الرئيسان قضية الجزائر وأصدرا بياناً استنكرا فيه حرب الإبادة التي شنتها فرنسا في الجزائر وطالباً بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كما أعلن الرئيسان تأييدهما للشعب الجزائري.<sup>(52)</sup>

وتابعت حكومة الجمهورية المتحدة المفاوضات الجزائرية الفرنسية، حيث وفور الإعلان عن بدايتها أذاعت حكومة الجمهورية العربية بياناً رحبت فيه بتلك المبادرة وأعلنت معاذرتها للحكومة الجزائرية في هذه المفاوضات وقد جاء في البيان أن الجمهورية العربية المتحدة ترافق باهتمام بالغ الكفاح الوطني في الجزائر، الذي استمر سبع سنوات ونصف من التضحيات والآمسي البشرية، وهي ترحب باستجابة الحكومة المؤقتة لتراعي المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وترى في ذلك برهاناً<sup>(53)</sup> جديداً على السياسية العربية المؤمنة بحل المشاكل الدولية وتعلن من جديد معاذرة الحكومة المؤقتة في مفاوضتها مع فرنسا على أساس حق تقرير المصير، كما تؤكد أن الصحراء الجزائرية جزء لا يتجزأ من الوطن الجزائري، وحكومة الجمهورية العربية المتحدة ستواصل في سبيل هذه الغاية تقديم العون المادي والسياسي والأدبي للشعب الجزائري ممثلاً في حكومته<sup>(54)</sup> وفور انتهاء المفاوضات والتوصل إلى وقف إطلاق النار والذي اعترفت فيه فرنسا باستقلال الجزائر، اعتبرت القيادة السورية هذا الانتصار بمثابة إضافة لبنة جديدة لبناء الأمة العربية، وأرسلت العديد من التنظيمات الشعبية السورية برقيات التهنئة إلى ممثلي الحكومة الجزائرية بدمشق وإلى قيادة الحكومة الجزائرية.<sup>(55)</sup>

## ثانياً : موقف مجلس النواب السوري من الثورة الجزائرية

إلى جانب المساعدة المادية والدبلوماسية فقد وقفت الهيئات التشريعية السورية موقف المؤيد والمؤازر تجاه الثورة الجزائرية، ذلك أن السوريين قد تأثروا بفكرة القومية العربية وشعروا بأنهم يألفون جزء من أمة عربية متميزة بمقومات أساسية تؤهلها للنهوض والوحدة، فكان همهم موزعاً بين مشاكل وطنهم المحلي سوريا وبين قضايا وطنهم العربي الكبير في المشرق والمغرب، لذلك ما انقضى أسبوع على قيام الثورة

الجزائرية في أول نوفمبر 1954م، حتى تحرك المجلس التأسيسي السوري الذي تراوحت مواقفه من المطالبة إلى مقاطعة فرنسا اقتصادياً و المناداة بفتح باب التطوع إلى جانب الجزائريين وإمدادهم بالمال والسلاح، هذه المواقف الداعية إلى الوقوف إلى جانب الجزائريين كانت في الكثير من الأحيان الدافع الحقيقي لبلورة الموقف الرسمي الإيجابي تجاه الثورة الجزائرية.

ولقد كان البرلمان السوري في طليعة هذه الهيئات التشريعية التي بنت موقف الدفاع عن القضية الجزائرية باعتبارها قضية عربية تجسد مطامح وأمناني كل العرب لذلك تبني مجلس النواب السوري القضية الجزائرية منذ إندلاع الثورة عام 1954م، وتناول عدد من أعضائه أحداث الثورة وسبل دعمها، وما يجب اتخاذه لردع فرنسا ووقف فضائعها الوحشية في الجزائر، وجدير باللحظة أن جميع أحزاب المجلس وكتله البرلمانية قد شاركت في مساندة المجاهدين الجزائريين الذين قاتلوا من أجل حرريتهم وإستقلال بلادهم، كما شارك النواب في كافة أحزاب المجلس وكتله في إستنكار أفعال فرنسا وشجبوا تذكرها لمبادئ الثورة الفرنسية، واستجوبوا الحكومات السورية المتعاقبة ما بين 1954-1962م، وناقشو بياناتها وانتقدوا تقصيرها في اتخاذ الوسائل الفعالة لنصرة الثورة الجزائرية ومقاطعة فرنسا مقاطعة شاملة في جامعة الدول العربية، وعلى مستوى دول عدم الانحياز وهيئة الأمم المتحدة، وأكدوا أن التعبير عن التأييد والتضامن مع الجزائر بالعواطف والخطب والبرقيات والاحتجاجات لا يكفي، بل يجب الانتقال من الدعم قضية دعم الثورة الجزائرية جزءاً لا يتجزأ من عملهم الدائب لتحقيق الوحدة بين أقطار الأمة العربية، وفقاً للدستور السوري الذي أقسم النواب على احترام نصوصه والالتزام بتنفيذها، وأكد النواب أن انتصار الجزائر لابد أن يسهم في تحرير الأقطار العربية الأخرى التي تعاني الاستعمار<sup>(142)</sup> كما عاب النواب على الجامعة العربية جمودها وأنها لم تصنع شيئاً للثورة الجزائرية وأن ميثاقها يكرس الكيانات الإقليمية، واعتمد أعضاء مجلس النواب السوري على جملة من المسوغات لانتصارهم للثورة الجزائرية باعتبار أنها:

- أ- تطبيق عملي لمبدأ العمل لوحدة الأقطار العربية الذي نص عليه الدستور السوري.
- ب- تقدير لمكانة أقطار المغرب العربي عامة والجزائر خاصة في الوطن العربي.
- ج- انتصار للدين والعروبة.
- د- دعم حركات التحرير العربي والعالمي.<sup>(69)</sup>

هذا هو الإطار العام لتضامن المجلس النيابي السوري مع جبهة التحرير الوطني وفيما يلي تفصيل لما أجملناه والتي تعكسها مذكرات وأقوال النواب استنكار أفعال فرنسا وفضائحها في الجزائر :

منذ أن أخذ المجلس النيابي السوري علما بالثورة الجزائرية، ندد النواب بالاستعمار الفرنسي الذي حل بالمغرب العربي من مراكش إلى الجزائر. وحل معه الدمار، وعبر النواب عن إعجابهم بمحاهدي جيش التحرير الذين وصفتهم فرنسا بالخارجين عن القانون ففي الدورة العادلة الأولى الجلسة السابعة الموافق ل 6 نوفمبر 1954م، إقترح السيد «أكرم الحوarاني» إقتراح نص على «أن الوحدة العربية لا يمكن أن تتحقق إلا بزوال الاستعمار من الوطن العربي، وطالب من الحكومة السورية أن تعمل مع الدول العربية الأخرى للوقوف صفا واحداً اتجاه أعمال العدوان والطغيان التي تقوم بها فرنسا في الجزائر، وذلك بمقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً وحتى تكف عن غيها في المغرب العربي وتصفيه إلى مطالبه الحقة بالحرية والاستقلال». <sup>(70)</sup> وندد بفرنسا التي تجمع قواها وتضرب المناضلين في منطقة الأوراس بالجزائر، وذكر بموافق الشرف والرجلولة التي وقفها الجنود المغاربة الذين دفعتهم فرنسا إلى أن يكونوا بالطليعة في ضرب الثورة السورية الكبرى عام 1925م، فكان هؤلاء يتذرون الذخيرة مكان وجودهم وينسحبون فلا يطلقون في أي مرة من المرات رصاصة من بنادقهم على أحد في هذه البلاد». <sup>(71)</sup> وفي نفس الجلسة وجه «صلاح البيطار» التحية إلى الثورة الجزائرية، وأستدرك يقول «إنها ليست بتحية عربية فحسب، وإنما هي استغاثة وصرخة متألم بل مثخن بالجرح، إنها صرخة عالية يرسلها عرب يقولون فيها «وأعزباه»<sup>(72)</sup> وأقر أن الثورة اللاحمة التي نشبت في الجزائر هي ثورة تهدف إلى تحقيق الاستقلال والحرية مؤكداً أنه إلى جانب

هذه الثورة نجد مكابرة الاستعمار الفرنسي ومقاومته لها وإرساله الجيوش والمعدات والمدرعات والمصفحات للنيل من تلك المقاومة الضاربة والتي لا يمكن أن تسكت إلا بعد أن يرحل الاستعمار عن تلك البلاد، وأكد «أن وجودنا نحن كنواب لا للتعبير فقط عن آلام هذا الشعب وعن مقاومته الاستعمار وإبداء العواطف حيال إخواننا الذين يقتلون ويموتون، وإنما علينا واجب قيادة العمل لا في سوريا وحدها، بل في البلاد العربية أيضاً، وأضاف أنه ليس هناك من استقلال تام لجزء من أجزاء الوطن العربي إذا بقي الاستعمار في جزئه الآخر، فواجب عرب المشرق الدفاع عن عرب المغرب ولابد من إثارة الشعور ضد الاستعمار عند شعوب العالم كلها بما في ذلك الشعب الفرنسي نفسه». وطالب النائب من الحكومة السورية:

- 1- أن تقوم بحملة استنكار ضد سياسة القمع والاستعمار التي تتبعها الحكومة الفرنسية في الجزائر.
- 2- أن تقود حملة الدعوة إلى توحيد موقف عربي سلبي من الحكومة الفرنسية يصل إلى مقاطعة فرنسا مقاطعة اقتصادية وثقافية وسياسية ودبلوماسية.
- 3- أن تقود سوريا داخل الجامعة العربية وخارجها حملة لجمع المساعدات المالية فتخصص من ميزانيتها الجزء الذي تستطيعه لمدد العون المالي لإخواننا المجاهدين في الجزائر.<sup>(73)</sup>

وظل المجلس التأسيسي السوري يعبر عن بالغ غضبه واستنكاره لما يقوم به الاستعمار الفرنسي من مذابح في الجزائر وصمود هذه الأخيرة في وجه الأساليب الاستعمارية المختلفة حيث وصف النائب «مصطفى الزرقا» الأحداث التي يمر بها المغرب العربي لا يمكن أن تمر دون التمعن فيها وشبه هذه الأحداث بالأساسة التي تعيد لنا ذكرى مأساة القرون الأولى، مأساة «نيرون و تيمورلنك» ومن بعده في العصور الوسطى مأساة كثيرة في التاريخ، وأعاد النائب على فرنسا سياستها الهمجية في الجزائر مؤكداً أن عهد الاستعمار قد ول في هذه العصور، فلا يسوغ لدولة تحمل مشعل الحرية وحقوق الإنسان أن تدعى بأن الجزائر جزء من فرنسا لأن الطبيعة الجيولوجية فيها واحدة وطالب من فرنسا أن تتخلى عن هذه المعزوفة، لأنه سبق وأن ادعت فرنسا معزوفة أكثر سخفاً

عندما أرادت أن تجعل من حلب دولة ومن العلوين دولة، وتستند في ذلك أن كل بيئة من هذه البيئات تدل على غير الأخرى، فالدولة التي تريد أن تستعمر بهذا الأسلوب ليست جديرة بالاحترام، وفي النهاية طالب من المجلس تسجيل تحية تقدير وإعجاب ببطولة المجاهدين الجزائريين تقديراً لمعنوياتهم وتركيبة لدمائهم العطرة التي باعوها رخيصة في سبيل بلادهم وحرياتهم، وطالب من الحكومة السورية أن تقوم بالاتصالات مع الدول العربية وجامعة الدول العربية لبذل المساعي بالطرق الممكنة لاستنكار ما يحدث في الجزائر.<sup>(74)</sup>

وفي نفس الجلسة ألح النائب «حسين مريود» على أن الواجب يفرض على مجلس النواب السوري أن يفتح على تلك الفضائح التي ترتكب في الجزائر وان العمل العاطفي لا يكفي، وإنما يجب أن يتلوه عمل إيجابي يتضمن أن تجتمع الجامعة العربية وتندد فرنسا بوجوب الحلاوة عن تلك البلاد ومنحها استقلالها التام، وفي حالة إمتناعها يجب على الدول العربية أن تقطع فرنسا مقاطعة تامة في جميع النواحي الاقتصادية والثقافية وغيرها.<sup>(75)</sup>

أما النائب «خالد بكداش» فبعد أن استنكر الفضائح البربرية التي ترتكب في الجزائر فإنه طالب بنقل الحرب الدائرة بين الجزائر وفرنسا إلى فرنسا ذاتها وركز على فكرة تحسيس العمال الفرنسيين بالتجاوزات التي ترتكبها فرنسا في الجزائر، وذلك بهدف خلق جبهة داخلية في فرنسا نفسها ضد الاستعمار، وأن تزول فكرة أن مشكلة الجزائر مشكلة داخلية تخص فرنسا وحدها، مؤكداً على طرح القضية الجزائرية على بساط البحث وتدويلها على المستوى الدولي حتى تثال التأييد والمساندة من الشعوب المؤيدة للحرية والاستقلال.<sup>(76)</sup>

وذكر النائب «عبد الوهاب حومد» «أن فرنسا مازالت تعيش على أوهام الماضي الذي كانت فيه الإمبراطوريات تهيمن على الشعوب».«<sup>(77)</sup> مضيفاً «أنه ليحزننا نحن الذين تثقفنا في الجامعات الفرنسية وندرك أن الشعب الفرنسي هو الذي نادى بالحريات العامة وحريات الشعوب أن تحكم فيه مجموعة من المستعمرين الذين لا يريدون أن يفتحوا أعينهم عن تطور الشعوب.»<sup>(78)</sup>

وطالب في النهاية من العرب تقديم يد المساعدة لشعوب المغرب العربي وذلك للhilولة دون امتداد العدوان والقضاء على هذه الثورة، وأعتبر ذلك واجب لا يجب التهاون فيه.

وتحدد النائب «راتب الحسامي» عن ظروف ملابسات الاحتلال من قبل فرنسا، فقال : «أن الجزائر بلاد عربية واحتلتها فرنسا وفرضت عليها السيطرة والاحتلال واعتبرتها جزء مهم لها، وبعد أن عرج على الأساليب التي اعتمدتها فرنسا في إخضاعها للجزائر ورد الفعل الجزائري في شكل ثورات مستمرة ضد الاحتلال، أكد أن «الواجب» يقتضي مننا مناصرة الجزائر بكل ما نملك من إمكانات وألح على الدول العربية مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً». <sup>(79)</sup>

أما النائب «عبد الكريم زهور» فقد طالب بتكوين جبهة واحدة من شعوب العالم العربي ومن أحرار العالم المكافحة للاستعمار وألح على الحكومة السورية أن تسرع لتبني هذا الموقف لتأمين جبهة تحريرية عربية تكون قادرة على مواجهة الاستعمار في كل أنحاء العالم العربي وبالأخص في منطقة المغرب العربي. <sup>(80)</sup>

وركز النائب «رئيس الملحق» على الصلات التي تربط بين أبناء الأمة العربية مذكراً أعضاء المجلس النيابي بالحوادث التي عرفتها سوريا عبر تاريخها ضد الاستعمار وموقف الدول العربية من ذلك، وطالب من الحكومة السورية أن تقف موقف المؤيد والمؤازر لثوار المغرب العربي وأن تسعى جاهدة في المحافل الدولية للدفاع عن قضايا المغرب العربي. <sup>(81)</sup>

وذكر النائب «أحمد إسماعيل» النواب بالقسم الذي أدوه في بداية عملهم النيابي والذي التزموا فيه بالعمل على إيجاد وحدة عربية تتكتل في وجه الاستعمار بأنواعه المختلفة، لذلك استصرخ وجдан المجلس وضمير الحكومة لتبني قرار مقاطعة فرنسا اقتصادياً لا في سوريا وحدها بل في كافة البلاد العربية. <sup>(82)</sup>

وطالب النائب «منصور الأطرش» من الحكومة السورية أن تتبني الموقف الشعبي الذي عبر عنه الشعب السوري من مظاهرات واحتجاجات في كامل القطر السوري لمناصرة الثورة الجزائرية وألح على النواب القيام بموقف عملي بذلك بالتبرع بقسم من رواتبهم لنصرة الحركة الشعبية في المغرب العربي. <sup>(83)</sup>

وفي ختام الدورة أقر المجلس:

- 1- الوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء المغرب العربي.
- 2- إجتماع لجنة الشؤون الخارجية للمجلس وان تبحث فيما تراه مناسبا لمساعدة الثوار في الجزائر.
- 3- إرسال برقية باسم مجلس النواب السوري إلى مجلس النواب الفرنسي تتضمن على استنكار ما تقوم به فرنسا في منطقة المغرب العربي.

وتلى رئيس المجلس المقترفات التي وردت بشأن برقية المجلس، بتسجيل تحية إعجاب بنضال الشعب العربي في المغرب وخاصة في الجزائر واستنكر فضائح الاستعمار الفرنسي وطالب من الحكومة اتخاذ الخطوات العربية والدولية لتعزيز هذا النضال ومعاونة أبناء المغرب على نيل حريتهم كاملة، وحث على ان يرسل المجلس النيابي السوري إلى المجلس الفرنسي باستنكار استمرار ممارسات فرنسا في الجزائر.<sup>(84)</sup>

وظل المجلس النيابي السوري يعبر عن كامل غضبه وسخطه واستنكاره لما يقوم به الاستعمار الفرنسي من مذابح في الجزائر وفي الدورة الاستثنائية الأولى الموافقة لـ 6 جانفي 1955م عرضت القضية الجزائرية للمناقشة حيث تداولها النواب في مناقشتهم مبرزين ما يعانيه الشعب الجزائري من ظلم وطغيان مطالبين الحكومة السورية من إبراز موقف رسمي، وحث العالم العربي بتقديم يد المساعدة للشعب الجزائري، حيث تساءل النائب «حسين مريود» عن موقف الحكومة السورية من تطور الأوضاع في الجزائر، موضحا أن الاستعمار لازال لم يعترف بأي نوع من أنواع تقرير المصير، وطالب النائب بموقف حازم داعيا إلى مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا، مطالبا من الجامعة العربية الوقوف موقف المدافع على القضية الجزائرية، حيث أعاد على الجامعة موقفها المتواذل، حيث ذكر «للأسف كان موقف غريبا جدا فهي بدل ان تنذر فرنسا بإعطاء هذا الشعب حقه في الحرية والاستقلال أخذت تعمل على تسكين القضية الشعبية العربية التي تجلت في كل مكان والتي عبرت عنها الأمة العربية في جميع أقطارها»، وأضاف مؤكدا «لقد كان الواجب يقضي على الجامعة العربية أن ترفع صوت العرب الى فرنسا ومن ورائها حليفاتها أمريكا وإنجلترا اللتين تشنان أزرها في المغرب

العربي، وأقل ما يقتضينا في هذا الموقف أن نعلن مقاطعتنا لتلك الدول اقتصادياً<sup>(86)</sup> وسياسياً مؤكداً أن المواقف التي لا تكون في صالح العرب هي مواقف تأمر ضد العرب ودعا في النهاية إلى عقد مؤتمر برلماني لجميع مجالس الدول العربية لكي تضع سياسة صريحة تلزم بها الجامعة العربية فإن سارت عليها وطبقتها فهي لنا وإنما ننتصل منها ونعتبرها جامعة غريبة لا عربية.»

وفي الدورة الاستثنائية الأولى الجلسة الخامسة الموافق ل 12 جانفي 1955م حرص النائب حسين مريود على لفت انتباه أعضاء المجلس إلى حملات الإرهاب والقتل والتدمير التي يشنها الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي مؤكداً أن عجلة الزمان قد سارت شوطاً كبيراً وتجاوزت ما تعلم به فرنسا ذلك أن تطور الأوضاع في العالم العربي جعلت من تصفيه الاستعمار أمراً لا مفر منه، ودعى العرب جميعاً أن يتذدوا موقفاً صريحة من هذا الاستعمار طالباً من رئيس النواب السوري توجيهه دعوة باسم المجلس إلى مجالس النواب في الأقطار العربية لعقد مؤتمر في دمشق لرسم سياسة داخلية أو خارجية مستوحاة من مصالح الأمة العربية ومتجاوبة مع إرادة الشعوب في الحرية والاستقلال والوحدة.<sup>(87)</sup>

أما في الدورة الاستثنائية الجلسة العاشرة الموافق ل 4 جويلية 1955م فقد أكد النائب محمد لمبارك أن في منطقة المغرب العربي إخواناً لنا يعانون من ويل الاستعمار الفرنسي ويشنون ثورة ضد استعمار دخيل مبرزاً أن هذه الثورة لن تنتهي بحول الله إلا بالنصر، فقد أخفق الاستعمار في كل ميادينه وعرفناه كيف جر ذيوله في الهند الصينية. وأوضح أن فرنسا قد ارتكبت وترتكب حماقة في حق الشعب وان دول الاستعمار تحالف معها جميعاً لتكبح ثورة عربية ت يريد أن تحرر المغرب العربي، فال المغرب كله من المحيط الأطلسي إلى مراكش إلى حدود مصر كلها بلد عربي تربطه بالبلاد العربية روابط شعب واحد وأمة واحدة وتساءل النائب عن ما يربط سوريا بفرنسا؟ وذكر أن هناك علاقات اقتصادية بيننا نستورد بعض البضائع مع أن في الأسواق الأخرى ما يغنينا عن أسواق فرنسا لذلك لا نجامن فرنسا لأن ما نستورده منها من سلاح لا يسمن ولا يغني لأنه سلاح قديم وان هناك دول أخرى يمكن لنا أن نستورد منها السلاح إذا أردنا ذلك.

وأضاف اعتقد أن جميع من في المجلس يؤيد بلا شك ولا ريب هذه الثورة الوطنية التي تستهدف تحرير البلاد العربية تحريرا نهائيا من الوجهتين السياسية والاقتصادية حتى لا تبقى سوقا للاستقلال وتصريف المنتجات الاقتصادية وتكون مدرسة لتخریج الاستعمار في زمن قضي فيه على الاستعمار، وطالب من الحكومة السورية أن تباحث مع الدول العربية جمیعا لتحديد موقف حازم من فرنسا.<sup>(88)</sup>

وفي هذه الجلسة تدخل النائب عبد الوهاب حومد حيث أبرز أن الشعب الفرنسي ليس مسؤولا بمجموعه عن كل ما يجري في المستعمرات وعلى الاضطهاد الذي يلاقيه الشعب الجزائري، بل هو شعب يؤمن بالحرية وكرامة الإنسان وبحقه في الحياة، ولكن المسؤولية تحملها الطبقة العسكرية التي لم تتمكن من ان تتخلى عن التقاليد والأفكار التي أورثها إياها نابليون، ثم تسأله النائب لا أدرى كيف يتحمل الضمير الفرنسي المثقف، وكيف يتحمل ضمير العالم الحر هذه الجرائم التي ترتكب تحت سمع العالم وبصره ؟ وأضاف لقد أكد القنصل الأمريكي في الجزائر أن الجزائر أرض فرنسية. وهذا يتربّط علينا كشعب مستقل أن نقف وقفه صحيحة بجانب ثوار الجزائر وبذلك تكون بالفعل عربا فنشرع مع إخواننا في قوميتنا وجنسيتنا فيما يصيّبهم.<sup>(89)</sup>

أما النائب «خليل الكلاس» فقد اقترح إرسال مجموعة من البرقيات ترسل من قبل المجلس النيابي السوري تندد بالاستعمار الفرنسي في الجزائر الى كل من مجلس النواب الفرنسي ومجلس العموم البريطاني والى هيئة الأمم المتحدة احتجاجا وتحذيرا لمنظمة الحلف الأطلسي عن إرسالها فرقا عسكرية لمساعدة فرنسا فياحتلالها للجزائر.<sup>(90)</sup>

وفي ختام الدورة اقترح كل من راتب الحسامي ومحمد لمبارك إرسال برقية باسم المجلس النواب السوري الى مجلس النواب الفرنسي احتجاجا على أعمال العنف والتعسف التي تقوم بها فرنسا في الجزائر والتي وافق عليها أعضاء المجلس دون استثناء.<sup>(91)</sup>

وفي الدورة العادية الثانية لعام 1955م دعى النواب إلى وحدة عربية تكون كقوة حقيقة لمحاباة فرنسا والضغط عليها لتخلي عن سياساتها في الجزائر حيث ذكر النائب «عبد الرؤوف أبو طوق» في الجلسة الخاصة بمناقشة الشؤون الخارجية أنه لابد من النظر إلى قضية المغرب العربي على أنها قضية تهم جميع المنطقة وترك عشرين مليون

يقررون مصيرهم، ويجب على الدول العربية من اتخاذ خطوات في اتجاه مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وأضاف على الشعوب العربية أن تتضامن لتضغط على الحكومات العربية لتصل إلى درجة تأديب الدولة الفرنسية التي تعامل المغرب العربي بهذه المعاملة.<sup>(92)</sup>

وفي الدورة العادية الثالثة أعاد النائب خليل كلاس على الحكومة عدم قيامها بحملة إعلامية لصالح دول المغرب العربي وابرز ما كان يعانيه الشعب من ظلم وطغيان على يد الفرنسيين ملتفاً انتباًه النواب أن برنامج المغرب العربي الذي كانت تذيعه الإذاعة السورية بدأ تقليصه تدريجياً حتى أصبح لا يتماشى مع أحداث تطورات المنطقة وإحداثها، لذلك وجه النائب سؤاله للحكومة السورية عما إذا كان رجال الإذاعة يتصرفون بملء إرادتهم بممثل هذه البرامج الهامة، أو أن هذا الاتجاه الجديد بإيعاز من الوزارة، وخلص النائب إذا كان هذا بإيعاز من الوزارة فهو يشكل تراجع حقيقي عن مبادئ و تطلعات الشعب العربي في سوريا.<sup>(93)</sup>

وأمام مطالب النواب الداعية إلى مواجهة فرنسا ومقاطعتها سياسياً واقتصادياً وديبلوماسياً لتكتف عن سياستها في الجزائر أقر رئيس الوزراء «سعید الغزی» بأن الحكومة تشارك النواب نفس العاطفة باستنكار مذابح الجزائر وأن الحكومة ذاهبة إلى مجلس جامعة الدول العربية لتقوم بنفس المسعى و تريد أن يكون المسعى جماعياً من جميع الدول العربية وأكد أن الحكومة قد نفذت قرار المجلس النيابي برصد مبلغ كبير من المال لمساعدة الجزائر، ويسلم الشيك إلى الجامعة العربية ليصرف إلى الجهة المعنية.<sup>(94)</sup>

وأوضح من مذكرات المجلس النيابي أن رئيس الوزراء استدعي سفراء الدول الأجنبية وسفير فرنسا وأبلغهم إحتاج الحكومة السورية، بل احتاج الشعب العربي في سوريا على الأعمال الهمجية التي تجري في الشمال الإفريقي العربي.<sup>(95)</sup> ولكن النواب طالبوا بأن تتخذ الحكومة السورية موقفاً عملياً وأشد حزماً، وأن تقوم بتدابير تشعر فرنسا بعظم جريمتها التي تركتها في الجزائر، فجرب الجزائر كما صورها حرب تهديد ووجود الأمة كلها و ذلك بالربط بين ما تتعرض له دول المشرق العربي من

مؤامرات ومناورات ترمي إلى ضرب استقلال دولة؛ وبين حرب الإبادة التي تشنها فرنسا في المغرب العربي.

وقد استمر المجلس النيابي السوري في استنكار مذابح المستعمرين الفرنسيين في الجزائر و ركز النواب على الروابط الدينية و الثقافية و التاريخية و اللغوية التي تربط الجزائر بالأمة العربية، و اعتبروا ما يقوم به الاستعمار الفرنسي في الجزائر لا يقل أهمية عما يجري في أي جزء من أجزاء الوطن العربي، لذلك فإن واجب الكفاح من أجل حرية الجزائر و استقلالها لا يقع على كاهل أهالي الجزائر و حدهم، بل هو واجب على الأمة العربية<sup>(96)</sup> لذلك شجب نواب المجلس أساليب فرنسا في الجزائر معتبرين أن الثورة الجزائرية ثورة عربية لهم كل العرب و المسلمين<sup>(97)</sup> و أكد النواب أن القضية العربية واحدة و أن النضال العربي الموحد هو الذي سيحقق للعرب أمانهم<sup>(98)</sup> معتبرين أن ثورة الجزائر هي نقطة الانطلاق لتحرير شعوب المغرب جميعا، بل لتحرير البلاد العربية كلها من الظلم و أن تحرير الجزائر سيكون له أثر بعيد في كل إفريقيا و سيكون أثره ظاهرا في سقوط الاستعمار العالمي.<sup>(99)</sup>

و أشار النواب إلى أهمية نضال الجزائر و انتصاره بالنسبة لدول الكتلة الآسيوية الإفريقية، و أكدوا أن العمل من أجل الجزائر لا يتم من خلال النضال المغربي و حده، و لا بالنضال المغربي وحده، و لا بالعرب وحدهم، وإنما في تعاون الكتلة الآسيوية الإفريقية.<sup>(100)</sup>

وقد تابع أعضاء المجلس النيابي السوري تطورات أحداث الثورة الجزائرية باهتمام بالغ وتفاعلوا معها بإحساس قومي عربي يعكس حرصهم الشديد على نجاح هذه الثورة و استقلال الجزائر. و شجب النواب أساليب فرنسا في الجزائر، فعلى إثر القرصنة الجوية التي تعرضت لها طائرة الزعماء الخمسة في أكتوبر 1956م حيث كان للحادث أصوات واسعة في المجلس النيابي السوري و طالب النواب بأن تجتمع لجنة الشؤون الخارجية فورا و تخرج بتوصية مستمدة من الروح العاطفية التي سادت جو المجلس انتصارا للجزائر، وقد عبرت دياجدة بيان اللجنة عن الترابط الوثيق بين تحرير العرب في مختلف أقطارهم، والسير قدما في طريق الاتحاد العربي، و أقرت اللجنة «أنه لما كانت نصرة

الجزائر ركنا أساسيا في تحرير العرب في مختلف أقطارهم و ضرورة ملحة للسير قدما في طريق اتحادهم، ولما كانت نصرة هذه القضية تستوجب اتخاذ خطوات إيجابية فعالة، تساعد الجزائريين على تحقيق أماناتهم المدعومة بلازمة حقوق الإنسان المعلنة من قبل الأمم المتحدة»<sup>(111)</sup> وطالب النواب من رئيس الحكومة «صبري العسلي» الذي حضر الجلسة على تنفيذ توصيات اللجنة التي أجمع المجلس عليها<sup>(102)</sup> و حين ألقى العسلي بيان حكومته في 03 جانفي 1957م، ربط البيان بين تحرير المغرب العربي الذي هو امتداد للوطن العربي، و انضمامه إلى الوحدة العربية الشاملة.

### مجلس النواب يدعو إلى مقاطعة فرنسا و ينتقد الحكومات السورية و جامعة الدول العربية.

لم يتوقف نواب المجلس السوري عند إصدار التوصيات و التنديد و الاستنكار لسياسة فرنسا في الجزائر، بل طالبوا بترجمة الخطاب السياسي إلى واقع عملي لأن الثورة الجزائرية في نظرهم لم تكن بحاجة إلى تعاطف ومساندة، بل في حاجة إلى مساعدة ومؤازرة حقيقة، لذلك طالب النواب بأن تدعوا سوريا الدول العربية الأخرى إلى مجابهة العدوان الفرنسي على الجزائر و العمل الفعلي على مقاطعة فرنسا اقتصاديا و ثقافيا حتى تذعن لمطالب الثوار الحقة بالحرية والاستقلال.<sup>(103)</sup>

و أن تدعوا إلى توحيد موقف عربي سلبي من الحكومة الفرنسية يصل إلى مقاطعتها سياسيا ودبلوماسيا، و أن تقود داخل الجامعة العربية و خارجها حملة مادية لإعانة المجاهدين في الجزائر.<sup>(104)</sup>

وطالب النواب بمقاطعة فرنسا اقتصاديا ما دام العرب لا يملكون من السلاح ما يقاومون به الاستعمار<sup>(105)</sup> ووجه النواب انتقادتهم للحكومة السورية في تقصيرها عن التجاوب مع إرادة الشعب العربي في أقطاره في إشارة منهم إلى المظاهرات الشعبية التي كانت تجوب شوارع كل الدول العربية لنصرة الجزائر،<sup>(106)</sup> ودعوا إلى ضرورة اتخاذ موقف موحد تجاه المذابح التي ترتكبها فرنسا في الجزائر، مطالبين من الدول العربية أن تقاوم المصالح الفرنسية على أراضيها.<sup>(107)</sup>

وتابع نواب المجلس النبابي إثارة قضية الجزائر على الصعيد الدولي حيث تساءلوا عن سحب قضية الجزائر من مجلس الأمن عام 1956م. وانتقدوا مواقف بعض الدول العربية على سحب هذه القضية، وطالبو من سوريا و الدول العربية مقاطعة فرنسا سياسياً و اقتصادياً وثقافياً و إغفال مكاتبها و شركاتها في كامل الأقطار العربية<sup>(108)</sup> وطرح على التصويت مشروع قرار بمقاطعة فرنسا اقتصادياً وثقافياً و سياسياً، من سوريا و الدول العربية فنال الإجماع وتبناه وفد سوريا في إجتماع مجلس الجامعة وأخذت الحكومة علماً به<sup>(109)</sup> ووجه بعض النواب نقداً لاذعاً إلى الجامعة العربية لأنها لم تستجب للنداء الملحق بمقاطعة فرنسا واعتبروا أن الجامعة قد أخلت بهدف الوحدة العربية المنشودة الذي يفترض منها أن تعمل على نصرة الشعوب المحتلة و مساعدتها.

و سادت أجواء مجلس النبابي السوري مشاعر الاستياء و الغضب بعد اختطاف فرنسا طائرة الزعماء الخمسة، وشجب النواب عملية الاختطاف معتبرين مثل هذه الأفعال تتنافي و القوانين الدولية التي تمنع مثل هذه الأفعال، وأكّد رئيس لجنة الشؤون الخارجية أن فرنسا بهذا العمل قد قدمت خدمة حقيقة للثورة الجزائرية و حفّزت الأمة العربية نحو اتحادها و تقويتها ارتباطها<sup>(110)</sup> و طالب النواب باتخاذ موقف موحد يقوم على الأسس التالية:

أولاً : قطع العلاقات السياسية مع فرنسا و استدعاء البعثات السياسية منها.

ثانياً : قطع العلاقات الثقافية و استدعاء البعثات العلمية منها.

ثالثاً : توقيف أعمال جميع الشركات الملاحية البحرية و الجوية الفرنسية و منع بواخرها وطائراتها من ارتياد المواقف و المطارات العربية و المرور بمياديها و أجواها الإقليمية.

رابعاً: مقاطعة المؤسسات والشركات الاقتصادية و المالية الفرنسية و الدعوة إلى الامتناع عن التعامل معها.

خامساً: منع الاستيراد من الأسواق الفرنسية.

سادساً: تشكيل فصائل من المتطوعين العرب للوقوف إلى جانب جيش التحرير في الجزائر.<sup>(111)</sup>

و بعد تقديم هذه المطالب، طالب مجموعة من النواب تفعيل العمل العربي الموحد داخل الجامعة العربية اتجاه القضية الجزائرية وإلزام كل الدول العربية بتقديم المعونة المادية لهذه الثورة.

وبعد الخطابات القوية للنواب في هذه الجلسة، طالب النواب بأن تجتمع لجنة الشؤون الخارجية وتخرج بتوصية مستمدة من الروح القومية التي سادت المجلس، وبالفعل اجتمعت اللجنة وتوصلت إلى البيان الذي تضمن ما يلي:

«لما كانت نصرة الجزائر ركناً أساسياً في تحرير العرب في مختلف أقطارهم وضرورة مبرمة للسير قدماً في طريق اتحادهم، فإن لجنة الشؤون الخارجية للإجماع توصي المجلس بالموافقة على القرارات التالية»<sup>(112)</sup>:

- 1- استنكار مجلس النواب حادث اختطاف طائرة الزعماء الخمسة.
- 2- تكليف الحكومة أن تبادر فوراً إلى دعوة الحكومات العربية لتخفيض مبلغ لا يقل عن خمسين مليون ليرة سورية لنصرة الجزائر.
- 3- تكليف الحكومة للاتصال فوراً بالحكومات العربية، لإقرار مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً.

وقد وعد رئيس الحكومة السورية «صبري العسلاني» الذي حضر الجلسة بالعمل على تنفيذ هذه التوصيات التي صدرت عن مجلس النواب وعبر باسم الحكومة عن مشاركة المجلس في آرائه تجاه الثورة الجزائرية وقد استمر أعضاء مجلس النواب السوري في متابعة تطور الثورة الجزائرية على المستوى الداخلي وما أحدهته هذه الثورة من تطور حقيقي حول الحلم العربي إلى حقيقة وانتكاساته إلى انتصار، أو على المستوى الخارجي، حيث دخلت القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية وأصبحت محل اهتمام العالم العربي خاصة والعالم أجمع عامة، وقد ظلت نصرة الشعب الجزائري تشكل أحد هموم المجلس النواب السوري ولنقتصر هنا الاهتمام على الخطابات والانتقادات فهو في حقيقة الأمر عكس حقيقتين:

**الأولى:** أن نواب المجلس السوري قد عبروا بصدق عن إيمانهم الحقيقي بحقيقة القومية العربية و الروابط الدينية، و هذا الشعور و الإحساس القوي هو الذي عكس مواقفهم في المجلس فعلى الرغم من اختلافهم و تباين أفكارهم السياسية إلا أنهم أجمعوا جميعا على مواجهة فرنسا و مساعدة الجزائر في ثورتها، و يبقى بطبيعة الحال مدى تحويل خطاباتهم و قناعاتهم إلى عمل ملموس في الواقع فذلك ما لم يجسده بصورة فعلية لأن وضعهم كسلطة تشرعية حال دون تطبيق قناعاتهم ومع ذلك فقد كان لهم الدور الأساسي في التحسيس بالقضية الجزائرية على المستوى الشعبي أو على مستوى بعض المؤسسات الإقليمية كالجامعة العربية أو على مستوى الحكومة السورية نفسها التي وجدت نفسها في الكثير من الأحيان أمام ضغط مجلس النواب مطالبا إياها باتخاذ مبادرات عملية و فعلية تجاه الثورة الجزائرية.

**الحقيقة الثانية** هي ومن خلال ما لمسناه من تصفحتنا لمضابط مجلس النواب السوري و ما قدمته الحكومة السورية للثورة الجزائرية لم يكن يتماشى وطموحات النواب وقد يفسر هذا على أن مجلس النواب لم تكن له السلطة الفعلية لفرض مقترحاتهم بشكل إلزامي على الحكومة، خصوصا إذا أدركنا أن المجلس كان يتكون من كتل متعددة و غير متجانسة و ربما ذلك يعود إلى وضع الحكومة السورية و ارتباطاتها الدولية، فرض عليها نهج معين في تعاملها مع الثورة الجزائرية و مع ذلك يمكن القول أن مؤازرة مجلس النواب أو الحكومة شكل دعما حقيقيا للثورة الجزائرية و إضافة حقيقة كانت بمثابة العامل المساعد لهذه الثورة.

### ثالثا : موقف الشعب السوري من الثورة الجزائرية

لقد عبرت الهيئات السياسية والدينية والاتحادات التعليمية والقضائية والنسائية والطلابية والنقابية وغيرها من التنظيمات السورية عن مساندة الثورة الجزائرية مدفوعة في ذلك بشعور قومي واضح وإحساس بانتماء كامل إلى الوطن العربي.

وكان من الطبيعي أن تظهر هذه التنظيمات مساندتها للثورة الجزائرية وذلك لاعتبارات عدة منها:

أن بعضها كان مرتبطا بنظام الحكم نفسه الذي كان يؤازر هذه الثورة ويدافع عنها ومنها من وجد في أبعاد الثورة الجزائرية ومنطلقاتها إحساسه وشعوره بالانتماء إلى هذه الثورة التي اعتبرت من القضايا العربية الأساسية التي يجب مساندتها ومؤازرتها، فقد كانت جل الأحزاب السورية تنظر إلى هذه الثورة بأنها المثل و القدوة للنضال العربي في كل مكان، لأنها قامت على أساس شعبي بكل ما في هذه الكلمة من معنى، فقد رأت الأحزاب السورية في الثورة الجزائرية بأنها ثورة شعبية أصيلة تعكس آمال الشعب الجزائري وطموحاته في تحرير وطنه، رغم ما كان يجثم على هذا القطر من الجهل والتجهيل والقضاء على كل ما يرمز إلى أبعاد الشعب الجزائري من خصائص فكرية وحضارية وعقائدية، لذلك وجدت هذه الأحزاب المناخ الملائم في الثورة الجزائرية للتعبير عن قناعاتها الفكرية والسياسية والعقائدية.

## 1- موقف الأحزاب :

لقد وجدت الأحزاب السياسية السورية في الثورة الجزائرية مناخا للتعبير عن أفكارها التحررية والداعية إلى الوحدة العربية وكانت هذه الأحزاب الوطنية تتبع أحداث الثورة الجزائرية وتتطوراتها على الصعيد الداخلي والخارجي وتمثل دورها أساسا في رفع المذكرات والاستنكارات والاحتجاجات وإلقاء المحاضرات وإصدار الجرائد.

وظهر دور الأحزاب أيضا من خلال المظاهرات والاجتماعات التي كانوا يدعون إليها ومطالبة الحكومة السورية بتقديم المساعدة للثورة الجزائرية ومطالبة الجامعية العربية بالوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية، وقد تفاوت مواقف هذه الأحزاب تجاه الثورة الجزائرية وفعاليتها وبرز بصورة بارزة حزب البعث العربي الاشتراكي والإخوان المسلمين، وقد يرجع ذلك في نظرنا إلى تبني قادتها منطلقات الثورة الجزائرية «العروبة والإسلام»، وقد كان لهذه الأحزاب دورها في إثارة الشعور والإحساس بالقومية العربية والعقيدة الإسلامية وهذا ما كان له التأثير الإيجابي على الموقف الشعبي الذي عبر عن هذه القناعات من خلال المظاهرات والمسيرات والتبرعات مساندة لهذه الثورة. ولم تكتف هذه الأحزاب بالاستنكار والتنديد، بل سعت إلى مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا، فيمناسبة العام الثاني للثورة أرسل كل من «حزب البعث العربي

الاشتراكي» و «الحزب الوطني» و «حزب الشعب» و «الإخوان المسلمين» برقية إلى الأمين العام للجامعة العربية احتجوا من خلالها عن حرب الإبادة في الجزائر والمطالبة بطرح مشكلة الجزائر على مجلس الأمن والمطالبة بسحب قوات الحلف الأطلسي ومقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً<sup>(1)</sup> واتخذت الأحزاب السورية من الاجتماعات الشعبية لمناصرة القضية الجزائرية مجالاً للتعبير عن مواقفها تجاه الثورة الجزائرية فبمناسبة إحياء ذكرى مجزرة الثامن ماي 1945م أكد الدكتور مدبعت البيطار ممثل حزب البعث العربي الاشتراكي مساندة الحزب للثورة الجزائرية لأنها ثورة قومية شعبية واعية ومنظمة تعكس حقيقة الانتماء الحضاري والبعد الإنساني للأمة العربية<sup>(2)</sup> وعلى إثر اختطاف طائرة الزعماء الخمسة عام 1956م اتخذ ممثلي الأحزاب السورية عدة إجراءات تمثلت فيما يلي :

- 1- الاتصال بالحكومة السورية لاستدعاء السفير الفرنسي وإبلاغه احتجاج الأحزاب على هذه الجريمة الوحشية.
- 2- الاتصال بالحكومات العربية لتوحيد موقف موحد تجاه جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر.
- 3- الاتصال بالأحزاب والقيادات السياسية في البلاد العربية لشجب هذا العمل الإجرامي.
- 4- الإبراق إلى رئيس الحكومة الفرنسية ورئيس مجلس النواب الفرنسي لأشعارهم بمدى خطورة الوضع في الجزائر وفي العالم العربي.
- 5- مطالبة الحكومة السورية بإغلاق المدارس الفرنسية بسوريا.
- 6- إعلان إضراب عام في جميع الأقطار العربية لمدة ساعة تضامناً مع الشعب الجزائري وبحسب يوم الجزائر عام 1955م، احتفل حزب البعث العربي الاشتراكي بهذا اليوم في مهرجان كبير ألقى فيه الدكتور «مدحت البيطار» أحد قادة الحزب خطاباً قال فيه : «لقد قدمت الشعوب في هذا العصر تضحيات جساماً من أجل الحرية، كانت البلاد العربية في طليعة الأمم التي ساهمت بالقسط الأوفر من هذه التضحيات» و بعد أن أشار إلى تضحية الجماهير العربية ونضالها للتحرر من القوى

الاستعمارية، قال: (لقد اجتمعنا اليوم لا لتنحني لنضال العرب في الجزائر فحسب، بل لكي تثير فينا صفحات البطولة الرايحة التي تحيطها في كل لحظة دماء إخواننا في المغرب العربي، لكي تثير فينا عزيمة الكفاح المشترك)<sup>(3)</sup> وأكَدَ: (أن كفاح العرب في الجزائر هو جزء لا يتجزأ من معركة العرب الكبرى في سبيل الحرية و الوحدة، إن وحدة النضال التي نؤمن بها هي أمر متحقق في نفوس الشعب العربي في جميع أقطاره)<sup>(4)</sup> وعاب الخطيب على الأنظمة العربية تخاذلها تجاه القضية الجزائرية مؤكداً أن تخاذل هذه الأنظمة لا يعفي الشعوب من واجب دفعها إلى أن تمد يد المساعدة و الدعم إلى شعب الجزائر حتى ينال حريته واستقلاله.<sup>(5)</sup>

أما «ميشيل عفلق» فقد دعا في كلمته الشعب العربي إلى التأمل و استخلاص الدروس من ثورة الشعب الجزائري مؤكداً «أن الثورة الجزائرية قد بلغت درجة عالية من القوة و التنظيم، فيجب النظر إليها بمنظار جديد يهيء لنا سبيلاً تحول أساسياً في تفكيرنا و عملنا.»<sup>(6)</sup>

وبمناسبة العام الرابع للثورة الجزائرية أكد ممثل حزب البعث «ميشيل عفلق» أن واجب الأمة العربية تجاه الثورة الجزائرية ليس مجرد واجب الأخ نحو أخيه فقط بل يتتجاوز ذلك، لأن في الجزائر يتقرر مصير الثورة العربية الحديثة كلها<sup>(7)</sup> وأكد أن صراع العرب مع الاستعمار تمثل فيه الجزائر خط الدفاع الأمامي، ونجاح ثورة الجزائر يمثل إنقاذعروبتنا وقوة حقيقة للبناء الداخلي للأمة العربية وضمان لقدرتها ونجاحها.<sup>(8)</sup>

وقد تفاعلـت الأحزاب السورية مع الثورة الجزائرية تفاعلاً حقيقـياً عـكس مـدى حـرصـها عـلى نـجـاحـ هـذـهـ الثـورـةـ لأنـهاـ تمـثـلـ اـمـتدـادـاـ وـعـمقـاـ لـلـأـبعـادـ الـحـضـارـيـةـ وـالتـارـيـخـيـةـ للأـمـةـ الـعـرـبـيـةـ وـالـإـسـلـامـيـةـ،ـ فيـمـنـاسـبـةـ أـسـبـوـعـ الجـزاـئـرـ الذـيـ أـقـيمـ عـامـ 1955ـ بـسـورـيـاـ أـقامـ الإـخـوـانـ الـمـسـلـمـونـ تـجـمـعـاـ شـعـبـياـ فـيـ المـرـكـزـ الـعـالـمـيـ لـلـإـخـوـانـ الـمـسـلـمـينـ تـعـبـرـاـ عـنـ مـسـانـدـتهمـ لـكـفـاحـ الـشـعـبـ الـجـزاـئـرـيـ وـطـلـبـ التـأـيـيدـ وـالـمـسانـدـةـ لـهـ وـأـفـتـحـ الـمـهـرجـانـ «ـالـأـسـتـاذـ»ـ أبوـ الفتـحـ الـخـطـيـبـ الـذـيـ أـبـرـزـ مـراـحلـ الـاستـعمـارـ الـفـرـنـسـيـ فـيـ الـجـزاـئـرـ مـوضـحاـ حـقـيقـةـ الـثـورـةـ الـجـزاـئـرـيـةـ وـأـبعـادـهاـ مـطـالـبـاـ بـمـدـ الـمسـاعـدـةـ لـهـذـهـ الثـورـةـ<sup>(9)</sup>ـ،ـ لأنـهاـ ثـورـةـ تـدـافـعـ عـنـ الـعـربـ

والمسلمين و ذكر بالفارق الروحية و اللغوية بين الجزائريين و الفرنسيين، داعيا كل الشعوب الاسلامية الوقوف إلى جانب هذه الثورة.

أما الدكتور «مصطفى السباعي» المراقب العام للإخوان المسلمين فقد أبرز ماهية الاستعمار الفرنسي في الجزائر، الذي يعمل على قتل خصائص الأمة الجزائرية وقتل دينها ولغتها داعيا الجماهير إلى الالتفاف نحو الجزائر<sup>(10)</sup> وبمناسبة انعقاد مؤتمر العلماء لنصرة الجزائر عام 1957م والذي شارك فيه الأستاذ «عصام العطار» عضو المكتب التنفيذي لمؤتمر قادة الإخوان المسلمين في البلاد العربية، أكد هذا الأخير أن نصرة الجزائر تدخل ضمن تعاليم ديننا الإسلامي الذي يحث على طرد الاستعمار، وتحرير الوطن فريضة، فالعدوان على الجزائر عدوان على المسلمين عاممة<sup>(11)</sup>، و انتصار الجزائر في ثورتها على الاستعمار الفرنسي انتصار للإسلام و المسلمين، موضحا أن الصراع الدائر في الجزائر هو صراع بين الإسلام و المسيحية و هو يعكس عودة الصراع القديم الذي كانت تعشه الأمة الإسلامية في مواجهة الحملات الصليبية، و اعتبر جهاد الجزائر هو بمثابة القاعدة الأساسية و النقطة الأولى التي ينطلق منها المسلمون لحماية عقيدتهم و دولهم.

و بمناسبة العام الثاني للثورة، أكد «خالد بكداش» الأمين العام للحزب الشيوعي السوري، أن على فرنسا أن تعتذر بالشخصية الوطنية الجزائرية، لأن الجزائر ليست أرضا فرنسية - كما تزعم فرنسا- و عليها أن تدخل حالا في مفاوضات مع ممثلي الشعب الجزائري الحقيقيين وعندها يمكن الوصول إلى حل للمشكلة و يؤدي إلى نتيجة إيجابية. ولو لم تفعل فرنسا ذلك فإن الشعب الجزائري سيواصل نضاله و سيكون الشعب العربي في جميع أقطاره، وجميع أحرار العالم في المعسكر الاشتراكي إلى جانبه، و عندها لا بد أن ينتصر<sup>(12)</sup> وأوضح «بكداش» : أن العالم يرى الآن ملايين العمال في فرنسا نفسها يستنكرون سياسة حكومة «جي موليه» و حتى أن بعض الجنود الفرنسيين قد رفضوا الحرب ضد الشعب الجزائري الذي يناضل في سبيل حريته، و ما فرار عدد كبير من الجنود الفرنسيين من صفوف الجيش الفرنسي مع كميات من الأسلحة و انتقالهم إلى صفوف المناضلين الجزائريين ألا دليل قاطع على تفكك النظام الاستعماري في العالم و مقدار تردي سمعته في البلدان العربية نفسها.<sup>(13)</sup>

و مع اشتداد القمع الفرنسي في الجزائر، شددت الأحزاب السياسية السورية على تصعيد خطابها السياسي تجاه الحكومات العربية و التي وصفت مواقفها بالمواقف السلبية تجاه الثورة الجزائرية، ففي بيان أصدره حزب البعث عام 1956، دعا فيه الحكومات العربية إلى التخلص من سياسة الاحتجاج بالمذكرات و المقابلات و التصريحات مطالبا إياها المباشرة في قطع علاقاتها السياسية و الاقتصادية و الثقافية مع فرنسا و تقوم بدعم جيش التحرير في الجزائر بالمال و السلاح<sup>(14)</sup>، و اعتبر البيان أن الحكومة الفرنسية لا يردها تصريح و لا ينفعها تهديد، و طالب الحزب الحكومات العربية بالإسراع في :

1. إمداد جيش التحرير بالسلاح و المال بشكل يتنماشى مع خطورة الموقف في الجزائر.
2. الاتصال بالدول الأفرو-آسيوية لإثارة قضية الجزائر.
3. قطع العلاقات مع فرنسا.

و اعتبرت الأحزاب السياسية السورية أن أي تقارب عربي يشكل إضافة قوية للثورة الجزائرية، و الثورة الجزائرية ذاتها تمثل الضمان لهذا التقارب، فبمناسبة إبرام اتفاق الوحدة المصرية السورية عام 1958، اعتبر «حزب البعث» على لسان «ميشيل عفلق» (أن في الجزائر و في معركتها ضد الاستعمار يتقرر مصير الثورة العربية كلها، ففي صراعنا ضد الاستعمار تمثل الجزائر خط الدفاع الأول لجمهوريتنا القومية المتحدة التي هي أمل العرب في الحرية والوحدة، و نجاح ثورة الجزائر إنقاد لوحدتنا العربية لما يهددها من أخطار استعمارية هدامة، و في معركة البناء التي تخوضها جمهوريتنا الفتية، تمثل ثورة الجزائر الضمانة و القدوة.<sup>(15)</sup>

والواقع أن جل الأحزاب السياسية قد لعبت دورا بارزا تجاه الثورة الجزائرية فعلى الرغم من اختلاف وجهات نظرها السياسية والأيديولوجية إلى أن نظرتها كانت موحدة تجاه نضال الشعب الجزائري لأنها كانت ترى في هذه الثورة وما تحمله من مضامين فكرية وحضارية التجربة الحقيقة التي تعبر عن أمالها المستقبلية، وعلى الرغم من قلة إمكانياتها المادية إلا أنها تمكنت من تقديم الدعم المعنوي الكافي لهذه الثورة.

إلى جانب الأحزاب السياسية ثمة تنظيمات أخرى كانت ترى في الثورة الجزائرية مظهرا حيويا للثورة العربية المتميزة وتأتي النقابات العمالية والعلماء ورجال الدين والطلبة والنساء .... إلخ. من التنظيمات الشعبية المختلفة والتي كانت مدفوعة بشعور قومي واضح وإحساس بانتماء كلي للوطن العربي، وقد كان لتطورات الثورة الجزائرية صدى واسعا لدى تلك التنظيمات فتجاوיבت مع أحدها تجاوبا فعالا وواضحا وراحت تساندها وتؤيدها بكل ما تملك.

## 2- موقف النقابات العمالية :

لقد عبرت النقابات العمالية عن موقفها منذ اليوم الأول لاندلاع الثورة في الجزائر وأعربت في العديد من المناسبات عن تأييدها المطلق للثورة الجزائرية فبمناسبة العام الثاني للثورة وعلى أثر المجازر البشعة التي كانت ترتكبها فرنسا ضد الشعب الجزائري عقد المجلس التنفيذي لاتحاد نقابات العمال العرب بدمشق اجتماعا شجب فيه العدوان الفرنسي على الجزائر ودعى إلى مناصرة الثورة الجزائرية<sup>(16)</sup> وطالب الاتحاد من جميع العمال وقف الشحن البري والجوي إلى الجزائر مهما كان نوع البضائع استنكارا للأعمال فرنسا البربرية والعدوانية ضد الشعب الجزائري وشكل لجنة أوكل لها مهمة جمع التبرعات إلى مجاهدي الجزائر<sup>(17)</sup> وبمناسبة العام الثالث للثورة الجزائرية وعلى أثر فشل المساعي الدبلوماسية لحل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة أصدر الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا بيانا أكد فيه أن قضية الجزائر هي قضية العمال والعرب جميعا<sup>(18)</sup> ودعا نقابات العمال في العالم كله إلى العمل على توضيح قضية كفاح الشعب الجزائري إلى شعوبهم وحكوماتهم وأكد على الدور الذي يمكن أن يستفيد منه عرب الجزائر إذا ما ناضلت النقابات في الدول الاستعمارية بنفسها وتصدت لما تقوم به حكوماتها<sup>(19)</sup> وألح البيان على أن الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا الذي يعتبر نفسه قوة وطنية مكافحة في سبيل مجتمع حر وعادل ليس للعمال في سوريا فحسب، وإنما للعمال العرب جميعا ولجميع أبناء الشعب العربي في مختلف أقطاره، يؤكد استمرار العمال في سوريا جنب إلى جنب مع عرب الجزائر ويدعو جميع الهيئات

والجمعيات إلى بذل المزيد من الدعم القضية الجزائر بالمال والسلاح<sup>(20)</sup> وأهاب الاتحاد في بيانه بالاتحاد النقابي العالمي أن يبذل ما في وسعه لمزيد من الدعم للقضية الجزائرية، ويعمل على توضيح صورتها الحقيقة للقوى العالمية والرأي العام في الدول الاستعمارية نفسها وخاصة فرنسا.<sup>(21)</sup>

و على إثر إشتداد الكفاح في الجزائر، أصدر الإتحاد العام لنقابات العمال في سوريا بيانا اعتبر فيه: «أن قضية الجزائر هي قضية العمال والعرب جميعاً و أبرز فيه أن الشعب الجزائري يخوض في سبيل استقلاله و حرريته حرباً ضروسًا، و على الرغم من الحشود الفرنسية و تأييد الدول الغربية و الحلف الأطلسي، فقد كان للبطولة التي قادها الشعب الجزائري في معركة الحرية و الاستقلال صداتها في العالم كله»<sup>(22)</sup>، و أكد البيان «أن العرب بحكم وحدة المصير بين أبناء الشعب الواحد قد ناضلوا مع عرب الجزائر في مختلف الميادين و كان لهذا النضال المشترك مظهراً عظيماً من مظاهر وحدة الكفاح بين العرب جميعاً ضد الاستعمار في سبيل التحرر و الوحدة»<sup>(23)</sup>.

و أكد الإتحاد في بيانه كفاح عمال سوريا جنباً إلى جنب مع أخوانهم في الجزائر، و دعا جميع النقابات و الهيئات السياسية و الحزبية إلى بذل المزيد من الدعم القضية الجزائر بالمال والسلاح لتحقيق الدعم المادي و المعنوي لشعب الجزائر و جيش التحرير في حربه ضد الاستعمار الفرنسي.

وبمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي للنقابات الحرة بتونس عام 1957م، أقر ممثل الإتحاد العام للنقابات العمالية السورية أن مشكلة الجزائر لا يمكن أن تحل بالقوة ولكن بواسطة التفاوض المباشر مع الممثلين الشرعيين للشعب الجزائري<sup>(24)</sup> و دعى نقابات العالم الحر إلى إعلان عزمها بكل وسائل على إعلان السلم و تحرير الشعب الجزائري.<sup>(25)</sup>

### 3- موقف العلماء و رجال الدين :

لقد كان اهتمام العلماء و رجال الدين في سوريا جزءاً من الاهتمام الواسع الذي ناله هذه الثورة في العالم الإسلامي بوجه عام وفي الوطن العربي بوجه خاص.

إذا كانوا يرون في الثورة الجزائرية تجسيداً للروح الإسلامية المتحركة ضد الاستعمار بكل أشكاله وأنماطه، وقد امتنجت هذه الثورة لدى العلماء ورجال الدين بإحساس عربي وإسلامي واضح لذلك كان من الطبيعي أن تكون ردود فعل العلماء ورجال الدين في سوريا إيجابية تتماشى مع حجم هذه الثورة، وقد اتخذت هذه الردود أساليب متنوعة ومختلفة للتغاطف مع هذه الثورة، منها استغلال المناسبات والمهرجانات للحديث عن الثورة وعن جهاد الشعب الجزائري ضد الاستعمار في مناسبة يوم الجزائر عام 1955م، عقد اجتماع في المركز العام للإخوان المسلمينتناول فيه الخطباء قضية الجزائر حيث ذكر الأستاذ «أبوا الفتح الخطيب» أن مركز الإخوان هو نقطة من نقاط الانطلاق في التحرر الداخلي والخارجي على التوالي، ثم أكد أن الاستعمار الفرنسي للجزائر يمارس أساليب وحشية ضد شعبها ثم تكلم فضيلة المراقب العام للإخوان «مصطففي السباعي» الذي أوضح طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر مؤكداً أن هذا الاستعمار يعمل على قتل خصائص الأمة الجزائرية، على قتل دينها ولغتها وأخلاقها ليستعبدوها إلى الأبد. ما دعا الجماهير إلى إدراك حقيقة الأوضاع الموجدة في العالم الإسلامي عامة و ما يعنيه الشعب الجزائري بصورة خاصة، معتبراً نضال الجزائر ضد فرنسا هو نضال الأمة العربية والإسلامية قاطبة.

و ختم خطابه بدعوة الجميع إلى التبصر والتمعن في حقيقة هذا الصراع داعياً الجميع إلى مديد العون و المؤازرة إلى الشعب الجزائري، و أكد أن الشعب الجزائري يحتاج إلى وقفة فعلية، إلى دعم حقيقي، لا إلى خطابات وشعارات.

و بحلول الذكرى الثانية للثورة اغتنم رجال الدين والعلماء فرصة انعقاد مجلس الجامعة العربية بالقاهرة وعقدوا اجتماع عام حضره كل من، «أبو الخير الميداني»، رئيس رابطة العلماء لدمشق و «محمد توفيق الآتاسي» مفتى حمص و «محمد مكي الكتاني» نائب رئيس رابطة العلماء بدمشق و «حسين سراج» عضو المجلس الإسلامي الأعلى<sup>(26)</sup> وتوج هذا الاجتماع بإرسال مذكرة إلى مجلس جامعة الدول العربية أكدوا فيها أن المجازر القاتمة في الجزائر لم يعد يجدي معها القرارات والتأييد الأدبي<sup>(27)</sup> وناشدوا الجامعة لمساعدة أبناء الجزائر وقطع العلاقات الاقتصادية والثقافية مع فرنسا حتى تكف عن سياستها في الجزائر.

وفي المهرجان الشعبي الذي عقد عام 1957م في القاعة الكبرى في جامع بني أمية والذي دعى إليه العلماء ورجال الدين في سوريا وحضره رئيس مجلس الوزراء «صبري العسلي»، أكد العلماء ورجال الدين تضامنهم مع الثورة الجزائرية مؤكدين أن سوريا إذ تستجيب لنضال الجزائري فهي إنما تنسجم وطبيعة رسالتها التحريرية وكفاحها من أجل وحدة العرب واستقلالهم<sup>(28)</sup> وتناول الكلمة في هذا المهرجان كل من «عبد الرؤوف أبو طوق» الذي ألقى كلمة دمشق، و«محمد الحامد» كلمة حماه و«وصفي مسدي» كلمة حمص و«صلاح الدين الأزهري» كلمة اللاذقية والشيخ «عز الدين الجنزوبي» كلمة محافظة الجزيرة والشيخ «عز الدين» كلمة علماء حوران، وقد تركت كل الكلمات على الإشادة بنضال الجزائري وجهادها الذي اعتبر من قبل الخطباء جهادا ضد الظلم والطغيان، جهادا من أجل الحفاظ على المقومات العقائدية و اللغوية... جهادا من أجل الحفاظ على الشخصية الجزائرية و مقوماتها التي تعتبر امتدادا للشخصية العربية والاسلامية.

وأوضح الخطباء حقيقة الصراع الدائر في الجزائر مبرزاً على أنه ليس صراعاً بين شعبيْن، إنما هو صراع ضد حضارتين مختلفتين، معتبرين جهاد الجزائر جهاد الأمة الإسلامية كلها. وطالب الخطباء من الشعب السوري و الشعوب العربية و الاسلامية أن تعني حقيقة هذا الجهاد وأن تبذل كل ما في وسعها لمد هذا الشعب بالمال حتى يتمكن من تحقيق الانتصار<sup>(29)</sup> وقد عقب هذا التجمع عدة مقررات تجلت فيما يلي:

- 1- استنكار حرب الإبادة التي تشنها فرنسا على الشعب الجزائري.
- 2- اعتبار جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد للشعب الجزائري.
- 3- دعوة الدول العربية والإسلامية إلى قطع صلاتها بفرنسا.
- 4- دعوة الحكومات العربية إلى تخصيص اعتمادات مالية لمساعدة الجزائري.
- 5- دعوة الشعوب العربية إلى جمع التبرعات لصالح الجزائريين.
- 6- دعوة الدول العربية والإسلامية إلى فتح باب التطوع لصالح الثورة الجزائرية.
- 7- منع الاستيراد من فرنسا والدول المساندة لها.<sup>(30)</sup>

وكان من الطبيعي أن يؤدي تطور الثورة الجزائرية وما تحمله من مضامين روحية وقومية واجتماعية إلى زيادة اهتمام رجال الدين والعلماء هذه القضية أزيدادا ملحوظا وتجلّى ذلك في عدم الاكتفاء بالدعوة إلى مساندة الثورة على المستوى العربي والإسلامي، بل عملوا على تقديم المذكرات إلى الهيئات الدولية لفت انتباها إلى ما يعانيه الشعب الجزائري من تقتيل وتعذيب على يد الفرنسيين، من ذلك المذكورة التي أرسلها «سعيد رمضان» الأمين العام للمؤتمر الإسلامي إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة والتي تعرض فيها إلى تاريخ الجزائر من مرحلة الاحتلال الفرنسي حتى عام 1957م وناشد من خلالها الأمين العام للأمم المتحدة باسم الإنسانية والحق والشعوب العربية والإسلامية إلى اتخاذ الخطوات التي يملأها ميثاق الهيئة في حق تقرير المصير للشعب الجزائري.<sup>(31)</sup>

وركز علماء الدين والعلماء في كل المناسبات على طلب المساندة للثورة الجزائرية ولم يستثنوا من ذلك الزيارات التي كان يقوم بعض القادة أو الزعماء إلى سوريا لتوجيه لهم المذكرات الداعية إلى لفت انتباهم لمعاناة الشعب الجزائري في محنته، فبمناسبة زيارة رئيس الوزراء الهندي «نهرو» إلى سوريا عام 1957م بعث له رئيس رابطة العلماء السوريين مذكرة ذكره فيها بموافقه تجاه القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ عام 1955م طالبا منه المزيد من الدعم لهذا الشعب الذي يتعرض إلى مجازر جماعية حتى ينال حرية واستقلاله وفق ميثاق الأمم المتحدة ولوائحها.<sup>(32)</sup>

وتجلّت هذه المواقف - للعلماء ورجال الدين في المؤتمرات الشعبية التي كانت تعقد بدمشق والمدن السورية والتي يحضرها بعض الوزراء وممثلي الهيئات الاجتماعية والأحزاب وممثلي الثورة الجزائرية بدمشق فقد كانت هذه الاجتماعات بمثابة المنبر الحقيقي الذي تعبّر من خلاله هذه الفعاليات وبوضوح عن مساندتها وتأزرها تجاه الشعب الجزائري وثورته ففي مؤتمر علماء سوريا عام 1957م بالجامع الأموي والذي حضره رئيس الوزراء السوري «صبري العسل» وممثلي عن كل المحافظات السورية ألقى الشيخ أبو الخير الميداني رئيس رابطة علماء سوريا كلمة ذكر فيها بثورة الجزائر وجهاد الشعب الجزائري

ضد الاستعمار الفرنسي معتبراً أن هذه القضية ليست قضية أبناء الجزائر وحدهم بل هي قضية كل شعب مناضل في هذا العالم ضد الاضطهاد والاستعباد<sup>(33)</sup> وأن تقد السلام المزعوم الذي تدعوه فرنسا في الجزائر بقوله «أي سلام تزعمه فرنسا في الجزائر وهي تتكل بأبنائها، أي سلام ونحن نسمع أن جبال الجزائر على طولها تتصاعد فيها النيران ... فسلام فرنسا أن يكون لها على الأقل الاعتراف بهذه الأعمال الإجرامية.»<sup>(34)</sup>

وأمام تزايد العدوان على الجزائر التي يعتبرها العلماء ورجال الدين في سوريا من أعر الأقطار عليهم عقد العلماء مؤتمراً عاماً أصدروا فيه جملة من المقررات تمثلت في :

1. فتح باب التطوع إلى جانب المجاهدين الجزائريين.
2. استنكار حرب الإبادة التي تشنها الحكومة الفرنسية على الشعب العربي المسلم في الجزائر.
3. استنكار موقف الدول التي تساعد فرنسا على مواصلة هذه الحرب الاستعمارية في الجزائر ويعتبرونها شركة في الجرائم الإنسانية التي ترتكبها الجيوش الفرنسية يومياً في الجزائر.
4. دعوة الحكومات العربية والإسلامية إلى قطع علاقاتها مع فرنسا.
5. دعوة الحكومات العربية والإسلامية إلى المبادرة بتخصيص كميات كافية من ميزانيتها السنوية لتمويل الجهاد الجزائري، و إمداد المجاهدين بالأسلحة التي تمكّنهم من الوقوف في وجه الاستعمار الفرنسي.
6. دعوة الهيئات الشعبية للعالم العربي والإسلامي إلى تنظيم حملة احتجاج ضد حرب الإبادة في الجزائر.<sup>(35)</sup>

كما ساهمت الجمعيات العلمية والدينية بنشاطات مختلفة كالقاء المحاضرات والندوات وإقامة المعارض المختلفة وذلك بغية كسب التأييد المعنوي للتعرّيف بهذه الثورة ونضال الشعب الجزائري والذي مثل في نظر الكثير بأنه نضال دافعه الاستقلال وبعده الدفاع عن الأمة العربية والإسلامية.

فكان المشاعر الدينية والعواطف العربية والإسلامية من أقوى العوامل الداعية إلى التضحية ومساندة الشعب الجزائري.

#### 4- مساعدة المرأة السورية في الثورة الجزائرية:

إذا كانت المرأة الجزائرية قد أعلنت مساندتها الإيجابية ورفعت السلاح إلى جانب الرجل معبرة عن إيمانها وصدقها تجاه هذه الثورة، فإن المرأة العربية بصورة عامة والسويسرية بصورة خاصة لم تكن بعيدة عن نضال أختها الجزائرية وعبرت بصدق بأن الثورة الجزائرية هي ثورتها وأن واجبها العربي والإسلامي يفرض عليها النضال مع الشعب الجزائري في كفاحه حتى ينال حريته واستقلاله. وقد عبرت عن ذلك بوسائل وألوان مختلفة مكتنها من تباًًاً موقع حقيقي تجاه هذه الثورة وتجلّى ذلك في المذكرات والعرائض التي كانت ترسلها إلى كافة الهيئات الرسمية والمنظمات العربية والدولية تؤيد فيها نضال الشعب الجزائري وتطالب بمنحة حريته واستقلاله.

في المناسبة انعقد المؤتمر الرابع للاتحاد النسائي العربي بدمشق عام 1956م تناولت ممثلة الاتحاد العربي السوري القضية الجزائرية بكل أبعادها مذكرة أن معاناة الشعب الجزائري تعتبر معاناة عربية أصابت كل شعوب العالم العربي داعية إلى التجنيد وبذل المزيد من العطاء لهذه الثورة<sup>(36)</sup> مؤكدة أن النضال الحقيقي يفرض علينا التعاون جماعاً فلا فرق بين المرأة والرجل في نضال يهدف إلى تحرير كل الشعوب العربية<sup>(37)</sup> واستدللت في ذلك عن دور المرأة الجزائرية في شجاعتها ونضالها معتبرة إياها أنها أعطت المثال الحقيقي في النصيحة والجهاد وأصدر المؤتمر جملة من القرارات تمثلت في:

1- الدعوة إلى عقد مؤتمرات آسيوية وإفريقية من أجل الجزائر.

2- مضاعفة الجهود لاسترداد المرأة الجزائرية حريتها.

3- القيام بعمل دبلوماسي والاتصال بالاتحادات النسائية العربية والدولية للقيام بعمل موحد تجاه السياسة الفرنسية في الجزائر.<sup>(38)</sup>

ولم تختلف المرأة السورية عن المشاركة في المهرجانات الشعبية العامة التي كانت تقام لمناصرة الثورة الجزائرية في المناسبة العام الثاني للثورة الجزائرية عقد مهرجان شعبي إحياءً لذكرى 8 ماي 1945م بمدرج الجامعة السورية، حضرته قيادات تنظيمية وفعاليات حزبية وممثل الثورة الجزائرية بدمشق الأستاذ «عبد الحميد مهري» ألقى

السيدة «نعمنة البكري» ممثلة الاتحاد النسائي العربي السوري كلمة، أكدت فيها دور مشاركة المرأة العربية في النضال العربي وأهمية ذلك في دعم التحرر والوحدة<sup>(39)</sup> ثم أوضحت أن عرب الجزائر ليسوا في حاجة إلى من يدعوهم إلى النضال لأنهم ضربوا أروع الأمثلة في النضال والاستشهاد ولكنهم في حاجة إلى المال والسلاح، في حاجة إلى مساعدة صريحة وصادقة تعكس حقيقة المواقف العربية تجاه هذا الشعب المكافح.<sup>(40)</sup> وأهابت في ذلك بالمرأة العربية داعية إياها إلى بذل المزيد من العطاء لهذه الثورة ولهذا الشعب.<sup>(41)</sup>

ولما أقدمت السلطات الاستعمارية على محاكمة المجاهدة «جميلة بوحيرد» وأصدرت حكمها بالإعدام، احتاج الاتحاد النسائي العربي السوري ضمن موجة احتجاج شعبي عام على هذه الوحشية التي تقوم بها فرنسا، وطالبن بتوقيف حكم الإعدام على «جميلة بوحيرد» وأرسلن عدة برقيات احتجاج إلى الرئيس الفرنسي وهيئة الأمم المتحدة والاتحادات النسائية وأكدن أن هذا الحكم قد هز الضمائر النسوية لأنه ضد امرأة بريئة لا ذنب لها إلى الدفاع عن وطنها في وجه الاستعمار وأكيدن أن حكم الإعدام هذا سيزيد الثورة الجزائرية نجاحاً واستمرارية.<sup>(42)</sup>

ولم تترك المرأة السورية مناسبة تمر دون التعبير عن تأييدها ومساندتها للثورة الجزائرية حيث كانت تشتراك في المظاهرات والإضرابات التي كان يقوم بها الشعب السوري استنكاراً لأعمال الاستعمار الفرنسي في الجزائر، كما ساهمت مساهمة فعلية في جمع التبرعات للثورة الجزائرية ولنا أن نورد نموذجاً من نضال المرأة السورية تجاه الثورة الجزائر في الرسالة التي أرسلتها السيدة «ماجدة النصار» إلى رئيس لجنة أسبوع الجزائر عام 1956م ومما جاء فيها أتبني قررت أنا وزوجي عبد الحليم الرباط أن نتبرع كل مثنا براتب شهري كامل للجزائر العربية بلدنا الثاني فنحن لم نتمكن من التبرع للجيش السوري في حربه ضد الاستعمار لذلك نحن نتضامن مع الشعب الجزائري الذي يدافع عن حرية والتي هي حريتنا<sup>(43)</sup> وقد تجسدت مساهمة المرأة السورية في نضالها تجاه الثورة الجزائرية في العديد من المواقف التي كانت تعكس مدى إيمانها بذلك وأعتبرت كفاحها جزءاً من نضالها من أجل حرية واستقرار الشعوب العربية.

## 5- موقف الطلبة السوريين تجاه الثورة الجزائرية:

لم يختلف الطلبة السوريون عن مساندتهم للثورة الجزائرية فقد عبروا بشتى الوسائل والطرق بإرسال برقيات التأييد والاحتجاج والخروج في مظاهرات عارمة عبر شوارع دمشق والأقاليم السورية، فيمناسبة إعلان الثورة عام 1954 شكل طلاب الجامعات السورية عدة وفود لمقابلة القادة والمفوبيات العربية في دمشق حملوا إليها جملة من المطالب تمثلت في :

1. دعم نضال الجزائر بالمال والسلاح وجعل هذا الدعم من الوسائل التي جاءت في مقررات الجامعة العربية.

2. المباشرة بمقاطعة فرنسا سياسياً وثقافياً واقتصادياً.

3. رفع قضية الجزائر إلى صعيد دولي بدعاوة مؤتمر باندونغ للإجتماع من أجلها.

4. رفع قضية الجزائر إلى هيئة الأمم المتحدة للنظر فيها ومناقشتها.<sup>(44)</sup>

ثم قام طلاب المدارس الثانوية بمظاهرات انتصاراً للجزائر في جهادها وثورتها طلباً للحرية وقدموا مذكرة إلى رئيس مجلس النواب السوري طالبوا فيها :

1. إنذار فرنسا بقطع العلاقة الدبلوماسية إذ لم يعط للجزائريين حقهم.

2. منع استيراد البضائع الفرنسية.

3. مساعدة الثوار الجزائريون مادياً ومعنوياً.

4. الاحتجاج بشدة على أعمال القوى الاستعمارية التعسفية في الجزائر.

5. السعي لدى الدول العربية للعمل على مقاطعة فرنسا اقتصادياً وثقافياً.<sup>(45)</sup>

وقد سار الطلاب في مظاهرة كبرى حملوا فيها لافتات كبرى كتب عليها «عاش نضال المغرب العربي»، «الطلاب الثانويون يؤيدون نضال إخوانهم في المغرب».«<sup>(46)</sup>

وقد سارت المظاهرات إلى شارع «الحجاز» ثم شارع «جمال باشا» والمرجة ثم إلى دار الحكومة ثم سار موكب آخر في اتجاه البرلمان، حيث أقيمت مجموعة من الخطاب النضالية التي تدعوا إلى مساعدة الجزائر ومقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً.

وابع المتظاهرون طريقهم في اتجاه السفارة الفرنسية ولكن القوات السورية طوقت المظاهرة عند جسر الرئيس ومنعهم من السير في اتجاه السفارة الفرنسية<sup>(47)</sup> وقد خاطب الطلاب المتظاهرون السيد فارس الخوري رئيس مجلس الوزراء مؤيد مسعاهم بقوله «ثقوا أيها البناء أن أحرار الجزائر وتونس والمغرب لم يصبروا على الاستعمار وهم ثائرون باستمرار ومن ورائهم العالمان الإسلامي والعربي ولا شك أن الاستعمار سيلفط أنفاسه الأخيرة في القريب العاجل».«<sup>(48)</sup>

وأمام الأعمال الإجرامية والأحداث التي عرفتها الجزائر خلال شهر نوفمبر 1954م قام طلاب المدارس السورية بالتظاهر والإضراب على الأعمال البربرية الفرنسية تجاه الشعب الجزائري حيث رفعوالافات كتب عليها «عاش نضال الشعب العربي» لتسقط فرنسا الاستعمارية، الله اكبر والعزه للعرب الموت لأبناء الاستعمار وتوجهت جموع الطلبة إلى مقر المجلس النبائي حيث ألقى كلمات حماسية من قبل طالب ذكر فيها كيف ترضون على تلك الجرائم في أرض من أراضيكم ... بلاد العرب للعرب. إلى الأمام أيها الجزائريون<sup>(49)</sup> وتابع المتظاهرون طريقهم إلى السفارة الفرنسية حيث احتجوا على أعمال القوات الفرنسية وموقف حكومة «منديس فرانس» من أمني ومطالب الشعب الجزائري.<sup>(50)</sup>

وعلى اثر توسيع العمليات العسكرية والمضايقة في إرسال الحشود العسكرية الفرنسية عام 1956م، شجب «الاتحاد الطابي السوري» هذه العمليات وقاموا بعدة مظاهرات مطالبين من الحكومة مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً مطالبين الدول العربية بتقديم شكوى الى مجلس الأمن ضد فرنسا لاستعمالها قوات حلف الأطلسي وأسلحته في قتل الجزائريين<sup>(51)</sup> وب المناسبة أسبوع الجزائر لعام 1956م، تلبية للنداء الذي وجهته لجنة تحرير المغرب العربي بدمشق، والذي دعت فيه للإضراب ومطالبة رئيس الجمهورية والمجلس النبائي والحكومة السورية، نظم طلاب الإخوان المسلمين تظاهرة في الجامعة السورية اشترك فيها عدد كبيراً من طلاب الجامعة السورية وقد سيطرت عليها الصبغة الإسلامية تجلت في هنافات المتظاهرين الذين ساروا على طول الشوارع الرئيسية واتجهوا نحو الجامع الأموي حيث حمل المتظاهرون مكبرات الصوت ولافتات كبيرة كتبت عليها عبارات تندد بالاستعمار الفرنسي.<sup>(52)</sup>

ولم يتوقف الدعم الطلابي السوري للثورة الجزائرية عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى المؤتمرات الإقليمية و العالمية وذلك لكسب المزيد من الانتصارات للثورة الجزائرية، ففي مؤتمر الطلاب المسلمين الذي انعقد في لندن عام 1956، طالب ممثل الاتحاد الطلابي السوري بإيقاف المجازر في الجزائر مؤكداً أن فرنسا هي إحدى دول الأمم المتحدة التي صادقت على ميثاق حقوق الإنسان، وهي أول دولة تخالف بنود ذلك الميثاق، بالجرائم التي تقرفها ضد الشعب الأعزل.<sup>(53)</sup> مضيفاً : إذا كانت فرنسا قد إحتاجت على الاحتلال الألماني لها وأعتبرته خرقاً لحربيتها وسيادتها، فما الفرق بين الاحتلال الألماني لها وبين احتلالها للجزائر.<sup>(54)</sup>

وقد وقفت الاتحادات الطلابية السورية مواقف معادية لسياسة الحكومة السورية ذاتها منددين بقراراتها التي لا تتنامى مع الدعم الحقيقي للثورة الجزائرية، فعندما قررت وزارة الاقتصاد السوري إعادة تصدير القمح إلى فرنسا والجزائر عام 1956، اعتضم طلاب الجامعات السورية وقاموا بمظاهرات عامة احتجاجاً على هذا القرار مما دفع بمجلس الوزراء بعقد جلسة طارئة لبحث الموضوع<sup>(55)</sup> وأصدرت فرائض على منع تصدير الحبوب ومشتقاتها إلى الجزائر، وعلى أثر هذا الوضع وقع ارتباك في الوزارة مما دفعها إلى تقديم الاستقالة.<sup>(56)</sup>

وفي غمرة الأحداث التي كان يمر بها الشعب الجزائري، قرر اتحاد الطلبة بجامعة دمشق عقد اجتماع طلابي واستدعى الاتحادات الطلابية في الأقاليم السورية وفي الأردن ولبنان والطلبة العرب الذين يدرسون في سوريا، واتخذ جملة من التوصيات بشأن الكفاح الجزائري تمثلت في ما يلي :

1. مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً ومساهمة في نضال المغرب العربي بالمال والسلاح.
2. دعوة الكتلة الإفريقية الآسيوية حالاً لبحث القضية الجزائرية.
3. تعاون على إيقاف فرنسا عندها.
4. الحصولة دون مشاركة قوات حلف الأطلسي في حرب الجزائر.<sup>(57)</sup>

5. فرض تكاليف على الدول التي تملك إمكانيات المساعدة للثورة الجزائرية.
6. مطالبة الدول العربية المتحركة بدعم جيش التحرير في الجزائر، وذلك بتقديم المال والسلاح وكل ضرورات الثورة.<sup>(58)</sup>

ولم يقتصر الدعم الطلابي على طلاب جامعة دمشق بل شمل كل المحافظات السورية، فعلى اثر اعمال الإبادة الجماعية التي اتبعتها فرنسا ضد الشعب الجزائري طوال السنوات الأولى للثورة الجزائرية، بعث طلاب «دير الزور» برقيات احتجاج الى الأمم المتحدة والهيئات الدولية يطالبون فيها بالبحث عن ايجاد حل يتماشى وحق تقرير المصير للشعب الجزائري<sup>(59)</sup> وطالب طلاب ثانوية «حماه» من الحكومة السورية اعتبار القضية الجزائرية قضيتها معلمين استعداداتهم لكل تضحية ومستعددين للجهاد إلى جانب الشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار.<sup>(60)</sup>

ويمكن القول أن الدعم الطلابي السوري للثورة الجزائرية نابعاً من قناعات وأفكار عربية وإسلامية، وهي حاصل للتأثير الأحزاب السياسية التي وجدت في الجامعات والثانويات مجالاً واسعاً للتاثير والتوجيه وحشد العديد من القوى لمساندة الثورة الجزائرية ولذلك كان لهذه الاتجاهات في الكثير من الأحيان تأثيرها الواضح على الحكومة للتراجع عن بعض القرارات التي لا تعكس التوجه العام الذي كان سائداً آنذاك، والمتمثل في الدعوة إلى الوحدة العربية ومحاجمة الاستعمار بكل أشكاله المختلفة وقد عكست هذه المواقف الطلابية إحساس حقيقي وشعور صادق يعبر عن الانتفاء العربي والإسلامي.

## 6 الاجتماعات والمظاهرات والتبرعات الشعبية:

لقد مارس الشعب السوري أسلوباً آخر للتعبير عن تضامنه مع الثورة الجزائرية، وهو قيامه بعقد الاجتماعات الجماهيرية الكبرى في الساحات والتوايي والقاعات والميادين العامة بدمشق ومعظم المدن السورية، وكانت تلقى في هذه الاجتماعات الخطب والقصائد الشعرية التي اتصفت بطابع الحماسة واللهمجة العنيفة الموجهة ضد الاستعمار الفرنسي وكان يعقب هذه الاجتماعات مظاهرات شعبية صاخبة تصحبها شعارات تطالب بسقوط الاستعمار الفرنسي واستقلال الجزائر.

وقد بدأ هذا اللون من الاهتمام الشعبي في سوريا يظهر منذ العام الأول لاندلاع الثورة الجزائرية واستمر حتى الاستقلال عام 1962م ولقد استنكر الشعب السوري دائمًا المجازر البشرية التي كان يقوم بها الاستعمار الفرنسي ضد الجزائريين وتابع تطورات الثورة منذ أيامها الأولى، فبمناسبة اندلاع الثورة عام 1954م وعلى إثر الأنباء التي تناقلها الإذاعات ووكالات الأنباء عن الحالة في الجزائر وما تقوم به فرنسا الاستعمارية من اضطهاد الشعب الجزائري لمجرد مطالبه بحريته نادي العديد من المواطنين السوريون إلى ضرورة الدعوة لمقاطعة فرنسا اقتصادياً وثقافياً وتقديم المساعدات لأبناء الجزائر ومطالبة الحكومة السورية والحكومات العربية باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ أمر المقاطعة والتدخل بصورة فعلية مع الحكومة الفرنسية بواسطة سفارتها ووزارتها للضغط عليها لرفع الظلم عن أبناء الجزائر ومنح شعبها الاستقلال والحرية.<sup>(61)</sup>

وقد وزعت عدة نشرات في مدينة دمشق تدعوا الشعب السوري والشعوب العربية إلى الضغط على حكامها لمقاطعة فرنسا سياسياً وثقافياً واقتصادياً.<sup>(62)</sup>

وأمام تزايد العنف في الجزائر قدمت الجمعية العربية للدعاهية في دمشق عريضة إلى رئيس مجلس النواب السوري طالبته فيها بالاحتجاج بشدة على أعمال القوى الاستعمارية التعسفية في الجزائر والسعى لدى الدول العربية للعمل على مقاطعة فرنسا اقتصادياً وثقافياً وتخصيص يوم للمغرب العربي تجمع فيه التبرعات لمساعدة ضحايا الاستعمار في المغرب العربي.<sup>(63)</sup>

وسعت كل الهيئات والتنظيمات إلى عقد مهرجانات شعبية للتحسيس بالوضع في دول المغرب العربي بهدف شحد دعم معنوي لنضال شعوب هذه المنطقة والسعى لكسب التأييد والمساندة لها، ففي المؤتمر العام الذي عقده جماعة الإخوان المسلمين بسوريا عام 1955م أعلنت هذه الجماعة مناصرة شعوب المغرب العربي في نضالها واعتبرت ذلك واجب على الشعوب العربية والإسلامية وطالبت من الحكومات اتخاذ موقف ايجابية تجاه هذه الشعوب التي تكافح من أجل حق مشروع وأعلنت الجماعة أن حرية أي قطر عربي وإسلامي هي حرية لكل عربي ومسلم.<sup>(64)</sup>

وبمناسبة حلول العام الثاني للثورة الجزائرية ولمساندة الشعب الجزائري في كفاحه، نظمت في معظم الدول العربية مظاهرات عارمة تعبيراً عن المساندة الشعبية العربية للثورة الجزائرية وقد تخلل هذه المظاهرات مهرجانات ومسيرات شعبية عبر شوارع وأقاليم الوطن العربي، وقد شارك الشعب السوري في هذه المظاهرات التي شملت معظم الأقاليم السورية حيث أشرف الكشافون على تنظيم سير الإضراب في أرجاء دمشق وطاف المذيع بشوارعها مذكراً بضرورة التوقف عن الأعمال وما إن حانت الساعة العاشرة حتى توقفت السيارات والحافلات عن السير والمشاة كافة، أما النشاط فقد توقف في جميع أنحاء المدينة لمدة خمس دقائق كما توقفت المتاجر عن البيع والشراء وخرج الباعة أمام محلاتهم وكلهم ثورة على الظلم والطغيان<sup>(65)</sup> وقد عكس هذا الإضراب إعلان سوريا تضامنها التام وتأييدها المطلق للمجاهدين في شمال إفريقيا.

وبمناسبة يوم الجزائر لعام 1955 واستجابة للدعوة التي وجهتها لجنة الدفاع عن الجزائر أقيم مهرجان شعبي حضره ممثلون عن الأحزاب السياسية والنواب والجمعيات الثقافية والتربوية والنسائية والطلاب والعمال والتجار والموظفين تحدثت فيه مجموعة من الشخصيات مبرزةً جهاد الشعب الجزائري وخصائصه حيث ذكر نقيب المحامين «ظافر القاسمي» أن الشعوب العربية على تفاوت أوضاعها السياسية ترноا إلى المستقبل بأمل باسم وأن المغرب العربي الذي يقاوم الاستعمار لم يدخل وسيلة من الوسائل إلا وأستعملها للخلاص منه<sup>(66)</sup> مؤكداً أن فرنسا قد فشلت فشلاً ذريعاً في حربها في الجزائر معلننا أن الشعوب العربية والحكومات مدعوة لمؤازرة الجزائر في نضالها أما الأستاذ «ميшиيل عفلق» فقد أكد أنه بعد نكبة فلسطين تأتي نكبة المغرب العربي الذي حارب الاستعمار الفرنسي الذي يريد إلحاق هذه الرفعـة الغالية بفرنسا ودعى الشعوب والحكومات إلى ميد العون لهذه الشعوب التي تكافح من أجل قوميتها وحريتها.<sup>(67)</sup> أما الدكتور «المعروف الدوالبي» فقد تحدث عن ثورة الباستيل وكيف أن فرنسا ناقشت مبادئ هذه الثورة في الجزائر مبرزاً أن احتفال الفرنسيين بثورة الباستيل لا يكون صحيحاً ما دامت فرنسا تحـلـلـ الجـازـيرـ.<sup>(68)</sup>

وبمناسبة العام الثاني للثورة وتلبية لنداء لجنة تحرير المغرب العربي احتجاجا على السياسة الجائرة التي تتبعها فرنسا ضد الشعب الجزائري ظاهر أكثر من ربع مليون سوري مطالبين بمقاطعة فرنسا والالتفات لما تقوم به في الجزائر من مجازر يومية وقد عبر السوريون في هذا اليوم عن تضامنهم بغلق المدارس والممتاجر وأوقفت الأعمال في المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية ودام الإضراب لمدة ثلاثة ساعات كاملة شارك فيه المواطنين في دوائر الحكومة والمؤسسات العامة والمحامون ورابطة العلماء ومكتب المغرب العربي وللجنة تحرير المغرب العربي وجمعية الأنصار حيث سار المتظاهرون وراء علم جيش التحرير الوطني وحمل المتظاهرون أكثر من 40 لافتة تطالب جميعها بمقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً والمطالبة بمنع تدريس اللغة الفرنسية في جميع المدارس السورية<sup>(69)</sup> وقدم المتظاهرون بيان للحكومة طالبو فيه:

1- تقديم المساعدة للثورة الجزائرية.

2- مقاطعة فرنسا سياسياً وثقافياً واقتصادياً.

3- إرسال العديد من البرقيات إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة.<sup>(70)</sup>

وبمناسبة العام الثالث للثورة، ظاهر طلاب الجامعات السورية في كل من دمشق وحلب وبقية المدن السورية تأييداً لنضال الجزائريين، وقد طالب المتظاهرون بمقاطعة فرنسا اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، كما طالبوا بإمداد جيش التحرير بالسلاح والمال، كما أحرق المتظاهرون في حلب مدرسة اللاييك الفرنسية، احتجاجاً على أعمال العنف الوحشية التي تقوم بها القوات الفرنسية في الجزائر.

ولم يقتصر الدعم الشعبي السوري على تنظيم المظاهرات والمسيرات والاستنكار الشديد لما كانت تمارسه فرنسا من وحشية وإبادة تجاه الشعب الجزائري، بل تجاوز ذلك إلى الدعم المادي من أجل مساعدة الثوار الجزائريين وتقديمهم وهذا ما نلمسه من خلال التبرعات المالية التي شملت جميع الفنانين والهيئات والمنظمات، فبمناسبة أسبوع الجزائر لعام 1956 قامت لجنة أسبوع الجزائر بسوريا بتنظيم حملة لجمع التبرعات اشترك فيها الطلبة والعمال والكتشافة وعمال التربية وقد قدم السيد «على

صالح جمعة» شيكا بمبلغ 145 دولار تبرعاً للجزائر وسموا «أمير قطر» 25 ألف ليرة سورية والأستاذ الجامعي الدكتور «صلاح الحكيم» ألف ليرة سورية وقد بلغت حصيلة ما جمعه مركز اللجنة خلال ساعتين 6.500 ليرة سورية وأعلن المكتب أنه وضع بالمراد مسدس الأمير عبد القادر الجزائري الذي تبرع به حفيده الأمير سعيد الجزائري.<sup>(71)</sup>

وقد استمرت لجنة أسبوع الجزائر في نشاطها من أجل التعبئة وجمع التبرعات للثورة الجزائرية وقد كان يشرف على هذه الاجتماعات العديد من الشخصيات التي كانت تؤمن بنضال الشعب الجزائري وتوازره في كفاحه مثل الأستاذ «محمد المبارك»<sup>(72)</sup>، و«رياض العابد» والدكتور «عصام عطار» و«الدكتور سعيد العربي» و«علي زين العابدين» وغيرهم وقد سعت هذه اللجنة إلى تكوين لجان فرعية لها في كافة المحافظات السورية.

وبمناسبة انعقاد أسبوع الجزائر تم تنظيم تجمع شعبي بجامعة القاهرة ألقى فيه الرئيس «شكري القوتلي» كلمة أوضح دلالة هذه الأسابيع التي من خلالها يتم إبراز نضال الشعب الجزائري والدعوة إلى مساندته مساندة فعلية لأنه يدافع عن قضية عادلة تتمثل في حرية واستقلاله وخاطب الشعب السوري مطالبًا إياه بأن يبرهن مرة أخرى عن تضحياته ونضاله تجاه الشعب الجزائري<sup>(73)</sup> أما «صبري العسلی» رئيس الحكومة السورية فقد أكد في كلمة أن حكومة سوريا تقدم كل تأييدها المادي والمعنوي للثورة الجزائرية.<sup>(74)</sup>

وقد عرف هذا الأسبوع إقبالاً واضحًا على تقديم التبرعات التي عكست صورة تظامنية حقيقة عبرت بوضوح عما يكتبه الشعب السوري من عطف وتأييد لحركة النضال الجزائرية فقد تقدمت امرأة مسنة من المركز الدائم ل أسبوع الجزائر وقدمنت إليه خاتمها الذهبي الذي لا تملك سواه، كما أن مساح أحذية قدم حصيلة عمل يومه وتقدم سائق أجرة بتقديم ما كسبه من عمله، وطلب مدرس ثانوي تبني طفلين من أيقان المناضلين الجزائريين وتقدم مجموعة من الشباب مطالبين بفتح باب التطوع للمشاركة في الكفاح الجزائري.<sup>(75)</sup>

وتبرع عسكريو الجيش السوري بمبلغ 19.413.831 ليرة سورية<sup>(76)</sup> وبمناسبة يوم الجزائر لعام 1958م احتفلت الجمهورية العربية المتحدة بهذا اليوم تأييداً ومساندة للثورة الجزائرية وبالإقليم السوري عقدت المؤتمرات الوطنية والمجتمعات الشعبية .. في أنحاء الإقليم وعزفت الألحان الموسيقية وأقام المكتب التنفيذي لأسبوع الجزائر حفلاً كبيراً في جامعة دمشق شهده الآلاف من المواطنين أشرف عليه الرئيس «شكري القوتلي» الذي ألقى كلمة قال فيها: - إن العدو الذي واجهتموه إن لم يرحل عن جميع الأطراف العربية فهو لا يزال في أرضكم... إن قضية الجزائر قضيتنا وحدودها حدودنا ونضالها نضالنا ومصيرها مصيرنا وأهاب بالشعب السوري مطالباً إياه بتقديم ما يمكن تقديمه للثورة الجزائرية.

ومما تقدم يظهر أن الشعب السوري بكل تنظيماته وهيئاته عبر عن موقفه من الثورة الجزائرية وكان تأييده لهذه الثورة منبثقاً عن عاطفة صادقة وشعور قومي واضح لأن الضغط الاستعماري في المشرق والمغرب العربي جعل الشعوب المستعمرة والمحترمة حديثاً تتاحم وتتوحد صفوتها لذلك يتسم الاهتمام الشعبي السوري بالتفاعل الجاد مع الثورة الجزائرية وتآزر معها لا بصفة عاطفية فقط وإنما عاشهما باقتران عميق بأن الثورة الجزائرية ما هي إلا بداية للثورة العربية التي ستعيد للدول العربية أمجادها وعزتها.

## 7- موقف الأطباء السوريين تجاه الثورة الجزائرية:

إذا كانت الفئات والهيئات السورية قد عبرت عن مساندتها للثورة الجزائرية عن طريق الاحتجاجات وإرسال البرقيات والتبرعات، فإن موقف بعض الأطباء قد جسد بصورة فعلية وواقعية وتجلى ذلك في تطوع مجموعة من الأطباء<sup>(77)</sup> في الكفاح وقدموها الكثير من الخدمات للجيش الجزائري تعبيراً منهم على تضامنهم الكلي مع الثورة الجزائرية وإلى جانب هذا فقد نشط الاتحاد الطبي السوري إلى جانب الاتحادات العربية الأخرى في الدفاع عن القضية الجزائرية وموازرتها ففي الدورة السابعة والعشرون للمؤتمر الطبي للأطباء العرب الذي انعقد بدمشق عام 1959م طالب ممثل الاتحاد الطبي السوري من الرأي العام العالمي بوضع حد للتدابير الانحطاطية المستعملة من قبل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وأن يجعل من الحياة الإنسانية في الجزائر أتعس حياة في تاريخ

الإنسانية وطالب من منظمة الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر في العالم أجمع أن يقوموا بمساعي لوضع حد لمعسكرات التجمع والاحتشاد التي تتنافى مع القانون.

وطالب من هذه المنظمات أن تعمل على احترام ميثاق جنيف لإطلاق صراح الأطباء والصيادلة الجزائريين الموقوفين عند السلطات الفرنسية.<sup>(78)</sup>

إلى جانب الاتحاد الطبي السوري فقد عملت جمعية الهلال الأحمر السوري على إيفاد بعثات عنه إلى الجزائر لتقديم الخدمات الإنسانية والصحية إلى الشعب الجزائري غير أن السلطات الفرنسية كانت تمنع ذلك مما دفع بجمعية الهلال الأحمر السوري إلى رفع العديد من الاحتجاجات إلى الصليب الأحمر والهلال الدولي تتحاج فيه عن سوء تصرف فرنسا تجاه الجزائريين، فبمناسبة العام الثالث للثورة الجزائرية وعلى إثر مجازر فرنسا في الجزائر أرسلت جمعية الهلال الأحمر السوري بعربيضة احتجاجات إلى الهيئات الدولية أكدت فيها :

1- أن الصليب الأحمر الفرنسي لا يساعد حرجي المجاهدين والمنكوبين في الجزائر وذلك مخالف للقواعد الإنسانية.

2- أن السلطات الفرنسية تمنع الأطباء من إسعاف جرحى المجاهدين الثوار. و على إثر اشتداد الكفاح بين الجزائريين و الفرنسيين عقدت جمعية الهلال الأحمر السوري جمعية عامة برئاسة رئيسها «جميل بك مردم» و اتخذت جملة من القرارات تمثلت في ما يلي :

1. تقديم كتاب إلى رابطات و جمعيات الصليب و الهلال الدولية تبين فيه ما ترتكبه الجيوش الفرنسية من أعمال وحشية و تجاوزات رهيبة تهدف في الحقيقة و الواقع إلى محو الجزائريين و ترحيلهم من وطنهم بقوة.

2. مطالبة رابطة و جمعيات الصليب و الهلال الأحمر بالتدخل لإرسال بعثة طبية محاييدة إذ أنه من الثابت و المؤكد أن الصليب الأحمر الفرنسي يهمل الواجبات المترتبة عليه نحو الجزائريين و ضحاياهم اهتماماً تاماً.

3. الاحتجاج على أعمال السلطات الفرنسية التي ما لبثت تلاحق الأطباء الذين يهتمون بجرحى الجزائريين.

4. مطالبة جمعيات الهلال الأحمر في البلاد العربية على الحذو حذو جمعية الهلال

السوري التي تقدم المؤازرة والأدوية.<sup>(79)</sup>

لذلك اعتبر الهلال الأحمر السوري أن هذا السلوك يجسد التمييز العنصري ويحتاج عليه احتجاجاً شديداً ويطلب مسؤولي الصليب والهلال الأحمر اتخاذ الإجراءات وتبنيه السلطات الفرنسية إلى الواجبات الإنسانية وطرح ذلك في المؤتمرات العالمية.<sup>(80)</sup>

ولقد أرسلت جمعية الهلال الأحمر كميات من الأدوية لإنقاذ الجرحى وتقديم المساعدة للجيش الجزائري.

وقد عكست هذا الدعم السوري للثورة الجزائرية حقيقة التآزر والتعاون الذي يعكس الشعور بالعروبة والإسلام والواقع أن كل الهيئات والمنظمات والاتحاديات كانت لها مساهمات متفاوتة في دعم النضال الجزائري فنقاية محامو دمشق لم تتخل عن مساندة الثورة ونشطت في مجال العمل على مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً في المناسبة العام الثاني للثورة، وبمناسبة يوم الجزائر ألقى نقيب المحامين الأستاذ «ظافر القاسمي» كلمة جاء فيها (إن الشعوب العربية على تفاوت أوضاعها السياسية تربو إلى المستقبل بأمل باسم، وأن الجزائر التي تقاوم الاستعمار و لم تدخل أي وسيلة من الوسائل إلا واستعملتها للخلاص منه)، ثم أضاف : (لقد فشلت فرنسا فشلاً ذريعاً في الجزائر مؤكداً انتهاء عهد الاستعمار و على الشعوب العربية والحكومات العربية مؤازرة الجزائر في نضالها).

وبنفس المناسبة، أبرق «116» محامياً سورياً إلى رئاسة الجمهورية السورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس التأسيسي يطالبون منهم تبني القضية الجزائرية قضية قومية والدفاع عنها بكل الوسائل المادية والمعنوية مطالبين بقطع العلاقات مع فرنسا احتجاجاً عما تمارسه في الجزائر<sup>(81)</sup> وشاركت نقابة المحامين في المظاهرات والاحتجاجات والاضرابات احتجاجاً على سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

وقد كان لاتحاد المحامين السوريين نشاطاً مميزاً في المؤتمرات العربية والأفريقية والآسيوية تجاه القضية الجزائرية وقضايا الأمة العربية في المناسبة انعقاد مؤتمر اتحاد

المحامين العرب بدمشق 1957م لعب الاتحاد السوري دوراً بارزاً للحصول على دعم معنوي للثورة الجزائرية والعمل على كسب التأييد والمساندة لها حيث حثت قرارات المؤتمر على العمل على مساعدة الثورة الجزائرية بكل الإمكانيات المادية والأدبية حتى يعترف للجزائريين بحق تقرير المصير.<sup>(82)</sup>

وبمناسبة انعقاد مؤتمر الحقوقين الآسيويين والأفارقة بدمشق عام 1957م قام الاتحاد السوري بعرض شريط سينمائي عن نشاط الثوار في الجزائر حيث كان لهذا الشريط أثره في نفوس المشاركين الذي اطلعوا بشكل جيد على معاناة الجزائريين وفي ختام المؤتمر قدم المشاركون في هذا المؤتمر لائحة من المطالب، تمثلت في دعوة القادة الأفارقة والآسيويين إلى مساندة الثورة الجزائرية والدفاع عنها أمام الرأي العام والتصدي للسياسة الفرنسية في الجزائر اعتماد على مما تملكه هذه الدول من إمكانيات.<sup>(83)</sup>

ولم تتأخر التنظيمات الكشفية أو منظمة المجاهدين أو اتحاد الفنانين والمعلمين وال فلاحين من مؤازرة الثورة الجزائرية فعلى إثر إقدام السلطات الفرنسية على إصدار قرار بحل منظمة الكشافة الجزائرية وإلقاء القبض على بعض قادتها «عمر الاغا» و«محفوظ قداش» بعث رئيس الكشافة السورية «بكرى قدورة» ببرقية احتجاج إلى كل الهيئات الدولية مطالباً إياها بوضع حد للتجاوزات التي تقوم بها فرنسا في الجزائر معتبراً أن حل منظمة الكشافة الجزائرية هو عمل تعسفي ضد برامع لا ذنب لهم سوى مشاركتهم في المؤتمر الكشفي العربي بدمشق والذي اتخذت فيه قرارات تأييد للثورة الجزائرية<sup>(84)</sup> ولم يتأخر المجاهدون السوريون الذين اشتركوا في ساحات الثورات العربية في فلسطين وضد الاحتلال الفرنسي لسوريا على مساعدة الثورة الجزائرية ودعمها باعتبارها تمثل امتداد لجهادهم ونضالهم لذلك فإلى جانب عملهم التعبوي والإعلامي والسير في المظاهرات وجمع التبرعات عقدوا العديد من الاجتماعات في دار السيد «محمد محمود ديات» لجمع صفوهم وتهيئة أنفسهم للمشاركة في نضال الجزائر كمجاهدين تحت لواء جيش التحرير الوطني.<sup>(85)</sup>

وإلى جانب المجاهدين فإن اتحاد المعلمين قد لعب دوراً بارزاً عبر من خلاله عن دعمه للثورة والتعاطف معها، فبمناسبة العام الثاني للثورة طالب اتحاد المعلمين من رئيس الوزراء «سعید الغزی» إغلاق المدارس الأجنبية وصرف الإعانات التي جمعها الاتحاد والتي تقدر بنصف مليون ليرة سورية لصالح ثوار الجزائر والعمل بجدية وبطرق دبلوماسية للتأثير وكسب التعاطف والتأييد للثورة الجزائرية.

ومما تقدم يتجلّى لنا أن هذه التنظيمات والاتحاديات قد عبرت وبأشكال مختلفة عن تأييدها للثورة الجزائرية، وكان من الطبيعي أن تكون المواقف متجاوّبة، لأن طبيعة هذه الاتحادات وارتباطها بالنظام الذي كان يدعم هذه الثورة، فرض عليها السير في هذا الإتجاه، ضف إلى هذا أن الثورة الجزائرية في حد ذاتها جاءت بعد مرحلة انتكاسات وهزائم مما دفع بالكل مساعدتها والوقوف إلى جانبها.

## هوامش الفصل السادس

### الهوامش المبحث الأول و الثاني

- 1- ارجمند كوران: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1827) ترجمة عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس 1970، ص.70.
- 2- على إبراهيم عبده: مصر وأفريقيا في العصر الحديث، ط.1، دار القلم القاهرة 1962 ص 177.
- 3- ديش إسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962) دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2000 ص 80.
- 4- يدة المنار، الأربعاء 4 مارس 1956، العدد 1254، السنة 7 ص.1.
- 5- جريدة المنار، الثلاثاء 30 أوت 1955، العدد 1076، السنة 6 ص 1.
- 6- جريدة النضال، الجمعة 13 افريل 1956 العدد السنة 7، العدد 1375 ص 1.
- 7- جريدة المنار، الاثنين 30 افريل 1956 العدد 1214 السنة 7 ص 2.
- 8- جريدة النضال، 19 سبتمبر 1955 العدد 3361 ص 1.
- 9- نفس المصدر، ص.1.
- 10- يدة المنار، 24 جوان 1955، العدد 1027 السنة 6، ص 1.
- 11- جريدة المجاهد، الأحد 15 ديسمبر 1957 العدد 14 ص 7.
- 12- جريدة المجاهد، الأحد 15 ديسمبر 1957، العدد 14، ص 7.
- 13- جريدة العلم، 4 جوان 1956 العدد 2733 السنة 10 ص 2.
- 14- جريدة العلم، الاثنين 12 جوان 1956 السنة 11 العدد 2756 ص 2.
- 15- ريدة المنار، السنة 7، العدد 1314، ص 2.
- 16- جريدة المجاهد 1 نوفمبر 1957 العدد 1 ص 6.
- 17- جريدة النضال الخميس 28 أكتوبر 1956 العدد 3505 ص 1.

- 18- جريدة النضال، 26 أكتوبر 1956 العدد 35.03 ص.1
- 19- نفس المصدر ص.1
- 20- احمد توفيق المدنى: حياة كفاح ج 2 ص300
- 21- نفس المصدر، ص 300.
- 22- نفس المصدر، ص 354
- 23- جريدة المنار، 18 جوان 1957، العدد 1607، السنة 8 ص.1
- 24- جريدة المنار، 21 مارس، العدد 1824، السنة 9 ص.1
- 25- أحمد توفيق المدنى ص 384
- 26- نفس المصدر، ص 477
- 27- كلمة رئيس الجمهورية العربية السورية في أسبوع الجزائر بمناسبة العام الثالث للثورة الجزائرية، انظر جريدة المنار الاثنين 27 أوت 1956 العدد 1363 السنة السابعة ص 8-7.
- 28- نفس المصدر، ص 8.
- 29- احمد توفيق المدنى، المصدر السابق، ص 384
- 30- كلمة رئيس الجمهورية السورية، المصدر السابق، ص 8.
- 31- كلمة الرئيس شكري القوتلى في أسبوع الجزائر بدمشق عام 1958، انظر جريدة المجاهد الثلاثاء 15 افرييل 1958 ص 6.
- 32- نفس المصدر ص.6.
- 33- نفس المصدر ص 6.
- 34- نفس المصدر ص 6.
- 35- كلمة أكرم الحوارني نائب رئيس الجمهورية العربية السورية في أسبوع الجزائر عام 1958، انظر جريدة المنار الاثنين 21 ماي 1958 العدد 1824 السنة 9 ص.2.
- 36- نفس المصدر ص 2.

- 37- جريدة المنار، الاثنين 2 مאי، العدد 1824، السنة 9، ص 2.
- 38- جريدة المجاهد، 14 نوفمبر 1966، العدد 82، ص 7.
- 39- يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 195-1961 وثيقة رقم 1 بيان اعلان الجمهورية العربية المتحدة.
- 40- ديش اسماعيل :المراجع السابق، ص 73.
- 41- جريدة المجاهد، السبت 15 فيفري 1958 العدد 18 ص 3.
- 42- جريدة المجاهد 1 مارس 1958 العدد 19 ص 2.
- 43- حضر هذه المؤتمر أعضاء مجلس الأمة وبعض وزراء حكومة الجمهورية العربية المتحدة وممثلوا الحكومة الجزائرية و ممثلوا آسيا وإفريقيا انظر: جريدة الأهرام 2 نوفمبر 1960 العدد 26988 السنة 86 ص 2.
- 44- خطاب عبد الناصر في المؤتمر العام الذي عقد بمناسبة العام السابع لثورة الجزائر، انظر:- جريدة الاهرام 2 نوفمبر 1960، العدد 26988 السنة 86 ص 2.
- 45- نفس المصدر، ص 2.
- 46- خطاب عبد الناصر في المؤتمر العام، المصدر السابق، ص 2.
- 47- HARBI MOHAMED, LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION ALGERIENNE, P275.
- 48- يوميات ووثائق الوحدة السورية المصرية 195-1961 وثيقة رقم 1092.
- 49- جريدة المجاهد الاثنين 3 أكتوبر 1960 العدد 78 ص 3.
- 50- جريدة الأخبار المصرية، 29 جويلية 1960، العدد 2515 السنة 9 ص 2.
- 51- نفس المصدر ص 3.
- 52- جريدة الأخبار المصرية 21 جوان 1960 العدد 2482 السنة 9 ص 1.
- 53- جريدة الأخبار المصرية 29 جويلية 1960، العدد 2515 السنة 9 ص 4.
- 54- بيان حكومة الجمهورية العربية المتحدة بشأن المفاوضات الجزائرية الفرنسية انظر جريدة الاهرام 19 مאי 1961، العدد 26187، السنة 87 ص 3.

- 55- نفس المصدر ص.3
  - 56- جريدة المجاهد، الاثنين 2 افريل 1962، ص 11 العدد 118.
  - 57- مصطفى طلاس، يسام العсли، الثورة الجزائرية، ص.ص 139 - 140 .
  - 58- مقابلة شخصية مع محمود رياض، سفير القاهرة في دمشق اندماك في 11 جويلية 1987 بالإسكندرية.
  - 59- مقابلة الباحث مع زكار نعسان، أحد رجال المخابرات السورية أثناء الثورة الجزائرية، تمت بتاريخ 14 ماي 1996 بدمشق.
  - 60- نفس المصدر.
  - 61- نفس المصدر.
- GOUVERNEMENT PROVISOIR DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE RAPPORTS -62 D'ACTIVITE DU MINISTERES DES AFFAIRES EXTERIEURES LE 05 JANVIER 1960.
- 63- مقابلة الباحث مع زكار نعسان، المصدر السابق.
  - 64- أنتوني ناتج، ناصر، ترجمة شاكر ابراهيم سعيد، ط1، مكتبة مدبولي القاهرة 1955 ص 258.
  - 65- لاطلاع أكثر على حجم الدعم العسكري للجمهورية العربية المتحدة للثورة الجزائرية أنظر ملخص البحث.
  - 66- كان هناك برنامج اذاعي يسمى «بصوت الجزائريين بدمشق» يشرف عليه محمد مهري والهاشمي قدوري ومحمد بوعرور ولمنور الصم وعبود، وكان هذا البرنامج حر لا يخضع لأي رقابة، غير أن تغيير النظام في سوريا بعد انفصالها عن مصر 1961 غير الاحوال وفرضت على البرنامج رقابة مما رفضته البعثة الجزائرية في دمشق وتوقف البرنامج : أنظر الأمين بشيشي دور الاعلام في معركة التحرير، مجلة الثقافة، السنة 19 العدد 104، ص.72.
  - 67- جريدة المنار، الثلاثاء 4 اكتوبر 1955 العدد 105 السنة 6، ص 2.
  - 68- جريدة المنار، الاثنين 4 جوان 1956 العدد 1298 السنة 6 ص 1.

- 69- جريدة المنار، الخميس 7 جوان 1956 العدد 130 السنة 7 ص.1.
- 70- جريدة النضال، 16 اפרيل 1956 العدد 2386 ص.4.
- 71- أحمد طربين، أصداة التضامن في المجلس النيلي السوري مع الثورة الجزائرية
- 72- الملتقى الدولي حول «الثورة الجزائرية و صداتها في العالم» 24 - 28 نوفمبر 1954، المركز الوطني للدراسات التاريخية، ص.33.
- 73- مذكرة مجلس النواب السوري، الجلسة السابعة 9 نوفمبر 1954.
- 74- مضابط مجلس النواب، الدورة العادية، الجلسة السابعة، 6 نوفمبر 1954.
- 75- نفس المصدر.
- 76- نفس المصدر.
- 77- مضابط مجلس النواب، الدورة العادية الأولى، الجلسة السابعة، الإثنين 6 نوفمبر 1954.
- 78- نفس المصدر.
- 79- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية، الجلسة السابعة، الاثنين 6 نوفمبر 1954.
- 80- نفس المصدر.
- 81- نفس المصدر.
- 82- نفس المصدر.
- 83- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية، الجلسة السابعة، الإثنين 9 نوفمبر 1954.
- 84- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية، الجلسة السابعة، الخميس 9 نوفمبر 1954.

- 85- نفس المصدر.
- 86- نفس المصدر.
- 87- أحمد طربين، المصدر السابق ص 35.
- 88- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة الثانية، الخميس 6 جانفي 1955.
- 89- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة الثانية، الخميس 6 جانفي 1955.
- 90- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة الخامسة، الثلاثاء 12 جانفي 1955.
- 91- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة الاستثنائية، الجلسة العاشرة، السبت 4 جويلية 1955.
- 92- مضابط مجلس النواب، الدورة الاستثنائية، الجلسة العاشرة، السبت 4 جويلية 1955.
- 93- نفس المصدر.
- 94- نفس المصدر.
- 95- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية الثانية، الجلسة الخامسة الاثنين 6 اكتوبر 1955.
- 96- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادة الثالثة الجلسة 15 الأربعاء 30 نوفمبر 1955.
- 97- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية الرابعة، الجلسة الثامنة، 26 مارس 1956.
- 98- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة الاستثنائية الرابعة الجلسة الثامنة 26 مارس 1956.
- 99- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية الرابعة، الجلسة الخامسة عشرة

- 100- نفس المصدر.

101- نفس المصدر.

102- نفس المصدر.

103- نفس المصدر.

104- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادمة الخامسة، الجلسة السادسة، 27 أكتوبر 1956.

105- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادمة الأولى، الجلسة السابعة، 09 نوفمبر 1954.

106- مذكرة مجلس النواب السوري، الدورة العادمة الأولى، الجلسة السابعة، 09 نوفمبر 1954.

107- مذكرة مجلس النواب السوري، الدورة العادمة الأولى، الجلسة السابعة، 09 نوفمبر 1954.

108- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادمة الرابعة، الجلسة الثامنة 26 مارس 1956.

109- نفس المصدر.

110- نفس المصدر.

111- نفس المصدر.

112- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادمة الرابعة، الجلسة التاسعة 07 أبريل 1956.

### هوما مش المبحث الثالث

- 1- جريدة النضال 6 أبريل 1956 العدد 2279.
- 2- جريدة البعث 11 ماي 1956 العدد 4 ص.1.
- 3- جريدة كفاح المغرب العربي، 26 مارس 1956، العدد 1، السنة الأولى، ص.4.
- 4- نفس المصدر، ص.4.
- 5- نفس المصدر، ص.4.
- 6- أحاديث و كلمات القائد المؤسس، القيادة القومية، مكتب الثقافة و الاعلام، ملف 06 / أ. 1940 - 1969 ، ص. 11.
- 7- جريدة البعث، 28 مارس 1958، العدد 94، ص. 1.
- 8- نفس المصدر، ص. 1.
- 9- جريدة النضال، الاثنين 18 جويلية 1955، العدد 1045، السنة 6، ص. 2.
- 10- نفس المصدر، ص.2.
- 11- جريدة المنار، الخميس 27 جوان 1957، العدد 1609، السنة 8، ص. 1.
- 12- جريدة المنار، الثلاثاء 29 ماي 1956، السنة السابعة، العدد 1293، ص. 3.
- 13- نفس المصدر، ص.3.
- 14- أحمد جرجيس سليمان خندي، الثورة الجزائرية في مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي، 1954-1962، دراسة سياسية تاريخية، ط.1، دار الأمة الجزائري 2001، ص .177
- 15- جريدة البعث، 04 أبريل 1958، العدد 95، ص.1.
- 16- جريدة المنار، الاثنين 9 فيفري 1956، العدد 1258، السنة 7، ص. 2.
- 17- جريدة المنار، الثلاثاء 12 جوان 1956، العدد 1305، السنة 7، ص.2.
- 18- جريدة البعث، 13 أبريل 1957، العدد 50، ص.3.
- 19- نفس المصدر، ص.3.

- 20- نفس المصدر، ص.3.
- 21- جريدة البعث، 13 أفريل 1957، العدد 50، ص.3.
- 22- نفس المصدر، ص.3.
- 23- نفس المصدر، ص.3.
- 24- جريدة المنار، السبت 20 جويلية 1957، العدد 1623، السنة 8، ص.2.
- 25- نفس المصدر، ص.2.
- 26- جريدة المنار، السبت 7 أفريل 1956، العدد 1257، السنة 6، ص.1.
- 27- جريدة المنار، المصدر السابق، ص.1.
- 28- جريدة الجندي، 27 جوان 1957، العدد 2.3، ص.5.
- 29- نفس المصدر، ص.5.
- 30- جريدة الجندي، المصدر السابق، ص.5.
- 31- جريدة المنار، الجمعة 1 فيفري 1957، العدد 1492، السنة 8، ص.2.
- 32- جريدة المنار، الثلاثاء 18 جوان 1957، العدد 1601، السنة 8، ص.1.
- 33- جريدة المنار، الاثنين 24 جوان 1957، العدد 1606، السنة 8، ص.1.
- 34- نفس المصدر، ص.1.
- 35- جريدة المنار، 18 أوت 1957، العدد 1631، ص.2.
- 36- جريدة المنار، الأربعاء 2 نوفمبر 1956، العدد 1675، السنة الثامنة، ص.3.
- 37- جريدة المنار، المصدر السابق، ص.3.
- 38- نفس المصدر، ص.3.
- 39- جريدة البعث، 11 ماي 1956، العدد 4، ص.1.
- 40- نفس المصدر، ص.1.
- 41- نفس المصدر، ص.1.
- 42- جريدة العلم، الأربعاء 29 جانفي 1958، السنة 13، العدد 3223، ص.1.

- 43- جريدة العلم، 28 أوت 1956، السنة 11، العدد 2799، ص 3.
- 44- جريدة كفاح المغرب العربي، الثلاثاء 24 أبريل 1956، العدد 5، ص 4.
- 45- جريدة المنار، الأربعاء 10 نوفمبر 1954، السنة 6، العدد 864، ص 2.
- 46- جريدة المنار، نفس المصدر، ص 2.
- 47- جريدة العلم، الخميس 11 نوفمبر 1954، السنة 9، العدد 2279، ص 1.
- 48- جريدة المنار، الأربعاء 10 نوفمبر 1954، السنة 6، العدد 864، ص 2.
- 49- جريدة النضال، الخميس 11 نوفمبر 1954، السنة 15، العدد 3062، ص 1.
- 50- جريدة النضال، الخميس 23 مارس 1956، العدد 2270، ص 3.
- 51- نفس المصدر، ص 4.
- 52- جريدة المنار، السبت 19 مايو 1956، العدد 1285، السن 7، ص 2.
- 53- جريدة المنار، السبت 19 مايو 1956، العدد 1285، السن 7، ص 2.
- 54- وجه وزير الاقتصاد آنذاك، الدكتور رزق الله أنطاكى الاتهام إلى حزب البعث على أساس هو الذي حرّك الإضراب.
- 55- حوار الباحث مع السيد عبد الحميد مهري ممثل الثورة الجزائرية في دمشق.  
2004/06/15
- 56- جريدة كفاح المغرب العربي، الإثنين 9 أبريل 1956، العدد 3، س 1، ص 3.
- 57- جريدة البعث، 8 فيفري 1957، العدد 41، ص 1.
- 58- جريدة المنار، الجمعة 8 فيفري 1957، العدد 1498، السنة 8، ص 1.
- 59- نفس المصدر، ص 1.
- 60- جريدة المنار، الخميس 4 نوفمبر 1954، السنة 5، العدد 861، ص 2.
- 61- جريدة المنار، الخميس 4 نوفمبر 1954، السنة 6 العدد، 861، ص 2.
- 62- جريدة المنار، 10 نوفمبر 1954، العدد 864، السنة 8، ص 2.
- 63- جريدة العلم، الاثنين 20 جوان 1955، السنة 9، العدد 2453، ص 1.

- 64- جريدة العلم، الاثنين 20 جوان 1955، السنة 9، العدد 2453، ص 2.
- 65- جريدة المنار، الثلاثاء 23 أوت 1955، العدد 1070، السنة 6، ص 2.
- 66- جريدة المنار، الثلاثاء 23 أوت 1955، العدد 1070، السنة 6، ص 2.
- 67- نفس المصدر، ص 2.
- 68- جريدة المنار، الاثنين 30 أفريل 1956، العدد 1274، السنة 7، ص 1.
- 69- جريدة المنار، نفس المصدر، ص 1.
- 70- جريدة المنار، الخميس 10 ماي 1956، العدد 1281، السنة 7، ص 2.
- 71- الأمين العام للجنة أسبوع الجزائر.
- 72- جريدة المنار، 27 أوت 1956، العدد 1363، السنة 7، ص 1.
- 73- نفس المصدر، ص 1.
- 74- جريدة النضال، الخميس 30 أوت 1956، العدد 3467، ص 2.
- 75- جريدة الجندي، 24 جانفي 1957، العدد 291.
- 76- كنا قد أشرنا إلى أسماء بعض الأطباء الذين سافروا إلى الجزائر وعملوا في جيش التحرير في فصل سابق.
- 77- جريدة المجاهد، 29 جوان 1959، العدد 45، ص 10.
- 78- جريدة المنار، الثلاثاء 25 جوان 1957، العدد 1607، ص 2.
- 79- جريدة المنار، السبت 30 جوان 1957، العدد 1663، السنة 8، ص 4.
- 80- جريدة المنار، 31 ماي 1956، العدد 1295، السنة السابعة، ص 2.
- 82- جريدة العلم، 27 جويلية 1957، السنة 13 العدد 322، ص 2.
- 83- جريدة المجاهد، 1 ديسمبر 1957، العدد 13، ص 8.
- 84- جريدة المنار، الجمعة 26 نوفمبر 1954، السنة 6، العدد 878، ص 1.
- 85- جريدة المنار، الأربعاء 6 جوان 1956، العدد 1300، السنة 7، ص 2.

الفصل السابع :

## العراق والثورة الجزائرية

## الفصل السابع العراق والثورة الجزائرية

### أولاً : علاقة الجزائر بالعراق قبل انطلاق ثورة

تمثل إدراك الشعب الجزائري حقيقة انتسابه إلى الوطن العربي الإسلامي بحرصه على لغته العربية، ودينه الإسلامي، ولذا فقد حاولت فرنسا منذ احتلالها للجزائر سنة 1980، أن تقيم سدا إعلاميا منيعا على الجزائر للحيلولة دون تسرب أخبار الظلم والتعسف من جانب الاستعمار، وأخبار النضال والجهاد من جانب الوطنيين بغية طمس الحقائق وإخماد أصوات الإستغاثة والمساعدة من دول المشرق العربي، وعلى الرغم من هذه الحاجز العديدة التي أقامتها فرنسا حول الجزائر إلا أن الروابط الروحية والقومية بين الجزائر والوطن العربي لن تقطع. ومع أن فرنسا حاولت بسياستها الاستعمارية، أنم تجعل الجزائريين يشعرون بأن الأقطار العربية الإسلامية تعد أوطنانا بقدر ما تعدد أقاليم.

وقد كان الجزائريون يتبعون باهتمام كبير التطورات التي كانت تحدث في المشرق العربي<sup>(1)</sup>، كما سهل وجود جالية جزائرية كبيرة في فرنسا لبعض الوطنيين والقوميين العرب الذين كانوا يدرسون في فرنسا، الاتصال بالجزائريين الموجودين فيها ومعرفة أخبارهم عن قرب<sup>(2)</sup>، ويدرك - محمد صديق شنسل - وهو أحد الطلاب العراقيين الذين كانوا يدرسون في فرنسا في تلك الفترة، بأنه كانت له ولبعض زملائه اتصالات بحزب نجم شمال إفريقيا بين 1935 و 1937 فقال «لقد كان لنا اتصال مع الجزائريين بشكل غير مباشر لأن، الجزائريين كانوا حريصين على لا ينشطوا إلا في نطاق التنظيم المرتبط بمصالح الحاج، إذا كانت حلقة الوصل بيننا وبينهم عن طريق شخصية - الطيب السليم.»<sup>(3)</sup>، والظاهر أن بعض القوميين العرب، حاولوا تكوين نوع من التنظيم القومي ليشمل العرب في مختلف الأقطار العربية. وقد كان حزب نجم شمال إفريقيا يدعو بعض الشباب العربي من المشرق لالقاء بعض المحاضرات في مقر الحزب، مما يبين الحسن القومي للحزب وأنه لم يكن مقتضا فقط على أقطار شمال إفريقيا.<sup>(4)</sup>

وعندما توفي غازي الأول ملك العراق «قرر العراقيون في فرنسا إقامة حفلة تأبينية تمحس الجزائريون لحضورها، ولما جاء دور ممثل الجزائر في الكلام أكد» أن فرنسا التي كانت تدعى تمدين الجزائريين، قد حرمتنا من تعلم لغتنا العربية، وتأسف كثيراً لكونه قد تحدث مع إخوانه العرب بلغة غير لغتهم<sup>(5)</sup> والظاهر أن اتصالات الجزائريين بالشرق العربي قبل الحرب العالمية الثانية كانت محددة، لكنها أخذت شكلاً آخر بعد الحرب وخاصة بعد تأسيس مكتب المغرب العربي<sup>(6)</sup> سنة 1947 الذي عمل على:

- 1- إعادة تمين الروابط بين أقطار المغرب العربي.
- 2- القضاء على الدعاية التي كان ينشرها المستعمرون عن المشرق العربي وفي المغرب العربي.
- 3- إخراج قضية المغرب العربي مندائرة الفرنسية الاستعمارية وذلك تمهيداً للخروج بها إلى دائرة دولية.<sup>(7)</sup>

وكان من نشاط المكتب الصحفي، توحيد النشرات الإخبارية، واستقصاء الأنباء الصحفية عن أقطار المغرب العربي، وإمداد الصحافة العربية في المشرق بأهم الأنباء والحوادث السياسية والثقافية والاقتصادية في المغرب العربي، فعن طريق هذا المكتب أعلنت أسرار تزوير الانتخابات الجزائرية والاضطهادات التي أعقبت ذلك. كما أقام المكتب عدة احتفالات ونديوات ومؤتمرات صحفية كانت ميداناً للتعرف بين رجالات الوطن العربي<sup>(8)</sup>، وقد زار المكتب كثير من زعماء الفكر والسياسة في العالم العربي<sup>(9)</sup>، كما أجرى أيضاً عدة اتصالات مع مختلف الهيئات العربية في ميادين السياسة والثقافة والاجتماع.<sup>(10)</sup>

وكان مثقفو وممثلي الأحزاب السياسية العراقية ضمن مدعوی هذه اللقاءات، ففي الحفلة التي أقامتها حزب الشعب الجزائري في القاهرة بمناسبة الذكرى الثالثة للعدوان الفرنسي على الجزائر أثر المجازرة الشهيرة يوم 08 ماي 1945.<sup>(11)</sup>

كان وفد العراق المتكون من ( تحسين بك، وعبد القادر باش أعيان، وعبد الحق العزاوي العراقي)<sup>(12)</sup>، وقد ألقى رفائيل بطى- نقيب الصحفيين العراقيين محاضرة من

عنوان «تمجيد الجزائر» مبتدأ حديثه مشيدا بالجزائر التي حافظت على شخصيتها الوطنية والقومية ضمن وحدة مغربية<sup>(13)</sup>، وفي جامعة عربية، فقال: إننا نجتمع اليوم لنمجدها مظهاً وطنياً لأمة شقيقة هي أمة الجزائر التي عجز الاحتلال الفرنسي ما يزيد على قرن كامل عن أن يوهن كيانها الراسخ، أو ينسيها أمجادها الخالدة أن يحولها عن أمانها العظيمة، أو يمزق وحدتها في الدين واللغة والثقافة والسمجايا القومية، بل على عكس ما أراد المستعمر خرجت الجزائر من كفاح مائة سنة وأكثر، وهي أمة حرة كريمة تطالب بالحياة والكرامة، وتروم أن تعيش مستقلة عزيزة في وحدة مغربية أبية، وفي جامعة عربية مرموقة المكانة موهوبة الجانب.<sup>(14)</sup>

وقد أشار المحاضر إلى أمر ذي مغزى عندما قال: فهل نحن موطنو العزم على سلوك هذه الطريقة الموصلة إلى المجد. فلربما قصد بذلك الثورة ضد نفوذ الاستعمار البريطاني في وطنه العراق، وهي في نفس الوقت إشارة إلى حركة 08 ماي 1945. «وعندئذ نفوز بأمانينا، فنتغلب على الاستعمار، ويتحرر المغرب العربي، كما يستقل المشرق العربي»<sup>(15)</sup> وأوضح رأيه بأن الاستكانة على المؤتمرات والمذكرات والخطب والمقالات لا يمكنها أن تحرر الوطن العربي وإنما هي أضغاث أحلام، وختم روفائيل بطي محاضرته قائلاً «لقد دقت ساعة التحرر والخلاص، وعلا صوت الوحدة العربية، في كل مكان، فلنشتت للملأ أن العرب أمة، تمنتت بالخلود، وتعرف كيف تفرض إرادتها على من في الوجود».<sup>(16)</sup>

وكان لزيارة الشيخ البشير الإبراهيمي (رئيس جمعية العلماء المسلمين) إلى العراق في 12 جوان 1952، فرصة جديدة لشرح مأسى الاستعمار في المغرب العربي. فكان الشيخ (البشير الإبراهيمي) يلقي في كل مدينة عراقية يزورها خطاباً ومحاضرة<sup>(17)</sup>، وعلى الرغم من أن هذه الزيارة كان يغلب عليها الطابع الثقافي<sup>(18)</sup>، إلا أنها بلا شك قد تركت صدى عميقاً لدى الدوائر المنصبة على القضايا العربية والإسلامية، بالإضافة إلى الرأي العام العراقي. وقد علق فاضل الجمامي على زيارة الشيخ البشير الإبراهيمي قائلاً بأنها تركت انطباعاً عميقاً في نفوس الساسة العراقيين والشعب العراقي منها في نفس الوقت بعقيدته وبلغته في شرح القضايا العربية والإسلامية.<sup>(19)</sup>

يتضح لنا مما تقدم بأن القضية الجزائرية قبل 1954، لم تكن مجهولة لدى العراقيين، وعندما اندلعت الثورة في نوفمبر 1954، تبأت جريدة اليقظة قائلة بأن «فرنسا ستطرد شر طردة من المغرب العربي كما طردت من الهند الصينية».«<sup>(20)</sup>

### **ثانياً : النظام الملكي والثورة الجزائرية**

قام النظام الملكي في العراق على دعائم ثلاث هي السيطرة البريطانية والبرجوازية الكبيرة، والإقطاع، وأصبح لهذه القوى الثلاث مصالح مشتركة تجمعها بالنظام القائم<sup>(1)</sup>، وبشكل عام اتسم هذا النظام داخلياً بظاهرة عدم الاستقرار في الحياة السياسية، فمنذ أن تولى الملك «فيصل الثاني» السلطة الدستورية في الثاني من أيار 1953 إلى 14 تموز 1958، توالت في عهده تسعة وزارات<sup>(2)</sup> كما تألفت وزارة الإتحاد الهاشمي.<sup>(3)</sup>

وبالرغم من سلبية هذا الخطاب وتحفظاته فإن بريطانيا والولايات المتحدة لم تستنتج حديث المندوب العراقي، إذ عارض (جون فوستر دلاس J.F.Dalles) وزير خارجية أمريكا الذي حضر المؤتمر بصفته عضواً ملاحظاً رسمياً في الحلف، هذه الأقوال كلها وأبنى مس صميم المشاكل محاولاً توجيه نظر العراق للدفاع ضد التسرب الشيوعي<sup>(4)</sup> وقد انتهى اجتماع حلف بغداد، دون أن يشير في ختام قراراته إلى القضية الجزائرية. وهكذا يتبيّن لنا أن حلف بغداد، لم يكن ليخدم القضايا العربية، وإنما كان متمماً لحلف شمالي الأطلسي من جهة، وكنقطة ارتكاز للدفاع عن مصالح الاستعمار الغربي ونفوذه في المشرق العربي من جهة أخرى.

#### **1- موقف الوزارات العراقية :**

لم تتسم مواقف الوزارات العراقية بالجدية، في تعاملها مع القضية الجزائرية، فلو عدنا إلى مراجعة منهاج الوزارات العراقية التي تشكلت خلال السنوات 1954-1958 والتي عددها ست وزارات، لوجدنا قليلة الإشارة إلى القضية الجزائرية.

ترجع بداية اهتمام الوزارة العراقية بالثورة الجزائرية إلى حادث 20 أب 1955، الذي كان له صدى الرأي العام العراقي بشكل عام وإلى مجلس النواب العراقي بشكل

خاص، إذا لم تمر ببرهة من الزمن حتى قدم أربعة نواب<sup>(5)</sup> مذكرة إلى رئيس الوزراء (نوري السعيد) يطالبون فيها عدد من النواب اتخاذ الإجراءات السريعة والحازمة لوقف الإرهاب الاستعماري في مراكش والجزائر.

وعلى إثر ذلك اجتمع مجلس الوزراء ووافق على تخصيص مبلغ ربع مليون دينار<sup>(6)</sup> يصرف لإغاثة «منكوبى المغرب العربي»<sup>(7)</sup> لكن الحكومة الفرنسية قد رفضت إيصال هذا المبلغ إلى أقطار المغرب العربي<sup>(8)</sup>، كما عقد وزير الخارجية «برهان الدين باش أغیان» اجتماعين مع السفيرين البريطاني والأمريكي في بغداد، حول الحالة في المغرب العربي.<sup>(9)</sup>

وفي 20 آذار 1956 قام وفد جزائري بزيارة إلى العراق، وعلى أثر هذه الزيارة عقد «الأمين دباغين» مؤتمراً صحفياً تحدث فيه عن تطورات القضية الجزائرية، فقال «إلى الآن لن نتلق أية معاونة من الدول العربية» وحدد المساعدة التي تتطلبه الجزائر من الدول العربية في ثلاثة نقاط هي :

- 1- تدويل القضية الجزائرية.
- 2- قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع فرنسا.
- 3- تقديم المساعدة المادية.

فقال إن «الإعانة التي نطلبها من إخواننا العرب تتلخص في تدويل قضية الجزائر، وينبغي الضغط على فرنسا بجميع الوسائل سواء بقطع العلاقات الدبلوماسية، والاقتصادية، وتقديم المساعدة المادية المباشرة»<sup>(10)</sup>، وقد أمضى الوفد الجزائري أكثر من أسبوع في بغداد أجرى خلاله عدة اتصالات بالمسؤولين والأوساط الشعبية لشرح قضية الجزائر وسياسة فرنسا التعسفية.<sup>(11)</sup>

والظاهر أن هذه الزيارة التي قام بها الوفد الجزائري، كان لها صدى كبير لدى القوى الوطنية، فقد رفع مجلس النواب العراقي مذكرة احتجاجية إلى منظمة الأمم المتحدة، وإلى الدول الكبرى على أعمال فرنسا الإجرامية في الجزائر كما طالب بعض نواب من الحكومة العراقية قطع علاقتها الاقتصادية والسياسية مع فرنسا.<sup>(12)</sup>

وفي 2 مارس 1956 رفع كل من ( محمد مهدي كبة<sup>(13)</sup> ، و كامل العادرجي<sup>(14)</sup> ، و فائق السامرائي ، ومحمد صديق شنجل وحسين جميل) مذكرة إلى رئيس الوزراء نوري السعيد يطلبون فيه مقاطعة فرنسا مقاطعة شاملة.<sup>(15)</sup>

وعلى إثر هذه المذكرة صرخ وزير الخارجية برهان الدين باش عيان بأنه سيحمل اقتراح مقاطعة فرنسا إلى الجامعة العربية الذي سيعقد في دمشق لبحث القضية الجزائرية.<sup>(16)</sup>

وقد عقد اجتماع للجامعة العربية في دمشق في شهر آيار 1956 وتألفت لجنة من مندوبين ( العراق، سوريا، لبنان، ومصر) لدراسة موضوع مقاطعة فرنسا سياسي، اقتصادي وثقافي. وعندما قدمت اللجنة تقريرها اتضح من الناحية الاقتصادية أن من المتذرع إتمام المقاطعة، «لأن العراق وال سعودية لا تستطuan منع تصدير البترول إلى فرنسا»<sup>(17)</sup>، أما وزير الخارجية برهان الدين باش عيان فقد صرخ بعد عودته إلى العراق «بأن الدول العربية عارضت الاقتراح بمقاطعة فرنسا»<sup>(18)</sup>.

وفي 31 آيار سنة 1956 قام الشيخ البشير الإبراهيمي، ضمن وفد جبهة التحرير الجزائري بزيارة إلى بغداد، وكانت هذه الزيارة تستهدف الاتصال بالمسؤولين العراقيين لعرض قضية الجزائر في الأمم المتحدة، وشرح حقوق الشعب الجزائري المجاهد في الحرية والاستقلال، وتوحيد الصف العربي والمطالبة بالمساعدة المالية والعسكرية.<sup>(19)</sup>

واجتمع الوفد الجزائري برئيس الوزراء كما اجتمع مع وزير الخارجية (برهان الدين باش عيان)، وقد أوضح نوري السعيد موقف العراق من قضية الجزائر، واستعداد العراق لتقديم المساعدة التي يتطلبها الموقف، وعقد في ديوان مجلس الوزراء اجتماعا حضره رئيس الوزراء وجamil المدفعي، وعلى جودت، وفاضل الجمالى، وبحث المجتمعون في خلال هذا الاجتماع تطورات الثورة الجزائرية، وسياسة فرنسا في الجزائر، وقد اكتفى المجتمعون بالوعد بتقديم مساعدة مالية إلى الجزائر، واستئناف أعمال فرنسا الإجرامية في الجزائر.<sup>(20)</sup>

وكجزء من حركة ضغط شعبي متواصل، تقدم في 17 حزيران 1956، 316 مواطنا بعربيضة رفعوها إلى رئيس الوزراء نوري السعيد، يؤيدون فيها نضال الشعب الجزائري من أجل حريته واستقلاله مستنكرين أساليب الاستعمار الفرنسي الوحشية في قمع الحركة

الجزائرية، مطالبين بمقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً، والتدخل لوقف القتال وإجراء مفاوضات بين ممثلي الشعب الجزائري، والحكومة الفرنسية لمنح الاستقلال للجزائر وطرح قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة.<sup>(21)</sup>

وعلى إثر هذا الاستنكار الشعبي أصدرت الحكومة العراقية بياناً حول موقف العراق من محنة الشعب الجزائري جاء فيه «تولى الحكومة العراقية اهتمامها الشديد للأحداث المؤلمة التي تنتاب الجزائري بسبب موقف فرنسا من كفاح الجزائريين لكسب حقوقهم الطبيعية ولنضالهم في سبيل تحقيق ما يصبووا إليه الجزائريون والعرب عامة وهو استقلال الجزائر التام، كما أن ما تقوم به فرنسا من أعمال إرهابية ضد الجزائريين وتحويل قواتها التابعة لحلف الأطلسي لمطاردة عرب الجزائر أحدث إستياءً عاماً في العراق».<sup>(22)</sup>

كما قام وزير الخارجية العراقي برهان الدين باستدعاء سفراء كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وأيدي لهم قلق العراق جراء السياسة التي تتبعها فرنسا في الجزائر وطلب إبلاغ حكوماتهم ما يلي :

- 1) قلق الحكومة العراقية للمذبحة المستمرة التي تقوم بها فرنسا في الجزائر.
- 2) استغراب الحكومة العراقية من قيام فرنسا بتحويل قواتها العسكرية المرابطة لحلف الأطلسي إلى الجزائر لمطاردة الجزائريين.<sup>(23)</sup>
- 3) وجوببذل المساعي لإيجاد الوساطات الفعالة لإيقاف المجزرة في الجزائر فوراً لكي يتتسنى القيام بمفاوضات سريعة على أساس الاعتراف بحقوق الجزائريين في تقرير مصيرهم وتحقيق استقلالهم.<sup>(24)</sup>

كما لفت وزير الخارجية أنظار السفراء الثلاثة بقوله إن وجود قوات عسكرية في الجزائر من شأنها أن تعرقل كل مسعى لإجراء تسوية عادلة تكفل حقوق الجزائريين.<sup>(25)</sup>

وعندما قامت فرنسا باختطاف الرؤساء الخمسة الجزائريين دعا نوري السعيد مجلس الوزراء إلى اجتماع استثنائي، بحثت فيه الخطوات التي قامت بها الحكومة حتى الآن لإطلاق سراح المعتقلين، وطلب من السفير العراقي في القاهرة طلب الحكومة العراقية بحث هذه القضية في مجلس الجامعة العربية.<sup>(26)</sup>

واستدعي برهان الدين باش أعيان مكتبه البارون دي سيكالاس (Baron Dy Saiglas) القائم بأعمال السفارة الفرنسية في بغداد وأبلغه استنكار الحكومة العراقية الشديد الذي قامت به الحكومة الفرنسية باعتقال الزعماء الجزائريين <sup>(27)</sup> الخمسة ومطالبتها بإطلاق سراحهم.

ولم تأت وزارة (عبد الوهاب مرجان) التي تألفت في 16 كانون الأول سنة 1957 بشيء جديد، إذا تخلص منها جهازها بأنها تستهدف إلى «إعادة حقوق العرب في فلسطين وتحقيق أمانى أشقانا الجزائريين في الحرية والاستقلال». <sup>(28)</sup>

وفي 30 كانون الأول 1957 أقر مجلس الوزراء العراقي إدراج فصل جديد في الميزانية لأول مرة خاص بالجزائر حيث خصص ربع مليون دينار تحت عنوان «إنقاذ منكوبى الجزائر» <sup>(29)</sup> وفي الحقيقة فإن سياسة هذه الوزارة هي استمرار لسياسة الوزارات التي سبقتها، فلم تظهر لها مواقف تتصرف بالجدية فيما يخص الثورة الجزائرية. ففي المؤتمر الصحفى الذى عقده رئيس الوزراء «عبد الوهاب مرجان» في شهر كانون الثاني 1958، وجه له سؤال عما إذا كانت الحكومة العراقية ستقوم بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية باستثناء الشركات الفرنسية المتعهدة بمشاريع «مجلس الإعمار» <sup>(30)</sup>، بعد أن أمعنت فرنسا في سياستها التعسفية ضد الجزائري تهرب رئيس الوزراء «مرجان» من الإجابة المباشرة على السؤال بقوله «من المؤلم حقا أن تستمر فرنسا بأعمال القتل والتشريد بالشعب الجزائري الشقيق، ولذلك لم تأت الحكومة العراقية جهدا في مساعدة إخواننا الجزائريين ونصرتهم سعيا من الناحيتين المادية والمعنوية خاصة في المحافل الدولية» <sup>(31)</sup>، وعند إشارته إلى المساعدة المالية قال «بأن الحكومة قد رصدت 75 ألف دينار في إعتمادات السنة الحالية لنصرة الجزائر». <sup>(32)</sup>

وأضاف «بأن الحكومة في الوقت نفسه مستعدة لزيادة هذا المبلغ فيما إذا ساعد الوضع المالى، بإضافة مبالغ للميزانية» <sup>(33)</sup> وفيما يخص تعاون العراق مع الدول العربية فقال بأن «الحكومة مستعدة لأن تساهم في الصندوق المشترك الذى ستؤسسه جامعة الدول العربية لمساعدة عرب الجزائر» <sup>(34)</sup>، أما عن المقاطعة الاقتصادية لفرنسا فقال «بأن الحكومة العرقية لا تتردد في مقاطعة فرنسا اقتصاديا فيما إذا أقرت الجامعة العربية ذلك». <sup>(35)</sup>

ومنذ تلك الفترة لم يظهر أي تحرك بالنسبة لوزارة العراقية فيما يخص الثورة الجزائرية، فوزارة «أحمد مختار بابان» لم تستمر فترة طويلة في الحكم إذ قامت ثورة 14 تموز 1958.

## ويتضح من متابعة مواقف العهد الملكي في العراق من الثورة الجزائرية أمران هما:

1- لقد كان العهد الملكي، أكثر استعداداً للتجاوب مع الرأي العام العراقي، في قضايا شمال إفريقيا نظراً لدخول هذا الجزء من الوطن العربي ضمن نفوذ فرنسا، التي هي ليس من الضروري أن تكون مصالحها تتطابق تماماً مع مصالح حليفتها بريطانيا، بخلاف قضايا الخليج العربي التي تنفرد بها بريطانيا وحدها، أضف إلى ذلك أن الحكومة العراقية لم تكن مرتبطة بمعاهدة مع فرنسا.<sup>(36)</sup>

ولذلك حاول العراق أن يتخذ موقفاً إيجابياً من حركات التحرر في شمال إفريقيا.

2- لقد كان اهتمام الحكومة العراقية بقضية الجزائر فيه نوع من التنفيذ لإرضاء الرأي العام العراقي، والقوى الوطنية (ذات الاتجاه القومي اللذان كانوا متحمسان لمناصرة الثورة الجزائرية) وعلى هذا الأساس لم يكن النظام الملكي متراجعاً من إبداء الدعم الدبلوماسي وتقديم بعض المساعدات المادية والعسكرية إلى الثورة الجزائرية.

## 2- المساعدات المادية والدبلوماسية :

### 1) المساعدات المادية:

لم تكتف الحكومة العراقية بالجهود الدبلوماسية، بل امتدت لتشمل الدعم المادي والعسكري للثورة الجزائرية. وقد بدأ العراق منذ العهد الملكي يقدم المساعدات المالية، التي تم جمعها عن طريق التبرعات الشعبية، فقد جاء في رسالة بعث<sup>(37)</sup> بها ممثل جبهة التحرير الجزائرية ببغداد «أحمد بودة»<sup>(38)</sup> يوم حزيران 1956، أن الحكومة العراقية أرسلت إعانة مالية قدرها ثمانون أو خمسة وسبعين ألف دينار، ويضيف ممثل

الجبهة قائلًا «وصرحنا كم بتقصير حكومة العراق من ناحية المساعدة، وقد اعترفوا بالقصير ووعدنا بتخصيص كمية مالية أخرى لمساعدة الجزائر»<sup>(39)</sup> وحددت الجامعة العربية<sup>(40)</sup> نسبة المساعدات المقدمة من المملكة العراقية إلى الجزائر ب (319.600) جنيه إسترليني أي بمقدار 15.98% من مساعدة الدول العربية.

وتقدر المبالغ التي سلمت إلى الوفد الجزائري ببغداد بحوالي 175 ألف دينار<sup>(41)</sup> أما عن المساعدات العسكرية التي قدمها العهد الملكي للثورة الجزائرية فهي ضئيلة ومحدودة، وقد أشارت رسالة مثل الجزائر في بغداد إلى الأسلحة<sup>(42)</sup> التي عزم العهد الملكي تقديمها إلى الثورة قائلًا «خصصت لنا حكومة العراق ألفي بندقية فرنسية من نوع أوتشكيس وخمسين ألف طلقة تلك هي الكمية التي واعدتنا بها الحكومة العراقية أن تدفعها لنا في الحدود السورية».<sup>(43)</sup>

وعلى الرغم من عدم العثور على الوثائق التي توضح بدقة المساعدات العسكرية التي قدمها العهد الملكي للثورة الجزائرية، إلا أن الشهود الذين استنبطوا في المحاكمات العسكرية، أشاروا إلى أن هذه الأسلحة، فالشاهد (صالح مهدي عماش)، ذكر بأن الزعيم الركن (أحمد مرعي) أمره سنة 1956 بأن يذهب إلى إيطاليا لشراء أسلحة لإرسالها إلى الجزائر، وقدر ثمن الأسلحة التي اشتريت بحوالي 7 آلاف دينار، وكانت هذه الأسلحة تضم ( 200 رشاشة من نوع بيرتا وكان مع كل رشاشة 300 رصاصة) ثم نقلت هذه الأسلحة من مطار روما إلى مطار طرابلس الغرب<sup>(44)</sup>، ولربما كانت هذه الأسلحة انتقلت من ليبيا إلى الجزائر عبر الصحراء الجزائرية. أما الشاهد (محمد حبيب) فيقول بأنه أرسل أسلحة إلى الجزائر، وقد سلمها بدوره إلى عبد الحميد مهري ممثل جبهة التحرير الجزائري في سوريا بحضور ضباط سوريين<sup>(45)</sup> ويبدو أن العهد الملكي<sup>(46)</sup> لم يكن متعرجاً من إرسال بعض الأسلحة الخفيفة إلى الجزائر، وخصوصاً إذا ما عرفنا بأن العهد الملكي<sup>(47)</sup> في العراق، قد ورث من حركة (رشيد الكيلاني) سنة 1941 شحنة من أسلحة فرنسية، كان حكم «فيشي» الفرنسي الموالي للمحور قد أرسلها من سوريا إلى الموصل لدعم حركة رشيد الكيلاني<sup>(48)</sup> لكن هذه الأسلحة لم يتم استخدامها لا من جانب حركة علي الكيلاني ولا من جانب الجيش العراقي<sup>(49)</sup>، إذ تم تخزينها فقط دون استعمالها.

وأرسلت الحكومة العراقية عام 1960 مواد غذائية وألبسة إلى اللاجئين الجزائريين في تونس قدرت بـ 25 ألف دينار وفي عام 1962 بلغ ما قدمته وزارة الصحة من مساعدات غذائية وأغطية صوفية نحو 100 طن، أما المساعدات الطبية فقدرت بـ 900 كيلو من الأدوية والعقاقير لجيش التحرير الجزائري.<sup>(13)</sup>

أما بشأن المساعدات العسكرية فقدرت ثمن الأسلحة التي قدمتها الحكومة العراقية في الفترة الممتدة ما بين 1958-1960 بـ 4 مليون وربع مليون دينار.<sup>(14)</sup>

وكانت هذه الأسلحة تنقل برا إلى الجزائر عن طريق ليبيا وتونس وفتحت الكليات العسكرية أمام الطلبة الجزائريين للدراسة على نفقة الحكومة العراقية حتى بلغ عدد الذين تخرجوا من المعاهد العسكرية نحو 40 طالباً جزائرياً برتبة ملازم أول و 27 طالباً من كلية الطيران من بينهم 5 طيارين التحقوا في أسراب القوة الجوية للتدريب على مختلف أساليب القتال.<sup>(15)</sup>

أما المساعدات الثقافية، فقد تم فتح الجامعات العراقية أمام الطلبة الجزائريين للدراسة على نفقة الحكومة العراقية حتى بلغ عددهم عام 1962 حوالي 120 طالباً، وكانت الوزارات العراقية تزود مكتبة بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة ببغداد بنسخة واحدة من جميع المؤلفات التي تشتريها الوزارات لمكتباتها، وكانت وزارة الإرشاد ترسل بعض الكتب التي كانت تطبع في العراق عن الثورة الجزائرية مثل «قضية الجزائرية في مرحلتها الأخيرة» حالة العمال الجزائريين في فرنسا إلى ممثل الثورة في العراق، وفي المجال الإعلامي خصصت الإذاعة العراقية برنامجاً يومياً خاصاً بالثورة الجزائرية بعنوان «كلمة الجزائر»<sup>(16)</sup>، وكان هذا البرنامج، يهدف إلى نقل ما يحدث في الجزائر من أحداث وتطورات عن الثورة الجزائرية والتعريف بها وبأهدافها، كما كان ينقل صوراً عن بطولات الشعب الجزائري، وفي الكثير من الأحيان كان يركز على توجيه إنتقادات لاذعة لفرنسا وللدول الأوروبية التي كانت تدعم سياساتها الاستعمارية في الجزائر، وكان لهذا البرنامج أثره الواضح في تعبئة وتجنيد الرأي العام العربي وحثه على التبرع لفائدة الثورة الجزائرية وإقامة التظاهرات والمسيرات والمظاهرات المساندة للشعب الجزائري في نضاله ضد الامبراليية الفرنسية.

## 2- موقف الأحزاب والمنظمات المهنية والنقابية من الثورة الجزائرية

لقد وجدت الهيئات والتنظيمات السياسية مجالاً واسعاً للتعبير عن أفكارها الداعية للتحرر والوحدة، فقد كانت القوى الوطنية تتبع أحداث الثورة الجزائرية وتطوراتها على الصعيد العربي والدولي، وظهر دورها في رفع المذكرة وإلقاء المحاضرات العامة للتعریف بالثورة الجزائرية، وقد تعددت ألوان الدعم وأشكاله، فقد كانت المجازر الفرنسية في الجزائر محل استنكار الوطنيين والقوميين من أدباء وشعراء ورجال الدين حيث كانوا يصدرون البيانات التي تدعو الشعب العراقي لمقاطعة فرنسا، كما كانوا يطالبون الحكومات العربية أن تقف موقعاً حازماً من المجازر الفرنسية بالجزائر.<sup>(17)</sup>

كان لنشاط القوى الوطنية والقومية دوراً في تعبيتها وتجنيد الرأي العام العراقي على نصرة الثورة الجزائرية، وفي هذا المجال، برع حزب البعث العربي الاشتراكي في طليعة التنظيمات الوطنية والقومية الذي اعتبر معركة الجزائر هي معركة كل الأمة العربية من أجل حريتها وبناء وحدتها القومية، وأن انتصار الثورة الجزائرية هي انتصار للأمة العربية ولحركة الثورة العربية في مختلف الأقطار. وانسجاماً مع رؤيته القومية وفلسفته الثورية الوحدوية، وضع حزب البعث العربي الاشتراكي الثورة الجزائرية في قلب المعركة القومية، المعركة التي تقودها حركة الثورة العربية ضد الاستعمار والامبرالية وريبيتها الصهيونية والرجعية.<sup>(18)</sup>

لذلك كان ناضله مركزاً على تعبيتها وتجنيد الجماهير لتلعب دورها في الضغط على الحكومات العربية لتقديم المزيد من الدعم والمساندة للثورة الجزائرية حتى يكون دعماً متناسباً مع حجمها وأهدافها الوطنية والقومية. وقد رسم الحزب لذلك منهجاً عملياً لدعم الثورة تجلّى في إصدار البيانات والمذكرات، ففي شهر مارس من عام 1956 وزع الحزب منشوراً في العراق للتعریف بالمجازر الوحشية التي يرتكبها الاستعمار الفرنسي ضد الشعب الجزائري، ودعا جميع العراقيين إلى مساندة الثورة الجزائرية، وعندما اختطفت السلطات الفرنسية طائرة الزعماء الخمسة دعا الحزب إلى الإضراب استجابةً للدعوة الموجهة من لجنة الاتصال الشعبي، المنبثقة عن مؤتمر الشعب العربي الذي يمثل الأحزاب والمنظمات الشعبية في الوطن العربي.<sup>(19)</sup>

وبمناسبة مرور سنة على اختطاف طائرة الزعماء الخمسة أصدر الحزب بيانا أكد فيه أن عملية القرصنة التي تعرض لها زعماء الجزائر لن تزيد الثورة الجزائرية إلا إشتعالاً وطالب من الحكومة العراقية ومجلس النواب السعي للإفراج عن زعماء الجزائر.<sup>(20)</sup>

وتزويد الثورة الجزائرية بالمال والسلاح. وفي عام 1960 وبمناسبة إنعقاد المؤتمر القومي للحزب طالب الحزب من الحكومات العربية بـ:

1- مقاطعة الحكومات العربية لفرنسا سياسيا وإقتصاديا.

2- تأليف جيش عربي من جماهير المتطوعين العرب والمشاركة في الثورة الجزائرية.

3- تدريب المتطوعين العرب وتسلیحهم وإرسالهم إلى الجزائر.

4- إلغاء القواعد العسكرية التابعة لدول قوات الحلف الأطلسي.

5- تأميم حصة الشركات البترولية العاملة في النفط العربي.

6- تسديد كل دولة لحصتها في ميزانية حكومة الجزائر المؤقتة.<sup>(21)</sup>

وابع الحزب مساندته للثورة الجزائرية ومراحل نضال الشعب الجزائري حتى إستقلال الجزائر حيث اعتبر أن إستقلال الجزائر لا يعتبر نهاية النضال كما رأته بعض القوى والأحزاب الأخرى، وإنما اعتبر الاستقلال تحقيق هدف يعتبر لبنة من البناء الضرورية لتكوين الجبهة الثورية العربية التي يتطلع إليها الشعب العربي من المحيط إلى الخليج.

إلى جانب حزب البعث العراقي فقد حذت الأحزاب الأخرى نفس السبيل سواء الحزب الشيوعي أو الحزب الوطني الديمقراطي أو الحزب الوطني التقدمي، حيث ساهمت في شن الحملات ضد الاستعمار الفرنسي.

أما بشأن المنظمات النقابية والاتحادات المهنية، فقد وجدت في أحداث الثورة الجزائرية مجالا واسعا للتعبير عن مساندتها لهذه الثورة، ففي مطلع عام 1960 إستنكر الاتحاد العام لنقابات العمال العراقي سياسة فرنسا المعادية لحقوق الشعب الجزائري، وطال بإعطاء الحرية للشعب الجزائري في تقرير مصيره.<sup>(22)</sup>

وبمناسبة الذكرى السابعة للثورة الجزائرية 1960 وجه رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال نداءً أعتبر فيه أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر هو إستعمار ضد الحركة التحريرية التي تخوضها الشعوب العربية، وأكد أن المعركة التي يقودها الشعب الجزائري هي معركة العمال العراقيين.<sup>(23)</sup>

ولم تختلف النقابات الأخرى التي كانت ترى في الثورة الجزائرية مظهراً حيوياً للثورة العربية في مساندتها للثورة الجزائرية كنقابة المعلمين وإتحاد أدباء العراقيين وأساتذة الجامعات ورجال الدين والمرأة والطلبة، وقد عبرت هذه التنظيمات جميعها عن تأييدها للثورة؛ فبمناسبة أسبوع «نصرة الجزائر» أصدرت نقابة المعلمين العراقيين بياناً أو صاحت فيه «أن الحرب التي يحمل لواءها جيش التحرير الجزائري هي حرب الأمة العربية جميعها، وطالب المعلمون العراقيون في بيانهم الحكومات العربية إسناد ودعم القضية الجزائرية، وبذل كل المستطاع في سبيل إنتصار هذه القضية القومية العادلة.»<sup>(24)</sup>

أما إتحاد الأدباء العراقيين فقد أولى أهمية كبيرة للقضية الجزائرية، حيث جند معظم الأدباء أقلامهم وفكرهم لتمجيد الثورة ورموزها الوطنية شعراً ونثراً وقصصاً كتعبير عن مساندتهم للثورة الجزائرية والتباو مع أهدافها النبيلة؛ فبمناسبة الذكرى السابعة للثورة أصدر الإتحاد بياناً يهيبون فيه بالfilosofen والمفكرين والأدباء العرب ليعبّروا كل طاقاتهم الفكرية من أجل نصرة الشعب الجزائري في كفاحه.<sup>(25)</sup>

كما لم يتختلف أساتذة الجامعات العراقية عن تعبيتهم وإلتزامهم بمساندة الثورة الجزائرية وقد عبروا عن ذلك بإرسال البرقيات إلى المنظمات الدولية والإقليمية وإلى الحكومة العراقية مشجّين أعمال فرنسا الوحشية في الجزائر داعين الحكومات العربية إلى تقديم المزيد من المساعدات للثورة الجزائرية، وعبر الطلبة بدورهم عن هذا التوجه بألوان مختلفة كجمع التبرعات والقيام بالمظاهرات وإلقاء الخطاب وعقد الاجتماعات في النوادي الكبرى ورفع الشعارات ضد فرنسا مطالبين باستقلال الجزائر.<sup>(26)</sup>

كما كان لرجال الدين الإسلامي في العراق دوراً بارزاً في مساندة الثورة الجزائرية التي كانوا يرون فيها ثورة لتمجيد روح الإسلام، وانتصارها هو انتصار للأمة الإسلامية،

لذلك اعتمدوا على مناصرهم للثورة على المناسبات الدينية وغيرها من المناسبات الأخرى للتعریف بأهداف الثورة الجزائرية وعن جهاد الشعب الجزائري وتضمنت العديد من خطب الأئمة المطالبة بمقاطعة شاملة للدول الاستعمارية ودعوة المسلمين إلى الوقف إلى جانب هذه الثورة والتنبيه إلى خطورة الاستعمار الهادفة إلى القضاء على الإسلام<sup>(27)</sup>، وساهمت أيضاً الجمعيات الدينية والأدبية بإصدار العديد من المؤلفات عن الثورة الجزائرية.

إلى جانب مواقف رجال الدين فقد كانت للمرأة العراقية مساهمتها التي تمثلت في جمع التبرعات وإرسال برقيات الإحتجاج والتنديد بممارسة فرنسا في الجزائر، فقد كان إهتمام المرأة العراقية بالثورة الجزائرية جزءاً من اهتمامها بالقضية العربية، ووُجِدَت النساء العراقيات في إطارها التنظيمي رابطة المرأة العراقية<sup>(28)</sup> مجالاً واسعاً للتعبير عن موقفها من هذه الثورة ومساندتها. وقد استمرت المرأة العراقية على ولائها للثورة الجزائرية حتى الاستقلال.

## صادر الفصل السادس

### هوما مش المبحث الأول :

- 1- حسين جميل، العراق الجديد، دار منيمنة للطباعة والنشر، ط1، بيروت 1958، ص.92.
  - 2- وزارة المدفعي، وزارة فاضل الجمالي (الأولى والثانية)، وزارة أرشد العمري الثانية، وزارة نوري السعيد الثانية عشرة والثالثة عشرة، وزارة علي جودت الثالثة، وزارة عبد الوهاب مرجان، وزارة، أحمد مختار بابان.
  - 3- ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، دار الرشيد، ط.2، 1981، ص.21.
- El Moudjahid, la Renaissance de l'Etat Algérien, et le Développement de la Guerre de la Libérations, imprime en Yougoslavie, 1962, p.421
- 4- النواب الذين رفعوا المذكورة إلى رئيس الوزراء هم على التوالي : توفيق المختار، إسماعيل الغانم، عبد العزيز الخياط، عبود الهيمص، أنظر نص المذكورة في جريدة الأخبار الأربعاء 22 آب 1955، العدد 4129.
  - 5- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزراء العراقي، ج.9، المصدر السابق، ص 179.
  - 6- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزراء العراقي، ج.9، المصدر السابق، ص 179.
  - 7- وعلق الورتلاني على ذلك قائلاً «ولا بأس هنا بالعتب على أولئك الذين تبرعوا بمبالغ متوسطة ثم ذهبوا يراجعون فرنسا نفسها، طالبين من مكارم أخلاقها، أن تسمح لهم بإيصالها إلى المنكوبين في الجزائر ومراکش عن طريق الصليب الأحمر، والهلال الأحمر، ياسبحان الله، هل كان الذئب يوماً من الأيام راعي غنم أمين، هل نصدق في أعمق نفوسنا بأن الاستعمار يمكن أن يساعدنا على مواساة ضحاياه التي لا يسره إلا الإجهاض عليها»، أنظر الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، منشورات بيروت، 1956، ص 18.
  - 8- عبد الرزاق الحسني، ج.9، المصدر السابق، ص 179.

- 9- جريدة الأخبار، 27 آب 1955، العدد 4132.
- 10- جريدة الحرية، 25 آذار 1956، العدد 543.
- 11- جريدة الحرية، المصدر السابق.
- 12- جريدة الحرية، الأربعاء 21 آذار 1945، العدد 541.
- 13- رئيس حزب الاستقلال، وقد تأسس هذا الحزب سنة 1946 حيث بُرِزَ دوره في جميع المشكلات العربية حتى نهاية الحياة الحزبية سنة 1958 فكرس جزءاً كبيراً من نشاطه للدعائية لقضية الجزائر وفلسطين، إذ كان أعضاء الحزب يعملون على إيجاد صلات بينهم وبين الأحزاب والهيئات المهتمة بالشؤون العربية والإسلامية.
- 14- رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، لقد بدأ مؤسسو الحزب حياتهم السياسية داخل حزب الأهالي، وقد تأسس هذا الحزب الآخر سنة 1946، اتبع أساليب الأحزاب الغربية من حيث نظامه الداخلي ويتبين الخلاف بينه وبين حزب الاستقلال، في أن هذا الأخير يعطي الصدارة للقضايا العربية القومية بينما يبرز الحزب الوطني الديمقراطي في مسألة نظام الحكم والتأكيد على الحياة البرلمانية بالمفهوم الغربي.
- 15- جريدة البلاد، الأربعاء 30 آذار 1945، العدد 4658.
- 16- جريدة الحرية، العدد 541، المصدر السابق، ص 308.
- 17- جريدة البلاد، الأربعاء 30 مارس 1956، العدد 4658.
- 18- جريدة الحرية، 6 حزيران 1956، العدد 601.
- 19- وزارة الخارجية ملف رقم 1940، 1956.
- 20- جريدة الحرية، 19 حزيران 1956، العدد 654.
- 21- جريدة البلاد، 19 حزيران 1956، العدد 4379.
- 22- فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958، دار الرشيد، ص 523.
- 23- نامق عبد الفتاح، المصدر السابق، ص 523.

- 25- المصدر نفسه.
- 26- كتاب السفارة العراقية إلى وزارة الخارجية رقم 2338 في 1956/10/22.
- 27- جريدة البلاد، 25 تشرين أول 1956، العدد 4789.
- 28- جريدة الزمان، الاثنين 16 كانون الأول 1957، العدد 6120.
- 29- جريدة الحرية، الثلاثاء 31 كانون الأول 1957، العدد 1070، أنظر وزارة المالية، ميزانية الدولة العراقية لسنة 1958، مطبعة الحكومة، بغداد، 1958، ص 39.
- 30- مجلس أنشئ في عام 1950 ليكون مسؤولاً عن التخطيط والتنمية والعمان في العراق، وكان هذا المجلس مكون من 6 أعضاء متفرغين بالإضافة إلى وزير المالية والإعمار، ورئيس الوزراء الذي هو في نفس الوقت رئيس مجلس الإعمار، أنظر عبد الله شاتي عبهول مجلس الإعمار في العراق 1950-1958 رسالة ماجستير في التاريخ الحديث غير منشورة 1983.
- 31- جريدة الأخبار، الأحد جانفي 1958 العدد 4856.
- 32- المصدر نفسه.
- 33- المصدر نفسه.
- 34- المصدر نفسه.
- 35- المصدر نفسه.
- 36- فكرت ثائق، سياسة العراق الخارجية، مصدر سابق ص 525.
- 37- مذكرة أرسلت من قبل الحكومة العراقية إلى قادة الثورة الجزائرية تتعهد فيها بتقديم المساعدة المادية والعسكرية للثورة الجزائرية.
- 38- سياسي جزائري تولى رسم الثورة الجزائرية بالعراق 1956 - 1958.
- 39- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مصدر سابق ص 173.
- 40- مذكرة الحكومة العراقية إلى الجامعة العربية تلزم فيها برفع مستحقاتها إلى الثورة الجزائرية عام 1958.

- 41- جريدة البلاد 13 نوفمبر 1957 العدد 524.
- 42- مسعود خرمان، العراق والثورة الجزائرية 1954 - 1962 رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة العدد 1988.
- 43- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق ص 173.
- 44- مسعود خرمان، المرجع السابق ص 153.
- 45- نفس المرجع، ص 156.
- 46- نفس المرجع، ص 157.
- 47- نفس المرجع، ص 158.
- 48- نفس المرجع، ص 158.
- 49- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ج 3 ط 5 المجلد الثاني بيروت 1972 ص 251.
- 50- خرمان مسعود المرجع السابق، ص 166.
- 51- فاضل الجمالي، المغرب العربي ومؤتمر باندونغ، المجلة التاريخية العربية عدد 2 السنة 1974 ص 118.
- 52- فاضل الجمالي، نفس المصدر.

### هواش المبحث الثالث

- 1- خرمان مسعود. المرجع السابق، ص 139.
- 2- وزارة الإرشاد، الطريق إلى التحرر العربي، بغداد سنة 1960، ص 30.
- 3- جريدة اليقظة 23 جويلية 1958 العدد 2913.
- 4- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 393.
- 5- خرمان مسعود، المرجع السابق ص 143.
- 6- جريدة البلاد الاثنين 27 أفريل 1959 العدد 5498.
- 7- نفس المرجع.

- 8- خرnan مسعود، نفس المرجع ص 145.
- 9- جريدة الأخبار 11 سبتمبر 1959 العدد 52127.
- 10- جريدة البلاد 7 جويلية 1960 العدد 5848.
- 11- جريدة البلاد الثلاثاء 3 جويلية 1962 العدد 6453.
- 12- خرnan مسعود المرجع السابق 152.
- 13- جريدة البلاد الأربعاء 11 جانفي 1962 العدد 604.
- 14- خرnan مسعود المرجع السابق 155.
- 15- خرnan مسعود نفس المرجع 158.
- 16- نفس المرجع ص 159.
- 17- جريدة الحرية 6 جوان 1956 العدد 601.
- 18- مصطفى نويصر حزب البعث العربي الإشتراكي في قطر العراق وموقفه من ثورة التحرير الجزائرية 1954 1962 مجلة آفاق عربية ديسمبر، السنة الثامنة عشرة 1993 ص 4.
- 19- نفس المرجع، ص 8.
- 20- خرnan مسعود، المرجع السابق ص 163.
- 21- مصطفى نويصر المرجع السابق ص 8.
- 22- خرnan مسعود المرجع السابق ص 166.
- 23- جريدة الاستقلال الخميس 15 سبتمبر 1960.
- 24- جريدة إتحاد الشعب 10 مارس 1960 العدد 89.
- 25- جريدة إلبلاد 26 سبتمبر 1960 العدد 5729.
- 26- جريدة المجاهد الاثنين 18 أوت 1966 العدد 5674.
- 27- خرnan مسعود المرجع السابق.
- 28- خرnan مسعود المرجع السابق.

الفصل الثامن :

المملكة الهاشمية الأردنية

## والثورة الجزائرية

## الفصل الثاني

### المملكة الهاشمية للأردنية والثورة الجزائرية

تميز موقف المملكة الهاشمية الأردنية منذ انطلاق الثورة الجزائرية بوضوح موقفها المؤيد والصريح لدعم الثورة في الداخل عن طريق الإمداد اللوجستي والتموين المادي والدعم المعنوي بالمظاهرات والمسيرات الاحتجاجية ضد سياسة فرنسا القمعية المنتهجة في الجزائر، وكذلك الدور الذي لعبته الدبلوماسية الأردنية في الخارج لنصرة القضية الجزائرية في المحافل الدولية والتعریف بها منذ اندلاع الثورة في نوفمبر 1954 حتى تحقيق الاستقلال في جويلية 1962م.

#### أولاً: الرعم الرسمي للمملكة الهاشمية للأردن (١)

في الأردن من الصعب التمييز بين المواقف الرسمية، فهي تعكس موقفاً موحداً ومؤيداً للثورة الجزائرية بدءاً من مؤسسة العرش ومروراً بالمؤسسة الحكومية ودوائرها المختلفة إلى مجلس النواب.

##### ١- موقف العرش الملكي من الثورة الجزائرية :

###### أ- القضية الجزائرية في خطبة العرش :

في خطب العرش، مافتئ جلاله الملك حسين يؤكد على مساندته ودعمه، للقضية الجزائرية ومعها الحركات الاستقلالية الأخرى في جميع الأقطار العربية الرازحة تحت الاستعمار، بكل الوسائل الممكنة، حتى تحقق حريتها واستقلالها. وقد احتلت القضية الجزائرية مساحات واسعة في خطب العرش التي ألقاها الملك في افتتاح الدورات العادمة للبرلمان الأردني طيلة سنوات الثورة الجزائرية، نظراً لما يوليه من عناية واهتمام بالغين لهذه القضية.

١. لقد اعتمدنا في هذا الفصل المتعلق بموقف الأردن من الثورة الجزائرية على الدراسة القيمة التي أنجزها الباحث عمر صالح علي العمري بالجامعة الأردنية لأهميتها التاريخية وعنوانها بالمعلومات والمصادر الأرشيفية النادرة.

فقد أكد الملك حسين على حفظ حقوق العرب واحترام نضالهم من أجل الحرية والاستقلال<sup>(2)</sup>، ومحاربة الاستعمار والسيطرة الأجنبية مهما كان لونهما وشكلهما<sup>(3)</sup>، وعلى تأييد الحركات الاستقلالية العربية، وتعضيد ودعم ومساندة كل كفاح عربي يهدف إلى التخلص من الاستعمار والسيطرة الأجنبية.<sup>(4)</sup>

في خطاب العرش عام 1958م، عبر الملك عن سروره العميق لتأليف أول حكومة جزائرية حرة، متنينا أن تكون هذه الخطوة فاتحة يمن وخير على الشعب الجزائري الشقيق نحو الحرية والاستقلال، مؤكداً أن الثورة الجزائرية «مرمى أبصارنا ومحط أفكارنا»<sup>(5)</sup>، وفي خطاب العرش عام 1959م، أكد فيه الملك عن مساندته ودعمه لكل قرار تتخذه تلك الحكومة<sup>(6)</sup>، مؤكداً على تقديم كل ما يفرضه الواجب القومي من مساعدات مادية ومعنوية لمساندة ودعم نضال الشعب الجزائري الشقيق مشيراً إلى أن القضية الجزائرية موضع اهتمامه الخاص.<sup>(7)</sup>

وقد أكد الملك في خطاب العرش عام 1960م، على موافلته دعم ومساندة الأردن مادياً ومعنوياً لنضال الشعب الجزائري الشقيق، والمضي قدماً في تأييد ومساندة الجزائر بكل الوسائل الممكنة حتى تتحقق الحرية والاستقلال، مشيراً إلى أنه يولي القضية الجزائرية الاهتمام البالغ<sup>(8)</sup> وفي خطاب العرش لعام 1961م، اعتبر أن القضية الجزائرية

2. ملحق الجريدة الرسمية، حفلة افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الرابع مجلد 1، ع 1، 1 تشرين أول 1955م، خطاب العرش، ص 1-3، حفلة افتتاح سورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني الخامس، مجلد 2، ع 1، 25 تشرين أول 1956م، خطاب العرش، ص 2.

3. ملحق الجريدة الرسمية، حفل افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الخامس مجلد 2، ع 1، 1 تشرين أول 1957م، خطاب العرش، ص 3-10.

4. ملحق الجريدة الرسمية، حفل افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الخامس مجلد 3، ع 1، 1 تشرين أول 1958م، خطاب العرش، ص 6.

5. المصدر نفسه.

6. على إثر إلقاء الملك لهذا الخطاب زار العقون الملك شاكراً لما تضمنه خطاب العرش من دعم ومساندة للقضية الجزائرية، وقد رد عليه الملك قائلاً: «إن ما جاء في خطاب العرش ما هو إلا الواجبات التي تعلينا علينا عنايتها واهتمامها بالقضية الجزائرية وتقديرنا لموافقت حكومة الجزائر الحرة التي برهنت على القدرة والحكمة في تسيير شؤون القطر الجزائري المناضل نحو تحقيق أهدافه ومراميه العلمية في السيادة والاستقلال. انظر : فلسطين، القدس، 11 تشرين أول 1959، الدفاع، القدس، ع 7209، 11 تشرين أول 1959م.

7. ملحق الجريدة الرسمية، حفل افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الأردني الخامس، مجلد 4، ع 1، 16.

8. ملحق الجريدة الرسمية، حفل افتتاح الدورة العادية الخامسة لمجلس الأمة الأردني الخامس، مجلد 5، ع 1، 2، 1 تشرين ثاني، 1960م، خطاب العرش، ص 9.

هي قضية الأردن كله شعباً وحكومة، وهي أيضاً قضية كل عربي ومسلم، والتزم بمواصلة دعمها ومساندتها حتى الاستقلال، وقال معبراً عن شعوره وشعور الأردنيين قائلاً: «والله يعلم أن جراحها لجراحتنا، وأن دماء أبنائها المسفوحة على ربي العز وفي ميادين البذل والفداء لدمائنا، وإن جهادها يرفع رؤوسنا عزة وزهوا وفخرنا». <sup>(9)</sup>

**ب القضية الجزائرية في كتب التكليف السامي:**

وضع جلالة الملك حسين القضية الجزائرية نصب عيون رؤساء الحكومات الأردنية المتعاقبة، إذ احتلت هذه القضية مساحات واسعة في كتب التكليف السامي لأولئك الرؤساء، نظراً لما يوليه الملك من عنابة ودعم ومساندة للقضية الجزائرية.

ففي كتاب التكليف الملكي لسعيد المفتري بتشكيل الحكومة في 21/أيار/1956م، أكد الملك على ضرورة أن تولي الحكومة جل عنایتها واهتمامها بالقضية الجزائرية، وضرورة المساهمة الدائمة والمشاركة الفعالة في دعم ومساندة وتأييد الأقطار العربية التي تجاهد في سبيل استكمال حريتها واستقلالها وسيادتها، للوصول بالأمة العربية إلى الوحدة والحرية والكرامة. <sup>(10)</sup>

وفي كتاب التكليف الملكي لسليمان النابلسي بتشكيل الحكومة في 29/تشرين الأول/1956م، أكد الملك على ضرورة دعم ومساندة الحكومة لنضال الأقطار العربية التي تكافح من أجل استقلالها وحريتها وسيادتها<sup>(11)</sup>، ومؤكداً جلالته أيضاً على مقاومة الاستعمار بمختلف أشكاله، واعتبار قضايا الأمة العربية قضية واحدة، في كتاب التكليف لحسين فخري الغالدي. <sup>(12)</sup>

وفي كتاب التكليف الملكي لهزاع المجالي بتشكيل الحكومة في 6/أيار/1959م، أكد الملك على ضرورة مساهمة الحكومة مساهمة فعالة في دعم نضال الأقطار العربية التي ما زالت ترزح تحت الاستعمار، وتتجاهد من أجل حريتها واستقلالها، وعلى المساهمة فيما يملئه الواجب نحو تلك الأقطار. <sup>(13)</sup>

9. ملحق الجريدة الرسمية، حفل افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني السادس، مجلد 6، ع. 1، تشرين ثاني، 1961م، خطاب العرش، ص 10.

10. الجريدة الرسمية، ع 1276، 22 أيار، 1956م، ص 1597.

11. الجريدة الرسمية، ع 1302، 30 تشرين أول 1956م، ص 2213.

12. الجريدة الرسمية، ع 1325، 15 نيسان، 1957م، ص 383.

13. الجريدة الرسمية، ع 1424، 6 أيار، 1959م، ص 395.

وفي كتاب التكليف الملكي لوصفي التل بتشكيل الحكومة في 28/كانون الثاني / 1962م<sup>(14)</sup>، أكد الملك على ضرورة اعتبار القضية الجزائرية قضية الأردن، وعلى حكومة التل المضي قدماً في دعم كفاح الشعب الجزائري، وكل قطر عربي يسعى لنيل حريرته واستقلاله بكل قوة وطاقة ممكنة.<sup>(15)</sup>

أما على مستوى العلاقات الأردنية العربية فقد تناول جلالة الملك حسين القضية الجزائرية في مباحثاته مع جلالة الملك سعود أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية، في نيسان 1957م، أكد البيان المشترك الذي صدر عقب مباحثاتهما على ضرورة مساعدة الأقطار العربية الرازحة تحت نير الاستعمار حتى تناول حقها في تقرير مصيرها وتستكملاً لحريرتها طبقاً لميثاق الأمم المتحدة<sup>(16)</sup> وتناول الملك حسين القضية الجزائرية في مباحثاتهما على ما يلي:

**أولاً- العمل على تأمين الاستقلال التام المتحرر من كل سيطرة أجنبية وضمان السيادة الكاملة لجميع الأقطار العربية.**

**ثانياً- مساعدة الأقطار العربية الرازحة تحت نير الاستعمار على نيل حقها في الحرية والاستقلال والسيادة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.**

14. كان للسيد وصفي التل رؤيا حول الحرب الدائرة في الجزائر، إذ عبر عن ذلك في رسالته للسيد فاضل الجعまい، عندما كان السيد التل سفيراً للأردن في إيران حيث جاء فيها : قبل شهر وليف كنت للمؤولين في الأردن محاولاً إنقاذهم بضرورة القيام بجهد جديد فيما يتعلق بحرب الجزائر، معلوماتي واستنتاجاتي من العمليات العربية في الجزائر تدل على أن المقاتلين في الجزائر، على بطولاتهم الخارقة يعالون تقاص في القيادة الفنية، وفي التدريب، وفي تحطيط وتجهيز المعارك، وفي فهم الأسلوب العربي اللازم لقتال من هذا النوع، وإله يجب أن يعتمد على تحطيط فني، لا مجرد التحامت بأعداد كبيرة من العدو تسبب تحمل ضحاياً أكبر من اللازم بدون أن يتتأكد العدو بالنسبة لقوته ما يناسب ثمن هذه الضحايا، ومنع المستمرار في قتال على ما هو متبع الآن، هو الوصول مع الزمن إلى وضعية إفشاء، قد لا يتمكن بعدها الجزائريون من الاستمرار في القتال، إن ما يجب أن يتبع في الجزائر هو (WAR OF ATTRITION) وأسلوب ينهك معه العدو وتتفق قوته تدريجياً بدون أن تتتأكد خسائر كبيرة... إن افتراضي يستهدف البدء بعملية مجده قوية أصولية تقلب الميزان رأساً على عقب فور اشتراكها بالقتال... وإن على استعداد لسفر معها إلى الجزائر والقتال معها هناك حسب خطط وأساليب أعرفها تمام المعرفة. انظر نص الرسالة المؤرخة في 12 نيسان، 1958م كاملاً في، وصفي التل، كتاب، أن في القضايا العربية، دار اللواء للصحافة والنشر، عمان، 1980م، ص 405-40.

15. الجريدة الرسمية، ع 1593، 28 كانون ثاني، 1962م، ص 150، الدفاع، القدس، ع 7917، 28 كانون ثاني، 1962م، الجهاد القدس، ع 2621، 28 كانون ثاني، 1962م، المغار، القدس، ع 504، 28 كانون ثاني، 1962م.

16. فلسطين، القدس، 30 نيسان، 1957م، الدفاع، القدس، ع 6448، 30 نيسان، 1957م.

ثالثاً- تأييداً وتأكيداً للمبدأ حق تقرير المصير المعترف به لجميع الأمم والشعوب بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يعمل العاهلان على نصرة الشعب العربي الجزائري الشقيق في نضاله الباسل ضد قوى الاستعمار الفرنسي لتمكينه من بلوغ حرية واستقلاله طبقاً للمبدأ المذكور.

رابعاً- التأكيد على مقررات ملوك ورؤساء العرب في 27 شباط 1957 [الأقطاب الأربع].<sup>(17)</sup>

وفي حزيران 1957م، استعرض الملك حسين تطورات القضية الجزائرية في مباحثاته مع الملك فيصل الثاني أثناء زيارته لبغداد، وقد أكد البيان المشترك لمباحثاتهما على إعلانهما عن مقاومتهما للاستعمار بجميع صوره وأشكاله، وتأييدهما ومؤازرتهما التامة للشعب الجزائري في «نضاله الباسل ضد قوى الاستعمار الفرنسي الغاشم»، وضرورة معاونته على الوصول إلى حقه المشروع في الحرية والاستقلال، مع التأكيد على مؤازرتهما لكافة البلاد العربية الرازحة تحت نير الاستعمار ليل حريتها واستقلالها وضمان حق تقرير المصير طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.<sup>(18)</sup>

## 2- مواقف حكومات المملكة الهاشمية الأردنية:

بناءً على كتب التكليف السامي لجلالته وتوجيهاته السياسية لرؤسائه حكوماته المتعاقبة، التزمت الحكومات الأردنية بمختلف توجهاتها السياسية وإيديولوجياتها الحزبية والتزاماتها الخارجية ب موقف ثابت ومؤيد تجاه الثورة الجزائرية منذ انتلاقتها الأولى، فلم تتردد سواء في دعمها السياسي أو اللوجستي بشكل رسمي وعلنى دون أن تخشى فرنسا أو حلفاءها في الحلف الأطلسي رغم صغر قوتها وضعف مواردها وحداثة عهدها السياسي والدبلوماسي في النظام الدولي.

على أثر الأعمال القمعية التي قامت بها فرنسا بعد اندلاع الثورة مباشرة في محاولة منها للقضاء على الثورة الجزائرية وهي في بداية انتلاقتها، رفعت الحكومة الأردنية برقية احتجاج واستنكار إلى الحكومة الفرنسية، وسكرتير هيئة الأمم المتحدة بناءً على

17. فلسطين، القدس، 14 حزيران، 1957م، الدفاع، القدس، ع 6495، 14 حزيران 1957م.

18. الجريدة الرسمية، ع 1338، 25 حزيران، 1957م، ص 579، فلسطين، القدس، 25 حزيران، 1957، الدفاع، القدس، ع 6504، 25 حزيران، 1957م.

طلب من مجلس النواب الأردني (جلسة 16/11/1954)<sup>(19)</sup>، كما سارعت وزارة الخارجية الأردنية إلى استدعاء السفير الفرنسي في عمان، للاحتجاج على الأعمال العدوانية التي تنتهكها فرنسا بحق الشعب الجزائري<sup>(20)</sup> وناقشت الحكومة الأردنية القضية الجزائرية في جلسة سرية مع مجلس النواب الأردني، للقيام بما يقتضيه الواجب من عمل نحو الثورة الجزائرية<sup>(21)</sup>، ولنفس الغرض اجتمع فوزي الملقي السفير الأردني في القاهرة مع عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية<sup>(22)</sup>، كما استدعي رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي السفير الفرنسي في عمان وأبلغه في مكتبه موقف الحكومة الأردنية المعارض للسياسة التي تنتهجها فرنسا ضد الشعب الجزائري.<sup>(23)</sup>

ونظراً للاحتجاج الحكومة الفرنسية على المظاهرات التي قام بها الشعب الأردني أمام السفارة الفرنسية في عمان في 14 تموز 1956م (عيد الحرية والاستقلال وحقوق الإنسان في فرنسا)، استنكاراً لأعمال البطش الفرنسي في الجزائر، وتجاهلاً حقوق الإنسان الجزائري في الحرية والاستقلال، فقد استدعي عوني عبد الهادي وزير الخارجية الأردني السفير الفرنسي في عمان، وأبلغه احتجاج الحكومة الأردنية على مذكرة الاحتجاج التي بعثت بها الحكومة الفرنسية، مؤكداً حق الشعب الأردني والشعب العربي في الإعراب عن شعوره نحو الشعب العربي في الجزائر الذي تسفك «دماؤه الزكية» من قبل السلطات الفرنسية مشيراً إلى أ بشاع أنواع المجازر التي ترتكبها فرنسا في الجزائر، كما رد الوزير مذكرة الاحتجاج إلى السفير الفرنسي.<sup>(24)</sup>

ومما يذكر أن وزير الخارجية الفرنسي، السيد كريستيان بيرو (Christien Pineau)، كان قد استدعي إلى مكتبه يوسف هيكل السفير الأردني في فرنسا، وقدم إليه مذكرة احتجاج الحكومة الفرنسية لسامح الحكومة الأردنية بقيام مظاهرات معادية لفرنسا أمام السفارة الفرنسية في عمان في يوم عيد الحرية وحقوق الإنسان.<sup>(25)</sup>

19. مذكرات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الجلسة الخامسة، الثلاثاء، 16/11/1954، ص 37.

20. الدفاع، القدس، ع 3021، كانون أول، 1954م.

21. مذكرات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الجلسة الثانية، 8 تشرين أول، 1955م، ص 404.

22. فلسطين، القدس، 25 ديسمبر، 1956.

23. فلسطين، القدس، 6 أيام، 1956.

24. فلسطين، القدس، 25 آب، 1956.

25. فلسطين، القدس، 25 آب، 1956م، 26 آب، 1956م.

كان السفير الأردني في باريس قد زار وزير الخارجية الفرنسي في مكتبه ناقلاً إليه احتجاج الحكومة الأردنية على الجرائم التي ترتكبها فرنسا بحق الشعب الجزائري، معرباً عن أمله في وقف إطلاق النار، وضرورة الوصول إلى حل مشرف للقضية الجزائرية، يضمن للجزائريين حقوقهم في الحرية والاستقلال. وعلى إثر هذا اللقاء أصدرت السفارة الأردنية في باريس بياناً بهذا الخصوص، الأمر الذي أثار دهشة الحكومة الفرنسية واعتبرته منافية للعرف الدبلوماسي.<sup>(26)</sup>

وبمناسبة احتفال فرنسا بعيد الحرية، أصدرت الحكومة الأردنية بلاغاً رسمياً أوقفت فيه أعمال جميع الوزارات والمؤسسات والدوائر الرسمية الساعة العاشرة من يوم 15/تموز/1956م، لمدة خمس دقائق حداداً على أرواح شهداء الجزائريين، الذين سقطوا في سبيل الحرية والاستقلال، واستنكاراً للجرائم الفرنسية بحق الشعب الجزائري.<sup>(27)</sup>

وعلى إثر الاعتداء الثلاثي على مصر، واحتجاجاً على الجرائم الفرنسية في الجزائر، فقد قطعت الحكومة الأردنية علاقاتها السياسية مع فرنسا<sup>(28)</sup> وأصدرت في مطلع عام 1957م قراراً منع بموجبه دخول الفرنسيين إلى الأردن، واستثنى من ذلك السياح في أيام عيد الفصح المجيد، شريطة عدم مكوثهم في الأردن أكثر من أربعة أيام.<sup>(29)</sup> وعندما أصدرت السلطات الفرنسية حكم الإعدام بحق المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد، سارعت الحكومة الأردنية إلى إرسال برقية احتجاج إلى المستر داغ همر شولد (Dagh Himer Should)، السكرتير العام للأمم المتحدة، طالبة منه التدخل لمنع تنفيذ الحكم.<sup>(30)</sup>

على إثر مظاهرات 11 ديسمبر 1960م واستمرار فرنسا في أعمالها الإجرامية بحق الشعب الجزائري، وتنفيذاً للرغبة الملكية، فقد استدعي وزير الخارجية الأردني في أواخر عام 1960م، رؤساءبعثات الدبلوماسية الأجنبية إلى مكتبه، وعبر لهم عن قلق الأردن ملكاً وحكومة وشعباً من جرائم فرنسا بحق الشعب الجزائري، مؤكداً استنكار الأردن «للمجازر الدامية» التي يقوم بها الجيش الفرنسي، وطلب إليهم ضرورة الاتصال

26. فلسطين، القدس، 22 آب، 1956م.

27. فلسطين، القدس، 15 آب، 1956م.

28. قرارات مجلس الوزراء الأردني لعام 1956م، قرار رقم (6) تاريخ 1 تشرين ثاني، 1956م، فلسطين، القدس، 3 تشرين ثاني، 1956.

29. فلسطين، القدس، 19 كانون ثاني، 1957م، ص 6.

30. الدفاع، القدس، ع 6691، 2 شباط، 1958م.

بحكماتهم للتدخل لوقف حرب الإبادة التي تشنها فرنسا ضد الشعب الجزائري، مشيرا إلى أن الدول والشعوب العربية لن تقف مكتوفة الأيدي أمام تلك المجازر الرهيبة التي يتعرض لها الشعب الجزائري<sup>(31)</sup> وأصدرت الحكومة الأردنية في اليوم التالي للجتماع بيانا استنكرت فيه الأعمال الإجرامية التي تقوم بها فرنسا بحق الشعب الجزائري التي أدت إلى مقتل الأعداد الهائلة، وأشار البيان إلى أن هذه الأعمال من شأنها أن ترفع من معنويات الشعب الجزائري وتزيده تمسكا بحقوقه، وتدفعه للاستمرار في نضاله لنيل استقلاله وتقرير مصيره.<sup>(32)</sup>

وبعث جلالة الملك حسين بررقية تعزية ومواساة إلى فرحت عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة عبر فيها عن أعمق مشاعر الأسى والحزن لما يقع فيالجزائر، مؤكدا أن الحوادث المفجعة التي وقعت مؤخرا، ما هي إلا دليل ناصح على شدة تمسك الشعب الجزائري بحقوقه في الحرية والاستقلال، كما رفع بهجت التلهوني رئيس الحكومة الأردنية بررقية مماثلة، عبر فيها عن أصدق تعازي الأردن ملكا وحكومة وشعبا للحكومة والشعب الجزائري وذوي الشهداء، معربا عن أمله في أن يحقق الشعب الجزائري ما يصبووا إليه من رفعة ومجد عما قريب.<sup>(33)</sup>

لقد اتخذت حكومة المملكة الهاشمية الأردنية الكثير من القرارات والمؤانقة الداعمة للقضية الجزائرية، واغتنمت كل فرصة عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية للاحتجاج على الأعمال الإجرامية والسياسة القمعية التي تنتهجها فرنسا بحق الشعب الجزائري، الذي سيتضاح لنا عبر هذه الدراسة.

ولم تخل الحكومات الأردنية المتعاقبة على تقديم الدعم والمساندة لنضال الشعب الجزائري وعلى تأديته للواجب الذي يضطلع به نيابة عن العرب في صراعهم مع المستعمر من أجل الحرية والاستقلال، حيث شمل ذلك مختلف وسائل الدعم المادي الذي بلغ أقصى حد سمحت به إمكانيات البلد وموارده المحدودة منذ اندلاع الثورة وحتى حصول الجزائر على استقلالها.

31. فلسطين، القدس، 16 كانون أول، 1960 م.

32. فلسطين، القدس، 17 كانون أول، 1960 م.

33. فلسطين، القدس، 15 كانون أول، 1960 م.

في المناسبة قرب الذكرى السنوية الأولى لاندلاع الثورة الجزائرية، استقبل الأردن الوفد المغربي<sup>(34)</sup> الذي كان يقوم بجولة في الأقطار العربية لشرح القضية الجزائرية، حيث التقى الوفد سعيد المفتري رئيس الوزراء، وتناول البحث طائفة من الشؤون المتعلقة بهذه القضية، ومن جملتها جمع التبرعات لنصرة المجاهدين في الجزائر وأقطار المغرب العربي.<sup>(35)</sup>

وعلى أثر هذه الزيارة وافقت الحكومة الأردنية رسمياً على السماح للجنة الشعبية لنصرة المغرب العربي في الأردن<sup>(36)</sup> بجمع التبرعات لمساعدة ومساندة كفاح الشعب العربي في الجزائر وأقطار المغرب العربي<sup>(37)</sup> وفي خطوة منه لدعم كفاح الشعب الجزائري، ومساندة نضاله من أجل الحرية والاستقلال، وتلبية لنداء الهلال الأحمر الأردني، تم الاتفاق في تموز 1957م على تخصيص أسبوع باسم «أسبوع الجزائر»، تجمع فيه التبرعات من مختلف أنحاء الأردن، وقد أشرفت الحكومة على هذا الأسبوع، حيث ترأس سعد جمعة وكيل وزارة الداخلية لجنة التبرعات، وافتتحت الحكومة التبرعات بخمسة آلاف دينار<sup>(38)</sup> والجدير بالذكر أن المبالغ التي كانت تجمعها تلك اللجنة، كانت ترفع إلى مجلس الوزراء الذي يقوم بدوره بتحويله إلى مكتببعثة الجزائرية في عمان.<sup>(39)</sup>

وفي أواخر عام 1957م، زار الأردن وفد من جبهة التحرير الجزائرية برئاسة أحمد توفيق المدنى، واجتمع بإبراهيم هاشم رئيس الوزراء، وأطلعه على آخر تطورات القضية الجزائرية، وبحث معه إمكانية تخصيص مبلغ معين في الميزانية العامة سنوياً للجزائر<sup>(40)</sup> وفي مطلع عام 1958م، خصصت الحكومة الأردنية أسبوعاً آخر للجزائر، جمعت فيه التبرعات الشعبية دعماً ومساندة لكفاح الشعب العربي الجزائري.<sup>(41)</sup>

34. كان الوفد المغربي مؤلفاً من السادة : محمد حيدر- الجزائر، حسين أحوال- تونس، عبد الرحمن الشنقيطي- مراكش.

35. الدفاع، القدس، ع 5946، 6 أيلول، 1955م.

36. سياني الحديث عن ذلك في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

37. الدفاع، القدس، ع 5946، 6 أيلول، 1955م.

38. الدفاع، القدس، ع 6510، 2 تموز، 1957م.

39. الدفاع، القدس، ع 6613، 3 تشرين ثاني، 1957م.

40. وقد ضم الوفد السادة : أحمد بودا، يوسف بن خدة، فلسطين، القدس، 27 كانون أول، 1957م.

41. فلسطين، القدس، 2 نيسان، 1958م.

وعلى إثر الزيارة التي قام بها فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية للأردن في مאי 1959<sup>(42)</sup>، ترأس الملك اجتماعا هاما حضره رئيس الوزراء، والصادرة الوزراء، ورئيس الديوان الملكي، ورئيس مجلس الأعيان، والنواب، والقائد العام للقوات المسلحة الأردنية، خصص لموضوع مساعدة الجزائر.<sup>(43)</sup>

وقد تقرر في هذا الاجتماع تنظيم المساعدة للجزائر على الصعيدين الرسمي والشعبي على السواء، فعلى الصعيد الرسمي، فقد تقرر أن تقوم الحكومة الأردنية بتقديم جميع المساعدات الازمة للثورة الجزائرية في حدود إمكانيات وموارد المملكة الهاشمية، أما على الصعيد الشعبي فقد وافق جلالة الملك على أن ينظم تحت رعايته حملة تبرعات شعبية واسعة للجزائر، تشرف عليها هيئات حكومية وشعبية، وافتتح الملك حملة التبرعات الشعبية بأربعة آلاف دينار من مرتبه الخاص، وتبرع طاقمه الحكومي المتكون من السادة: رئيس الوزراء وأعضاء المجلس ورئيس مجلس الأعيان والنواب وقائد الجيش ومدير الأمن العام براتب شهرى.<sup>(44)</sup>

وتنفيذا للرغبة الملكية، أصدر هزاع المجالي رئيس الوزراء بلاغا رسميا، قرر فيه تشكيل العديد من اللجان الرسمية والشعبية في مختلف أنحاء الأردن<sup>(45)</sup> غايتها جمع التبرعات لدعم ومساندة نضال الشعب الجزائري الشقيق.<sup>(46)</sup>

وبمناسبة زيارة فرحات عباس للأردن، ودعا ومساندة من الحكومة الأردنية لنضال الشعب الجزائري، فقد سلمت عباس شيئا بمبلغ (30) ألف دينار، كدفعة أولى من المبالغ التي قررت الحكومة المساهمة بها في معركة الحرية والاستقلال التي يخوضها الشعب الجزائري، وأصدرت قرارا بإعفاء جميع الشيكات والحوالات المالية التي يحولها

42. سيأتي الحديث عن هذه الزيارة لاحقا.

43. فلسطين، القدس، 29 آيار، 1959، م.

44. المصدر نفسه.

45. اللجان التي شكّلت كانت على النحو التالي : أولاً : اللجنة الرئيسية في عمان وتألفت من : رئيس الوزراء رئيسا، وزير الداخلية، أمين العاصمة، وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية، مساعد وكيل وزارة التربية والتعليم، الشيخ آبي، راهيم القطبان، ورئيس العرفة التجارية، والسادسة : محمد علي يدير، عبد اللطيف آبي، وقرة، جورج ديب، عبد الكريم العقلة رئيس الواردات في وزارة المالية لتولي مهام أمانة الصندوق. ثانياً : لجنة فرعية في كل لسواء أو قضاء في المملكة مؤلفة من : المحافظ أو المتصرف أو القائم مقام رئيس، رئيس المجلس البلدي، رئيس العرفة التجارية، محاسب المالية ليكون أمينا للصندوق. انظر : ملحق الجريدة الرسمية، العدد 20، 7 حزيران، 1959، م، ص 7.9.

46. الدفاع، القدس، ع 7106، 7 حزيران، 1959، م.

مكتب البعثة الجزائرية في عمان، من التبرعات الأردنية من جميع الرسوم المالية التي تستوفي عادة في مثل هذه الأمور.<sup>(47)</sup>

لقد تشكلت بالفعل العديد من اللجان الفرعية في مختلف محافظات وألوية وأنحاء المملكة، تنفيذاً للرغبة الملكية، ولبلاغ رئيس الوزراء المشار إليه، وبدأت حملاتها الواسعة لجمع التبرعات للثورة الجزائرية. وعلى إثر تشكيل تلك اللجان، قام عبد الرحمن العقون ممثل حكومة الجزائر في عمان بزيارة لهزاع المجالي رئيس الوزراء، حيث رفع شكره وشكر حكومته على تنفيذ الرغبة الملكية بتأليف اللجان الرئيسة والفرعية لجمع التبرعات في مختلف أنحاء المملكة. ووضع العقون نفسه وجميع موظفي مكتبه تحت تصرف تلك اللجان. وقد رد عليه المجالي بقوله: « نق إنني وحكومتي نعتبر دائمًا القضية الجزائرية قضيتنا المهمة، ونحن لا نعتبرك ممثلاً للحكومة الجزائرية فحسب، بل ممثلاً لنا أيضًا، لأن قضية الجزائر هي قضيتنا جميعاً».<sup>(48)</sup>

وفي موازنتها لعام 1959م، رصدت الحكومة الأردنية مبلغ (30) ألف ديناراً مساعدة لحكومة الجزائر المؤقتة، تنفيذاً لقرارات الجامعة العربية التي اتخذتها دعماً ومساندة لحكومة الجزائر الحرة وكفاح الشعب الجزائري.<sup>(49)</sup>

وبمناسبة الذكرى الخامسة للثورة الجزائرية، وجه وصفي ميرزا وزير الداخلية نيابة عن رئيس اللجنة الرئيسية لجمع التبرعات نداءً إلى المؤسسات التجارية العاملة للتبرع بسخاء لمناضلي الجزائر، وقد جعل من مكتبه مكاناً لتلقى تلك التبرعات، وحيث الوزير في ندائه تلك المؤسسات للتبرع دعماً ومساندة لكفاح الشعب الجزائري الذي يناضل من أجل حريته واستقلاله تحت شعار «الجزائر أو الموت»، وحيا في ندائه عزم الشعب الجزائري وتصميمه على مواصلة نضاله حتى انتزاع حريته واستقلاله، وصموده أمام سياسة الرعب والدمار والهلاك التي تنتهكها فرنسا، وافتتح ميرزا حملة التبرعات بمبلغ من المال دفعه للجنة المسؤولة عن التبرعات في مكتبه.<sup>(50)</sup>

47. فلسطين، القدس، 31 آيار، 1959، ص .....

48. فلسطين، القدس، 10 حزيران، 1959، م.

49. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الخامس، الدورة العادية الرابعة لمجلس النواب الجلسة العاشرة، 23 تشرين ثاني،

1959م، ص 521، فلسطين، القدس، 2 تموز، 1959.

50. فلسطين، القدس، 22 تشرين ثاني، 1959م، الدفع، القدس، ع 7245، 22 تشرين ثاني، 1959م، ع 7247، 24 تشرين ثاني، 1959م.

وقد بلغت قيمة التبرعات التي جمعتها اللجنة الرئيسة التي يرأسها رئيس الوزراء حتى أواخر عام 1959 م، مبلغ (40) ألف ديناراً، أودعتها اللجنة في صندوق الجزائر الذي ترعاه الحكومة الأردنية<sup>(51)</sup> واستطاعت اللجان الفرعية المشمولة بالرعاية الملكية جمع مبلغ (35.686) دينار حتى مطلع عام 1960 م، حيث سلمها الملك عبد الرحمن العقون في لقاء بالديوان الملكي، استعرضوا خلاله آخر التطورات والمراحل التي تتعلق بالقضية الجزائرية.<sup>(52)</sup>

وفي أيلول 1960 م قام الملك بتسليم ممثل الحكومة الجزائرية الحرة، العقون، مبلغ (30) ألف دينار، وهي المساعدة التي رصدتها الحكومة الأردنية في ملحق موازتها لهذا العام دعماً ومساندة لنضال الشعب الجزائري، وقد أعرب العقون عن شكره وشكر حكومته للأردن ملكاً وحكومة وشعباً على المساعدات التي يقدمها دعماً لنضال الشعب الجزائري في معركة الحرية والاستقلال التي يخوضها ضد الاستعمار الفرنسي.<sup>(53)</sup>

وقد رفع العقون كتاباً إلى الحكومة الأردنية، ضمنه شكره وشكر حكومته للأردن ملكاً وحكومة وشعباً على المساعدة التي قدمها الملك باسم الأردن إلى المجاهدين في الجزائر، وعبر العقون في كتابه عن مدى تقدير الحكومة الجزائرية لهذه الخطوة، ومدى التأثير الحسن الذي تركته تلك المواقف النبيلة لدى الشعب الجزائري وحكومته.<sup>(54)</sup>

وبمناسبة الذكرى السنوية السابعة للثورة الجزائرية، تبرع الملك بمبلغ ألف دينار، قام بتسليمها أحمد الطراونة رئيس الديوان الملكي للجنة نصرة الجزائر التي قامت بدورها بتسليمها للعقون.<sup>(55)</sup>

واستجابة للنداء الذي وجهته لجنة نصرة الجزائر بمناسبة الذكرى السابعة للثورة الجزائرية، بضرورة تخصيص صناديق في الدوائر الرسمية والمؤسسات العامة لجمع التبرعات بشكل اختياري ومنظم، فقد أنشأ معظم الموظفين في دوائرهم ومؤسساتهم

51. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الخامس، الجلسة العاشرة من الدورة العادية الرابعة 22 كانون أول، 1959 م.  
52. فلسطين، 2 آذار، 1960.

53. الجهاد، القدس، ع 2204، 22 أيلول، 1960 م، المثار، القدس، ع 86، 22 أيلول، 1960 م.

54. المثار، القدس، ع 87، 23 أيلول، 1960 م.

55. فلسطين، القدس، 3 تشرين ثاني، 1961 م، الدفاع، القدس، ع 7844، 3 تشرين ثاني، 1961 م، المثار، القدس، ع 7431، 3 تشرين ثاني، 1961 م.

صناديق خاصة بالجزائر، كانوا يودعون فيه ما تجود به أنفسهم من التبرعات شهرية لدى استلامهم رواتبهم، إسهاماً منهم في دعم نضال الشعب الجزائري الشقيق.<sup>(56)</sup>

وفي موازنتها لعام 1962، خصصت الحكومة الأردنية مبلغ (30) ألف دينار مساعدة منها لحكومة الجزائر الحرة ودعاً ومساندة لنضال الشعب الجزائري الشقيق<sup>(57)</sup>، وقد استمرت الحكومة الأردنية واللجان الرئيسة والفرعية في دعمها المادي للقطر الجزائري حتى بعد نيله استقلاله، مساهمة في عملية البناء والتعمير التي بدأها القطر الجزائري الشقيق عقب نيله استقلاله.

### 3- موقف الملك والحكومة من اعتقال قادة الثورة :

اهتم الملك حسين أبلغ اهتمام بحادث اعتقال فرنسا للزعماء الجزائريين الخمسة، حيث أوعز إلى حكومته بإجراء اتصالات دبلوماسية مع مختلف الحكومات العربية الأجنبية، للعمل على إطلاق سراحهم ومتابعة قضيّتهم حتى النهاية<sup>(58)</sup>

وتنفيذاً للرغبة الملكية فقد استدعي عوني عبد الهادي وزير الخارجية سفراً فرنساً وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقابلهم كل على حدة، واستنكر باسم الحكومة عملية القرصنة الجوية التي قامت بها فرنسا بحق الزعماء الجزائريين الخمسة، وقد طلب الوزير من السفيرين البريطاني والأمريكي إبلاغ حكومتيهما استنكار الأردن ملكاً وحكومةً وشعباً لحادث الاختطاف والقرصنة التي قامت بها فرنسا، وأوضح لهما مدى الاستياء الذي تركه الحادث في العالم العربي بأسره، وطلب إليهما ضرورة إبلاغ حكومتيهما التدخل لدى فرنسا للإفراج عنهم فوراً.<sup>(59)</sup>

ولدى اجتماعه بالسفير الفرنسي نقل وزير الخارجية احتجاج الحكومة الأردنية على تصرفات فرنسا في الجزائر، وإقدامها على اختطاف الزعماء الجزائريين الخمسة واعتقالهم، ولفت نظره إلى النتائج الخطيرة التي ستسفر عن هذا الاعتداء الصارخ على

56. فلسطين، القدس، 29 تشرين ثاني، 1961 م، الدفاع، القدس، ع 7866، 29 تشرين ثاني، 1961 م، الصار، القدس، ع 403،

29 تشرين ثاني، 1961 م.

57. فلسطين، 29 نيسان، 1962 م.

58. فلسطين، القدس، 24 تشرين الأول، 1956.

59. فلسطين، القدس، 25 تشرين ثاني، 1956 م، الدفاع، القدس، ع 6290، 25 تشرين ثاني، 1956 م.

الحربيات، موضحا مدى استياء الرأي العام العربي وثورته على هذا الإجراء الفرنسي المغاير لمبادئ الأمم المتحدة وجميع القوانين والأعراف الدولية، وطلب إليه بالاحاج أن تبادر الحكومة الفرنسية إلى إطلاق سراح الزعماء الجزائريين في الحال.

كان موضوع القرصنة الجوية الفرنسية واختطاف قادة الثورة الجزائرية مدار بحث واهتمام جدي لدى اجتماع الوزير بالسفير السوري في عمان أحمد فؤاد قضماني، حيث اتفقا على وضرورة توحيد الجهود العربية ورفع احتجاج عربي مشترك إلى الأمم المتحدة وسائر الهيئات الدولية والإنسانية، وضرورة اتخاذ خطوة موحدة في هذا السبيل، والاتصال بدول الكتلة الآسيوية- الأفريقية في الأمم المتحدة<sup>(60)</sup>، والطلب إليها السعي لإطلاق سراح الزعماء الجزائريين المعتقلين في سجون فرنسا، واستنكار أسلوب القرصنة العلنية التي لجأت إليه فرنسا في اعتقالهم<sup>(61)</sup> وأكد الوزير في هذا اللقاء على ضرورة اتخاذ خطوات سريعة وفعالة من قبل الحكومات العربية للمحافظة على حياة الزعماء الجزائريين المعتقلين وإطلاق سراحهم فورا.<sup>(62)</sup>

وبخصوص هذه القضية أجرى وزير الخارجية اتصالات مع وزير خارجية سوريا ولبنان، تبادل فيها الرأي حول ضرورة الاتفاق على خطة مشتركة فعالة للعمل على إطلاق سراح الزعماء الجزائريين الخمسة، وأبرق الوزير إلى سفراء الأردن في أمريكا وبريطانيا وفرنسا طالبا إليهم الاهتمام بهذه القضية والسعى لدى حكومات تلك الدول لإطلاق سراحهم.<sup>(63)</sup>

للغرض نفسه فقد التقى إبراهيم هاشم رئيس الوزراء، وعونی عبد الهادي وزير الخارجية السفير العراقي في عمان بهاء الدين نوري، وبحثا معه هذه القضية<sup>(64)</sup>، وقد قابل رئيس الوزراء ووزير الخارجية جلاله الملك، وأطلعاه على نتائج اتصالاتهم، والإجراءات الواجب اتخاذها بهذا الصدد.<sup>(65)</sup>

60. سباتي الحديث عن دور الكتلة الآسيوية- الأفريقية في دعم ومناصرة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة ودور الأردن فيها في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

61. فلسطين، القدس، 25 تشرين ثاني، 1956م، الدفاع، القدس، ع 6290، 25 تشرين ثاني، 1956م.

62. نفس المرجع

63. الدفاع، القدس، ع 6290، 25 تشرين ثاني، 1956م.

64. الدفاع، القدس، ع 6290، 25 تشرين ثاني، 1956م.

65. الدفاع، القدس، ع 6290، 25 تشرين ثاني؛ 1956م.

كان الملك حسين قد تلقى برقية من جبهة التحرير الوطني الجزائرية على إثر اعتقال الزعماء الجزائريين الخمسة، أوضحت فيها خطورة العمل الذي أقدمت عليه فرنسا، كما استجارت ببرقيتها بالملك وحكومته ومجلس النواب الأردني ليقوموا «سريعاً» بالعمل الحازم الذي نوجبه العروبة لإنقاذ الزعماء المعتقلين وإطلاق سراحهم، وقد أكد الملك في رده على البرقية استنكاره الشديد لهذا العمل، ولشرعية الغاب التي تمارسها فرنسا في الجزائر، مشيراً إلى أن معركة العرب مع أعدائهم لن تنتهي إلا بسيادة العرب على أوطانهم وتقرير مصيرهم، مؤكداً أنه لن يدخل وسعاً وجهما في التدخل لإطلاق سراح الزعماء الجزائريين ورفع الحيف عنهم.<sup>(66)</sup>

وبهذا الخصوص، قام يوسف هيكل السفير الأردني في فرنسا بالاتصال بالحكومة الفرنسية حول ضرورة الإفراج عن الزعماء الجزائريين المعتقلين وتأمين سلامتهم.<sup>(67)</sup> وشارك الأردن في اجتماع مجلس الجامعة العربية<sup>(68)</sup> الذي عقد بخصوص هذه القضية، واستنكر اعتقال الزعماء الجزائريين، واحتج على هذا التصرف الذي يتنافى ومبادئ القانون الدولي، وقرر إبلاغ مجلس الأمن الدولي نبأ الاعتقال، وذلك لتأمين سلامتهم، وأرسل المجلس العديد من برقيات الاحتجاج والاستنكار إلى المستر هرشولد سكرتير الأمم المتحدة، والحكومة الفرنسية وسائر الهيئات الدولية، وحمل المجلس الحكومة الفرنسية مسؤولية المحافظة على سلامة الزعماء المعتقلين، مؤكداً على ضرورة الإفراج عنهم.<sup>(69)</sup> وحول هذه القضية، أبرقت الحكومة الأردنية إلى مندوبيها الدائم في الأمم المتحدة، أوعزت فيها إليه بضرورة الاتصال بالمستر هرشولد سكرتير الأمم المتحدة، والهيئات المتباقة عن هيئة الأمم المتحدة لاسيما لجنة حقوق الإنسان لحمل فرنسا على التقيد بنصوص الاتفاقيات الخاصة بمعاملة أسرى الحرب فيما يتعلق بمعاملة فرنسا للزعماء الجزائريين المعتقلين وغيرهم من أسرى حرب التحرير الجزائرية.<sup>(70)</sup>

66. فلسطين، القدس، 25 تشرين ثاني، 1956م.

67. الدفاع، القدس، ع 6289، 24 تشرين ثاني، 1956م.

68. مثل الأردن فيه السيد فوزي الملقي المدير الأردني في القاهرة و代办 الأردن في جامعة الدول العربية، وبيان الحديث بالتفصيل عن دور الأردن في الجامعة العربية في مناصرة القضية الجزائرية في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

69. جامعة الدول العربية، قرارات مجلس جامعة الدول العربية، المجلد الثاني، الدورة العادية السادسة والعشرين، قرار رقم 1208، الجلسة الرابعة، 23 تشرين ثاني، 1956م، القاهرة، 1988م، ص 21-3.

70. فلسطين، القدس، 20 كانون أول، 1960م، المنار، القدس، ع 163، 20 كانون أول، 1960م.

وقد تابعت الحكومة الأردنية بقلق بالغ تطور الوضع للزعماء المعتقلين الخمسة، وخاصة على إثر إعلان هؤلاء الزعماء الإضراب عن الطعام احتجاجاً على الوسائل التي تتبعها فرنسا في معاملتها لهم المخالفة لأبسط القواعد الإنسانية والمبادئ الدولية الموضوعة لمعاملة المعتقلين السياسيين.<sup>(71)</sup>

استعرضت الحكومة الأردنية في جلستها التي خصصتها لهذه القضية، التقارير الواردة إليها عن حالة الزعماء إثر إضرابهم عن الطعام، وقد ثمنت الحكومة هذه الخطوة باعتبارها حلقة من حلقات سلسلة نضالهم البطولي في سبيل عروبة الجزائري وحرية شعبه المكافح، واستعرضت البرقيات الواردة إليها من الأمانة العامة للجامعة العربية، ومذكرات البعثة الرسمية للحكومة الجزائرية الحرة<sup>(72)</sup>. وقررت الحكومة الأردنية اعتبار يوم الخميس السادس عشر من شهر تشرين الثاني 1961م، يوم انتصار وتأييد للوزراء الجزائريين المعتقلين، يتضامن فيه الأردن مع الدول العربية في استنكار المعاملة الوحشية التي يلقاها الزعماء المعتقلين في السجون الفرنسية، وشجبت الحكومة الأردنية التعسف الفرنسي المتمادي بوجه المطالب الجزائرية، وحق الشعب الجزائري في تقرير المصير.<sup>(73)</sup>

#### 4- موقف الملك والحكومة من تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة :

كان الأردن في طليعة الدول التي اعترفت بالحكومة الجزائرية الحرة المؤقتة، حال تشكيلها، وساندت كل قرار تتخذه في سبيل حرية واستقلال الجزائر، وقد كان هذا الاعتراف خطوة على طريق دعم ومساندة كفاح الجزائر في معركة الحرية والاستقلال التي تخوضها ضد الاستعمار الفرنسي.

فعلى إثر إعلان تشكيل الحكومة الجزائرية الحرة في أواخر أيلول 1958، عقد مجلس الوزراء الأردني جلسة اعتراف فيها بتلك الحكومة<sup>(74)</sup>، وصدرت الإرادة الملكية المباشرة

71. فلسطين، القدس، ع 442، 16 تشرين ثاني، 1961م.

72. فلسطين، القدس، 16 تشرين ثاني، 1961م، الصنار، القدس، ع 442، 16 تشرين ثاني، 1961م.

73. المصدر نفسه.

74. اعترف الأردن بالحكومة الجزائرية المؤقتة في 21 أيلول 1958، انظر : مجلة جامعة الجزائر : المجلة الجزائرية للعلوم السياسية وال العلاقات الدولية، العدد الأول، الجزائر، 1994م، ص 3.9

بالموافقة على قرار مجلس الوزراء<sup>(75)</sup>، واعتبر الملك حسين تأليف تلك الحكومة فاتحة يمن وخير للقطر الجزائري، وإيزانا بتحرره المطلق من الاستعمار الفرنسي، وقال الملك حول ذلك «لقد أثلج صدرنا تأليف أول حكومة موحدة للجزائر المناضلة<sup>(76)</sup>، وعبر الملك عن دعمه ومساندته لكل قرار تتخذه هذه الحكومة».«<sup>(77)</sup>

ورفع العقون مثل حكومة الجزائر المؤقتة في عمان شكره وشكر حكومته للأردن ملكاً وحكومة وشعباً على المبادرة الأردنية بالاعتراف بالحكومة الجزائرية، وعلى المساعدات المادية والمعنوية التي يقدمها الأردن للجزائر في كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي، حيث جاء ذلك في كلمة سجلها العقون في سجل التشريفات الملكية في اليوم التالي لاعتراف الأردن رسمياً بحكومة الجزائر الحرة<sup>(78)</sup>، وزار العقون الملك حسين، ورفع إليه شكر حكومته والشعب الجزائري على عطف جلالته وموافقته الرائعة من نضال الجزائر، وعلى الاعتراف الأردني بالحكومة الجزائرية، وقد أعرب الملك خلال هذا اللقاء عن تأييد الأردن التام للحكومة الجزائرية ولنضال الشعب الجزائري في سبيل تحرير بلاده وتحقيق سيادتها<sup>(79)</sup>.

وزار العقون سمير الرفاعي رئيس الوزراء ورفع إليه شكره وشكر حكومته للأردن ملكاً وحكومة وشعباً على موافقه من نضال الشعب الجزائري، واعترافه بالحكومة الجزائرية، وقد عبر الرفاعي في هذا اللقاء عن تقدير الأردن وإعجابه بصمود الشعب الجزائري، والصفحات الرائعة «التي ضرب بها أروع الأمثلة في البطولة والكفاح، مؤكداً على موافقة دعم الأردن ومساندته بكل الوسائل الممكنة للجزائر حتى يحقق الحرية والاستقلال».«<sup>(80)</sup>

وبمناسبة إعلان تشكيل الحكومة الجزائرية الحرة، احتفل الأردن برفع العلم الجزائري فوق مبنى البعثة الجزائرية في عمان، وسط تصفيق حشد من المدعوين

75. قارات مجلس الوزراء الأردني لعام 1958، قرار رقم 116، الدفاع، القدس، ع 6892، 29 أيلول، 1958.

76. مذكرات مجلس الأمة الأردني الخامس، خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الخامس، 1 تشرين أول 1958، ص 6، هاني خير، خطاب العرش 192-9-1972، ط 1، عمان، (د.ت)، ص 231.

77. مذكرات، خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الخامس، 1 تشرين أول 1959، ص 16.

78. فلسطين، القدس، 23 أيلول، 1958، الدفاع، القدس، ع 6887، 23 أيلول، 1958.

79. الدفاع، القدس، ع 6892، 29 أيلول، 1958.

80. فلسطين، القدس، 23 أيلول، 1958.

والمعتزين بهذه المناسبة التاريخية، وأصبح يطلق على مبني الممثلية الجزائرية، مكتب ممثلية حكومة الجزائر الحرة منذ ذلك الحين. وقد ألقى العقون كلمة بهذه المناسبة عبر فيها عن شكره وشكر حكومته للأردن على مساندته لكافح الشعب الجزائري، مؤكداً عزم وتصميم الشعب الجزائري على مواصلة نضاله حتى النصر، وعبر عن أمله أن يرتفع هذا العلم فوق ربوع الجزائر قريباً، وقد حققت استقلالها، وأن يبقى خفافاً للأبد.<sup>(81)</sup>

وعقد العقون مؤتمراً صحفياً حول تشكيل الحكومة الجزائرية عبر فيه عن شكره وشكر حكومته للأردن على موقفه من الثورة الجزائرية، واعترافه بالحكومة الجزائرية، وموافقه «النبيلة المشرفة» نحو القضية الجزائرية. وكان العقون قد تلقى رسالة من السيد فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية عبر فيها عن بالغ شكره وشكر حكومته للملك والحكومة والشعب الأردني على الاعتراف بحكومة الجزائر الحرة، وتأييد كفاح الشعب الجزائري في ثورته التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي.<sup>(82)</sup>

وزار العقون ومساعده إسماعيل بورغيده رئاسة الوزراء الأردنية وقدما العلم الجزائري هدية ترمز إلى الود والاعتراف بالجميل الذي أسداه الأردن لشقيقته الجزائر في مواقفه الأخوية وتأييده التام لحرب التحرير التي يخوضها الشعب الجزائري، وقد عبر الرفاعي عن شكره، داعياً الله أن يكلل كفاح الشعب الجزائري وحكومته الحرة بالنجاح كي «يرتفع العلم الجزائري قريباً خفافاً فوق ربوع الجزائر»، وزاراً أمانة العاصمة وقدما العلم الجزائري هدية للسيد ضيف الله الحمود أمين العاصمة.<sup>(83)</sup>

..... 81. فلسطين، القدس، 25 أيلول، 1958.

82. فلسطين، القدس، 23 أيلول، 1958، 12 تشرين أول 1958م، الدفاع، القدس، ع 6888، 24 أيلول، 1958، ع 6903، 12 تشرين أول 1958م.

83. فلسطين، القدس، 19 تشرين أول 1958م، الدفاع، القدس، ع 6909، 19 تشرين أول 1958م.

## 5- الاستقبال الرسمي لرئيس الحكومة الجزائرية :

استقبل الأردن في أواخر أيار 1959م، فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية والوفد المرافق له<sup>(84)</sup>، حيث أقيم لهم استقبال رسمي وشعبي حافل<sup>(85)</sup> وقد التقى الملك رئيس الحكومة الجزائرية، والوفد المرافق له، في الديوان الملكي، وأعرب جلالته عن بالغ إعجابه وتقديره بالبطولات الرائعة التي يبديها الشعب الجزائري في حربه التحررية ضد الاستعمار الفرنسي، مؤكداً تأييد الأردن المطلق للشعب الجزائري، ووعده الملك الوفد الجزائري بأنه لن يدخل وسعاً في تقديم أقصى العون لدعم القضية الجزائرية التي يعتبرها «قضيته الخاصة»<sup>(86)</sup>، وقال الملك للوفد الجزائري: «نحن فقراء في هذه الدولة التي ليست لها موارد لكن جهاد الجزائر مقدس وإعانته هذا الجهاد ديناً، وعروبة وسياسة أمر واجب محتم، فنحن لا نملك إلا لقمة العيش، وأعلن هنا أمامكم جميعاً أننا نقتسمها معكم، مهما كانت».«<sup>(87)</sup>

وفي هذا اللقاء رفع فرحات عباس شكره وشكر حكومته والشعب الجزائري للأردن ملكاً وحكومةً وشعباً على موقفه الأخوي، والعون المادي والمعنوي الذي قدمه، وما زال يقدمه للمجاهدين الجزائريين، مؤكداً أن الجزائر تعتبر هذا العون عاملاً حيوياً في حربها المقدسة في سبيل حريتها واستقلالها، وبسط رئيس الحكومة الجزائرية، تفاصيل الموقف في الجزائر، وأطلع الملك على ما يحتاج إليه جيش التحرير الجزائري من السلاح والعون المادي لمتابعة حربه، حتى يتمكن من انتزاع حرية الشعب الجزائري واستقلاله وسيادته المطلقة.

استعرض عباس نتائج محادثاته التي أجراها بهذا الخصوص مع الحكومات العربية التي زارها قبيل زيارته للأردن، معرضاً عن ارتياحه لموقف تلك الحكومات من القضية

84. تألف الوفد الجزائري المرافق لرئيس الحكومة من السادة : أحمد توفيق المدني وزير الثقافة، أحمد فرنسيس وزير المالية، عبد الرحمن البعلوبي، إبراهيم مزهودي.

85. فلسطين، القدس، 29 أيار، 1959م، الدفاع، القدس، ع 7096، 28 نيسان، 1959م.

86. فلسطين، القدس، 29 أيار، 1959م، الدفاع، القدس، ع 7096، 28 أيار، 1959م.

87. أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزائر، 1978م، جامعة الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية وال العلاقات الدولية، العدد الأول، الجزائر، 1994م، ص 42.

الجزائرية، واستعدادها لتقديم كل مساعدة ومساعدة للجزائر في حربها العادلة من أجل الحرية والاستقلال<sup>(88)</sup>، ومما قاله الملك لفرحات عباس في ختام زيارته للأردن بهذا لو كانت لدى الأردن الإمكانيات الالزمة لما كنت احتجتم زيارة بلد غير الأردن.<sup>(89)</sup>

زار فرحات عباس أثناء زيارته للأردن دار رئاسة الوزراء، واجتمع والوفد المرافق له بهزاع المجالي رئيس الوزراء<sup>(90)</sup>، وقد دار الحديث حول تطورات القضية الجزائرية، واستعراض حقيقة الحالة والوضع في الجزائر وما تقتضيه من جهود عربية سريعة لتحقيق النصر والاستقلال.<sup>(91)</sup>

وبمناسبة زيارة رئيس الحكومة الجزائرية للأردن، ترأس الملك اجتماعا هاما عقد في الديوان الملكي، حضره رئيس الوزراء ورئيس مجلس الأعيان والنواب، والقائد العام للقوات المسلحة وكبار رجال الدولة، وتناول البحث في هذا الاجتماع مساعدة القطر الجزائري الشقيق، وقد تقرر على الصعيد الرسمي أن تقوم الحكومة الأردنية بتقديم أقصى مساعداتها للقطر الجزائري، وعلى الصعيد الشعبي وافق الملك على رعايته لحملة تبرعات حكومية وشعبية، وشكلت العديد من اللجان الرسمية والشعبية لهذه الغاية.<sup>(92)</sup>

وعلى أثر هذه الزيارة أدى هزاع المجالي بتصريح للصحافة المحلية العالمية دعا فيه فرنسا إلى ضرورة الاعتراف بمقابل الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال، كما دعا الجانبيين الفرنسي والجزائري للدخول في مفاوضات بهدف حصول الشعب الجزائري على حقه المشروع في الحرية والاستقلال.<sup>(93)</sup>

88. فلسطين، القدس، 29 أيار، 1959م، الدفاع، القدس، ع 7096، 28 أيار، 1959م.

89. فلسطين، القدس، 16 تموز، 1959م.

90. شكل هزاع المجالي وزارته في 6 أيار، 1959م، وكان السيد سمير الرفاعي رئيس الوزراء السابق قد رحب في أواخر شهر نيسان، بزيارة السيد فرحات عباس للأردن حينما أجرى السيد العقون يامر الزيارة التي أوضح أن الغاية منها رفع الشكر للأردن ملكاً وحكومةً وشعباً على ما يقدمه للجزائر في حربها التحريرية من أجل الحرية والاستقلال، راجع: فلسطين، القدس، 21 نيسان، 1959م.

91. فلسطين، القدس، 29 أيار، 1959م، الدفاع، القدس، ع 7096، 28 أيار، 1959م.

92. للمزيد حول هذا الاجتماع وما تم حضوره راجع: ص 8-9 من هذه الدراسة.

93. الدفاع، القدس، ع 7059، 29 أيار، 1959م.

وقد أقام ضيف الله الحمود أمين العاصمة مأدبة عشاء على شرف الوفد الضيف، حضرها كبار المسؤولين، والعديد من الشخصيات الرسمية والشعبية، قدم خلالها الرئيس الجزائري هدية كانت عبارة عن نموذج مصحف لمسجد قبة الصخرة المشرفة، وسيارة شفروليه كهدية من الأمانة لمكتب بعثة حكومة الجزائر الحرة في عمان، وألقى الحمود كلمة بهذه المناسبة أكد فيها أن الجزائر في قلب كل أردني، وأن الأردن يعتبر القضية الجزائرية قضيته. ورد عليه أحمد توفيق المدني وزير الثقافة الجزائري بكلمة شكر، عاهد الله فيها أن لا تلقي الجزائر سلاحها حتى تتزعزع حريتها واستقلالها، مختتماً كلمته بقوله «الجزائر اليوم وفلسطين غدا». <sup>(94)</sup>

وقبيل مغادرته الأردن أدلى فرحات عباس بتصریح لوكالات الأنباء الأردنية حول زيارته للأردن، عبر فيها عن شكره وشكر حكومته، والشعب الجزائري للأردن ملكاً وحكومة وشعباً على دعمهم ومساندتهم لنضال الشعب الجزائري، ومما جاء في تصريحه قوله : «لقد وجدنا عند صاحب الجلالة الهاشمية وعند حكومته وعند شعبه تفهمها عميقاً لقضية الجزائر، وتجاوينا تماماً مع رغبة المجاهدين الجزائريين، واستعداداً - رغم الظروف المالية الصعبة - للإسهام في هذه المعركة إسهاماً محسوساً سريعاً». <sup>(95)</sup> وأدى السيد بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي مندوب جلالة الملك في وداع رئيس الحكومة الجزائرية لوكالاته نفسها بتصریح جاء فيه: «كم كنت أتمنى أن تكون لدى الأردن الإمكانيات الكافية ليساهم مساهمة فعالة كبرى في تغطية أكبر جزء من نفقات حرب التحرير الجزائرية حتى يتم لها الاستقلال والتحرر». <sup>(96)</sup>

مما بحد ذاته يذكر أن الوفد الجزائري الذي دامت زيارته للأردن مدة ثلاثة أيام قد حظى باستقبال ووداع رسمي وشعبي حافلين، كما قام الوفد بزيارة مدينة القدس والخطوط الأمامية، وأقيمت على شرفه العديد من المآدب والحفلات، وقد ودع الوفد الزائر بمثل ما استقبل به من حفاوة وتكريم. <sup>(97)</sup>

94. لقاء مع ضيف الله الحمود في مكتبه: 19 آب/أيلول 1959، فلسطين، القدس، 29 آب/أيلول 1959.

95. فلسطين، القدس، 31 آب/أيلول 1959.

96. الدفاع، القدس، ع 7098، 31 آب/أيلول 1959.

97. فلسطين، القدس، 29 آب/أيلول 1959، الدفاع، القدس، ع 7096، 28 ع 7096، آب/أيلول 1959، الدفاع، القدس، ع 7099، 31 آب/أيلول 1959..

وتعبرنا عن مدى تلك الحفاوة التي لقيها فرحات عباس والوفد المرافق له، فقد أهدي فرحات عباس في أواخر شهر أيلول 1959م، جلالة الملك ورئيس الوزراء خارطة للجزائر ومجموعة من الكتب التي تتحدث عن تاريخ وبطولات الجزائر.<sup>(98)</sup>

#### 6- القضية الجزائرية في بيانات رؤساء الحكومات الأردنية :

كانت القضية الجزائرية إحدى المحاور الرئيسية، في البيانات الوزارية التي تقدم بها رؤساء الحكومات المتعاقبة لنيل الثقة على أساسها أمام مجلس النواب الأردني.

ففي البيان الوزاري لحكومة سعيد المفتى، الذي عرضه في 16/آب/1955م، أمام مجلس النواب الأردني وطلب الثقة على أساسه، أكد المفتى على تأييد حكومته، ومساندتها واحترامها لضال أقطار المغرب العربي، التي تكافح من أجل استكمال حريتها واستقلالها وسيادتها، ودعمها للحركات الاستقلالية في تلك الأقطار.<sup>(99)</sup>

وفي البيان الوزاري لحكومة سمير الرفاعي الذي ألقاه أمام مجلس النواب في 26/كانون ثاني/1956م، أكد الرفاعي على دعم حكومته لأقطار المغرب العربي التي تكافح في سبيل الحرية والاستقلال بأقصى الإمكانيات، وبكل الوسائل والسبل المشروعة، معبراً عن أمله في أن تناول استقلالها في القريب العاجل، وانضمما إلى أسرة الدول العربية المستقلة، ودعا الرفاعي في بيانه الوزاري للأمة العربية إلى المزيد من التكاتف، والتعاضد أمام العقبات، التي تعترضها في الميادين القومية والدولية، لتمكن من فرض مشيختها وضمان الحق والعدل والسلام.<sup>(100)</sup>

وفي البيان الوزاري لحكومته الجديدة الذي ألقاه أمام مجلس النواب في 20/حزيران/1956م، أعرب سعيد المفتى عن شديد أسفه لما هو جار وحاصل في الجزائر، مؤكداً عزم حكومته على دعم ومساندة كفاح الشعب الجزائري حتى يحقق آماله وأمنيه في الحرية والسيادة والاستقلال، ومشيراً إلى أهمية التعاون والتنسيق مع الدول العربية لخدمة القضية الجزائرية.<sup>(101)</sup>

98. الدفاع، القدس، ع 7194، 23 أيلول، 1959م.

99. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة الثامنة، 16 آب، 1955، البيان الوزاري لحكومة السيد سعيد المفتى، ص 31-32.

100. فلسطين، القدس، 27 كانون ثاني، 1956م.

101. الدفاع، القدس، ع 6186، 21 حزيران، 1956م.

وفي بيانه الوزاري لحكومته الذي ألقاه أمام مجلس النواب في 27 /تشرين ثاني/ 1956م، أكد سليمان النابليسي على تعهد حكومته بأنها «لن تدخل وسعاً في تقديم العون المادي والمعنوي من أجل دعم كفاح الجزائر، وبلغ هذا القطر الشقيق أهدافه»، وأشار النابليسي في بيانه الوزاري إلى أن حكومته ستولي كفاح الشعب الجزائري كل عناء وتقدير في معركة التحرر والاستقلال وتقرير المصير.<sup>(102)</sup>

## 7- دور الجيش والأمن العام في دعم القضية الجزائرية :

كان للجيش الأردني وجهاز الأمن العام دوراً كبيراً في دعم ومناصرة القضية الجزائرية سواء عن طريق حملات التبرعات التي كانت تقوم بين صفوف أفرادهما، أو من خلال تدريب الضباط والطلاب الجزائريين في الكليات، والمعاهد والمدارس العسكرية مجاناً، والمشاركة في الكثير من المهرجانات والحلقات التي كانت تعقد لدعم ومساندة تلك القضية.

وفي أواخر عام 1958م، وافقت القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، تنفيذاً للرغبة الملكية، ومساهمة منها في دعم جيش التحرير الوطني الجزائري، على التحاق عشرة طلاب جزائريين بالكلية العسكرية، ومدرسة الهندسة التابعة للجيش الأردني، على نفقتها، حيث أبلغت القيادة الحكومية الجزائرية عبر ممثلها في عمان بالرغبة الملكية.<sup>(103)</sup> وقد وصل الفوج الأول من هؤلاء الطلبة يرافقهم مندوب وزارة الحرية الجزائرية<sup>(104)</sup> في أواخر كانون الأول من العام نفسه، ووصل باقي الطلبة في مطلع عام 1959، حيث التحق جميعهم بالكلية العسكرية، ومدرسة الهندسة التابعة للجيش الأردني.<sup>(105)</sup> وفي هذا الصدد، قدمت قيادة الجيش العربي الأردني في أواخر عام 1959م، منحاً لخمسة من ضباط الجيش الجزائري لتدريبهم في مدرستي المدفعية والاسلكي، كما قدمت منحاً لعدد آخر من الطلبة الجزائريين للالتحاق بالكلية العسكرية.

102. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الخامس، الدورة العادية الأولى، الجلسة السابعة، 27 تشرين ثاني، 1956، البيان الوزاري لحكومة السيد سليمان النابليسي، ص 321-9-31.

103. الدفاع القدس، ع 6956، 12 كانون أول، 1958.

104. زار السيد مندوب وزارة الحرية الجزائرية يرافقه السيد العقون ممثل حكومة الجزائر الحرة في عمان، دار رئاسة الوزراء، ورفعوا شكر حكومتهم على هذه الخطوة، راجع: فلسطين، القدس، 25 كانون أول، 1958م.

105. فلسطين، القدس، 24 كانون أول، 1958م، 3 كانون ثاني، 1959م، الدفاع، القدس، ع 7035، 16 كانون ثاني، 1959.

و وافقت قيادة الجيش الأردني على التحاق خمسة عشر ضابطا من ضباط جيش التحرير الوطني الجزائري، في معاهد الدراسة العسكرية التابعة للقوات المسلحة الأردنية لتلقي العلوم العسكرية، وقد وصل هؤلاء الضباط الطلبة إلى الأردن في شهر كانون الأول 1959م، والتحقوا جميعاً بالكلية العسكرية، ومعاهد ومدارس القوات المسلحة الأردنية، وكانت دراستهم وتدريباتهم على حساب القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية.<sup>(106)</sup>

وفي مطلع عام 1960م، وافقت القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية على قبول عشرة طلاب جدد للتحاق بالكلية العسكرية على نفقتها، وقد وصل هؤلاء الطلبة في شهر تموز من العام نفسه.<sup>(107)</sup>

وفي حزيران 1960م، رعى الملك حسين القائد الأعلى للقوات المسلحة الأردنية، حفل تخرج (220) ضابطا من ضباط الكلية العسكرية، كان من بينهم (15) ضابطاً جزائرياً، وقد حصل على المركز الأول في هذا الفوج أحد الضباط الجزائريين، وأكمله الملك بجائزة ملكية تقديرًا لتفوقه العسكري. وفي هذا الحفل ألقى الضابط الجزائري المتفوق «محمد صالح الوردي» كلمة الضباط الجزائريين، رفع فيها الشكر للملك، والحكومة والشعب الأردني على مساندتهم القضية الجزائرية وحيا فيها مواقف الأردن المشرفة من هذه القضية، وقد جاء في كلمته «باسم الشعب الجزائري الصامد كالطود الشامخ... باسم العروبة الشامخة بأمجادها... باسم الدم والعرق والنسب أحبيكم وأجثوا أمامكم مستكبراً فيكم شهامة النجدة ومستعظماً كرم الوفاء». وقد رد عليه الملك بكلمة مرتجلة، جاء فيها «إن هذا الجيش وهذا البلد في خدمة القضية الجزائرية»، وحيا في كلمته الضباط الخريجين مباركاً لهم تخريجهم ومتمنياً لهم التوفيق.<sup>(108)</sup>

وفي مطلع عام 1959م بدأت الحملة الأولى لجمع التبرعات في معسكرات الجيش الأردني<sup>(109)</sup>، واستمرت مدة ثلاثة أشهر كان حصيلتها (4.988) ديناراً و (335) فلساً.

106. فلسطين، القدس، 4 تشرين ثاني، 1959م، 22 كانون أول، 1959م.

107. الدفاع، القدس، ع 7417، 16 حزيران، 1960م.

108. الدفاع، القدس، ع 7417، 16 حزيران، 1960م.

109. الدفاع، القدس، ع 7417، 17 حزيران، 1960م.

110. الدفاع، القدس، ع 6988، 19 كانون ثاني، 1959م.

وقد قام بتسليم المبلغ للعقون (ممثل حكومة الجزائر في عمان) الفريق حابس المجالي القائد العام للقوات المسلحة الأردنية، وقد أكد الفريق المجالي للعقون أن «الجيش الذي تبرع بهذا المبلغ الزهيد لن يتوازي عن تقديم أرواحه في سبيل نصرة إخوانهم الجزائريين الذين يجاهدون في سبيل حرية بلادهم واستقلالها»، وتمنى الفريق المجالي أن يكون الجيش الأردني في الصفوف الأولى للجيش الجزائري في معركة الشرف والحرية، وأشار بالجيش الجزائري الذي قدم أروع الأمثلة الحية للدفاع عن «القيم العالية وحرية العروبة وشرفها مما رفع رأس العرب»، نظراً لما يتمتع به هذا الجيش من نخوة عربية أصيلة وشجاعة وإقدام<sup>(111)</sup> وقد رد العقون شاكراً له هذا الشعور الأخوي الفياض مقدراً هذه الآريحة التي يتحلى بها الجيش العربي الأردني، متمنياً له القوة والتوفيق. وقدم للفريق المجالي كتاب «من وراء القضبان» لمؤلفه العقون، حيث طبع ورصد لمنفعة المجاهدين الجزائريين.<sup>(112)</sup>

وفي مطلع عام 1962م، بدأت حملة جديدة لجمع التبرعات للجزائر في معسكر الجيش الأردني استمرت ثلاثة أشهر كان حصيلتها (5085) ديناراً، وأرفق المجالي المبلغ ببطاقة تهنئة للقطر الجزائري على ما أحرزه من نصر، وصمود أمام قوات التعسف الفرنسي، وقد أعرب العقون عن شكره للجيش الأردني على هذا التبرع، وعلى ما يبذله من مساندة ودعم للقضية الجزائرية.<sup>(113)</sup>

وفي حزيران 1962م، قام عدد من أفراد الجيش العربي الأردني بحملة بسيطة على نطاق ضيق ضمن معسكرهم، استطاعوا جمع مبلغ (250) ديناراً مساندة منهم لجيش التحرير الجزائري، ونضال شعبه، وقد قام أحد ضباط الجيش الأردني بتسليمها للعقون قائلاً «إن جيش الحسين هو جيش عربي، قبل أن يكون جيش الأردن وحده».<sup>(114)</sup>

111. فلسطين، القدس، 20 آذار، 1959م، الدفاع، القدس، ع 7039، 20 آذار، 1959م.

112. المصدر نفسه.

113. فلسطين، القدس - الدفاع، القدس، ع 8030 - الجهاد، القدس، ع 2735 - المثار، القدس، ع 617، (17 حزيران، 1962م).

114. فلسطين، القدس، 16 حزيران، 1962م.

ومما يجدر بنا ذكره أن عدداً كبيراً من الضباط وضباط صف وأفراد الجيش العربي الأردني قد تطوعوا للقتال في صفوف جيش التحرير الجزائري عندما فتحت الحكومة الأردنية باب التطوع لهذه الغاية، كما قام الجيش الأردني بتدريب المتطوعين المدنيين وإعدادهم للقتال<sup>(115)</sup> ولعبت المجلة العسكرية التي كانت تصدرها القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية منذ عام 1956م، دوراً فاعلاً في شرح القضية الجزائرية، ومناصرتها حيث كانت منبراً مفتوحاً لكثير من الكتاب والأدباء ومساهمات العسكريين والقراء، الذين تناولوا تلك القضية.

#### **و- دور أمين العاصمة الأردنية في دعم ومناصرة القضية الجزائرية:**

استحوذت القضية الجزائرية على اهتمام المحامي ضيف الله الحمود، حيث رأس اللجنة الشعبية لنصرة الجزائر، التي لعبت دوراً كبيراً في جمع التبرعات، وإثارة الحماس والتفاعل الشعبي، وعقد العديد من المهرجانات والمؤتمرات الشعبية الداعمة والمساندة للقضية الجزائرية سواء على الصعيد المادي أو المعنوي.

وبتولي الحمود منصبي أمين العاصمة ومحافظها، فقد أصبح للأمانة دور فاعل في دعم ومساندة القضية الجزائرية، وتداخل العمل الرسمي والشعبي لدى الحمود، فجعل من مبني الأمانة خلية نشطة يرتادها الكثير من مناصري القضية الجزائرية، سواء بالصفة الرسمية أو الشعبية، بحيث أوصلت هذه الخلية الليل بالنهار خدمة لهذه القضية، وقدمنا الأمانة ما فاق إمكاناتها ومواردها المحدودة، وجعل الحمود من المستحيل ممكناً في سبيل نصرة هذه القضية، وسخر الكثير من موارد ومرافق الأمانة لخدمة ونصرة ومساندة القضية الجزائرية.<sup>(116)</sup>

#### **م- المفتى العام وقاضي القضاة والقضية الجزائرية:**

دأب سماحة الشيخ عبد الله القلقيلي المفتى العام للمملكة على إصدار النداءات التي تأشد فيها الشعب الأردني البذر والتبرع لدعم ومناصرة كفاح الشعب الجزائري، وخاصة في الأيام والأسابيع التي كانت تخصص للجزائر، حيث كان يبين فيها فضل

115. فلسطين، القدس، 24 تشرين ثاني، 1960م، 25 تشرين ثاني، 1960م، الدفاع، القدس، ع 7570 كانون أول، 1960م، المثار، القدس، ع 157، 13 كانون أول، 1960م.

116. لقاء مع ضيف الله الحمود في مكتبه، 5 أيلول، 1996م.

التبرع والبذل لمساعدة المجاهدين في سبيل الله، مستشهادا بكثير من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تبين فضل ذلك، وتحث عليه، مؤكدا أن ذلك واجبا شرعيا وقوميا.<sup>(117)</sup>

وحول إلغاء فرنسا للمحاكم الشرعية في الجزائر، واستبدالها بالمحاكم المدنية الفرنسية، واستصرار الحكومة الجزائرية لسائر العلماء المسلمين حيث أصدر المفتى العام للملكة بيانا اعتبر فيه تلك الخطوة الفرنسية بغيضا وعدوانا، وخروجا على الشرائع والأديان، ومخالفة لمبادئ حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، داعيا الدول الإسلامية للاحتجاج، ومطالبا الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ضرورة رد فرنسا عن قرارها، وناشد المفتى العام في بيانه المسلمين في كل مكان شد أزر الشعب العربي الجزائري، بالرجال والمال والسلاح، في كفاحه من أجل الحرية والاستقلال.<sup>(118)</sup>

وكان عبد الرحمن العقون قد رفع لسماحة المفتى العام النداء الذي وجهته الحكومة الجزائرية للعالم الإسلامي حول هذا الموضوع، واستصرخت فيه المسلمين عامة والعلماء خاصة الاحتجاج على ذلك القرار الذي هاجم الشعب الجزائري في عقيدته وتراثه، وجاء في النداء الذي أطلق عليه نداء «الله أكبر». إن الشعب الجزائري المسلم يستصرخكم ويستنهض همتكم ويناديكم أن تدركوا دينكم... أدركوا إسلامكم في الجزائر المسلمة التي صممتم أن تعيش حرة مستقلة عربية مسلمة.<sup>(119)</sup>

وعلى إثر طرح فرنسا لمشروع تقسيم الجزائر عام 1961م (فصل الصحراء عن الشمال) زار الشيخ القلقيلي المفتى العام للملكة، عبد الرحمن العقون ممثل الحكومة الجزائرية في عمان، وقدم له التهنئة بالنجاح الباهر الذي أحرزته الحكومة الجزائرية في الخامس من تموز المتمثل بالتفاف الشعب الجزائري حولها التفافا اجتماعيا ضد تقسيم الجزائر، وسلب ثروات صحرائها<sup>(120)</sup> وقال المفتى :

117. للاطلاع على محتوى تلك النداءات راجع : فلسطين، القدس، 23 آب، 1957م، الدفاع، القدس، ع 6552، 23 آب، 1957م، الدفاع، القدس، ع 7746، 12 تموز، 1962م، الدفاع، القدس، ع 6115، 6 تيسمان 1956م.

118. انظر نص البيان في مجلة هدى الإسلام، مجلد 4، العدد 1، السنة الرابعة، عمان، 1959م، ص 2588-7-258.

119. انظر نص البيان في المصدر نفسه، ص 258-6-258.

120. الصحفي، عمان، ع 637، 21 نيسان، 1996.

«إن هذا الموقف من الشعب الجزائري بالنسبة للحكومة الجزائرية، يدل على المدى البعيد على ما تتمتع به لدى الشعب من الثقة والتمثيل الصحيح لأمانة الوطنية»<sup>(121)</sup>

وقد دأب قاضي القضاة محمد الأمين الشنقطي على دعوة الأئمة لإقامة صلاة الغائب في جميع مساجد المملكة على أرواح شهداء الشعب الجزائري خاصة، في الذكرى السنوية لانطلاقة الثورة الجزائرية.<sup>(122)</sup>

#### ن- الإذاعة الأردنية والقضية الجزائرية:

كان للإذاعة الأردنية دور كبير في خدمة القضية الجزائرية، وذلك من خلال مخاطبتها للمواطن الأردني والعربي في كل مكان، وتبصيره بحقيقة وواقع تلك القضية، حيث جاء هذا الموقف في إطار الدعم الإعلامي الأردني، وامتداداً لموقفه القومي في دعم ومساندة نضال الشعب الجزائري، وفضح السياسة الفرنسية الإجرامية التي تمارسها في الجزائر.

في المناسبة استعداد الهيئات الرسمية والشعبية لإنجاح يوم الجزائر الذي خصص في الثامن من أيار 1956م، وحرصاً من الإذاعة الأردنية على إنجاح هذا اليوم، وشحد همم المواطن الأردني للتفاعل معه، والتبرع بما تجود به النفس، قدمت الإذاعة الأردنية في رام الله في أواخر نيسان 1956م، برنامجاً خاصاً بهذه المناسبة، عن المجازر البشعة والوحشية التي ترتكبها فرنسا بحق الشعب العربي الجزائري<sup>(123)</sup>، وقدمت برنامجاً مماثلاً في الثامن من أيار، اليوم الذي خصص للجزائر.<sup>(124)</sup><sup>(125)</sup>

وفي آب 1957م قدمت الإذاعة الأردنية برنامجاً خاصاً بعنوان «الجزائر الباسلة» بمناسبة الأسبوع الذي خصص للجزائر تحدث فيه عدد من المهتمين بالقضية الجزائرية.<sup>(126)</sup>

121. المصدر نفسه.

122. فلسطين، القدس، 30 تشرين أول 1959م، فلسطين، القدس، 7 نيسان، 1956.

123. فلسطين، القدس، 29 نيسان، 1956م، الدفاع، القدس، ع 6134، 29 نيسان، 1956م.

124. تحدث فيه السيد يوسف السفري.

125. الدفاع، القدس، ع 6150، 8 أيار، 1956م.

126. الدفاع، القدس، ع 6555، 27 آب، 1957م.

## ثانياً مجلس النواب للأردني والقضية الجزائرية:

يعبر موقف مجلس النواب الأردني عن المواقف السياسية للقوى الوطنية الأردنية من أحزاب وجمعيات مهنية ونقابات عمالية ورأي عام شعبي، فالمجلس البرلمان هو الذي يمثل الإرادة الشعبية، ويعبر عن تطلعاتها ومواقفها في المسائل الوطنية والقومية والعالمية، بحكم أنه هيئة دستورية منتخبة من الشعب.

### 1- موقف المجلس من السياسة الفرنسية في الجزائر:

بدأ تفاعل مجلس الأمة الأردني مع القضية الجزائرية مبكراً، نظراً لسياسة الوحشية التي كانت تنتهجها فرنسا في الجزائر، التي تحدث فيها كل القوانين والقيم الإنسانية. ولما للمجلس من دور يمكن أن يلعبه في دعم ومساندة هذه القضية، فقد بدأت الأصوات تعالي في مجلس النواب الأردني، احتجاجاً على السياسة الفرنسية المنتهجة في المغرب العربي التي تمارس من خلالها أبشع جرائم القتل والسجن والتشريد، حتى قبيل وقوع الثورة الجزائرية.

وفي مطلع عام 1954، هاجم النائب سعيد العزة «بربرية فرنسا التقليدية» التي تمارسها فرنسا في أقطار المغرب العربي<sup>(127)</sup>، ورفع مجلس النواب مذكرة احتجاج على السياسة الفرنسية في المغرب العربي للحكومة الفرنسية، والأمم المتحدة، قبيل قيام الثورة الجزائرية بأيام.<sup>(128)</sup> وعلى إثر قيام الثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني 1954، ومحاولة فرنسا قمعها بشتى الوسائل الإجرامية، رفع مجلس النواب بررقية احتجاج على تلك الجرائم إلى الحكومة الفرنسية، وسكرتير عام هيئة الأمم المتحدة، كما رفع توصية للحكومة الأردنية بضرورة الاحتجاج على تلك السياسة.<sup>(129)</sup>

وفي أواخر الشهر نفسه، عقد مجلس النواب الأردني جلسة استعرض فيها تطورات القضية الجزائرية، وناقش فيها النداء الموجه للمجلس من لجنة تحرير المغرب العربي

127. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الثالث، الدورة السنوية الأولى من الدورة العادية الثالثة، الجلسة الرابعة، 30 آذار، 1954، ص 228.

128. الأردن، عمان، ع 3009، 17 تشرين أول 1954، ص 32.

129. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة العادية الأولى، الجلسة الخامسة، 16 تشرين ثاني، 1954، ص 37.

- التي تتخذ من لبنان مقرا لها- التي تطالب فيه ضرورة الاحتجاج على السياسة الفرنسية الغاشمة التي تمارسها في الجزائر، ومؤازرة الثورة الجزائرية بالمال والرجال<sup>(130)</sup> وفي هذه الجلسة، هاجم النائب رشاد مسودة السياسة الفرنسية العدوانية التي تمارسها في الجزائر وأقطار المغرب العربي، واقتصر على المجلس إرسال برقية استنكار واحتجاج إلى رئيس الجمعية الفرنسية العامة، وبرقية أخرى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، يناشد فيها التدخل لرفع الظلم، ووضع حد للمجازر التي ترتكبها فرنسا في الجزائر وأقطار المغرب العربي<sup>(131)</sup> وقد أثنى النائب وليد الشكعة على الاقتراح، وأيده سائر أعضاء مجلس النواب، وفي نهاية الجلسة، رفع المجلس برقية احتجاج إلى السفير الفرنسي في عمان، وإلى الحكومة الفرنسية.<sup>(132)</sup> وإزاء استمرار فرنسا في سياستها التعسفية في الجزائر، وسقوط ضحايا كثيرة من الشعب الجزائري، وقف النواب دقيقتي صمت حدادا على أرواح أولئك الشهداء، ورفع المجلس برقية احتجاج إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، استنكر فيها الأعمال الإرهابية التي تقوم بها فرنسا في الجزائر، وناشد فيها سرعة التدخل لوقف تلك المجازر، وتلبية مطالبات الشعب الجزائري في التحرر والسيادة، ومعتبرا تلك الأعمال خرقا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة، وقواعد السلام والأمن الدوليين<sup>(133)</sup> كما رفع المجلس برقية مماثلة إلى رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية، استنكر فيها بشدة السياسة التعسفية الفرنسية في الجزائر وأقطار المغرب العربي، مؤكدا أن استمرار هذه السياسة الإرهابية يدعو العرب جميعا للوقوف صفا واحدا للدفاع عن كرامتهم، وناشد المجلس في برقته الجمعية الوطنية الفرنسية العودة للحق والعدالة، وإجابة المطالب المشروعة للشعب الجزائري في الحياة الحرة والاستقلال.<sup>(134)</sup>

130. الأردن، عمان، ع 3021، 1 كانون أول، 1954م.

131. الأردن، عمان، ع 3021، كانون أول، 1954م.

132. الأردن، عمان، ع 3021، 1 كانون أول، 1954م.

133. انظر نص البرقية في مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة الثامنة، 16 آب، 1955م، ص 318.

134. المصدر نفسه.

ونظرا لاستمرار فرنسا في سياستها العدوانية في الجزائر، عقد مجلس النواب الأردني جلسة سرية مع الحكومة<sup>(135)</sup> ناقش فيها تطورات القضية الجزائرية، ومخاطر تلك السياسة على الشعب العربي الجزائري.<sup>(136)</sup>

واحتاج مجلس النواب الأردني على حكم الإعدام الذي صدر بحق المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد، وأبرق إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ناشده فيها التدخل لمنع تنفيذ الحكم.<sup>(137)</sup>

وفي أواخر عام 1960م، وقف مجلس النواب الأردني دقيقه صمت حدادا على أرواح شهداء المجازرة الذين سقطوا صرعى برصاص الجيش الفرنسي في الاضطرابات التي حدثت في الذكرى السادسة للثورة الجزائرية الباسلة.<sup>(138)</sup>

وفي أواخر عام 1959م، قدم النائب عبد الباقى جمو، اقتراحا بإنشاء صندوق باسم الجزائر المجاهدة، بحيث تكون له واردات ثابتة<sup>(139)</sup> ومستمرة حتى تناولالجزائر استقلالها وسيادتها، وقد أكد النائب جمو أمام مجلس بأن «معركة الجزائر هي معركتنا»، وأن نتائجها ستُصبِّب الأردن وكل بلد عربي، وطالب الحكومة والسادة النواب ضرورة مضاعفة مساعداتهم المالية للجزائر، وإيداعها في الصندوق المشار إليه، وطالب الحكومة بضرورة تبني جميع التبرعات من مختلف أنحاء المملكة، داعيا الحكومة والمجلس إلى القيام بالواجب، وتبني اقتراحه، ووضعه موضع التنفيذ، تماشيا مع روح الإسلام، وواجب الأخوة والدين.<sup>(140)</sup>

135. النواب الذين تقدموا باقتراح لمناقشة السياسة الفرنسية في جلسة سرية مع الحكومة هم : ضيف الله الجمود، عيسى عقل، مصطفى إرشيد، محمد أبو الغنم، وليد الشكعة، عيسى قعوار، سانا الشكعة، سعود القاضي، عبد الفتاح درويش، عبد العزيز السويطي.

136. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة العادية الثانية، الجلسة الثانية، 8 تشرين أول 1955م، ص 404.

137. الدفاع، القدس، ع 6691، 2 شباط 1958.

138. الدفاع، القدس، ع 7576، 20 كانون أول 1960م.

139. واردات هذا الصندوق كما اقترحها النائب جمو كانت على النحو التالي : أولاً - اقطاع مبلغ من رواتب الجيش والموظفين شهريا، ثانياً - الأعيان والنواب والوزراء وأصحاب الرتب العليا في الجيش يترك لهم تحديد قيمة المبلغ الذي يرتكب باقطاعه شهريا، ثالثاً - فرض ضريبة على الباصات والسيارات، والدخان ورخص الاستيراد والتصدير، ودور السينما والكماليات... إلخ، للإطلاع على نص الإقتراح، وقيمة المبالغ المقترحة اقطاعها، وقيمة الضرائب المقترن بها، راجع : مذكرات مجلس الأمة الأردني الخامس، الدورة العادية الرابعة الجلسة الرابعة الجلسة العاشرة، 22 كانون أول، 1959م، ص 51-52.

140. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الخامس، الدورة العادية الرابعة الجلسة العاشرة، 22 كانون أول، 1959م، ص 51-52.

وقد رد رئيس الوزراء هزاع المجالي على اقتراح وتساؤلات النائب جمو، مؤكداً أن الحكومة قد خصصت هذا العام مبلغ (40.000) دينار من موازنتها دعماً للجزائر، مشيراً إلى توفر هذا المبلغ في صندوق الحكومة المخصص لهذه الغاية، وأنه جاهز وفي طريقه للدفع، ووعد رئيس الوزراء بأن الحكومة لن تتوانى عن دعم ومساندة الجزائر حتى يكتب الله النصر للإخوة الجزائريين، وحث رئيس الوزراء مجلس النواب والشعب الأردني على المزيد من التبرع والدعم لمساندة نضال الشعب الجزائري الشقيق، وأبدى رئيس الوزراء ارتياحه لقيام الشعب الأردني بواجهه تجاه هذه المسألة.

وشدد النواب في مناقشاتهم للحكومة على ضرورة استمرارية تخصيص مبلغ (30.000) دينار<sup>(141)</sup> في الموازنة العامة، دعماً ومساندة لنضال الشعب الجزائري حتى تتحقق الجزائر استقلالها وسيادتها.<sup>(142)</sup>

## 2- مجلس النواب والدعوة لمقاطعة فرنسا:

على الرغم من الاحتجاج الصارخ لمجلس النواب الأردني على السياسة الفرنسية الوحشية في الجزائر، ورغم ما أولاه من أهمية بالغة لموضوع المساعدة المالية للشعب الجزائري، فإنه رأى في مقاطعة فرنسا خطوة هامة على طريق دعم ومساندة النضال الجزائري في معركته العادلة من أجل الحرية والاستقلال.

فعلى أثر تزايد أعمال فرنسا الإجرامية بحق الشعب الجزائري، تعالت الأصوات في مجلس النواب الأردني مطالبة بضرورة سحب السفير الأردني من فرنسا، ومقاطعتها سياسياً واقتصادياً وثقافياً<sup>(143)</sup> وعقد المجلس جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع، قرر على أثرها بالإجماع مقاطعة فرنسا ورفع بذلك توصية للحكومة للموافقة عليه وتنفيذها.<sup>(144)</sup>

141. المبلغ الذي دامت الحكومة على رصده في موازنتها لمساعدة الجزائر سنوياً.

142. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني، الخامس، الدورة الاستثنائية الأولى من الدورة العادية الأولى، الجلسة الثانية، 23 نيسان 1961، ص 24.

143. انظر نص اقتراحات المسادة النواب ومناقشاتهم حول هذا الموضوع في : مذكرات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة الاستثنائية الثالثة الجلسة الرابعة 24 نيسان، 1956، ص 49.9

144. انظر من الكتاب، الذي رفعه السيد أحمد الطروبة رئيس مجلس النواب للسيد سعيد المقتنى رئيس الوزراء لإجراء المقتضى القانوني في : فلسطين، القدس، 22 حزيران، 1956،

145. مذكرات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة الاستثنائية الثالثة، الجلسة الرابعة 24 نيسان، 1956، ص 499، مذكرات مجلس الأمة الأردني الخامس، الدورة العادية الأولى، الجلسة الأولى، 25 تشرين أول 1956م.

وقد طالب العديد من النواب منع الاستيراد من فرنسا، كخطوة على طريق قطع العلاقات الاقتصادية معها، وقد استجابت الحكومة لذلك، وأصدرت أمر دفاع منع بموجبه الاستيراد من فرنسا، وأمر دفاع آخر منع بموجبه إرسال تحاويل العملة إلى فرنسا ومستعمراتها مشفوعاً ببعض الاستثناءات<sup>(146)</sup>، وطالب عدد من النواب أكثر من مرة منع دخول الأفلام السينمائية الفرنسية إلى الأردن<sup>(147)</sup> باعتبارها مورداً هاماً من موارد فرنسا المالية<sup>(148)</sup>، وضرورة منع استيراد السيارات الفرنسية إلى الأردن، واتخاذ موقف صريح وواضح من قبل الحكومة الأردنية تجاه المقاطعة الاقتصادية لفرنسا.<sup>(149)</sup>

وتتابع مجلس النواب الأردني موضوع مقاطعة فرنسا اقتصادياً، واستمر النواب بمطالبة الحكومة ضرورة قطع علاقتها الاقتصادية والثقافية مع فرنسا في معظم دورات المجلس، ونوقش هذا الموضوع أكثر من مرة، وقد اتخذ مجلس النواب الأردني في أواخر عام 1959م قراراً بالإجماع، بمقاطعة فرنسا اقتصادياً، ورفع بذلك توصية للحكومة.<sup>(150)</sup>

وفي أواخر عام 1961م، عقد مجلس النواب جلسة خاصة، حول مقاطعة فرنسا اقتصادياً وثقافياً، تخللها نقاش مستفيض بين النواب والحكومة، وجاءت هذه المناقشة في ضوء ورود كتاب للمجلس من اتحاد الغرف التجارية الأردنية، تطالب فيه بضرورة اتخاذ قرار المقاطعة الاقتصادية لفرنسا انسجاماً مع تأييد الأردن المطلق لنضال الشعب الجزائري، من أجل حريته واستقلاله، وتمادي فرنسا في بربريتها ووحشيتها ضد الشعب الجزائري الشقيق.

146. الجريدة الرسمية، ملحق رقم 1، عدد 1303، 8 تشرين ثاني، 1956م، أمر دفاع رقم 15، 16، من 2237.

147. جاء في رد رئيس الحكومة على موضوع الأفلام الفرنسية، «إن الأفلام الفرنسية التي تعرض في المملكة قد تثير اشتراكها دور السينما وتدفع عطفها قبل قرار المقاطعة، وإن منع عرضها لا يضر فرنسا شيئاً، بل يكون ضررها على أصحابه، دور السينما الأردني». انظر: رد رئيس الوزراء في كتاب، رقم 1/27 لـ«نواب»، 10714/3/1، تاريخ 8 كانون أول، 1959م، على كتاب، رئيس مجلس النواب رقم 644/1/7/3، تاريخ 30 تشرين ثاني، 1959م، في مذكرات مجلس الأمة الأردني الخامس، الجلسة التاسعة، 15، كانون أول، 1959م، ص 480.

148. مذكرات مجلس الأمة الأردني الخامس، الدورة العادية الرابعة الجلسة التاسعة، 15، كانون أول، 1959م، ص 480، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الدورة العادية الخامسة، الجلسة العاشرة، 22، كانون أول، 1959م، ص 9-51، 523، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الدورة العادية الخامسة، الجلسة السادسة عشرة، 30، كانون ثاني، 1960م، ص 1180، 9-117، 1180، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الدورة العادية الخامسة، الجلسة الثالثة، 3، نيسان، 1960م، ص 132.

149. مذكرات مجلس الأمة الأردني الخامس، الدورة العادية الخامسة، الجلسة الثالثة عشرة، 12، كانون ثاني، 1960م، ص 718، مذكرات، الجلسة العاشرة من الدورة العادية الرابعة 22، كانون أول، 1959م، ص 9-51، 520، مذكرات، الجلسة السادسة عشرة، 30، كانون ثاني، 1960م، ص 117-9.

150. مذكرات مجلس الأمة الخامس، الدورة العادية الرابعة الجلسة العاشرة، 22، كانون أول، 1959م، ص 523.

وفي هذه الجلسة تساءل النائب إسماعيل حجازي عما إذا كانت الحكومة قد اتخذت إجراء بهذا الموضوع، فرد بهجت التلهوني رئيس الوزراء بالطلب بإحالة التساؤل للحكومة، لتمكن من الإجابة عليه في جلسات قادمة، مذكراً بأن الأردن قد قطع علاقاته السياسية مع فرنسا منذ مدة<sup>(151)</sup> وفي هذه الجلسة أكد النائب عبد الباقى جمو ضرورة مقاطعة فرنسا اقتصادياً باعتبارها السلاح الوحيد بيد العرب. كما طالب بمقاطعة فرنسا ثقافياً، وإغلاق المدارس التي تمولها فرنسا في الأردن.

أما النائب صيف الله الحمود فقد طالب بإمهال الحكومة بعض الوقت لتقديم اقتراحاتها حول كيفية المقاطعة، في حين طالب النائب عاكف الفايز بضرورة تبني الحكومة لموضوع المقاطعة الاقتصادية لفرنسا وإثارته في الجامعة العربية.<sup>(152)</sup>

### 3- موقف المجلس من اختطاف قادة الثورة الجزائرية :

استنكر مجلس النواب الأردني بشدة اختطاف الزعماء الجزائريين الخمسة، واعتبر ذلك مخالفة دولية، وانتهاكاً لمواثيق حقوق الإنسان، وأنه عملٌ من «أعمال القرصنة» واستغلال الشعوب المتعطشة للحرية» التي أقدمت «فرنسا المجرمة» على اقترافه، ضاربة بحقوق الإنسان، والمواثيق الدولية عرض الحائط.<sup>(153)</sup>

وفي هذا الصدد أبرق مجلس النواب إلى الحكومة الفرنسية، مستنكرةً ومحتجًا على الاعتداء على حرية الزعماء الجزائريين، واعتقالهم بصورة تخالف أبسط مبادئ القوانين الإنسانية، وعلى الأفعال التعسفية والعدوانية التي تقوم بها فرنسا في الجزائر<sup>(154)</sup> وأبرق بهذا الخصوص إلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، وملك المغرب محمد الخامس، راجياً منهما موافقة الجهود الإنقاذ الزعماء من الأسر، وشاكرًا لهما جهودهما إزاء و موقفهما من العدوان الفرنسي على الجزائر.<sup>(155)</sup>

151. الجهاد، القدس، ع 2576، 6 كانون أول، 1961م.

152. المصدر نفسه والصفحة

153. فلسطين، القدس، 27 تشرين أول 1956م.

154. أنظر نص البرقية في : مذاكرة مجلس الأمة الأردني الخامس، الدورة العادية الأولى، الجلسة الخامسة، 25 تشرين أول 1956م، ص. 9.

155. أنظر نص البرقية في المصدر نفسه، ص. 9.

وإزاء المعاملة القاسية التي يلقاها الزعماء الجزائريون المعتقلون في سجون فرنسا، وإعلانهم الإضراب عن الطعام، استذكر مجلس النواب بشدة تلك المعاملة، وأبرق إلى الأمم المتحدة طالبا التدخل لوقف التعسف الفرنسي في معاملة هؤلاء الزعماء، والعمل على إطلاق سراحهم، لتلا يسفر الإضراب عن حوادث مميتة، وضرورة الضغط على فرنسا للتسليم بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال<sup>(156)</sup> وأعلن المجلس في بيان استنكاره الشديد للمعاملة التي يلقاها الزعماء الجزائريون المعتقلون في سجون فرنسا «المستعمرة الغادرة».

#### 4- موقف المجلس من تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة :

رحب مجلس النواب بالقرار الذي اتخذه جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي أعلنت فيه العزم على تشكيل حكومة جزائرية حرة في المنفى، وقد حث الدكتور مصطفى خليفة رئيس مجلس النواب الدول العربية على احتضان هذه الحكومة ومساندتها حتى يحقق الشعب الجزائري حريته واستقلاله.<sup>(157)</sup>

وعندما تشكلت الحكومة الجزائرية المؤقتة، أبرق مجلس النواب إلى فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية مهنئا بقيام تلك الحكومة، وحيا المجلس في برقيته الشعب الجزائري على كفاحه وبطولاته في سبيل الحرية والاستقلال، مؤكدا دعمه ومساندته لهذه الحكومة، ومتمنيا لها التوفيق.<sup>(158)</sup>

وفي تصريح للدكتور خليفة للصحافة المحلية عبر عن دعمه ومساندته لتلك الحكومة، التي رأى فيها خطوة أعلن فيها الشعب الجزائري عن وجوده، وعن أمله في أن يعقب قيام هذه الحكومة هزيمة مريعة لفرنسا، وناشد خليفة الدول العربية الصديقة احتضان هذه الحكومة، حاثا الدول والشعوب العربية على مضاعفة تقديم المساعدات المالية والعينية للشعب الجزائري، وحيا بطولات الشعب الجزائري الذي ضرب أروع

156. أرسل المجلس بهذا الصدد برقيتين إحداهما إلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة، والأخرى إلى رئيس مجلس الأمة الدولي، انظر نفس البرقيتين في مذكرة مجلس الأمة الأردني السادس، الدورة العادية الأولى، الجلسة الثانية، 7 تشرين ثاني، 1961، ص 101.

157. الدقاع، القدس، ع 6813، 26 حزيران 1958م.

158. فلسطين، القدس، 22 أيلول 1958م.

الأمثلة بالبسالة والتضحية بمحاجم أبنائه في سبيل حرية واستقلاله، وختم رئيس مجلس النواب حدّيـهـ، بـدـعـوـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـلـاعـتـرـافـ بـهـذـهـ الـحـكـوـمـةـ لـمـاـ فـيـ ذـلـكـ مـنـ خـيـرـ لـلـأـمـنـ وـالـسـلـامـ الـعـالـمـيـنـ.<sup>(159)</sup>

وتقديراً لموقف مجلس الأمة الأردني من قيام الحكومة الجزائرية الحرة، ومساندته لكفاح الشعب الجزائري، قام عبد الرحمن العقون ممثلاً للحكومة الجزائرية في عمان بتقديم علم الجزائر إلى مصطفى خليفة رئيس مجلس النواب وسعيد المفتى رئيس مجلس الأعيان هدية من الشعب الجزائري وحكومته<sup>(160)</sup> وقد طلب المفتى وخليفة من العقون نقل شكرهما وشكر مجلس الأمة الأردني لفرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية، مقرّينا بأصدق تمنيات الشعب الأردني للشعب الجزائري وحكومته بالنصر<sup>(161)</sup> القريب، معربين عن أملهما بارتفاع العلم الجزائري قريباً خفاقاً فوق ربوع الجزائر.

#### هـ- موقف النواب من التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية:

على إثر عزم فرنسا على إجراء تجاربها الذرية في الصحراء الجزائرية، وقيامها بتفجير إحدى قنابلها في تلك الصحراء، فقد عقد مجلس النواب الأردني جلسة لمناقشة هذه المسألة، دار فيها نقاش شارك به عدد من النواب، واستعرض فيها البرقية الواردة إليه من رئيس مجلس النواب حول هذه القضية.<sup>(162) (163)</sup>

وفي هذه الجلسة، أكد النائب محمد عبد الرحمن خليفة استنكاره لهذا العمل الذي تقوم به فرنسا «العدوة المجرمة»، مناشداً الحكومة مقاطعة فرنسا اقتصادياً واغتنام كل فرصة لإيقاع الأذى بفرنسا، مشيراً إلى الأعمال الوحشية التي ترتكبها يومياً بحق الشعب العربي الجزائري، ومذكراً بأنها حلية إسرائيل عدوة العرب. أما النائب عبد القادر الصالح

159. فلسطين، القدس، 21 آب/أغسطس 1958.

160. فلسطين، القدس، 24 تشرين أول/أكتوبر 1958.

161. فلسطين، القدس، 24 تشرين أول/أكتوبر 1958.

162. انظر بعض برقيات مفتاح عزيز يكتب رئيس مجلس النواب الليبي في ملحق الجريدة الرسمية، العدد 17، مجلد 4 لسنة 1960م، الأحد ٦ آذار 1960م، ص 7.

163. مذكرة مجلس الأمة الأردني الخامس، لدوره الاستثنائية الأولى من الدورة العادية الرابعة الجلسة الأولى، الخميس 3 آذار 1960م، ص 8-9.

فقد استنكر ذلك العمل «الوحشى»، الذى من شأنه إلحاق الأذى ليس بالجزائر فحسب، بل يتعدى القارة الإفريقية، وناشد الحكومة مقاطعة فرنسا اقتصاديا، مشيرا إلى ما يلحقه ذلك من ضرر بفرنسا اقتصاديا<sup>(164)</sup>.

وإذاء هذه القضية، رفع مجلس النواب برقة إلى سكرتير عام الأمم المتحدة استنكر فيها هذا العمل، واستصرخ المجلس في برقته للأمم المتحدة، وجميع الدول للعمل للحيلولة دون إجراء فرنسا تجاربها الذرية في الجزائر، مشيرا إلى ما يتعرض له الملايين من البشر من مخاطر كبيرة جراء ذلك.<sup>(165)</sup>

وفي مطلع عام 1961م، عقد مجلس النواب جلسة خاصة، تناول فيها موضوع تفجير فرنسا لقنبلتها الثالثة في الصحراء الجزائرية، وعزم فرنسا على الاستمرار في إجراء تجاربها الذرية في تلك الصحراء، واستعرض في جلسته آخر تطورات القضية الجزائرية<sup>(166)</sup> كما تابع مجلس النواب الأردني أحداث وتطورات القضية الجزائرية حتى استقلال الجزائر في تموز عام 1962م.

164. المصدر نفسه، ص. 9.

165. انظر نص البرقية في المصدر نفسه، ص. 10.

166. المinar، القدس، الإثنين، 9 كانون الثاني، 1971م.

لذلك، فإن الدعم العربي للثورة الجزائرية ينبع من التأثير الذي أحدثه إعلان الاستقلال على العالم العربي، حيث أدركوا أن إعلان الاستقلال هو إعلان عن إرادة الشعب الجزائري في تحرير نفسه من الاستعمار، وهو إعلان عن إرادة الشعب الجزائري في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، وهو إعلان عن إرادة الشعب الجزائري في إقامة دولة ديمقراطية.

وكان الدعم العربي للثورة الجزائرية ينبع من التأثير الذي أحدثه إعلان الاستقلال على العالم العربي، حيث أدركوا أن إعلان الاستقلال هو إعلان عن إرادة الشعب الجزائري في تحرير نفسه من الاستعمار، وهو إعلان عن إرادة الشعب الجزائري في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، وهو إعلان عن إرادة الشعب الجزائري في إقامة دولة ديمقراطية.

## الفصل التاسع : المملكة العربية السعودية والثورة الجزائرية (1962-1954)

## الفصل التاسع المملكة العربية السعودية والثورة الجزائرية (1954-1962)

يقول الأستاذ محمد عبد الله الدوسري في مقدمة كتابه (ذاكرة الجزائر في ديوان الشعر السعودي) الصادر سنة 2007 ما يلي :

«كانت ثورة الجزائر قد اندلعت في العام 1374هـ الموافق 1954، وهو ما ترافق مع تولي الملك سعود بن عبد العزيز مقاليد الحكم بعد أبيه المؤسس الملك عبد العزيز، وكان الملك سعود وفيا لإرث أبيه الذي كان يدرك، بدوره، أن مملكته لا تنفصل عن أي من الأقطار العربية، وترتبط بها ارتباطا حيويا ووجوديا، كما كان الملك سعود وفيما لشعار الكيان الفتى الذي ينظر إلى المدى العربي، مهما كان قصيا، بوصفه امتدادا طبيعيا له، ناهيك عن الحديث عن الدافع الديني الذي كان محركا فاعلا في تشكيل الروابط بين المملكة والدول العربية والإسلامية، ولذا فقد أولى الملك سعود أهمية مركبة لقضية الجزائر وثورتها في الضمير السياسي لقيادة المملكة وفي الوجدان الشعبي الذي سرعان ما تفاعل مع القضية وفاض بمكونه نحوها». <sup>(١)</sup>

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن مذكرات الشيخ الأستاذ توفيق المدنى الموسومة بـ(حياة كفاح - في ركب الثورة التحريرية)، تعد وتعتبر أهم مصدر لكل من يريد معرفة مظاهر الدعم والمساندة التي قدمتها الشعوب والحكومات العربية للثورة الجزائرية، ومن ضمنها حكومة المملكة العربية السعودية في عهد ملكها الراحل سعود بن عبد العزيز، حيث عرض الشيخ توفيق المدنى في هذه المذكرات تفاصيل مهمة حول المواقف الكبرى للملك سعود بن عبد العزيز في مساندة الثورة الجزائرية ومظاهر الدعم المادى والسياسي والدبلوماسي التي قدمها لها، وهي الموقف الذى أسهمت بشكل فاعل وحاصل في الدفع بالقضية الجزائرية إلى المحافل الدولية والعربية.

لقد ابرز لنا الشيخ أحمد توفيق المدنى دور المملكة العربية السعودية في عهد الملك سعود في دعم ونصرة القضية الجزائرية على نحو يمكن عده أقوى دعم عربي إلى جانب الدعم المصري، وهو ما اعترف به الملك حسين حين خاطب الشيخ المدنى بقوله:

«... إنكم تعتمدون على ركينين أساسين، هما مصر، وال سعودية، ومن بعدهما سوريا والعراق، فاعتقدوا أنكم ما زدتم جهادا، إلا ازدادت الإعلانات تدفقا...»<sup>(2)</sup>

إذن، لقد تفاعلـتـ المـملـكةـ العـرـبـيـةـ السـعـودـيـةـ، كـبـاقـيـ الأـقطـارـ العـرـبـيـةـ الـأـخـرـىـ معـ الثـوـرـةـ الـجـزاـئـرـيـةـ تـفـاعـلـاـ كـبـيرـاـ إـلـىـ درـجـةـ أـنـ الـمـلـكـ سـعـودـ عـنـدـ استـقـابـالـهـ وـفـدـ الحـكـوـمـةـ الـجـزاـئـرـيـةـ الـمـؤـقـتـةـ بـرـئـاسـةـ السـيـدـ فـرـحـاتـ عـبـاسـ، رـئـيسـ الـحـكـوـمـةـ الـجـزاـئـرـيـةـ الـمـؤـقـتـةـ سـنـةـ 1959ـ خـاطـبـهـ بـقـوـلـهـ:

«... لـسـتـمـ جـزاـئـرـيـنـ أـكـثـرـ مـنـيـ... وـبـانـ الـقـضـيـةـ الـجـزاـئـرـيـةـ هـيـ قـضـيـةـ مـقـدـسـةـ وـبـذـلـكـ هـيـ فـوـقـ الـقـانـونـ وـتـشـرـيـعـ الدـوـلـةـ، وـلـذـلـكـ نـعـطـلـ الـقـوـانـينـ إـذـاـ هـيـ وـقـفـتـ فيـ وـجـهـ ماـ تـنـطـلـبـهـ مـنـ الـجـهـادـ فـيـ الـجـزاـئـرـ...»<sup>(3)</sup>

**أولاً - الدعم الدبلوماسي وأبرز مظاهره**

تعـتـبـرـ سـنـةـ 1955ـ الـمـنـطـلـقـ الفـعـلـيـ لـمـظـاـهـرـ الدـعـمـ الدـبـلـوـمـاسـيـ الـذـيـ قـدـمـتـهـ الـمـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـودـيـةـ لـلـثـوـرـةـ الـجـزاـئـرـيـةـ وـيـتجـلـيـ ذـلـكـ بـشـكـلـ وـاـضـعـ فيـ الـطـلـبـ الـذـيـ تـقـدـمـتـ بـهـ حـكـوـمـةـ الـمـمـلـكـةـ يـوـمـ 5ـ جـانـفيـ (يناير)ـ مـنـ تـلـكـ السـنـةـ.ـ أيـ بـعـدـ شـهـرـينـ فـقـطـ مـنـ اـنـدـلـاعـ الـثـوـرـةـ فـيـ الـجـزاـئـرـ.ـ يـادـرـاجـ الـقـضـيـةـ الـجـزاـئـرـيـةـ فـيـ جـدـولـ أـعـمـالـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ لـلـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ.

وـقـدـ لـعـبـ رـئـيسـ الـوـفـدـ السـعـودـيـ لـدـيـ هـيـنـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ يـوـمـ ذـاكـ السـيـاسـيـ وـالـمـنـاضـلـ الـفـلـسـطـيـنـيـ الـكـبـيرـ (أـحـمـدـ الشـقـيريـ)<sup>(4)</sup> دـورـاـ عـظـيمـاـ مـنـ خـلـالـ مـرـافـعـاتـهـ عـنـ الـجـزاـئـرـ الـتـيـ أـصـبـحـتـ يـوـمـ مـرـجـعـاـ لـدـارـسـيـ الـقـانـونـ وـالـسـيـاسـةـ الـدـولـيـةـ،ـ كـمـ أـنـهـ كـانـ غـاـيـةـ فـيـ الـبـلـاغـةـ الـأـدـبـيـةـ بـالـلـغـةـ الـأـنـجـلـيـزـيـةـ،ـ فـقـدـ كـانـ الشـقـيريـ مـثـقـفـاـ وـمـنـاضـلـاـ مـجـرـبـاـ.

وـمـنـذـ ذـلـكـ التـارـيخـ وـالـمـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ وـالـسـعـودـيـةـ مـاـفـتـشـتـ تـعـمـلـ جـاهـدـةـ لـتـقـديـمـ الدـعـمـ المـادـيـ وـالـمـعـنـويـ لـلـثـوـرـةـ،ـ وـظـلـلتـ تـتـابـعـ باـهـتـمـامـ تـطـورـ الـأـوـضـاعـ فـيـ الـجـزاـئـرـ،ـ وـتـقـومـ بـنـصـرـةـ الـقـضـيـةـ الـجـزاـئـرـيـةـ فـيـ مـخـتـلـفـ الـمـحـافـلـ الـدـولـيـةـ<sup>(5)</sup>ـ وـهـذـهـ بـعـضـ الـمـحـطـاتـ الـبـارـزةـ لـمـظـاـهـرـ الدـعـمـ الدـبـلـوـمـاسـيـ الـذـيـ قـدـمـتـهـ الـمـمـلـكـةـ لـلـثـوـرـةـ الـجـزاـئـرـيـةـ.

في سنة 1956، جددت المملكة مطلبها المتمثل في إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة مدعمة من الكتلة الآفرو-آسيوية. وقد كشف الوفد السعودي برئاسة الأستاذ أحمد الشقيري جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

وفي الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة المنعقدة سنة 1959، طالبت المملكة العربية السعودية من خلال وفدها بضرورة تطبيق كل القرارات المتعلقة بالجزائر وأكدت في الوقت ذاته بأن الثورة الجزائرية ماضية إلى الأمام، ومن وزانها كل شعوب العالم التوأمة إلى الحرية والاستقلال.<sup>(8)</sup>

وفي الدورة المowالية (دورة 1960) صعدت المملكة من مواقفها المؤيدة للثورة الجزائرية وهاجمت الدول المؤيدة للموقف الفرنسي، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت على علاقة جيدة بالمملكة، بحيث لم تجد أي تحفظ في تأييدها للقضية الجزائرية حتى ولو أدى ذلك إلى التأثير السلبي على علاقتها الودية مع الغرب، ذلك ما يمكن إبرازه مثلاً من خلال تأكيد الملك سعود لدى استقباله الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة السيد هامر شولد يوم 9 جانفي 1958، حيث أكد له مايلي:

«... إن علاقاتنا السياسية مع فرنسا متوقفة على حل القضية الجزائرية حلاً يعيد لأهلها العرب حريةهم واستقلالهم، وإن العرب مرتبطون برابطة الأخوة التي لا تنفص (....) وأن البلاد العربية لن تكتفي بإرسال المساعدات المالية لأخوانهم المجاهدين، بل إنني اقترح على الدول العربية اتخاذ خطوة إيجابية جديدة وهي مقاطعة فرنسا حتى تقر حق إخواننا الجزائريين في حريةهم واستقلالهم...»<sup>(9)</sup>

ونظراً لهذا الدور الذي قام به الملك سعود بين عبد العزيز تجاه الثورة الجزائرية، فقد أصبحت له مكانة خاصة عند قيادتها، التي صنفته ضمن كبار الساسة الذين يمكن التعويل عليهم في دعم الثورة في المحافل الدولية، ومن دلائل ذلك ما ورد صراحة في نص الرسالة التي بعثت بها جبهة التحرير الوطني إلى الملك سعود والتي جاء فيها ما يلي:

«نغتنم هذه الفرصة يا صاحب الجلالة، لإحاطتكم علماً بأن قضية الجزائر ستكون محل درس هيئة الأمم المتحدة يوم 17 نوفمبر الحالي، و المعركة السياسية لها مثل أهمية المعركة العسكرية، ولجلالتكم حفظكم الله وأيقاكم للعروبة والإسلام، ولدولتكم الرفيعة العمام نفوذ كبير في الدوائر الغربية السياسية، ولكلمتكم مكانها العظيمة المرموقة يعين الاحترام ولنا اليقين يا صاحب الجلالة أنكم تستعملون نفوذكم العظيم و كلمتكم النافذة على بعض الجهات السياسية المعينة، وهي التي تخضع لها فرنسا، ولا تستطيع أن تعصي لها أمراً، وبهذا الضغط الملكي السعودي يمكن أن يتغير وجه القضية لدى هيئة الأمم المتحدة، ويمكن أن تخرج بقرار صالح يفت في عضد الاستعمار، ويعين الجزائر على كسب استقلالها».»<sup>(10)</sup>

وفي ختام الرسالة ناشدت جبهة التحرير الوطني الملك سعود بمايلي:

«هذا ملتمنس المجاهدين الجزائريين يا صاحب الجلالة المعظم، وأنهم ليتظرون في نوالكم السريع، كما يتظرون مسعاكم السياسي النافع، وإننا لنلتمنس شرف المثالول بين أيديكم الكريمة لشرح لجلالتكم شفويما ما قصرنا عن شرحه كتابة، ونحن تحت أمركم.

وتفضلاً يا صاحب الجلالة المعظم بقبول تحياتنا المخلصة، وأقصى ما تكنه قلوبنا لكم من التعظيم والإجلال والتقدير.»

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عن جبهة التحرير الوطني<sup>(11)</sup>

أحمد توفيق المدني

## ثانياً - للدعم المادي والمعنوي

### 1- الدعم المادي (المالي) :

كما كان الدعم الدبلوماسي فعالاً ومعتبراً فإن الدعم المادي للثورة كان هو الآخر مهماً وفعلاً وملموساً، وقد كان هذا الدعم حكومياً وشعبياً في الوقت نفسه، وقد ذكرت صحف تلك المرحلة الكثير من مظاهر الدعم، ومنها على سبيل المثال ما أوردته جريدة «الأخبار» القاهرة في عددها الصادر يوم 29 يوليو سنة 1956 حيث نشرت الخبر التالي:

«الملك سعود يتبرع للجزائريين بـ 5 ملايين ريال، والسعوديون يتبرعون بأكثر من 5 ملايين ريال في يوم واحد»<sup>(12)</sup>

أما جريدة «الأهرام» القاهرة، فقد نشرت في عددها الصادر في نفس ذلك اليوم، من مراسلها في مدينة جدة، خبراً يفيد بأن لجاناً خاصة تكونت في كل مدينة وقرية لجمع التبرعات، وذكر المراسل أن وزير الدولة (حسن شربيلي) قد تبرع بمبلغ 900 ألف ريال، والشيخ (سالم بن محفوظ) بمائة ألف ريال، ومعالي الشيخ (محمد بن لادن) بمائة ألف ريال.<sup>(13)</sup>

ونسبت الجريدة في ذات الخبر إلى وكالة أنباء الشرق الأوسط من جهة أن مجموعة التبرعات الشعبية ليوم الجزائر بلغ في يوم واحد 5 ملايين و276 ألف ريال، يضاف إليه 5 ملايين ريال الذي أفتتح به جلالة الملك سعود الكتاب<sup>(14)</sup>.

ومن مظاهر الدعم المالي أيضاً الذي كانت المملكة العربية السعودية تقدمه للثورة الجزائرية، تخصيصها مبلغ 250 ألف جنيه سنوياً لدعم هذه الثورة حيث كان هذا المبلغ يصلها عن طريق جامعة الدول العربية.

إلى جانب هذا المبلغ المالي القار، فقد كانت المملكة تتبرع للثورة باستمرار وفي مناسبات عديدة، ونذكر بعضها على سبيل المثال.

بتاريخ 11 ديسمبر من عام 1957 أرسلت جبهة التحرير الوطني وفداً إلى المملكة العربية السعودية، وقد حظي هذا الوفد باستقبال حار من طرف الملك سعود الذي

وقف بنفسه على المطالب التي قدمها له الوفد الجزائري، وكلف وزير ماليته الشيخ سرور الصبان للقيام بالواجب تجاه الأشقاء الجزائريين، مع دراسة كل الإمكانيات التي يمكن من تحقيق مطالب الوفد الجزائري<sup>(15)</sup>

وفي هذا الإطار يقول الشيخ احمد توفيق المدنی عن هذا اللقاء الذي جمع وفد جبهة التحرير الوطني بالعاهرل السعودي الملك سعود:

«...قصدنا الرياض، كان الاستقبال حاراً، وكانت الضيافة - لولا آلام قومنا المبرحة - ممتعة، وقابلنا الملك سعود بن عبد العزيز مقابلة حارة، واستمع إلى كلامي في تفهم عميق - وقال : إبشروا، سيكون لكم بحول الله ما تطمئن إليه قلوبكم إني أكلف بكم وزير المالية الشيخ محمد سرور الصبان، وإنني أدرس معه كل الإمكانيات، فكونوا على ثقة من أننا نعمل ما يوجهه الله والضمير، كان ذلك يوم 11 ديسمبر 1957 م 1377/5/19هـ»<sup>(16)</sup>

وفي (مطلع عام 1958) عاد الوفد إلى المملكة، واستقبل ثانية من طرف الملك سعود، الذي قال له هذه المرة:

«...لقد أرسلت لكم كشفا بكل ما دفعناه للجزائر إلى اليوم...نحن معكم إلى النهاية، ولا نتخلى عنكم أبداً، إنما ليست لنا الآن إمكانيات مالية، فقررت أننا نقوم بعد شهر بفتح اكتتاب شعبي عام<sup>(17)</sup>، أبدأ فيه بنفسي واضح فيه مقداراً جسيماً، ويشارك فيه النساء، ويشارك فيه الشعب، وستكون النتيجة فوق ما تتصورون، وسيخبركم الصبان بتفاصيل هذا القرار...»<sup>(18)</sup>

وبالفعل فقد أخبر الشيخ الصبان أعضاء الوفد الجزائري بتفاصيل الموضوع الذي كلفه به الملك بقوله:

«الملك قرر أن يفتح الاكتتاب بمبلغ مئة مليون فرنك على أن يكون نصيب الحكومة 250 مليون وهو يضمنها - أن يكون الدفع لكم رأساً حسبيماً طلبتكم يوضع في حسابكم بدمشق - مهما أردتم سلاحاً أو مالاً، أو مسعى سياسياً، فاتصلوا بالملك رأساً بواسطة رسالة أو رسول وهو موجود لتحقيق ذلك، حسب الجهد و الطاقة»<sup>(18)</sup>

وقد تم التوقيع خلال هذه الزيارة على اتفاق مبدئي بين الوفد الجزائري الزائر، والوفد السعودي ممثلاً في وزير المالية الذي كلفه الملك شخصياً بمتابعة الموضوع والشهر عليه، ويتمثل هذا الاتفاق - من جملة ما تم الاتفاق عليه - بافتتاح الاكتتاب بمبلغ مائة مليون فرنك، على أن يكون نصيب الحكومة هو 250 مليون بضمانة الملك نفسه.<sup>(19)</sup>

وقد ذكر الشيخ أحمد توفيق المدني بأن الملك سعود بن عبد العزيز هو الذي أمر للوفد الجزائري بـمليار فرنك كتحية قدوم يدفع لحساب الثورة في دمشق، وصرح قائلاً: «أنتم تدفعون ضريبة الدم ونحن ندفع ضريبة المال».<sup>(20)</sup>

وفي عام 1959، زار وفد كبير من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المملكة، والتي حل بها يوم 6 مارس، وقد مكنته هذه الزيارة التاريخية أيضاً من التطرق إلى قضية الدعم المادي وسبل إنجاحه بناءً على توصيات العاهل السعودي شخصياً، وهي الزيارة التي عبر فيها العاهل السعودي لأعضاء الوفد عن ما خاطبهم بقوله:

«...إنكم لستم أكثر جزائرية مني».<sup>(21)</sup>

وخلال هذه الزيارة سلمت الحكومة السعودية الوفد الزائر مبلغ مليار فرنك فرنسي، مع التعهد بدعم مالي آخر كضريبة مالية مقابل ضريبة الدم التي يدفعها الجزائريون.<sup>(22)</sup>

ومن بين المساعدات المالية التي قدمتها المملكة للثورة الجزائرية، تقديمها خلال سنة 1960 مليون جنيه استرليني للحكومة الجزائرية المؤقتة، وبهذه المناسبة وجه السيد فرجات عباس رئيس الحكومة المؤقتة رسالة إلى الملك سعود<sup>(23)</sup> جاء فيه قوله:

«لا يسعني يا صاحب الجلالة أن أرفع إلى جلالتكم شكري الصادق، واعتراف وتقدير حكومتي وشعب الجزائر لما بذلتمن وتبذلونه في سبيل نصرة قضيتنا التي هي قضية الأمة العربية التي باعتزازها يعز الإسلام، وإن حكومة وشعب صاحب الجلالة الذي ناصر قضيتنا ولا يزال يناصرها منذ البدء لا يستغرب منه أن يظل النصير الأول لقضيتنا العادلة».<sup>(24)</sup>

وفي موقع آخر، وضمن سياق الدعم المالي الذي كانت المملكة تقدمه للجزائر ذكر الشيخ أحمد توفيق المدني في مذكراته ما يلي:

«... أثناء انعقاد مجلس الجامعة العربية بالرياض سنة 1962، (1382هـ) ذهب لأقدم باسم الجزائر لكل العرب التهاني المخلصة من شعب أرجع للعرب كرامتهم، وأعاد لهم مكانهم، وأشرقت به من جديد شمس نهضتهم التي أفلت منذ عهد بعيد.»<sup>(24)</sup>

ثم يعرض لنا الشيخ توفيق الموقف الذي أبداه الملك سعود تجاه الانتصار الباهر الذي حققه الثورة الجزائرية فيقول:

«أقام جلالته الملك سعود حفل عشاء فاخر ممتاز لكل المشاركين في جلسة الجامعة، وعند تناول القهوة أمسك بيدي - وكان يحيط بي عدد من رجال الوفود - وهنائي تهنئه فائقة بهذه النتيجة التي أوصلنا إليها الجهاد والاستشهاد، وقال بصوت مرتفع: كما كنت أول متبرع للجزائر المجاهدة، فسأكون أول متبرع للجزائر المستقلة. لقد أصدرت أمري بوضع مليار فرنك حالاً في حسابكم، وأرجو أن يقدّي بذلك بقية الإخوان.»<sup>(25)</sup>

ومن مظاهر الدعم والتأييد الذي لقيته الثورة من المملكة العربية السعودية، التنسيق الواضح الذي كان قائماً بين الحكومة السعودية والحكومة الجزائرية المؤقتة سواء داخل المملكة أو خارجها، كالسماح مثلاً لسفارات المملكة في بعض الأقطار العربية بتقديم المساعدات الالزمة للثورة<sup>(26)</sup> أو استقبال بعض ممثلي الثورة<sup>(27)</sup> أو من خلال الاهتمام المتميز الذي أعطاه الملك - أثناء زيارته إلى سوريا في أكتوبر سنة 1957 إلى ممثلي جبهة التحرير الوطني، مؤكداً مساندته المستمرة للقضية الجزائرية ومبرزاً عمله المشترك مع الرئيس السوري شكري القوتلي من أجل نصرة الجزائر<sup>(28)</sup> كما بُرِزَ هذا أيضاً في مساندة المملكة لكل مطالب جبهة التحرير الوطني الجزائرية في مفاوضاتها مع الفرنسيين في إيفيان (مارس 1961).<sup>(29)</sup>

فضلاً عن كل ذلك فقد أقرت الحكومة السعودية بأمر وتوجيه من الملك سعود بجعل الخامس عشر من شهر شعبان من كل عام يوماً للتضامن مع الجزائر، وهذا اليوم هو عبارة عن مهرجان خطابي وشعري، يشارك فيه مسؤولون حكوميون، ومتثقفون وشعراء، وتجار، وجمهور المواطنين، وينتهي بتحصيل ما أنفقه مجموع أولئك في سبيل جهاد الجزائر حيث يضاف إلى الدعم المادي الذي كان الملك قد سبقهم إليه.<sup>(30)</sup>

وبمناسبة الذكرى السابعة للثورة (سنة 1961) ألقى الملك خطاباً عبر أمواج الإذاعة السعودية قال فيه بأن «المملكة العربية السعودية لن تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا إلا بعد استقلال الجزائر». <sup>(31)</sup> وأكد أيضاً بأنه «سيبقى السند المتيقن للثورة الجزائرية». <sup>(32)</sup> وقد اغتنمت البعثة الجزائرية بجدية هذه المناسبة ونظمت مهرجاناً كبيراً حضره سمو الأمير عبد الله بن سعود مندوباً عن جلالة الملك سعود. وألقى فيه عدة خطب وقصائد كثيرة تحيي كفاح الشعب الجزائري. وعرضت في نهاية الحفل أفلام جزائرية تصور كفاح جيش التحرير البطولي ومظاهر القمع الاستعماري المسلط على رقاب الشعب الجزائري المناضل.

وقد تلقت البعثة الجزائرية بهذه المناسبة برقيات عديدة من مختلف الشخصيات والهيئات في المملكة <sup>(33)</sup> وصدرت الصحف وكلها حديث عن مختلف مظاهر الكفاح الجزائري التحريري العادل. <sup>(34)</sup>

أما على المستوى الشعبي، فيمكن القول أيضاً أن شعب المملكة العربية السعودية قد أيد مواقف حكومته وبناتها، واستجاب لكل الدعوات التي كانت تدعو إلى مساندة الشعب الجزائري وثورته المجيدة.

وفي هذا الإطار فقد قام العلماء وخطباء المساجد بدور معتبر في دعوة الشعب السعودي إلى نصرة الثورة الجزائرية، من خلال خطبهم ومواعظهم الدينية التي كانوا يحثون فيها الناس على أداء الواجب المتمثل في التبرع للمجاهدين الجزائريين حتى يتمكنوا من النصر على أعدائهم.

ومن أمثلة ونماذج تلك الخطب التي كانت تلقى المساجد ذكر نموذجاً واحداً كعينة.

قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله في خطبة ألقاها بمناسبة التفجيرات النووية التي قامت بها فرنسا في الصحراء:

«... أيها المؤمنون: إن دين الإسلام يفرض على أهله أن يكونوا كالبنيان يشد بعضه ببعضه، وكالجسد الواحد إذا اشتكي منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

وببلاد المسلمين واحدة وإن تباعدت أقطارها ووجهاتها، والاعتداء على بلد واحد منها اعتداء على جميع بلاد المسلمين. وقد علمتم ما يفعل الفرنسيون بأهل الجزائر من التقتيل والتشريد والتنكيل. فهم يقتلون أقوياءهم ويحملون نساءهم، ويبيتون أولادهم. بل لقد تجراً هؤلاء الاستعماريون على الأديان، ومنعوا الجزائريين من مصالح الأوطان، وشردواهم إلى كهوف الجبال ووهاد الشعاب. وما فعلوا ذلك إلا بغايا وعدوان، واسترقاقاً لحربيتهم وإرهاقاً وخذلاناً. فما نعموا منهم إلا أنهم كانوا يطالبون بالاستقلال ومجاهدة الشعوب، ويلتمسون رفع الظلم عنهم واسترداد الحقوق. فتسلطت عليهم الدولة الفرنسية الظالمة. وقد فعلت في هذه السنة الفعلة القبيحة النكراء، فناورتهم باصطناع القنبلة الذرية، وفجرتها في الصحراء الكبرى؛ إظهاراً للقوة. لكن الجزائريين لم يضعفوا ولم يذلوا؛ بل ظلوا مثابرين صابرين ينتظرون الفرج من رب العالمين»<sup>(35)</sup> ثم ختم هذا الإمام خطابه بدعاوة الناس إلى التبرع لأهل الجزائر فقال: «فتبّرعوا - رحمكم الله - بما طابت به أنفسكم لله مخلصين. وفي هذا التبرع مصالح عظيمة منها أن في هذا دفاعاً عن أوطان المسلمين، ونصرة لهؤلاء المظلومين، وإرغاماً للدولة الفرنسية الظالمة».«<sup>(36)</sup>

وكما كان للعلماء وأئمة المساجد دورهم الواضح في الدعوة إلى مساندة الشعب الجزائري والتبرع له بما يساعد على أداء واجبه النضالي، كان للكتاب والشعراء والأدباء دورهم أيضاً في ذلك المجال<sup>(37)</sup> والمقالات التي كتبها الكتاب، والقصائد التي ألقاها الشعراء، ليس من البسيط إحصاؤها أو التطرق إليها في هذا البحث.

#### - الدعم المعنوي (الصحافة):

تمثل الدعم المعنوي الذي قدمته المملكة العربية السعودية للثورة الجزائرية في ما قامت به وسائل إعلامها، المتمثلة يوم ذاك في الصحافة المكتوبة والإذاعة.

وبمراجعة الصحافة السعودية - كما يقول الدوسري - منذ بدايات العام 1954هـ/1974م إلى ما بعد انتهاء ثورة الجزائريين مكللة بالنصر والاستقلال وقيام حكومة جزائرية وطنية عام 1381هـ/1962م، يتضح من كم الأخبار، والتصريرات، والแทطبيات الصحفية، والبيانات المالية والسياسية مدى حضور الجزائري في التفكير السياسي والشعبي السعودي؛

فقد واكبت جميع مظاهر المساندة المادية والشعبية والدبلوماسية متابعة إعلامية حثيثة -على قدر إمكانات الصحافة في الجزيرة العربية يومذاك- تستقي أخبارها من الإذاعات، ومن المتابعين لأحداث الثورة ومجرياتها وقائهما، ومن التسريبات والبيانات الحكومية، ومن الإخوة الجزائريين الذين كانت الصحافة السعودية تحرص على نشر ما يمدونها به من أخبار عن فضائح الاستعمار الفرنسي على الأرض، وعن الضربات الموجعة التي يكبلها الثوار والمجاهدون لجنود الاستعمار وموافقه، وببعض الصور التي تسعدتهم إمكاناتهم بالتقاطها وإرسالها، وببعض القصائد التي تنتظم في سياق الحماسة الرسمية والشعبية والشعرية في المملكة العربية السعودية، ومن هنا يمكن القول بأن الصحافة السعودية أسهمت في دعم الثورة الجزائرية وإيقاء جذوتها متقدة من خلال متابعة نشر القصائد التي تركز اهتمامها على ثورة الجزائر المشتعلة، ونشر المقالات والأخبار والتعليقات التي تبرز مطالب الجزائريين وتطورات قضيتهم، وتحشد الأصوات لدعمهم ومناصرتهم، وعلى سبيل المثال فقد كانت مجلة (*اليمامة*) الأسبوعية تفرد بابا بعنوان (*صوت من الجزائر*) تنشر فيه القصائد التي قيلت في القضية الجزائرية، سواء كانت لشعراء سعوديين وهم الأغلب، أو كانت لشعراء جزائريين، أو كانت لعرب غير جزائريين. كما كانت مجلة (*المنهل*) الشهرية، ذات اتصال وثيق بأصدقائهم الجزائريين الذين كانوا وفيين لها إبان الثورة يمارسون لهم، ثم أصبحت، فيما بعد، من أهم توافذ الإعلان الصحفى للجزائر على البلاد السعودية.<sup>(38)</sup>

الباحثة، 2007، ص 67.

## صادر الفصل التاسع

### أولاً : المصادر :

- المدنى، أحمد توفيق: حياة كفاح -الجزء الثالث- في ركب الثورة التحريرية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط.1، 1982.
- مجلة المجاهد ع27 (غرة فيفري 1958).
- مجلة المجاهد، ع39 (الخميس 2 أفريل 1959).
- مجلة المجاهد، (2 أفريل 1959) لسان حال جبهة التحرير الوطني.
- مجلة المجاهد، ع40(الخميس 16أفريل 1959).
- مجلة المجاهد، ع 108 (13 نوفمبر 1961).

### ثانياً: المراجع :

- الخالدي، سهيل: جيل قسما -تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، الجزائر، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين- 2007.
- دبش، إسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، الجزائر، دار هومة، ط.1- 2003.
- الدوسري، محمد عبد الله، ذاكرة الجزائر في ديوان الشعر السعودي- مختارات ومهاد نظري، الرياض، ط.1، 2007.

### ثالثاً: الرسائل الجامعية :

- سعيود، أحمد: «العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954-1958)»، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، 2003.
- صغير، مريم: « موقف الدول العربية من القضية الجزائرية : 1945-1962»، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1995-1996.

#### رابعاً: الأبحاث والمقالات :

- مراح، محمد عبد الكريم، « موقف الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود من القضية الجزائرية»، مجلة البصائر، ع 329 (الاثنين 5- 12 مارس 2007).
- العشيمين، عبد الله الصالح: «ملامح من العلاقات بين بلدان متواطدة» محاضرة غير مطبوعة.
- (1) - ذاكرة الجزائر في ديوان الشعر السعودي- مختارات ومهد نظري .الرياض، ط-1. 2007.
- (2) محمد عبد العزيز مراح «موقف الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود من القضية الجزائرية»، البصائر، ع 309(الاثنين 5- 12 مאי 2007)، ص.06.
- (3) نقلًا عن إسماعيل دبش: السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط-1. 2003، ص.64.
- (4) كان مجلس الجامعة العربية في دورته التاسعة قد أوكل هذه المهمة إلى المملكة العربية السعودية، وكلفها برفع القضية الجزائرية إلى مجلس الأمن.
- (5) ضمن الشقيري مراجعاته عن الجزائر في كتاب له تحت عنوان (دفاعاً عن فلسطين والجزائر)
- (6) سهيل الخالدي: جيل قسما- تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، طبعة خاصة، 2007، ص.67.
- (7) أحمد سعيود «العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، 1954-1958»، رسالة ماجستير نوقشت بقسم التاريخ سنة 2003.
- (8) لمزيد من التفاصيل حول دور الوفد السعودي في مناصرة القضية الجزائرية، يمكن الرجوع إلى احمد الشقيري في كتابه (أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية).

- (9) نقلًا عن إسماعيل ديش، مرجع سابق، ص78..
- (10) نقلًا عن محمد عبد الكرييم مراح « موقف الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود من القضية الجزائرية» مجلة الدارة، س32، ع4 (شوال 1427هـ)
- (11) المرجع نفسه.
- (12) نقلًا عن سهيل الخالدي: جيل قسما -تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر مرجع سابق، ص66
- (13) المرجع نفسه، ص66
- (14) نفسه، ص.67
- (15) مريم صغير «موقف الدول العربية من القضية الجزائرية، 1954-1962» رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ 1995/1996، نقلًا عن أحمد توفيق المدني.
- (16) حياة كفاح- الجزء الثالث، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982، ص359.

(\*) وقد كتبت مجلة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني في عددها رقم 27 الصادر يوم 1 فيفري 1958 مايلي: «أذاعت المديرية للإذاعة والصحافة السعودية بيانا جاء فيه : (تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بالأمر باعتبار يوم الخامس عشر من شعبان هذا العام (يوم الجزائر)، تقوم فيه الحكومة والشعب بأسره في جميع أنحاء المملكة لأداء واجب التبرع من أموالها لإنقاذ ذلك القطر العربي المجاهد في كفاحه العظيم الذي يقوم فيه الشعب الجزائري كله اليوم في السهل و الجبل وتلك البلاد الشقيقة الغالية، وستؤلف لهذه الغاية النبيلة لجان حكومية والشعبية في كل مدينة ومركز من وطننا السعدي الكبير تحت إشراف رئاسة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم الذي تفضل حفظه الله، فافتتح الاكتتاب الجزائري من الآن بمبلغ مليون ريال سعودي باسم جلالته شخصيا، كما تبرعت حكومته من الآن لهذه الغاية القومية العظيمة بمبلغ مليونين ونصف مليون ريال).»

- (17) المصدر نفسه، ص 362.
- (18) نفسه، ص 413.
- (19) مريم صغير، مرجع سابق.
- (20) انظر الجزء الثالث من حياة كفاح- في ركب الثورة الجزائرية مصدر سابق، ص 413.
- (21) أنظر مجلة (المجاهد)، العدد الصادر في 2 أبريل 1959، ص 9.
- (22) إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 79.
- (\*) لمزيد من التفاصيل انظر مجلة «المجاهد» في مقالها المعنون بـ«المملكة العربية السعودية تكرم وفد الحكومة الجزائرية»، ع 39 (الخميس 2 أبريل 1959). وأيضاً انظر مجلة المجاهد «هدية إلى المجاهدين» ع 40 (الخميس 16 أبريل 1959).
- (23) المرجع نفسه، ص 79.
- (24) المدني، حياة كفاح، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص 338.
- (25) نفسه، ص 338.
- (26) ذكر الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي في إحدى المناسبات على هذه الحقيقة فقال: «.. كان هناك إخوان يعيشون في مصر ويدافعون عن القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، سلمت لهم بعض الجوازات السعودية لا يزالون يحتفظون بها إلى اليوم...» نقلًا عن محمد عبد الكريم مراح، البصائر، ع 329 (الاثنين 12 مارس 2007)، ص 6.
- (27) مثل اللقاء الذي جرى بين السيد كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة مع السفير السعودي لدى المملكة المغربية.
- (28) إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 79.
- (29) المرجع نفسه، ص 79.

- (30) محمد عبد الله الدوسرى: ذاكرة الجزائر، مرجع سابق، ص 11.
- (31) انظر مجلة المجاهد، ع 108 (13 نوفمبر 1961)، ص 10.
- (32) المصدر نفسه، ص 10.
- (33) نفسه.
- (34) نفسه.
- (35) عبد الله العثيمين «ملامح من العلاقات بين بلدان متواidin» (محاضر غير مطبوعة).
- (36) المرجع نفسه.
- (37) أنظر في هذا الصدد كتاب (ذاكرة الجزائر في ديوان الشعر السعودي - مختارات ومهاد نظري) الرياض، ط 1، 2005م.
- (38) الدوسرى، مرجع سابق، ص 12 و 13.



## فهرس الم الموضوعات

تصدير بقلم معالي وزير المجاهدين السيد محمد الشريف عباس ..	3
تقديم بقلم مدير المركز د: جمال يحياوي.....	5
المقدمة.....	6
الفصل الأول: الثورة الجزائرية وعوامل نجاحها.....	8
أولا: متغيرات البيئة الداخلية وتفعيل قدرة المجتمع على المقاومة ..	10
ثانيا: أثر المتغيرات الداخلية على الاعتراف الدولي بالثورة الجزائرية ..	18
ثالثا: دور العمق العربي في نجاح الثورة والتعريف بها ..	24
الفصل الثاني: الدعم التونسي للثورة الجزائرية 1954-1962.....	28
أولا: مرحلة الكفاح والنضال المشترك 1952-1956 .....	31
1- الكفاح العفوبي 1954-1952 .....	32
2- الكفاح المنظم 1956-1954 .....	34
رسالة من طاهر لسود إلى الثوار في الجزائر .....	37
ثانيا: الدعم الشعبي للثورة وأبرز مظاهره 1956-1962 .....	39
1- الدعم الشعبي ومظاهره .....	39
2- دور وسائل الإعلام التونسية في التعريف بالثورة .....	50
3- دور المنظمات والهيئات الشعبية والنقابية .....	51
4- حادثة اختطاف طائرة الوفد الخارجي للثورة و تعميق التضامن و التعااطف ..	57

ثالثا : الدعم الحكومي والمواقف الرسمية.....	58.....
1- الدعم الرسمي وأبرز مظاهره.....	58 .....
2- الدعم العسكري واللوجيسيكي.....	61 .....
3- المواقف الرسمية للحكومة التونسية ومساعيها لتدويل القضية الجزائرية.....	70 .....
4- تطور المواقف الرسمية التونسية.....	74 .....
<b>الفصل الثالث: الدعم المغربي للثورة الجزائرية.....</b>	<b>80.....</b>
أولا : مرحلة التضامن المشترك 1947-1956.....	81.....
ثانيا: الدعم الشعبي المغربي ومظاهره 1954-1962.....	85.....
1- التنسيق بين المقاومتين الجزائرية والمغربية.....	90 .....
2- تنظيم عمليات التمويل بالسلاح.....	95 .....
3- دور الأحزاب السياسية والاتحادات النقابية في المغرب.....	101 .....
4- مؤتمر طنجة ودعم الثورة.....	106 .....
ثالثا: الدعم الرسمي المغربي للثورة.....	110.....
1- محمد الخامس والثورة الجزائرية.....	110 .....
2- الجهود الدبلوماسية والوساطة المغربية التونسية.....	113 .....
<b>الفصل الرابع: الدعم الليبي للثورة الجزائرية.....</b>	<b>116.....</b>
أولا : دور الشعب الليبي في دعم الثورة .....	119.....
ثانيا : الدعم الحكومي.....	126.....
1- الدعم العسكري.....	129 .....
2- الدعم المعنوي.....	133 .....

الحكومة اليبية والدفاع عن القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.....	137
<b>الفصل الخامس : جمهورية مصر العربية والثورة الجزائرية .....</b>	<b>144</b>
أولا: موقف قيادة ثورة 23 يوليو 1952 من اندلاع الثورة الجزائرية.....	145
1- تطور موقف قيادة الثورة المصرية تجاه الثورة الجزائرية.....	148
2- الدعم المصري العسكري للثورة الجزائرية.....	150
3- رد الفعل الفرنسي على المساعدات المصرية للثورة الجزائرية.....	161
ثانيا : موقف الحكومة المصرية من الثورة الجزائرية .....	170
1- الموقف الحكومي : .....	170
2- دور الحكومة المصرية في التعريف بالثورة الجزائرية:.....	172
3- الوساطة المصرية لحل القضية الجزائرية : .....	174
4- موقف الحكومة المصرية من اختطاف قادة الثورة:.....	176
5 الموقف الحكومة المصرية من تشكيل الحكومة المؤقتة : .....	178
6- دور الحكومة المصرية في تعبئة الرأي العام العربي : .....	179
ثالثا : الموقف الشعبي المصري من الثورة الجزائرية .....	183
1- الهيئات السياسية والتشريعية: .....	183
2- التنظيمات غير السياسية : .....	184
3- الهيئات الدينية: .....	186
4- الإضرابات والمظاهرات والtribunals : .....	187
<b>الفصل السادس: الجمهورية العربية السورية والثورة الجزائرية .</b>	<b>210</b>
صدى الثورة الجزائرية في سوريا.....	211

أولا: موقف الحكومة السورية من الثورة الجزائرية.....	212
1- الدعم المالي السوري للثورة الجزائرية :.....	219
2- الدعم العسكري السوري للثورة الجزائرية:.....	220
3- الوحدة المصرية السورية وأثرها على الكفاح الجزائري:.....	224
ثانيا : موقف مجلس النواب السوري من الثورة الجزائرية.....	228
ثالثا : موقف الشعب السوري من الثورة الجزائرية .....	242
1- موقف الأحزاب :.....	243
2- موقف النقابات العمالية : .....	248
3- موقف العلماء ورجال الدين : .....	249
4- مساعدة المرأة السورية في الثورة الجزائرية: .....	254
5- موقف الطلبة السوريين تجاه الثورة الجزائرية: .....	256
6 الاجتماعات والمظاهرات والتبرعات الشعبية:.....	259
7- موقف الأطباء السوريين تجاه الثورة الجزائرية: .....	264
<b>الفصل السابع : العراق والثورة الجزائرية.....</b>	<b>280</b>
أولا : علاقة الجزائر بالعراق قبل اندلاع الثورة.....	281
ثانيا : النظام الملكي في العراق والثورة الجزائرية.....	284
1- موقف الوزارات العراقية : .....	284
2- المساعدات المادية والدبلوماسية : .....	289
ثالثا: موقف العراق في العهد .....	291
1- موقف النظام الجمهوري: .....	291
2- موقف الأحزاب والمنظمات المهنية والنقابية من الثورة الجزائرية .....	295

الفصل الثامن : المملكة الهاشمية الأردنية والثورة الجزائرية.....	304
أولا: الدعم الرسمي للمملكة الهاشمية الأردنی.....	305
1- موقف العرش الملكي من الثورة الجزائرية :.....	305
2- مواقف حكومات المملكة الهاشمية الأردنية: .....	309
3- موقف الملك والحكومة من اعتقال قادة الثورة :.....	317
4- موقف الملك والحكومة من تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة :.....	320
5- الاستقبال الرسمي لرئيس الحكومة الجزائرية :.....	323
6- القضية الجزائرية في بيانات رؤساء الحكومات الأردنية :.....	326
7- دور الجيش والأمن العام في دعم القضية الجزائرية :.....	327
ثانيا: مجلس النواب الأردني والقضية الجزائرية.....	333
1- موقف المجلس من السياسة الفرنسية في الجزائر:.....	333
2- مجلس النواب والدعوة لمقاطعة فرنسا:.....	336
3- موقف المجلس من اختطاف قادة الثورة الجزائرية : .....	338
4- موقف المجلس من تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة : .....	339
الفصل التاسع: المملكة العربية السعودية والثورة الجزائرية.....	342
المملكة العربية السعودية والثورة الجزائرية (1954-1962).....	343
أولا- الدعم الدبلوماسي وأبرز مظاهره.....	344
ثانيا- الدعم المادي والمعنوي.....	347

كري

طباعة : مطبعة الديوان

307، حي الملحمة - عين النعجة - الجزائر